فكر الخوارج والشيعة

في ميزان أهل السنة والجماعة

The thought of Khariji and Shiites

للدكتور :
علي محمد الصلابي
D.Ali Mohamed Al Slabi

دار ابن حزم
القاهرة

فكر الخوارج والشيعة

في ميزان أهل السنة والجماعة

تأليف
الدكتور علي محمد الصلابي

دار ابن حزم

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م

رقم الإيداع : ٢٦٤٣٢/ ٢٠٠٧

طبع ـ نشر ـ توزيع

٢٢ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر ـ القاهرة ـ جمهورية مصر العربية

تليفون ٠٢٢٥١٤٣١٤١ ـ تليفاكس : ٠٢٢٥١١١٧٥٠

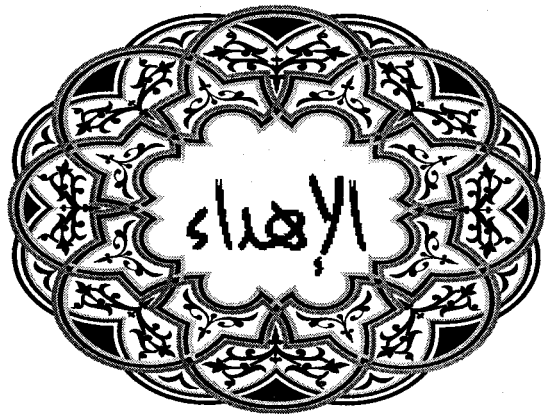

إلى العلماء العامـــلين والدعاة المخلصين، وطـــلاب

العلم المجتهدين، وأبناء الأمة الغيورين أهدى

هذا الكتاب، ســائلاً المولي - عز وجل -

بأســمائه الحســني وصــفاته العُلى

أن يكون خالصاً لوجهه الكريم

قال تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلاً صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف: ١١٠].

بسم الله الرحمن الرحيم

● مقدمـة ●

إن الحمد للّه، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ باللّه من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده اللّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له. وأشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ (١٠٢) ﴾ [آل عمران].

﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيباً (١) ﴾ [النساء: ١].

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧٠) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزاً عَظِيماً (٧١) ﴾ [الأحزاب: ٧٠، ٧١].

يا رب لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك، ولك الحمد حتى ترضى، ولك الحمد إذا رضيت، ولك الحمد بعد الرضا.

أما بعد، فإن هذا الكتاب فصل من كتاب «أسمى المطالب فى سيرة أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه» ورأيت نشره على إفراد؛ وذلك لأهميته ولتعم الفائدة، ونتحدث فيه عن فكر وانحراف الخوارج والشيعة، ونشأتهم فى عهد أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه، وموقف أمير المؤمنين منهم، ونزعاتهم فى العصر الحديث، وقد سميته:

«فكر الخوارج والشيعة فى ميزان أهل السنة والجماعة»

هذا، وقد قمت بدراسة موضوعية علمية عن الخوارج والشيعة الرافضة؛ فبينت نشأة الخوارج وعرفت بهم، وذكرت الأحاديث النبوية التى تضمنت ذمهم، وانحيازهم إلى حروراء، ومناظرة ابن عباس لهم، وسياسة أمير المؤمنين فى التعامل معهم، وأسباب مقاتلته لهم، ونشوب القتال معهم، وقصة ذى الثدية أو المخدج، وأثر مقتله على جيش على رضي الله عنه.

ووقفت مع الأحكام الفقهية التى اجتهد فيها أمير المؤمنين علىٌ فى معاركه فى الجمل وصفين ومع الخوارج، وكيف اعتمد عليها الفقهاء فيما بعد، ودونوها فى كتبهم بما يعرف بـ«أحكام فقه البغاة»، وأشرت إلى أهم صفات الخوارج فى عهد أمير المؤمنين على؛ كالغلو فى الدين والجهل به، وشق عصا الطاعة، والتكفير بالذنوب، واستحلال دماء المسلمين وأموالهم، والطعن والتضليل، وسوء الظن، والشدة على المسلمين، وناقشت بعض الآراء الاعتقادية للخوارج؛ كتكفير صاحب الكبيرة، ورأيهم فى الإمامة، وطعنهم لبعض الصحابة، وتكفيرهم لعثمان وعلى رضي الله عنهما.

وتطرقت لأسباب انحراف الخوراج ونزعاتهم فى العصر الحديث؛ كالجهل بالعلوم الشرعية بسبب الإعراض عن العلماء، والقراءة من الكتب بدون معلم، وغلوهم فى ذم التقليد، وتخلى كثير من العلماء عن القيام بواجبهم، وشيوع الظلم، والتحاكم للقوانين الوضعية، وانتشار الفساد بين الناس، وعدم تزكية النفوس، وأشرت إلى أهم مظاهر غلوهم؛ كالتشدد فى الدين على النفس والتعسير على الآخرين، والتعالى والغرور، والاستبداد بالرأى وتجهيل الآخرين، والطعن فى العلماء العاملين، وسوء الظن، والشدة والعنف مع الآخرين، وتكفير المسلمين.

وتكلمت عن فرقة الشيعة الرافضة؛ فبَيَّنْتُ معنى الشيعة فى اللغة والاصطلاح، ومعنى الرفض فى اللغة والاصطلاح، وسبب تسميتهم بالرافضة، ونشأتهم ودور اليهود فى ذلك، والمراحل التى مر بها الشيعة، وأهم عقائد الشيعة الرافضة، وموقف أمير المؤمنين وعلماء أهل البيت من تلك العقائد المنسوبة إليهم؛ كعقيدة الإمامة وحكم من جحدها، والعصمة، ومناقشة أدلتهم على العصمة وبيان بطلانها، وكذلك أدلتهم على النص من القرآن الكريم؛ كآية التطهير، والمباهلة، والولاية، وأدلتهم المزعومة من السنة؛ كخطبة غدير خم، وحديث: «**أنت منى بمنزلة هارون من موسى**»، وبيان الأحاديث الضعيفة والموضوعة التى استدلوا بها على الإمامة؛ كحديث الطائر، وحديث الدار، و«أنا مدينة العلم وعلىٌ بابها».

إن المنهج الصحيح للتقريب؛ هو أن يقوم علماء أهل السنة بجهد كبير لنشر اعتقادهم الصحيح، المنبثق من كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ وبيان صحته وتميزه عن مذهب أهل البدع، فأهل السنة والجماعة هم المتبعون لما كان عليه رسول اللَّه ﷺ وأصحابه، ونسبتهم إلى سنة الرسول ﷺ التى حث على التمسك بها بقوله ﷺ: «**فعليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين**

المهديين من بعدى، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ»[1]، وحذر من مخالفتها بقوله: **«وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة»**[2]، وقوله: **«من رغب عن سنتى فليس منى»**.

وهذا بخلاف غيرهم من أهل الأهواء والبدع، الذين سلكوا مسالك لم يكن عليها الرسول ﷺ فأهل السنة ظهرت عقيدتهم بظهور بعثته ﷺ وهى محفوظة بحفظ اللَّه لما فى كتابه وسنة رسوله ﷺ، وأهل الأهواء ولدت عقائدهم بعد زمنه ﷺ ومنها ما كان فى آخر عهد الصحابة، ومنها ما كان بعد ذلك، والرسول ﷺ أخبر أن من عاش من أصحابه سيدرك هذا التفرق والاختلاف، فقال: **«وإنه من يعش منكم بعدى فسيرى اختلافًا كثيرًا»**[3].

ثم أرشد إلى سلوك الصراط المستقيم، وهو اتباع سنته وسنة خلفائه الراشدين، وحذر من محدثات الأمور، وأخبر بأنها ضلال، وليس من المعقول ولا المقبول أن يحجب حق وهدى عن الصحابة- رضى اللَّه عنهم- ويدخر لأناس يجيئون بعدهم، فإن تلك البدع المحدثة كلها شر، ولو كان فى شىء منها خير لسبق إليه الصحابة، لكنها ابتلى بها كثير ممن جاء بعدهم، ممن انحرفوا عما كان عليه الصحابة- رضى اللَّه عنهم، وقد قال الإمام مالك- رحمه اللَّه-: «لن يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها»؛ ولذا فإن أهل السنة ينتسبون إلى السنة، وغيرهم ينتسبون إلى نحلهم الباطلة، أو إلى أسماء أشخاص معينين.

إن المنهج الأصيل للتقريب هو بيان الحق وكشف الباطل، وتقريب الشيعة إلى كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ وفهم الإسلام الصحيح من خلال علماء أهل السنة، وعلى رأسهم فقهاء وعلماء أهل البيت؛ كأمير المؤمنين على رضي الله عنه وأبنائه وأحفاده، كما أنه ينبغى التنويه وتشجيع الأصوات الإصلاحية الشيعية الصادقة، واحترامها وتقديرها، والوقوف معها فى نصيحة أقوامها، كالذى قام به السيد حسين الموسوى رحمه اللَّه- فى كتابه القيم: «للَّه ثم للتاريخ، كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار»، وكالجهد العلمى الذى قام به السيد الكاتب مشكورًا فى كتابه القيم: «تطور الفكر السياسى الشيعى من الشورى إلى ولاية الفقيه».

وعلينا أن نقف مع كل محب صادق لأهل البيت، مقتفٍ لآثارهم الصحيحة وهديهم

---

(١) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٦٤٧، ٦٤٨).

(٢) «مسلم» (٢/ ٥٩٢).

(٣) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٦٤٧، ٦٤٨).

الجميل فى إرشاد الناس لكتاب اللّه وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ونعاملهم بكل احترام وتقدير، ونأخذ بأيديهم نحو شواطئ الأمان، ونحثهم على إعمال العقل وتحريره من أغلاله، وإزالة الركام الثقيل من الأباطيل التى على الفطر؛ حتى تأخذ العقول النيرة، والفطر السليمة مجالها فى الوصول للحقيقة التى لها نور ساطع، وبريق لامع لا تخفيه الغيوم.

وعلى علماء أهل السنة أن يلتزموا أسلوب البحث العلمى الهادئ فى مناقشة بدع المبتدعة، وأن يترفقوا معهم، وقد يكون من تمام الترفق زيارتهم ومعاونتهم فى الحدود التى لا خلاف فيها، أو نجدتهم فى الملمات وأيام المصاعب، أو نصرهم إذا كانوا فى نزاع مع الكافر أو الظالم لهم وفق فقه السياسة الشرعية الخاضعة للمصالح والمفاسد.

إلا أن هذا الأصل فى التعاون وحسن العلاقة وهدوء البحث لا يمكن أن يطرد دائمًا ليشمل من يأتى من الشيعة الرافضة بغلو قد يكون فى السكوت عنه تحريك الغوغاء والدهماء؛ بل الواجب أن ننكر على أهل الغلو الشديد، والأقوال الشاذة فى كل الأحوال، والحد المميز بين الطائفتين؛ الأولى التى نترفق معها فى الكلام، والثانية التى نغلظ لها الكلام، إنما يكون كامنًا فى مدى اعتماد القائل على نص شرعى تتكون منه شبهة، أو على تأويل قد تميل إليه بعض الأذهان، وأما من يتتبع غرائب النقول عن المجاهيل والمتأخرين ومن لا تأويل له، فالإنكار منا تجاهه أولى، وربما كان الإغلاظ فى إنكار بدعته أوجب.

كما أن علماء أهل السنة وأهل الحل والعقد منهم فى المجتمعات الطائفية لهم دور كبير فى قيادة المسلمين نحو الخير؛ فهم الذى يقدرون المواقف السياسية والتحالفات الحزبية مع الطوائف الأخرى وفق فقه المصالح والمفاسد الذى تضبطه قواعد السياسة الشرعية، وهذا لا يمنع العلماء والدعاة من تعليم المسلمين أصول منهج أهل السنة، وتربيتهم عليه، ودعوة الناس إليه، والتحذير من العقائد الفاسدة المندسة فى أوساط المسلمين؛ حتى لا يتأثروا بها، والتى يجتهد دعاتها فى نشرها بالليل والنهار، والسر والإعلان، بدون ملل ولا كلل.

ولنا أسوة حسنة فى رسول اللّه ﷺ إبان هجرته للمدينة، عندما عقد المعاهدات مع اليهود التى تؤمن لهم حياة كريمة فى ظل الدولة الإسلامية، وكان القرآن الكريم فى نفس الوقت يتحدث عن عقائد اليهود وتاريخهم وأخلاقهم؛ حتى يتعرف المسلمون على حقيقة الشخصية اليهودية فلا ينخدعوا بها، وعندما غدر اليهود كان الصف الإسلامى محصنًا ضد هذه الطائفة.

إن الدارس لحركة التاريخ الإسلامى؛ كمرحلة الحروب الصليبية فى عهد نور الدين محمود

وصلاح الدين، وزمن العثمانيين فى عهد السلطان محمد الفاتح وغيره، والمرابطين فى عصر يوسف بن تاشفين- يلاحظ أن عوامل النهوض، وأسباب النصر كثيرة منها: صفاء العقيدة، ووضوح المنهج، وتحكيم شرع اللَّه فى الدولة، ووجود القيادة الربانية التى تنظر بنور اللَّه، وقدرتها فى التعامل مع سنن اللَّه فى تربية الأمم، وبناء الدول وسقوطها، ومعرفة علل المجتمعات، وأطوار الأمم، وأسرار التاريخ، ومخططات الأعداء من الصليبيين واليهود والملاحدة، والفرق الباطنية، والمبتدعة، وإعطاء كل عامل حقه الطبيعى فى التعامل معه.

فقضايا فقه النهوض، والمشاريع النهضوية البعيدة المدى متداخلة متشابكة، لا يستطيع استيعابها إلا من فهم كتاب اللَّه عز وجل، وسنة رسوله ﷺ وارتبط بالفقه الراشدى المحفوظ عن سلفنا العظيم فعلم معالمه وخصائصه، وأسباب وجوده، وعوامل زواله، واستفاد من التاريخ الإسلامى وتجارب النهوض، فأيقن بأن هذه الأمة ما فقدت الصدارة قط وهى وفية لربها ونبيها ﷺ وعلم بأن الهزائم العسكرية عرض يزول، أما الهزائم الثقافية فجرح مميت، والثقافة الصحيحة تبنى الإنسان المسلم والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم والدولة المسلمة على قواعدها المتينة من كتاب اللَّه وسنة رسوله وهدى الخلفاء الراشدين ومن سار على نهجهم، وعبقرية البناء الحضارى الصحيح هى التى أبقت صرح الإسلام إلى يومنا هذا بعد توفيق اللَّه وحفظه.

ونرجو من كل مسلم يطلع على هذا الكتاب أن لا ينسى العبد الفقير إلى عفو ربه ومغفرته ورضوانه من دعائه ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴿١٩﴾﴾ [النمل: ١٩].

قال تعالى: ﴿مَا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢﴾﴾ [فاطر: ٢].

وصلى اللَّه على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، سبحانك اللَّهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك، وآخر دعوانا أن الحمد للَّه رب العالمين

***

الفقير إلى عفو ربه ومغفرته ورضوانه

على محمد محمد الصَّلَّابى

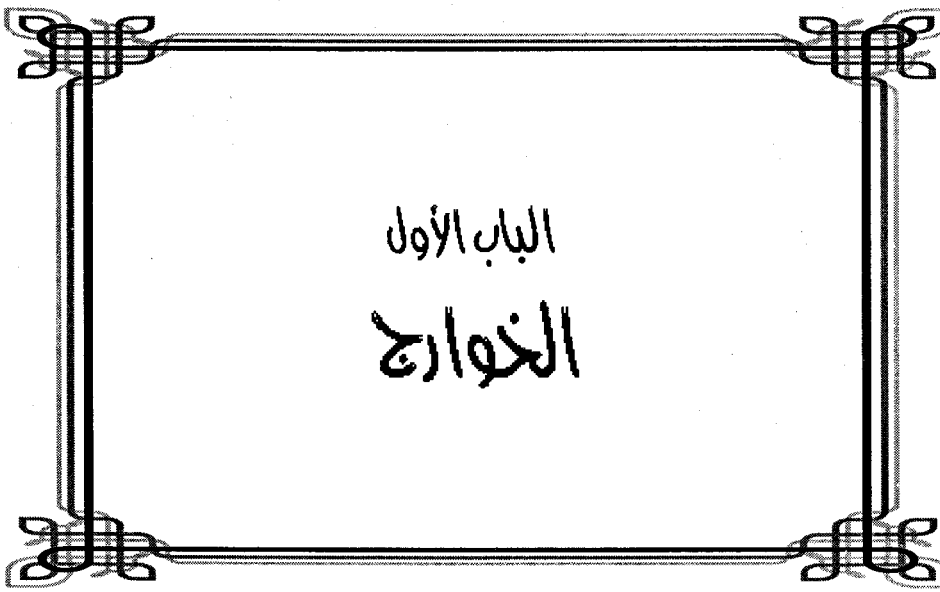

الباب الأول

الخوارج

● الفصل الأول ●

نشأة الخوارج والتعريف بهم

عرف أهل العلم الخوارج بتعريفات منها ما بينه أبو الحسن الأشعرى: أن اسم الخوارج يقع على تلك الطائفة التى خرجت على رابع الخلفاء الراشدين على بن أبى طالب رضي الله عنه وبين أن خروجهم على علىٍّ هو العلة فى تسميتهم بهذا الاسم؛ حيث قال رحمه اللَّه تعالى: والسبب الذى سموا له خوارج خروجهم على علىٍّ لما حكم [1].

● وأما ابن حزم- رحمه اللَّه-:

فقد بين أن اسم الخارجى يتعدى إلى كل من أشبه أولئك النفر الذين خرجوا على علىٍّ بن أبى طالب رضي الله عنه وشاركهم فى معتقدهم، فقد قال: ومن وافق الخوارج فى إنكار التحكيم، وتكفير أصحاب الكبائر، والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبائر مخلدون فى النار، وأن الإمامة جائزة فى غير قريش؛ فهو خارجى وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، وخالفهم فيما ذكرنا فليس خارجيًا [2].

● وأما الشهرستانى- رحمه اللَّه-:

فقد عرف الخوارج بتعريف عام، اعتبر فيه الخروج على الإمام الذى اجتمعت عليه الكلمة، وعلى إمامته الشرعية خروجًا فى أى زمان كان؛ حيث قال فى تعريفه للخوارج: كل من خرج على الإمام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيًا، سواء كان الخروج فى أيام الصحابة على الأئمة الراشدين، أم كان بعدهم على التابعين بإحسان والأئمة فى كل زمان [3].

● وقال ابن حجر- رحمه اللَّه- معرفًا لهم:

والخوارج هم الذين أنكروا على علىٍّ التحكيم، وتبرءوا منه ومن عثمان وذريته وقاتلوهم، فإن أطلقوا تكفيرهم فهم الغلاة [4].

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٠٧).

(٢) «الفصل فى الملل والأهواء والنحل» (٢/ ١١٣).

(٣) «الملل والنحل».

(٤) «هدى السارى فى مقدمة فتح البارى» ص٤٥٩.

يقولون من خير قول البرية[1]، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»[2].

وفى هذين الحديثين ذم الخوارج بأنهم ليس لهم من الإيمان إلا مجرد النطق، فقد دل الحديث الأول على أنهم يؤمنون بالنطق لا بالقلب[3]، وأما هذا الحديث الذى هو حديث زيد ابن وهب الجهنى عن على رضي الله عنه، فقد أطلق الإيمان فيه على الصلاة، وكلا الحديثين دل على أن إيمانهم محصور فى نطقهم، وأنه لا يتجاوز حناجرهم ولا تراقيهم، وهذا أبشع الذم وأقبحه لمن وصف به[4].

ومن الصفات القبيحة التى ذمهم بها ﷺ : أنهم يمرقون من الدين لا يوفَّقون للعودة إليه، وأنهم شر الخلق والخليقة، فقد روى مسلم- رحمه اللَّه- من حديث أبى ذر رضي الله عنه ، قال: «**إن بعدى من أمتى- أو سيكون بعدى من أمتى- قوم يقرءون القرآن لا يجاوز حلاقيمهم، يخرجون من الدين كما يخرج السهم من الرمية، ثم يعودون فيه، هم شر الخلق والخليقة**»[5]، وروى من حديث أبى سعيد أن النبى ﷺ ذكر قومًا يكونون فى أمته يخرجون فى فرقة من الناس سيماهم التحالق قال: « **هم شر الخلق- أو من شر الخلق- يقتلهم أدنى الطائفتين إلى الحق**».

ومن صفاتهم التى ذموا بها على لسان رسول اللَّه ﷺ : أنهم من أبغض الخلق إلى اللَّه، فقد جاء فى «صحيح مسلم» من حديث عبيد اللَّه بن أبى رافع مولى رسول اللَّه ﷺ : أن الحرورية لما خرجت وهو مع على بن أبى طالب رضي الله عنه قالوا: لا حكم إلا للَّه، قال على رضي الله عنه : كلمة حق أريد بها باطل[6]، إن رسول اللَّه ﷺ وصف ناسًا إنى لأعرف صفتهم، وهؤلاء يقولون الحق بألسنتهم لا يجوز هذا منهم- وأشار إلى حلقه- من أبغض خلق اللَّه إليه، منهم أسود إحدى يديه ظبى شاه[7]، أو حلمة ثدى، فلما قتلهم على رضي الله عنه ، قال: انظروا، فلم

---

(١) أى: من القرآن؛ كما فى حديث أبى سعيد المتقدم: «**يقرءون القرآن**».

(٢) البخارى (٢/ ٢٨١). (٣) «فتح البارى» (٢/ ٢٨١).

(٤) «عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام» (٣/ ١١٨٣).

(٥) مسلم (٢/ ٧٥٠).

(٦) معناه: أن الكلمة أصلها صدق، قال تعالى: ﴿**إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ**﴾ [يوسف: ٤٠] لكنهم أرادوا بها الإنكار على على فى تحكيمه، «شرح النووى» (٧/ ١٧٣، ١٧٤).

(٧) المراد: ضرع الشاة.

يجدوا شيئًا، فقال: ارجعوا، فواللَّه ما كذبت ولا كذبت، مرتين أو ثلاثًا، ثم وجدوه فى خربة، فأتوا به حتى وضعوه بين يديه، قال عبيد اللَّه: وأنا حاضر ذلك من أمرهم وقول على فيهم(١).

ومن صفات القبيحة التى كانت ذمًا لهم على لسان رسول اللَّه ﷺ: أنهم حرموا من معرفة الحق والاهتداء إليه(٢)، فقد روى مسلم فى «صحيحه» من حديث أسيد بن عمرو عن سهل بن حنيف عن النبى ﷺ قال: «**يتيه قوم قبل المشرق محلقة رءوسهم**»(٣)، قال النووى: قوله ﷺ: «**يتيه قوم قبل المشرق**» أى: يذهبون عن الصواب، وعن طريق الحق، يقال: تاه إذا ذهب ولم يهتد لطريق الحق، واللَّه أعلم(٤).

ومن الصفات المذمومة التى تلبسوا بها، وأخبر النبى ﷺ أنها واقعة فيهم: أنهم يتدينون بقتل أهل الإسلام وترك عبدة الأوثان والصلبان(٥)، فقد روى الشيخان فى «صحيحيهما» من حديث أبى سعيد الخدرى قال: بعث على رضي الله عنه وهو باليمن بذهبة فى تربتها إلى رسول اللَّه ﷺ، فقسمها رسول اللَّه ﷺ بين أربعة نفر... فجاء رجل كث اللحية، مشرف الوجنتين(٦)، ناتئ الجبين(٧)، محلوق الرأس، فقال: اتق اللَّه يا محمد، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**فمن يطع اللَّه إن عصيته؟! أيأمننى على أهل الأرض، ولا تأمنونى**» قال: ثم أدبر الرجل، فاستأذن رجل من القوم فى قتله، يرون أنه خالد بن الوليد رضي الله عنه فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إن من ضئضئ هذا قومًا يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد**»(٨).

وفى هذا معجزة باهرة للرسول ﷺ؛ حيث وقع منهم ما أخبر به ﷺ، فإنهم كانوا يسلون

---

(١) مسلم (٢/ ٧٤٩).

(٢) «عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام» (٣/ ١١٨٤).

(٣) مسلم (٢/ ٧٥٠).

(٤) «شرح النووى» (٧/ ١٧٥).

(٥) «عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام» (٣/ ١١٨٤).

(٦) مشرف الوجنتين؛ أى: غليظهما، والوجنة: ما ارتفع من لحم خده.

(٧) ناتئ الجبين؛ أى: بارز الجبين من النتوء، وهو الارتفاع.

(٨) البخارى (٢/ ٢٣٢) ومسلم (٢/ ٧٤١، ٧٤٢).

سيوفهم على أهل الإسلام بالقتل، وكانوا يغمدونها عن الكفار من اليهود والنصارى[1]، كما سيأتى بيانه بإذن اللَّه تعالى.

● ومن الصفات القبيحة التى كانت ذمًا وعارًا مشينًا للخوارج:

أن الرسول ﷺ حرض على قتلهم إن هم ظهروا، وأخبر ﷺ أنه لو أدركهم لأبادهم بالقتل إبادة عاد وثمود، وأخبر ﷺ بأن من قتلهم له أجر عند اللَّه تعالى يوم القيامة، وقد شرف اللَّه رابع الخلفاء الراشدين على بن أبى طالب بمقاتلتهم وقتلهم؛ إذ إن ظهورهم كان فى زمنه رضي الله عنه وأرضاه، على وفق ما وصفهم به النبى ﷺ من العلامات الموجودة فيهم، فقد خرج رضي الله عنه إلى الخوارج بالجيش الذى كان هيأه للخروج إلى الشام، فأوقع بهم بالنهروان، ولم ينج منهم إلا دون العشرة، كما سيأتى بيانه، ولم يقاتلهم حتى سفكوا الدم الحرام، وأغاروا على أموال المسلمين، فقاتلهم؛ لدفع ظلمهم وبغيهم، ولما أظهروه من الشر من أعمالهم وأقوالهم.

وحسبنا هنا من الأحاديث الواردة فى ذم الخوارج ما تقدم ذكره؛ إذ الأحاديث الواردة فى ذمهم كثيرة، قلما يخلو منها كتاب من كتب السنة المطهرة[2].

وسيأتى الحديث فى الصفحات القادمة- بإذن اللَّه تعالى- عن بداية انحيازهم إلى حروراء، ومناظرة ابن عباس لهم، وحرص أمير المؤمنين على على تبصيرهم وهدايتهم، وعن أسباب معركة النهروان، والنتائج التى ترتبت عليها، وعن أصول الخوارج ومناقشة تلك الأصول، وهل الفكر الخارجى لا زالت أفكاره موجودة بين الناس؟ وما أسباب ذلك؟ وكيفية معالجتها؟.

* * *

(١) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٣/ ١١٨٥).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ١١٨).

● الفصل الثالث ●

انحياز الخوارج إلى حروراء ومناظرة ابن عباس لهم

انفصل الخوارج فى جماعة كبيرة من جيش على رضي الله عنه أثناء عودته من صفين إلى الكوفة، قدر عددها فى رواية ببضعة عشر ألفا، وحدد فى رواية باثنى عشر ألفًا[1]، وفى رواية بثمانية آلاف[2]، وفى رواية بأنهم أربعة عشر ألفًا[3]، كما ذكر أنهم عشرون ألفًا[4]، وهذه الرواية التى تذكر أنهم عشرون ألفًا قد جاءت بدون إسناد[5].

وقد انفصل هؤلاء عن الجيش قبل أن يصلوا إلى الكوفة بمراحل، وقد أقلق هذا التفرق أصحاب على وهالهم، وسار على بمن بقى من جيشه على طاعته حتى دخل الكوفة، وانشغل أمير المؤمنين بأمر الخوارج، خصوصًا بعد ما بلغه تنظيم جماعتهم من تعيين أمير للصلاة وآخر للقتال، وأن البيعة للّه عز وجل، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، مما يعنى انفصالهم فعليًا عن جماعة المسلمين.

وكان أمير المؤمنين على حريصًا على إرجاعهم إلى جماعة المسلمين، فأرسل ابن عباس إليهم لمناظرتهم، وهذا ابن عباس يروى لنا الحادثة، فيقول: . . فخرجت إليهم، ولبست أحسن ما يكون من حلل اليمن، وترجلت، ودخلت عليهم فى دار فى نصف النهار- وكان ابن عباس رجلاً جهيرًا- فقالوا: مرحبًا بك يا بن عباس، ما هذه الحلة؟ قال: ما تعيبون علىَّ، لقد رأيت على رسول اللّه ﷺ أحسن ما يكون من الحلل، ونزلت: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢] قالوا: فما جاء بك؟ قال: قد أتيتكم من عند صحابة النبى ﷺ من المهاجرين والأنصار، من عند ابن عم النبى ﷺ وصهره، وعليهم نزل القرآن، فهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم منهم أحد، لأبلغكم ما يقولون وأبلغهم ما تقولون.

فانتحى لى نفر منهم، قلت: هاتوا ما نقمتم على أصحاب رسول اللّه ﷺ وابن عمه،

---

(١) «تاريخ بغداد» (١/ ١٦٠).

(٢) «البداية والنهاية» (٧/ ٢٨٠، ٢٨١)، إسناده صحيح، «مجمع الزوائد» (٦/ ٢٣٥).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٥٧، ١٦٠) بسند حسن.

(٤) «تاريخ خليفة ص١٩٢ .

(٥) «خلافة على بن أبى طالب» عبد الحميد، ص٣٠٣ .

قالوا: ثلاث، قلت: ما هن؟ قالوا: أما إحداهن: فإنه حكم الرجال فى أمر اللَّه، وقال اللَّه ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ﴾ ما شأن الرجال والحكم؟ قلت: هذه واحدة، وأما الثانية: فإنه قاتل ولم يسب ولم يغنم، فإن كانوا كفاراً لقد حل سبيهم، ولئن كانوا مؤمنين ما حل سبيهم ولا قتلهم، قلت: هاتان اثنتان، فما الثالثة؟ قالوا: محا نفسه من أمير المؤمنين، فإن لم يكن أمير المؤمنين فهو أمير الكافرين.

قلت: هل عندكم شيء غير هذا؟ قالوا: حسبنا هذا، قلت لهم: أرأيتكم إن قرأت عليكم من كتاب اللَّه- جل ثناؤه- وسنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم أترجعون؟ قالوا: نعم، قلت: أما قولكم: حكم الرجال فى أمر اللَّه، فإنى أقرأ عليكم من كتاب اللَّه أن قد صير اللَّه حكمه إلى الرجال فى ثمن ربع درهم، فأمر اللَّه- تبارك وتعالى- أن يحكموا فيه، أرأيتم قول اللَّه- تبارك وتعالى-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [المائدة: ٩٥] وكان من حكم الرجال، أنشدكم باللَّه: أحكم الرجال فى صلاح ذات البين، وحقن دمائهم أفضل أو فى أرنب؟ قالوا: بلى؛ بل هذا أفضل.

قلت: وفى المرأة وزوجها ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٣٥]، فنشدتكم باللَّه، حكم الرجال فى صلاح ذات بينهم، وحقن دمائهم أفضل من حكمهم فى بضع امرأة، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، قلت: وأما قولكم: قاتل ولم يسب ولم يغنم، أفتسبون أمكم عائشة، تستحلون منها ما تستحلون من غيرها، وهى أمكم؟ فإن قلتم: إنا نستحل منها ما نستحل من غيرها؛ فقد كفرتم، وإن قلتم: ليست بأمنا فقد كفرتم ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾ [الأحزاب: ٦] فأنتم بين ضلالتين، فأتوا منها بمخرج، أفخرجت من هذه؟ قالوا: نعم.

فقلت: وأما قولكم: محا نفسه من أمير المؤمنين، فأنا آتيكم بما تضرون: إن نبى اللَّه ﷺ يوم الحديبية صالح المشركين، فقال لعلى: «**اكتب يا على: هذا ما صالح عليه محمد رسول اللَّه**» قالوا: لو نعلم أنك رسول اللَّه ما قاتلناك، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**امح يا على، اللَّهم إنك تعلم أنى رسول اللَّه، امح يا على واكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد اللَّه**» واللَّه لرسول اللَّه خير من على، وقد محا نفسه، ولم يكن محوه نفسه ذلك محاه من النبوة، أخرجت من هذه؟ قالوا: نعم، فرجع منهم ألفان، وخرج سائرهم، فقاتلوا على ضلالتهم، قتلهم المهاجرون والأنصار[1].

(١) «خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب» للنسائى، تحقيق: أحمد البلوشى، ص٢٠٠، إسناده حسن.

● ويمكننا أن نستخرج من مناظرة ابن عباس للخوارج مجموعة من الدروس والعبر والحكم؛ منها:

١- حسن الاختيار لمن سوف يقوم بالمناظرة مع الخصم:

فقد اختار أمير المؤمنين على ابن عمه عبد اللَّه بن عباس، وهو حبر الأمة وترجمان القرآن؛ لأن القوم كانوا يعرفون بالقراء، ويعتمدون فى الاستدلال على معتقدهم بالقرآن؛ لذا كان أولى الناس بمناظرتهم من هو أدرى الناس بالقرآن وبتأويله، ويمكن القول بأن ابن عباس رضي الله عنه هو صاحب الاختصاص فى هذه المناظرة؛ لما يتحلى به من إخلاص النية للَّه، واجتناب الهوى، والتحلى بالحلم والصبر، والتريث والترفق بالخصم، وحسن الاستماع لكل الخصوم، وتجنب المماراة، ووضوح الحجة، وقوة الدليل.

٢- الابتداء مع الخصم من نقاط الاتفاق:

فقد كان أمير المؤمنين على بن أبى طالب وخصومه من الخوارج متفقين على الأخذ من كتاب اللَّه وسنة نبيه محمد ﷺ، وكذلك كان عبد اللَّه بن عباس- رضى اللَّه عنهما- حيث قال لهم: أرأيتم إن قرأت عليكم من كتاب اللَّه ومن سنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم أترجعون؟ ومع هذا، فإن عبد اللَّه بن عباس- رضى اللَّه عنهما- يستوثق منهم قبل بداية المناظرة.

٣- معرفة ما عند الخصم من الحجج واستقصاؤها:

والاستعداد لها قبل بداية المناظرة، ونتوقع أن أمير المؤمنين على رضي الله عنه علم بحججهم قبل مناظرتهم، وقرر لأصحابه كيفية الرد عليها.

٤- تفنيد مزاعم الخصم واحدة تلو الأخرى:

حتى لا يبقى لهم حجة، كما يتضح من كلام ابن عباس- رضى اللَّه عنهما- فى مناظرته لهم، كلما فرغ من تفنيد حجة قال: أخرجت من هذه؟.

٥- التقديم للمناظرة بما يخدم نتيجتها لصالح الحق:

فإن عبد اللَّه بن عباس- رضى اللَّه عنهما- قال فى بداية الأمر وقبل المناظرة: أتيتكم من عند أصحاب النبى ﷺ وصهره، وعليهم نزل القرآن، وهم أعلم بتأويله منكم، وليس فيكم أحد منهم[1].

(١) «خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب» ص١٩٧، إسناده حسن.

٦- إظهار احترام رأى الخصم أثناء المناظرة:

ليكون أدعى لسماع كل ما عنده، وأن يحمله على احترام رأيه، وهذا ما ظهر من مناظرة ابن عباس للخوارج(١).

٧- وقد وفق اللَّه- عز وجل- الآلاف من هؤلاء:

إذ بلغ عدد من شهد معركة النهروان منهم أقل من أربعة آلاف- كما سيأتى بيانه بإذن اللَّه تعالى- وذلك عندما عرفوا الحق، وزالت عنهم الشبهة بفضل اللَّه، ثم بسبب ما أوتيه ابن عباس- رضى اللَّه عنهما- من علم وقوة وحجة وبيان؛ إذ وضح لهم بطلان ما احتجوا به، بتفسير الآيات التى تأولوها التفسير الصحيح، وبالسنة النبوية المشرفة، والتى توضح معانى القرآن الكريم(٢).

٨- قول ابن عباس- رضى اللَّه عنهما-: «وليس فيكم منهم أحد»(٣):

هذا نص صريح من ابن عباس فى كون الخوارج لا يوجد فيهم أحد من أصحاب الرسول ﷺ، ولم يعترض عليه أحد من الخوارج، الرواية صحيحة وثابتة، كما أنه لا يوجد أحد من علماء أهل السنة- على حد علمى- قال: إن الخوارج كان فيهم بعض أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وأما الزعم أن الخوارج كان فيهم بعض الصحابة فذلك عند المذهب الخارجى، وليس لهم دليل علمى موثوق به على قولهم.

٩- تحديد المرجعية:

فى قوله ابن عباس- رضى اللَّه عنهما-: أرأيتكم إن قرأت عليكم من كتاب اللَّه جل ثناؤه، وسنة نبيه ﷺ ما يرد قولكم، أترجعون؟ قالوا: نعم.

ففى كلام ابن عباس هذا درس مهم، ألا هو تحديد المرجعية للمتناظرين؛ حتى يمكن الوصول إلى نتيجة صحيحة من خلال المناظرة.

---

(١) «منهج على بن أبى طالب فى الدعوة إلى اللَّه» ص٣٣٩.

(٢) «خلافة على بن أبى طالب» عبد الحميد، ص٣٠٧.

(٣) «خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب» للنسائى، تحقيق: أحمد البلوشى، ص٢٠٠، إسناده حسن.

• الفصل الرابع •

خروج أمير المؤمنين رضي الله عنه
لمناظرة بقية الخوارج وسياسته فى التعامل
معهم بعد رجوعهم للكوفة ثم خروجهم من جديد

بعد مناظرة ابن عباس للخوارج واستجابة ألفين منهم له، خرج أمير المؤمنين على بنفسه إليهم فكلمهم فرجعوا ودخلوا الكوفة، إلا أن هذا الوفاق لم يستمر طويلاً؛ بسبب أن الخوارج فهموا من على رضي الله عنه أنه رجع عن التحكيم وتاب من خطيئته- حسب زعمهم- وصاروا يذيعون هذا الزعم بين الناس، فجاء الأشعث بن قيس الكندى إلى أمير المؤمنين، وقال له: إن الناس يتحدثون أنك رجعت لهم عن الكفر، فخطب على رضي الله عنه يوم الجمعة، وبعد أن حمد اللَّه وأثنى عليه ذكرهم ومباينتهم الناس، وأمرهم الذى فارقوه فيه(١).

وفى رواية: جاء رجل فقال: لا حكم إلا للَّه، ثم قام آخر فقال: لا حكم إلا للَّه، ثم قاموا نواحى المسجد يحكمون اللَّه، فأشار عليهم بيده: اجلسوا نعم لا حكم إلا للَّه، كلمة حق يبتغى به باطل، حكم اللَّه أنتظر فيكم(٢)، وأخذ يسكتهم بالإشارة وهو على المنبر، فقام رجل منهم واضعًا إصبعيه فى أذنيه ويقول: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾﴾ [الزمر: ٦٥] فرد أمير المؤمنين على بقوله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴿٦٠﴾﴾ [الروم: ٦٠].

وأعلن أمير المؤمنين على سياسته الراشدة العادلة تجاه هذه الجماعة المتطرفة، فقال لهم: إن لكم عندنا ثلاثًا:

١- لا نمنعكم صلاة فى هذا المسجد.

٢- ولا نمنعكم نصيبكم من هذا الفيء ما كانت أيديكم مع أيدينا.

---

(١) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣١٢، ٣١٣) صححه الألبانى فى «إرواء الغليل» (٨/ ١١٨، ١١٩).

(٢) «مرويات أبى مخنف فى تاريخ الطبرى» ص٤٥٢.

٣- ولا نقاتلكم حتى تقاتلونا[١].

فقد سلم لهم أمير المؤمنين علىٌّ بهذه الحقوق ما داموا لم يقاتلوا الخليفة، أو يخرجوا على جماعة المسلمين، مع احتفاظهم بتصوراتهم الخاصة فى إطار العقيدة الإسلامية، فهو لا يخرجهم بداية من الإسلام، وإنما يسلم لهم بحق الاختلاف دون أن يؤدى إلى الفرقة وحمل السلاح[٢].

ولم يزج أمير المؤمنين بالخوارج فى السجون، أو يسلط عليهم الجواسيس، ولم يحجر على حرياتهم؛ ولكنه رضي الله عنه حرص على إيضاح الحجة، وإظهار الحق لهم ولغيرهم ممن قد ينخدع بآرائهم ومظهرهم، فقد أمر مؤذنه بأن يدخل عليه القراء، ولا يدخل أحداً إلا قد حفظ القرآن، فامتلأت الدار من قراء الناس، فدعا بمصحف إمام عظيم، فطفق يصكه بيديه ويقول: أيها المصحف حدث الناس، فناداه الناس فقالوا: يا أمير المؤمنين، ما تسأله عنه، إنما هو مداد فى ورق، ونحن نتكلم بما وعينا منه، فماذا تريد؟ قال: أصحابكم هؤلاء الذين خرجوا بينى وبينهم كتاب اللَّه.

يقول اللَّه تعالى فى كتابه فى امرأة ورجل: ﴿**وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِن يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا**﴾ [النساء: ٣٥] فأمة محمد أعظم دمًا وحرمة من امرأة ورجل، ونقموا على أن كاتبت معاوية، فكتبت على بن أبى طالب، وقد جاءنا سهيل بن عمرو ونحن مع رسول اللَّه ﷺ بالحديبية حين صالح قومه قريشًا، فكتب رسول اللَّه ﷺ: «**بسم اللَّه الرحمن الرحيم**» فقال سهيل: لا أكتب بسم اللَّه الرحمن الرحيم، قال: «**كيف تكتب؟**» قال: اكتب باسمك اللَّهم، فقال رسول اللَّه ﷺ «**اكتب**» فكتبت، فقال: «**اكتب: هذا ما صالح عليه محمد رسول اللَّه**» فقال: لو أعلم أنك رسول اللَّه لم أخالفك، فكتب: هذا ما صالح عليه محمد بن عبد اللَّه قريشًا، يقول اللَّه فى كتابه: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ**﴾ [الأحزاب: ٢١][٣].

---

(١) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣٢٧، ٣٢٨)، والشافعى فى «الأم» (٤/ ١٣٦)، و«تاريخ الطبرى» (٥/ ٦٨٨)، بسند ضعيف للانقطاع، على أن للسند شواهد، وقد توبع، قاله الألبانى فى إرواء الغليل (٨/ ١١٧، ١١٨).

(٢) «الوظيفة العقدية للدولة الإسلامية» حامد عبد الماجد، ص٤٧.

(٣) «مسند أحمد» (٢/ ٦٥٦) قال أحمد شاكر: صحيح الإسناد.

ولما أيقن الخوارج أن أمير المؤمنين عازم على إنفاذ أبى موسى الأشعرى حكمًا؛ طلبوا منه الامتناع عن ذلك، فأبى على عليهم ذلك، وبين لهم أن هذا يعد غدرًا ونقضًا للأيمان والعهود، وقد كتبنا بيننا وبين القوم عهودًا، وقد قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾[النحل: ٩١].

فقرر الخوارج الانفصال عن أمير المؤمنين على وتعيين أميرًا عليهم، فاجتمعوا فى منزل عبد اللَّه بن وهب الراسبى، فخطبهم خطبة بليغة زهدهم فى الدنيا ورغبهم فى الآخرة والجنة، وحثهم على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، ثم قال: فاخرجوا بنا إخواننا من هذه القرية الظالم أهلها إلى جانب هذا السواد، إلى بعض كور الجبال، أو بعض هذه المدائن، منكرين لهذه الأحكام الجائرة، ثم قام حرقوص بن زهير فقال- بعد حمد اللَّه والثناء عليه-: إن المتاع بهذه الدنيا قليل، وإن الفراق لها وشيك، فلا تدعونكم زينتها أو بهجتها إلى المقام بها، ولا تلفت بكم عن طلب الحق وإنكار الظلم ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوا وَّالَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ ﴿١٢٨﴾﴾[النحل].

فقال حمزة بن سنان الأسدى: يا قوم، إن الرأى ما رأيتم، وإن الحق ما ذكرتم، فولوا أمركم رجلاً منكم، فإنه لا بد لكم من عماد وسنان، ومن راية تحفون بها، وترجعون إليها، فبعثوا إلى زيد بن حصن الطائى- وكان من رءوسهم- فعرضوا عليه الإمارة فأبى، ثم عرضوها على حرقوص بن زهير فأبى، وعرضوها على حمزة بن سنان فأبى، وعرضوها على شريح بن أبى أوفى العبسى فأبى، وعرضوها على عبد اللَّه بن وهب الراسبى فقبلها، وقال: أما واللَّه لا أقبلها رغبة فى الدنيا ولا أدعها فرقًا من الموت[1].

واجتمعوا- أيضًا- فى بيت زيد بن حصن الطائى السنبيسى، فخطبهم وحثهم على الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وتلا عليهم آيات من القرآن منها قوله تعالى: ﴿يَا دَاوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ ﴿٢٦﴾﴾[ص: ٢٦].

وقوله تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[المائدة: ٤٤].

والآية التى بعدها: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾[المائدة: ٤٥].

والآية التى بعدها: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾[المائدة: ٤٧].

---

(١) «البداية والنهاية» (٧/ ٣١٢)، «تاريخ الطبرى» (٥/ ٦٨٩).

ثم قال: فأشهد على أهل دعوتنا من أهل قبلتنا أنهم قد اتبعوا الهوى، ونبذوا حكم الكتاب، وجاروا فى القول والأعمال، وأن جهادهم حق على المؤمنين، فبكى رجل منهم يقال له: عبد اللَّه بن سخبرة السلمى، ثم حرض أولئك على الخروج على الناس، وقال فى كلامه، اضربوا وجوههم وجباههم بالسيوف؛ حتى يطاع الرحمن الرحيم، فإن أنتم ظفرتم وأطيع اللَّه كما أردتم؛ أثابكم ثواب المطيعين له العاملين بأمره، وإن قتلتم فأى شىء أفضل من المصير إلى رضوان اللَّه وجنته؟[1].

● **قال ابن كثير بعد أن ذكر ما أملاه الشيطان لهم مما تقدم ذكره:**

وهذا ضرب من الناس من أغرب أشكال بنى آدم، فسبحان من نوع خلقه كما أراد وسبق فى قدره العظيم، وما أحسن ما قال بعض السلف فى الخوارج: إنهم المذكورون فى قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤) أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا (١٠٥)﴾ [الكهف: ١٠٣- ١٠٥]

والمقصود: أن هؤلاء الجهلة الضلال، والأشقياء فى الأقوال والأفعال اجتمع رأيهم على الخروج من بين أظهر المسلمين، وتواطئوا على المسير إلى المدائن ليملكوها على الناس ويتحصنوا بها، ويبعثوا إلى إخوانهم وأضرابهم ممن هم على رأيهم ومذهبهم من أهل البصرة وغيرها فيوافوهم إليها، ويكون اجتماعهم عليها، فقال لهم زيد بن حصن الطائى: إن المدائن لا تقدرون عليها، فإن بها جيشًا لا تطيقونه وسيمنعونها منكم؛ ولكن واعدوا إخوانكم إلى جسر نهر جوخى، ولا تخرجوا من الكوفة جماعات، ولكن اخرجوا وحدانًا؛ لئلا يفطن بكم.

فكتبوا كتابًا عامًا إلى من هو على مذهبهم ومسلكهم من أهل البصرة وغيرها، وبعثوا به إليهم ليوافوهم إلى النهر؛ ليكونوا يدًا واحدة على الناس، ثم خرجوا يتسللون وحدانًا؛ لئلا يعلم أحد بهم فيمنعوهم من الخروج، فخرجوا من بين الآباء والأمهات، والأخوال والخالات، وفارقوا سائر القرابات، يعتقدون بجهلهم وقلة علمهم وعقلهم أن هذا الأمر يرضى رب الأرض والسموات، ولم يعلموا أنه من أكبر الكبائر الموبقات والعظائم والخطيئات، وأنه مما زينه لهم إبليس الشيطان الرجيم المطرود عن السموات، الذى نصب العداوة لأبينا آدم، ثم لذريته ما دامت أرواحهم فى أجسادهم مترددات.

---

(١) «البداية والنهاية» (٧/ ٣١٢).

وقد تدارك جماعة من الناس بعض أولادهم وإخوانهم، فردوهم وأنبوهم ووبخوهم، فمنهم من استمر على الاستقامة، ومنهم من فر بعد ذلك فلحق بالخوارج فخسر إلى يوم القيامة، وذهب الباقون إلى ذلك الموضع، ووافى إليهم من كانوا يكتبون إليه من أهل البصرة وغيرها، واجتمع الجميع بالنهروان، وصارت لهم شوكة ومنعة[1].

ولما تفرق الحكمان على غير رضا، كتب أمير المؤمنين على إلى الخوارج وهم مجتمعون بالنهروان: أن الحكمين تفرقا على غير رضا، فارجعوا إلى ما كنتم عليه وسيروا بنا إلى قتال أهل الشام، فأبوا ذلك، وقالوا: حتى تشهد على نفسك بالكفر وتتوب، فأبى[2].

● **وفى رواية كتبوا إليه:**

أما بعد، فإنك لم تغضب لربك، إنما غضبت لنفسك، فإن شهدت على نفسك بالكفر واستقبلت التوبة؛ نظرنا فيما بيننا وبينك، وإلا فقد نابذناك على سواء، إن اللَّه لا يحب الخائنين. فلما قرأ كتابهم أيس منهم، فرأى أن يدعهم ويمضى بالناس إلى أهل الشام؛ حتى يلقاهم فيناجزهم[3].

إن قضية إعلان الخوارج كُفر علىٍّ، وطلبهم منه التوبة لا تثبت بهذه الروايات؛ ولكنها تتفق مع رأى الخوارج فى تكفير على وعثمان، وامتحان الناس بذلك[4].

* * *

(١) «البداية والنهاية» (٧/ ٣١٢، ٣١٣).

(٢) «أنساب الأشراف» (٢/ ٦٣) بسند فيه ضعف وله شواهد.

(٣) «خلافة على بن أبى طالب» عبد الحميد، ص٣١٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٣١٨.

● الفصل الخامس ●

معركة النهروان (٣٨هـ)

١- سبب المعركة:

كانت الشروط التى أخذها أمير المؤمنين علىٌّ على الخوارج: أن لا يسفكوا دمًا، ولا يروعوا آمنًا، ولا يقطعوا سبيلاً، وإذا ارتكبوا هذه المخالفات فقد نبذ إليهم الحرب، ونظرًا لأن الخوارج يكفرون من خالفهم ويستبيحون دمه وماله؛ فقد بدءوا بسفك الدماء المحرمة فى الإسلام، وقد تعددت الروايات فى ارتكابهم المحظورات.

ومما صح من هذه الروايات ما حدث به شاهد عيان كان من الخوارج ثم تركهم؛ حيث قال: صحبت أصحاب النهر، ثم كرهت أمرهم، فكتمته خشية أن يقتلونى، فبينما أنا مع طائفة منهم إذ أتينا على قرية وبيننا وبين القرية نهر، إذ خرج رجل من القرية مذعوراً يجر رداءه، فقالوا له: أنت ابن خباب صاحب رسول اللَّه ﷺ؟ قال: نعم، قالوا: عندك حديث تحدثناه عن أبيك عن النبى ﷺ؟ قال: سمعته يقول: سمعت النبى ﷺ ذكر فتنة فقال: «**القاعدة فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشى، والماشى فيها خير من الساعى، فإن أدركتك فكن عبد اللَّه المقتول**».

فأخذوه وسُرية له معهم، فمر بعضهم على ثمرة ساقطة من نخلة، فأخذها فألقاها فى فيه، فقال بعضهم: ثمرة معاهد، فبم استحللتها؟ فألقاها من فيه، ثم مروا على خنزير فنفحه بعضهم بسيفه، فقال بعضهم: خنزير معاهد، فبم استحللته؟ فقال عبد اللَّه بن خباب: ألا أدلكم على ما هو أعظم عليكم حرمة من هذا؟ قالوا: بلى، قال: أنا؛ ولكنهم قدموه إلى النهر فضربوا عنقه.

يقول الراوى: فرأيت دمه يسيل على الماء كأنه شراك نعل اندفر بالماء، حتى توارى عنهم[١]، ثم دعوا بالسرية وهى حبلى، فبقروا عما فى بطنها، يقول الراوى: لم أصحب قومًا هم أبغض إلىَّ صحبة منهم، حتى وجدت خلوة فانفلت[٢]، أثار هذا العمل الرعب بين الناس،

(١) أى: لم يختلط بالماء «تاريخ بغداد» (١/ ٢٠٥، ٢٠٦).

(٢) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣١٠، ٣١١) بسند صحيح.

وأظهر مدى إرهابهم ببقر بطن هذه المرأة، وذبحهم عبد اللَّه كما تذبح الشاة، ولم يكتفوا بهذا؛ بل صاروا يهددون الناس قتلاً، حتى إن بعضهم استنكر عليهم هذا العمل قائلين: ويلكم ما على هذا فارقنا عليًا[1].

بالرغم من فظاعة ما ارتكبه الخوارج من منكرات بشعة، لم يبادر أمير المؤمنين على إلى قتالهم؛ بل أرسل إليهم أن يسلموا القتلة لإقامة الحد عليهم، فأجابوه بعناد واستكبار: كلنا قتلة[2]، فسار إليهم بجيشه الذى قد أعده لقتال أهل الشام فى شهر محرم من عام (٣٨هـ)[3]، وعسكر على الضفة الغربية لنهر النهروان، والخوراج على الضفة الشرقية بحذاء مدينة النهروان[4].

٢- تحريض أمير المؤمنين علىٌ جيشه على القتال:

كان أمير المؤمنين على رضي الله عنه يدرك أن هؤلاء القوم هم الخوارج، الذين عناهم رسول اللَّه ﷺ بالمروق من الدين؛ لذلك أخذ يحث أصحابه أثناء مسيرهم إليهم ويحرضهم على قتالهم، وكان لأحاديث رسول اللَّه ﷺ فى الخوارج أثرها لدى الصحابة وأتباع أمير المؤمنين على رضي الله عنه.

فقد كان رضي الله عنه يحث جيشه على البدء بهؤلاء الخوارج، فقال: أيها الناس، إنى سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**يخرج قوم من أمتى يقرءون القرآن، ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشىء، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشىء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشىء، يقرءون القرآن يحسبون أنه لهم وهو عليهم، لا تجاوز صلاتهم تراقيهم، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية**» لو يعلم الجيش الذين يصيبونه ما قضى لهم على لسان نبيهم ﷺ لاتكلوا عن العمل، وآية ذلك أن فيهم رجلاً له عضد وليس له ذراع، على رأس عضده مثل حلمة الثدى عليه شعيرات بيض، فتذهبون إلَى معاوية وأهل الشام، وتتركون هؤلاء يخلونكم فى ذراريكم وأموالكم؟! واللَّه إنى لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم، فإنهم قد سفكوا الدم الحرام، وأغاروا فى سرح الناس، فسيروا على اسم اللَّه[5].

---

(١) «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٣٧، ٣٣٨) إسناده صحيح.

(٢) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣٠٨، ٣٠٩) بسند صحيح.

(٣) «أنساب الأشراف» (٢/ ٦٣) بسند فيه مجهول، «خلاف على بن أبى طالب» عبد الحميد، ص٣٢٢.

(٤) «تاريخ بغداد» (١/ ٢٠٥، ٢٠٦).

(٥) «مسلم» (٧٤٨، ٧٤٩).

وقال رضي الله عنه فى يوم النهروان: أمرت بقتال المارقين. . . . وهؤلاء المارقون (١).

وعسكر الجيش فى مقابلة الخوارج يفصل بينهما نهر النهروان، وأمر جيشه أن لا يبدءوا بالقتال، حتى يجتاز الخوارج النهر غربً، وأرسل على رضي الله عنه رسله يناشدهم اللَّه ويأمرهم أن يرجعوا، وأرسل إليهم البراء بن عازب رضي الله عنه يدعوهم ثلاثة أيام فأبوا (٢)، ولم يزل رسله تختلف إليهم حتى قتلوا رسوله، واجتازوا النهر (٣)، وعندما بلغ الخوارج هذا الحد وقطعوا الأمل فى كل محاولات الصلح وحفظ الدماء، ورفضوا عنادًا واستكبارًا العودة إلى الحق، وأصروا على القتال قام أمير المؤمنين بترتيب الجيش وتهيئته للقتال (٤).

فجعل على ميمنته حجر بن عدى، وعلى الميسرة شبث بن ربعى، ومعقل بن قيس الرياحى، وعلى الخيل أبا أيوب الأنصارى، وعلى الرجالة أبا قتادة الأنصارى، وعلى أهل المدينة- وكانوا سبعمائة-قيس بن سعد بن عبادة، وأمر على أبا أيوب الأنصارى أن يرفع راية أمان للخوارج ويقول لهم: من جاء إلى هذه الراية فهو آمن، ومن انصرف إلى الكوفة والمدائن فهو آمن، إنه لا حاجة لنا فيكم إلا فيمن قتل إخواننا، فانصرف منهم طوائف كثيرون، وكانوا أربعة آلاف، فلم يبق منهم إلا ألف أو أقل مع عبد اللَّه بن وهب الراسبى، فرجعوا على على، وكان على ميمنتهم زيد بن حصن الطائى السنبيسى، وعلى الميسرة شريح بن أبى أوفى، وعلى خيالتهم حمزة بن سنان، وعلى الرجالة حرقوص بن زهير السعدى، فوقفوا مقاتلين لعلى وأصحابه (٥).

٣- نشوب القتال:

وزحف الخوارج إلى على، وقَدَّم علىٌّ بين يديه الخيل، وقدم منهم الرماة، وصف الرجالة وراء الخيالة، وقال لأصحابه: كفوا عنهم حتى يبدءوكم. وأقبلت الخوارج يقولون لا حكم إلا للَّه، الرواح الرواح إلى الجنة، فحملوا على الخيالة الذين قدمهم علىٌّ، ففرقوهم حتى أخذت طائفة من الخيالة إلى الميمنة، وأخرى إلى الميسرة، فاستقبلتهم الرماة بالنبل، فرموا وجوههم،

(١) «السنة» لابن أبى عاصم، تحقيق: الألبانى- رحمه الله.

(٢) «السنن الكبرى» للبيهقى (٨/ ١٩٧) «خلافة على» عبد الحميد، ص٣٢٤.

(٣) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣٢٥، ٣٢٧).

(٤) «خلافة على بن أبى طالب» عبد الحميد، ص٣٢٤.

(٥) «تاريخ الخلافة الراشدة» محمد كنعان، ص٤٢٥، مختصر من «البداية والنهاية».

وعطفت عليهم الخيالة من الميمنة والميسرة، ونهض إليهم الرجال بالرماح والسيوف، فأناموا الخوارج فصاروا صرعى تحت سنابك الخيول، وقتل أمراؤهم: عبد اللَّه بن وهب، وحرقوص ابن زهير، وشريح بن أبى أوفى، وعبد اللَّه بن سخبرة السلمى[1]، وقال أبو أيوب: «وطعنت رجلاً من الخوارج بالرمح، فأنفذته من ظهره وقلت له: أبشر يا عدو اللَّه بالنار، فقال: ستعلم أينا أولى بها صليًا[2].

وقد اعتزل كثير من الخوارج القتال؛ لكلمة سمعوها من عبد اللَّه بن وهب الراسبى، كانت تدل عندهم على ضعف الاستبصار والوهن فى اليقين، وهذه الكلمة قالها عندما ضرب علىرضي الله عنه رجلاً من الخوارج بسيفه، فقال الخارجى: حبذا الروحة إلى الجنة، فقال عبد اللَّه بن وهب: ما أدرى إلى الجنة أم إلى النار[3]، فقال رجل من بنى سعد- وهو فروة بن نوفل الأشجعى-: إنما حضرت اغتراراً بهذا وأراه قد شك، فانعزل بجماعة من أصحابه، ومال ألف إلى أبى أيوب الأنصارى، وجعل الناس يتسللون[4].

وقد كانت معركة حاسمة وقصيرة، وأخذت وقتًا من اليوم التاسع من شهر صفر من عام ثمان وثلاثين للهجرة (٩/ ٢/ ٣٨هـ)[5]، وأسفرت هذه المعركة الخاطفة عن عدد كبير من القتلى فى صفوف الخوارج، وكان الحال على عكس ذلك تمامًا فى جيش أمير المؤمنين علىرضي الله عنه، فقتلى أصحاب على فيما رواه مسلم فى «صحيحه» وعن زيد بن وهب- رجلان فقط[6].

وفى رواية بسند حسن قال: وقتل من أصحاب على أثنا عشر أو ثلاثة عشر[7]، وجاء فى رواية صحيحة أن أبا مجلز[8]، قال: ولم يقتل من المسلمين- يقصد جيش على- إلا تسعة رهط، فإن شئت فاذهب إلى أبى برزة[9] فاسأله، فإنه قد شهد ذلك[10]، وأما قتلى الخوارج،

(١، ٢) «تاريخ الخلافة الراشدة» ص٤٢٥.

(٣) «أخبار الخوارج من الكامل» للمبرد ص٢١، «خلافة على» ص٣٢٥.

(٤) المصدر نفسه، ص٢١، «خلافة على بن أبى طالب» عبد الحميد، ص٣٢٥.

(٥) «أنساب الأشراف» (٢/ ٦٣) بسند فيه مجهول.

(٦) «مسلم» (٢/ ٧٤٨).

(٧) «مصنف ابن أبى شيبة» (٥/ ٣١١) «تاريخ خليفة» ص١٩٧، بسند حسن.

(٨) لاحق بن حميد السدوسى البصرى، ثقة من الطبقة الثالثة.

(٩) نضلة بن عبيد الأسلمى صحابى مشهور بكنيته، مات سنة (٦٥هـ).

(١٠) «المعرفة والتاريخ» (٣/ ٣١٥) «تاريخ بغداد» (١/ ١٨٢).

فتذكر الروايات أنهم أصيبوا جميعًا(١)، ويذكر المسعودى أن عددًا يسيرًا لا يتجاوز العشرة فروا بعد الهزيمة الساحقة(٢).

٤- ذو الثدية أو المخدج وأثر مقتله على جيش على رضي الله عنه:

ظهرت روايات مختلفة فى تحديد شخصية ذى الثدية، وهذه الروايات منها ما هو ضعيف الإسناد، ومنها ما هو قوى، وقد جاء فى الأحاديث النبوية أوصاف ذى الثدية، فمن ذلك أنه أسود البشرة(٣)، وفى رواية: حبشى، وأنه مخدج اليد؛ أى: ناقص اليد ويده صغيرة مجتمعة، فهى من المنكب إلى العضد فقط؛ أى: بدون ذراع، فى نهاية عضده مثل حلمة الثدى وعليها شعيرات بيض، وعضده ليست ثابتة، كأنها بلا عظم؛ إذ إنها تدردر؛ أى: تتحرك تذهب وتجىء، أما مخدج اليد، أو مودون اليد، أو مثدون اليد، فلكها بمعنى واحد؛ وهى ناقص اليد(٤).

وأما اسمه فقد أخطأ من قال: إن ذا الثدية هو حرقوص بن زهير السعدى(٥)، فحرقوص رجل مشهور كان له دور فى الفتوح الإسلامية، ثم خرج على عثمان رضي الله عنه، وقد فر إثر معركة الجمل الصغرى التى قتل فيها الزبير وطلحة رضي الله عنهما قتلة عثمان بالبصرة، وقد صار حرقوص من زعماء الخوارج المميزين(٦)، إلا أنه قد ورد فى رواية أن اسمه «حرقوس» أما أبوه فلا يعرفه أحد، وجاء فى رواية أن اسمه «مالك»، وذلك أنهم بحثوا عنه فلما وجدوه قال على: اللَّه أكبر، لا يأتيكم أحد يخبركم من أبوه، فجعل الناس يقولون: هذا مالك هذا مالك، فقال على: ابن من؟(٧)، فلم يعرف أحد أباه.

وقد ورد فى رواية صححها الطبرى أن اسمه نافع ذو الثدية، كما جاء عند ابن أبى شيبة وأبى داود، إلا أن طريقهما واحد، فيعد ما جاء فى المصادر الثلاثة رواية واحدة ذات طريق

---

(١) «أخبار الخوارج من الكامل» ص٣٣٨.

(٢) «خلافة على بن أبى طالب» ص٣٢٩، «تاريخ خليفة» ص١٩٧.

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٤٦).

(٤) «النهاية فى غريب الحديث» (١/ ١٢، ١٣) «فتح البارى» (١٢/ ٢٩٤، ٢٩٥).

(٥) «الملل والنحل» (١/ ١١٥).

(٦) «فتح البارى» (١٢/ ٢٩٢) «الإصابة» (١/ ١٣٩).

(٧) «الفتح الربانى على مسند الإمام أحمد» (٢٣/ ١٥٥) بإسناد حسن، و«البداية والنهاية» (٧/ ٢٩٤، ٢٩٥).

واحد[1]، كان على رضي الله عنه يتحدث عن الخوارج منذ ابتداء بدعتهم، وكثيراً ما كان يتعرض إلى ذكر ذى الثدية، وأنه علامة هؤلاء، ويسرد أوصافه.

وبعد نهاية المعركة الحاسمة أمر على رضي الله عنه أصحابه بالبحث عن جثة المخدج؛ لأن وجودها من الأدلة على أن عليًا رضي الله عنه على حق وصواب، وبعد مدة من البحث مرت على على وأصحابه، وجد أمير المؤمنين على جماعة مكومة بعضها على بعض عند شفير النهر، فقال: أخرجوهم، فإذا المخدج تحتهم جميعًا مما يلى الأرض، فكبر على ثم قال: صدق اللَّه، وبلغ رسوله، وسجد سجود الشكر، وكبر الناس حين رأوه واستبشروا[2].

٥- معاملة أمير المؤمنين على للخوارج:

عامل أمير المؤمنين على رضي الله عنه الخوارج قبل الحرب وبعدها معاملة المسلمين، فما أن انتهت المعركة حتى أصدر أمره فى جنده أن لا يتبعوا مدبرًا، أو يذففوا على جريح، أو يمثلوا بقتيل، يقول شقيق بن سلمة المعروف بأبى وائل- أحد فقهاء التابعين، وممن شهد مع على حروبه-: لم يسب على يوم الجمل ولا يوم النهروان[3]، وقد حمل رثة أهل النهر إلى الكوفة وقال: من عرف شيئًا فليأخذه، فجعل الناس يأخذون، حتى بقيت قدر فجاء رجل وأخذها.

وهذه الرواية لها طرق عدة[4]، ولم يقسم بين جنده إلا ما حمل عليه الخوارج فى الحرب من السلاح والكراع فقط، وأمير المؤمنين على رضي الله عنه لم يكفر الخوارج؛ إذ قبل الحرب حاول إرجاعهم إلى الجماعة، وقد رجع كثير منهم، ووعظهم وخوفهم القتال، يقول ابن قدامة: وإنما كان كذلك؛ لأن المقصود كفهم ودفع شرهم لا قتلهم، فإن أمكن بمجرد القول كأن أولى من القتال؛ لما فيه من الضرر بالفريقين، وهذا يدل على أن الخوارج فرقة من المسلمين، كما قال بذلك كثير من العلماء[5].

وكان سعد بن أبى وقاص رضي الله عنه يسميهم الفاسقين، فعن مصعب بن سعد قال: سألت أبى عن هذه الآية: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ

(١) «خلافة على بن أبى طالب» عبد الحميد، ص٣٣٤.

(٢) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣١٧، ٣١٩) بسند صحيح.

(٣) «السنن الكبرى للبيهقى» (٨/ ١٨٢) بسند صحيح.

(٤) «التخليص الحبير» (٤/ ٤٧).

(٥) «فتح البارى» (١٢/ ٣٠٠، ٣٠١) «نيل الأوطار» (٨/ ١٨٢).

﴿يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف: ١٠٣، ١٠٤] أهم الحرورية؟ قال: لا، هم أهل الكتاب اليهود والنصارى؛ أما اليهود فكذبوا بمحمد ﷺ، وأما النصارى فكفروا بالجنة، وقالوا: ليس فيها طعام ولا شراب، ولكن الحرورية ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ ﴿٢٦﴾ الَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٢٧﴾﴾ [البقرة] وكان سعد يسميهم الفاسقين[1]، وفى رواية عن سعد رضي الله عنه أنه قال لما سئل عنهم: هم قوم زاغوا فأزاغ اللَّه قلوبهم[2].

وقد سئل على رضي الله عنه: أكفار هم؟ قال: من الكفر فروا، فقيل: منافقون؟ قال: المنافقون لا يذكرون اللَّه إلا قليلاً، قيل: فما هم؟ قال: قوم بغوا علينا فقاتلناهم، وفى رواية: قوم بغوا علينا فنصرنا عليهم، وفى رواية: قوم أصابتهم فتنة فعموا فيها وصموا[3]، كما أنه رضي الله عنه وجه نصيحة لجيشه وللأمة الإسلامية من بعده فقال: إن خالفوا إمام عادلاً ففاتلوهم، وإن خالفوا إمامًا جائزاً فلا تقاتلوهم، فإن لهم مقالاً[4].

والملاحظ فى قتال أمير المؤمنين على رضي الله عنه للخوارج، وقتاله فى الجمل وصفين؛ أن عليًا رضي الله عنه ندم وحزن على قتاله فى وقعة الجمل وصفين، أما فى قتاله مع الخوارج فكان يظهر الفرح والسرور لقتالهم، قال ابن تيمية: فإن النص والإجماع فرق بين هذا وهذا؛ فإنه قاتل الخوارج بنص رسول اللَّه ﷺ وفرح بذلك، ولم ينازعه فيه أحد من الصحابة، وأما القتال يوم صفين فقد ظهر منه كراهته والندم عليه ما ظهر[5].

* * *

(١) «صحيح البخارى»، «فتح البارى» (٥/ ٨٤٢).

(٢) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣٢٤، ٣٢٥)، «الاعتصام» للشاطبى (١/ ٦٢).

(٣) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٥٠) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣٣٢) بسند صحيح.

(٤) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣٢٠)، «فتح البارى» (١٢/ ٣٠١) له سند صحيح عند الطبرى.

(٥) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٥١٦).

● الفصل السادس ●

من الآثار الفقهية من معارك أمير المؤمنين على رضي الله عنه

تمكن أمير المؤمنين على رضي الله عنه بغزير علمه وسعة فقهه أن يضع قواعد وأحكامًا، وهى ضوابط شرعية فى قتال أهل البغى، ثم سار أهل السنة من أئمة العلم والفقهاء على سيرته فى البغاة، واستنبطوا من هديه الراشدى الأحكام والقواعد الفقهية فى هذا الشأن، حتى قال جلة أهل العلم: لولا حرب على لمن خالفه لما عرفت السنة فى قتال أهل القبلة[1]، وروى هذا عن على نفسه فى قوله: أرأيتم لو أنى غبت عن الناس، من كان يسير فيهم هذه السيرة؟[2] وقال الأحنف لعلى: يا على، إن قومنا بالبصرة يزعمون أنك إن ظهرت عليهم غدًا أنك تقتل رجالهم، وتسبى نساءهم، فقال: ما مثلى يخاف هذا منه، وهل يحل هذا إلا ممن تولى وكفر؟

● **وبناء على ذلك فإن قتال أهل القبلة يخالف قتال الكفار والمرتدين من أوجه متعددة:**

١- أن يقصد بالقتال ردعهم ولا يتعمد به قتلهم؛ لأن المقصود ردهم إلى الطاعة ودفع شرهم لا القتل، بينما يجوز أن يتعمد قتل المشركين والمرتدين[3].

٢- إذا قاتل مع البغاة عبيدة ونساء وصبيان، فحكمهم جميعًا حكم الرجل البالغ الحر، يقاتلون مقبلين ويتركون مدبرين؛ لأن قتالهم لدفع أذاهم، بينما يجوز قتل أهل الردة والكفر مقبلين ومدبرين[4].

٣- إذا ترك أهل البغى القتال؛ إما بالرجوع إلى الطاعة، وإما بإلقاء السلاح، وإما بالهزيمة، وإما بالعجز لجراح أو مرض أو أسر، فإنه لا يجوز الإجهاز على جريحهم وقتل أسيرهم، وإن جاز الإجهاز على جرحى المشركين والمرتدين وقتل أسراهم؛ فقد روى ابن أبى شيبة فى «مصنفه» عن على رضي الله عنه أنه قال يوم الجمل: لا تتبعوا مدبراً، ولا تجهزوا على جريح،

---

(١) «التمهيد» للباقلانى، ص٢٢٩، «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٢٩٥).

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٢٤).

(٣) «المغنى» (٨/ ١٠٨، ١٢٦).

(٤) «المغنى» (٨/ ١١٠) «الأحكام السلطانية» ص٦٠.

ومن ألقى سلاحه فهو آمن[1]، وفى رواية عبد الرزاق: أن عليًا أمر مناديه فنادى يوم البصرة: لا يتبع مدبر، ولا يذفف على جريح، ولا يقتل أسير، ومن أغلق بابه أو ألقى سلاحه فهو آمن، ولم يأخذ من متاعهم شيئًا[2].

وقال على يوم الجمل: لا تتبعوا مدبرًا، ولا تجهزوا على جريح، ولا تقتلوا أسيرًا، وإياكم والنساء وإن شتمن أعراضكم وسببن أمراءكم، فلقد رأيتنا فى الجاهلية وإن الرجل ليتناول المرأة بالجريدة أو الهراوة فيعير بها هو وعقبه من بعده[3]، وعن أبى أمامة الباهلى رضي الله عنه قال: شهدت صفين وكانوا لا يجهزون على جريح، ولا يقتلون موليًا، ولا يسلبون قتيلاً[4].

٤- يعتبر أحوال من فى الأسر من البغاة، فمن أمنت رجعته إلى القتال أطلق سراحه، ومن لم تؤمن منه الرجعة حبس إلى انجلاء الحرب ثم يطلق، ولم يجز أن يحبس بعدها، وإن جاز أن يبقى الكافر فى الأسر[5].

٥- أن لا يستعان لقتالهم بمشرك معاهد ولا ذمى، وإن جاز أن يستعان بهم على قتال أهل الردة والحرب[6].

٦- أن لا يهادنهم إلى مدة، ولا يوادعهم على مال، فإن هادنهم إلى مدة لم يلزمه، فإن ضعف عن قتالهم انتظر بهم القوة عليهم، وإن وادعهم على مال بطلت الموادعة ونظر فى المال، فإن كان من فيئهم وصدقاتهم لم يرده عليهم، وصرف الصدقات فى أهلها، والفيء فى مستحقه، وإن كان من خالص أموالهم لم يجز أن يملكه، ووجب رده إليهم[7]؛ فإن عليًا رضي الله عنه لم يستحل مال أهل الجمل.

٧- إذا خرجوا على الإمام بتأويل سائغ راسلهم، فإن ذكروا مظلمة أزالها عنهم، وإن

---

(١) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٢٣٦) «الفتح» (١٣/ ٥٧) إسناده صحيح.

(٢) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٢٣، ١٢٤) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٢٩٦).

(٣) «نصب الراية» (٣/ ٤٦٣) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٢٩٧).

(٤) «المستدرك» (٢/ ١٥٥) سنده صحيح، ووافقه الذهبى.

(٥) «الأحكام السلطانية» ص٦٠.

(٦) «المصدر نفسه، ص٦٠، «تحقيق مواقف الصحابة فى الفتنة» (٢/ ٢٩٨).

(٧) «الأحكام السلطانية» للماوردى، ص٦٠.

ذكروا شبهة بينها، كما بين على رضي الله عنه للخوارج شبههم، وعاد كثير منهم إلى صف الجماعة[١]، فإن رجعوا وإلا وجب قتالهم عليه وعلى المسلمين[٢].

٨- إن لم يخرجوا عن المظاهرة بطاعة الإمام ولم يتحيزوا بدار اعتزلوا فيها، وكانوا أفرادًا تنالهم القدرة ويسهل ضبطهم؛ تركوا ولم يحاربوا، وأجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب عليه، ولهم من الحقوق والحدود[٣].

٩- لا يقاتل البغاة بما يعم إتلافه؛ كالنار والمنجنيق وغير ذلك، ولا تحرق عليهم المساكن، ولا يقطع النخل والأشجار، وإن جاز ذلك مع الكفار والمشركين؛ لأن دار الإسلام تمنع ما فيها وإن بقى أهلها، إلا إذا دعت إلى ذلك الضرورة فى حالة إذا تحصنوا ولم ينهزموا؛ لذلك جاز للإمام رميهم بالمنجنيق أو النار على قول الشافعى وأبى حنيفة[٤].

١٠- لا تجوز غنيمة أموالهم وسبى ذريتهم؛ لقول النبى ﷺ: «**لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه**»[٥]، وروى عن على رضي الله عنه يوم الجمل قوله: من عرف شيئًا من ماله مع أحد فليأخذه[٦]، وهذا من جملة ما نقم الخوارج عليه، فقالوا: إنه قاتل ولم يسب ولم يغنم، فإن حلت له دماؤهم فقد حلت له أموالهم، وإن حرمت عليه أموالهم فقد حرمت عليه دماؤهم، فقال لهم ابن عباس- رضى اللَّه عنهما- فى مناظرته لهم: أفتسبون أمكم- يعنى: عائشة- رضى اللَّه عنها- أم تستحلون منها ما تستحلون من غيرها؟ فإن قلتم: ليست أمكم كفرتم، وإن قلتم: إنها أمكم واستحللتم سبيها؛ فقد كفرتم[٧].

ويعقب ابن قدامة قائلاً: ولأن قتال البغاة إنما هو لدفعهم وردهم إلى الحق لا لكفرهم؛ فلا يستباح منهم إلا ما حصل لضرورة الدفع كالصائل وقاطع الطريق، وبقى حكم المال والذرية على أصل العصمة[٨]، والظاهر من المأثور عن على رضي الله عنه جواز الانتفاع بسلاحهم، فقد روى

(١) «السنن الكبرى» للبيهقى (٨/ ١٨٠).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٥٠).

(٣) «الأحكام السلطانية» للماوردى، ص٥٨ .

(٤) «المغنى» لابن قدامة (٨/ ١١٠).

(٥) «سنن الدارقطنى» (٣/ ٢٦) صححه الألبانى فى «إرواء الغليل» رقم (١٤٥٩).

(٦) «المغنى» (٨/ ١١٥).

(٧) «السنن الكبرى» للبيهقى (٨/ ١٧٩) «خصائص أمير المؤمنين للنسائى، ص ١٩٧، إسناده حسن.

(٨) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠٠).

ابن أى شيبة عن أبى البخترى قال: لما انهزم أهل الجمل قال على: لا تطلبوا من كان خارجًا من العسكر، وما كان من دابة أو سلاح فهو لكم[1]، وفى رواية أخرى قال: ولا تأخذوا شيئًا من أموالهم إلا ما وجدتم فى عسكرهم[2].

١١- من قتل من البغاة غسل وكفن وصلى عليه؛ لأنهم مسلمون على مذهب الشافعى وأصحاب الرأى[3].

١٢- إذا لم يكن البغاة من أهل البدع فهم ليسوا فاسقين، وقتال الإمام وأهل العدل لهم إنما من جهة خطئهم فى التأويل، وهو كالمجتهدين من الفقهاء فى الأحكام، ومن شهد منهم قبلت شهادته إذا كان عدلاً، وهذا قول الشافعى، وأما الخوارج وأهل البدع إذا بغوا على الإمام فلا تقبل شهادتهم؛ لأنهم فساق[4].

١٣- يجوز للعادل قتل ذى رحمه الباغى؛ لأنه قتله بحق، فأشبه إقامة الحد عليه مع كراهية قصد ذلك[5].

١٤- إذا غلب أهل البغى بلدًا فجبوا الخراج والزكاة والجزية، وأقاموا الحدود؛ لم يطالبوا بشىء مما جبوه، إذا ظهر أهل العدل على ذلك البلد وظفروا بهم، فعندما ظهر على رضي الله عنه على أهل البصرة بعد موقعة الجمل لم يطالبهم بشىء مما جبوه[6].

١٥- حكم وارثة الباغى من العادل: لا يرث باغ قتل عادلاً، ولا عادل قتل باغيًا؛ لقوله ﷺ: «القاتل لا يرث»[7]، وقال أبو حنيفة: أورث العادل من الباغى، ولا أورث الباغى من العادل، وقال أبو يوسف: أورث كلاً منهما ما صاحبه؛ لأنه متأول فى قتله[8]، وبهذا قال النووى[9].

---

(١) مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٢٦٣).

(٢) «تاريخ الطبرى» نقلاً عن «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠٠).

(٣) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠١).

(٤، ٥) «المغنى» (٨/ ١١٨) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠١).

(٦) «المغنى» (٨/ ١١٩) «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠٢).

(٧) «سنن ابن ماجه» كتاب: الديات (٢/ ٨٨٣) «صحيح سنن ابن ماجه» رقم (٢١٤٠).

(٨) «الأحكام السلطانية» ص٦١.

(٩) «شرح النووى على صحيح مسلم» (٧/ ١٧٠).

١٦- إذا لم يكن دفع أهل البغى إلا بقلتهم جاز قتلهم، ولا شىء على من قتلهم من إثم، ولا ضمان ولا كفارة؛ لأنه فعل ما أمر به وقتل من أجل اللَّه ﴿فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾ [الحجرات: ٩].

فإن المسلم إذا أريدت نفسه جاز له الدفع عنها بقتل من أرادها، إذا كان لا يندفع بغير القتل، وكذلك ما أتلفه أهل العدل على أهل البغى حال الحرب من المال، فلا ضمان فيه[١]، وليس على أهل البغى بالمقابل ضمان ما أتلفوه حال الحرب من نفس ولا مال فى أصح الأقوال كما ذكر النووى[٢]، ويدل على ذلك ما روى الزهرى من إجماع الصحابة أن لا يضمن الباغى إذا قتل العادل، قال: فأجمعوا أنه لا يقاد أحد، ولا يؤخذ مال أحد على تأويل القرآن[٣].

وفى رواية عبد الرزاق: فإن الفتنة الأولى ثارت وأصحاب رسول اللَّه ﷺ ممن شهد بدرًا كثير، فاجتمع رأيهم على أن لا يقيموا على أحد حدًا فى فرج استحلوه بتأويل القرآن، ولا قصاص فى دم استحلوه بتأويل القرآن، ولا يرد مال استحلوا بتأويل القرآن، إلا أن يوجد شىء بعينه فيرد على صاحبه[٤].

* * *

(١) «المغنى» (٨/ ١١٢).

(٢) «شرح النووى على صحيح مسلم» (٧/ ١٧٠).

(٣) «السنن الكبرى» للبيهقى (٨/ ١٧٤) بسند صحيح، «تحقيق مواقف الصحابة» (٢/ ٣٠٣).

(٤) «مصنف عبد الرزاق» (١٠/ ١٢١).

● الفصل السابع ●

من أهم صفات الخوارج

إن الباحث فى تاريخ فرقة الخوارج يلاحظ عدة صفات اتصف بها أتباع هذه الفرقة؛ منها:

١- الغلو فى الدين:

مما لا شك فيه أن الخوارج أهل طاعة وعبادة، فقد كانوا حريصين كل الحرص على التمسك بالدين وتطبيق أحكامه، والابتعاد عن جميع ما نهى عنه الإسلام، وكذلك التحرز التام عن الوقوع فى أية معصية أو خطيئة تخالف الإسلام، حتى أصبح ذلك سمة بارزة فى هذه الطائفة لا يدانيهم فى ذلك أحد، ولا أدل على ذلك من قول رسول اللَّه ﷺ: «**يقرءون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء، ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء**»[(١)].

● وقال ابن عباس- رضى اللَّه عنهما- يصفهم حينما دخل عليهم لمناظرتهم:

دخلت على قوم لم أر قط أشد منهم اجتهاداً، جباههم قرحة من السجود، وأياديهم كأنها ثفن[(٢)] الإبل، وعليهم قمص مرحضة[(٣)] مشمرين، مسهمة وجوههم من السهر[(٤)].

وعن جندب الأزدى قال: لما عدلنا إلى الخوارج ونحن مع على بن أبى طالب رضي الله عنه، فانتهينا إلى معسكرهم، فإذا لهم دوى كدوى النحل من قراءة القرآن[(٥)]، فقد كانوا أهل صيام وصلاة وتلاوة القرآن؛ لكنهم تجاوزوا حد الاعتدال إلى درجة الغلو والتشدد؛ حيث قادهم هذا التشدد إلى مخالفة قواعد الإسلام بما تمليه عليهم عقولهم؛ كالقول بتكفير صاحب الكبيرة، وستأتى مناقشة عقائدهم وأفكارهم بإذن اللَّه تعالى.

ومنهم من بالغ فى ذلك حتى على كل من ارتكب ذنبًا من الذنوب ولو كان صغيراً، فإنه

---

(١) مسلم، كتاب: الزكاة، «شرح النووى» (٧/ ١٧١).

(٢) الثفن: جمع ثفنة: ركبة البعير وغيرها، مما يجعل فيه غلظ من أثر البروك.

(٣) مرحضة: مغسولة، «النهاية فى غريب الحديث والأثر» (٢/ ٢٠٨).

(٤) «تلبيس إبليس» ص٩١.

(٥) المصدر نفسه، ص٩٣.

كافر مشرك مخلد فى النار[1]، وكان من نتيجة هذا التشدد الذى خرج بهم عن حدود الدين وأهدافه السامية أن كفروا كل من لم ير رأيهم من المسلمين، ورموهم بالكفر أو النفاق، حتى إنهم استباحوا دماء مخالفيهم[2]، ومنهم من استباح قتل النساء والأطفال من مخالفيه؛ كالأزارقة مثلاً[3].

ولا شك أن الخوارج بما اتصفوا به من الجهل والتشدد والجفاء قد شوهوا محاسن الدين الإسلامى تشويهًا غريبًا، فإن هذا الإغراق فى التأويل والاجتهاد أخرجهم عن روح الإسلام وجماله واعتداله، وهم فى تعمقهم قد سلكوا طريقًا ما قال به محمد ﷺ، ولا دعا إليه القرآن الكريم، وأما التقوى التى كانوا يظهرون بها فهى من قبيل التقوى العمياء، والصلاح الذى كانوا يتزينون به فى الظاهر.

كان ظاهر التأويل بادى الزخرفة، وقد طمعوا فى الجنة وأرادوا السعى لها عن طريق التعمق والتشدد والغلو فى الدين غلو أخرجهم عن الحد الصحيح[4]؛ ولذلك حذر النبى ﷺ من التعمق والتشدد فى الدين؛ لأنه مخالف للاعتدال وسماحة الإسلام، وأخبر أن المتنطع مستحق للهلاك والخسران، فقد صح عنه ﷺ أنه قال: «**هلك المتنطعون**»[5] قالها ثلاثًا، فبهذا يتبين لنا شذوذ الخوارج، وكذلك من صار على منهجهم المبنى على التعسف والتشدد المخالف لسماحة الإسلام ويسره، فإن الإسلام دين اليسر والسماحة، فقد قال ﷺ: «**إن الدين يسر، ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا**»[6].

٢- الجهل بالدين:

إن من كبرى آفات الخوارج صفة الجهل بالكتاب والسنة، وسوء فهمهم، وقلة تدبرهم وتعقلهم، وعدم إنزال النصوص منازلها الصحيحة، وكان ابن عمر يراهم شرار خلق اللَّه، وقال: إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت فى الكفار فجعلوها على المؤمنين[7]، وكان ابن عمر إذا

---

(١) «الفصل» لابن حزم (٤/ ١٩١) «الخوارج» ناصر السعوى، ص١٨٣.

(٢) «الخوارج» للسعوى، ص١٨٣.

(٣) «تلبيس إبليس» ص٩٥، «الخوارج» للسعوى، ص١٨٤.

(٤) «الخوارج» للسعوى، ص١٨٤.

(٥) مسلم، كتاب: العلم، «شرح النووى» (١٦/ ٢٢٠).

(٦) البخارى، كتاب: الإيمان، «فتح البارى» (١/ ٩٣).

(٧) «ظاهرة الغلو فى الدين» محمد عبد الحكيم، ص١١٤.

سئل عن الحرورية، قال: يكفرون المسلمين، ويستحلون دماءهم وأموالهم، وينكحون النساء فى عددهم، وتأتيهم المرأة فينكحها الرجل منهم ولها زوج، فلا أعلم أحدًا أحق بالقتال منهم (١).

ومن جهلهم بشرع اللَّه رأوا أن التحكيم معصية تستوجب الكفر، فيلزم من وقع فيه أن يعترف على نفسه بالكفر، ثم يستقبل التوبة (٢)، وهذا ما طالبوا به عليًا ﷺ؛ إذ طلبوا منه أن يقر على نفسه بالكفر، ثم يستقبل التوبة، فتخطئة الخوارج له ولمن معه من المهاجرين والأنصار، واعتقادهم أنهم أعلم منهم وأولى منهم بالرأى- هى واللَّه عين الجهل والضلال (٣).

ومن جهالاتهم الشنيعة أنهم وجدوا عبد اللَّه بن خباب ﷺ ومعه أم ولد حبلى، فناقشوه فى أمور، ثم سألوه رأيه فى عثمان وعلى- رضى اللَّه عنهما- ، فأثنى عليهما خيرًا، فنقموا عليه، وتوعدوه بأن يقتلوه شر قتلة، فقتلوه وبقروا بطن المرأة (٤)، ومر بهم خنزير لأهل الذمة فقتله أحدهم، فتحرجوا من ذلك، وبحثوا عن صاحب الخنزير وأرضوه فى خنزيره، فيا للعجب، أتكون الخنازير أشد حرمة من المسلمين عند أحد يدعى الإسلام؟!! (٥)، لكنها عبادة الجهال التى أملاها عليهم الهوى والشيطان (٦).

● **قال ابن حجر- رحمه اللَّه-:**

إن الخوارج لما حكموا بكفر من خالفهم استباحوا دماءهم، وتركوا أهل الذمة فقالوا: نفى لهم بعهدهم، وتركوا قتال المشركين، واشتغلوا بقتال المسلمين، وهذا كله من آثار عبادة الجهال الذين لم تنشرح صدورهم بنور العلم، ولم يتمسكوا بحبل وثيق منه، وكفى أن رأسهم رد على رسول اللَّه ﷺ أمره ونسبه إلى الجور، نسأل اللَّه السلامة (٧).

وقال عنهم ابن تيمية- رحمه اللَّه- :هم جهال، فارقوا السنة والجماعة عن جهل (٨).

---

(١) «الاعتصام» (٢/ ١٨٣، ١٨٤).

(٢) «مصنف ابن أبى شيبة» (١٥/ ٣١٢، ٣١٣) الألبانى فى «إرواء الغليل» (٨/ ١١٨، ١١٩) «تلبيس إبليس» ص٩٣ .

(٣) «الخوارج» للسعوى، ص١٨٦ .

(٤) «تلبيس إبليس» ص٩٣ .

(٥) «فتح البارى» (١٢/ ٢٨٥).

(٦) «الخوارج» للسعوى، ص١٨٧ .

(٧) «فتح البارى (١٢/ ٣٠١).

(٨) «منهاج السنة» (٣/ ٤٦٤).

وبهذا يتبين أن الجهل كان من الصفات البارزة فى تلك الطائفة التى هى إحدى الطوائف المنتسبة إلى الإسلام، فالجهل مرض عضال يهلك صاحبه من حيث لا يشعر؛ بل قد يريد الخير فيقع فى ضده[١].

٣- شق عصا الطاعة:

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه- : فهؤلاء من ضلالهم اعتقادهم فى أئمة الهدى وجماعة المسلمين أنهم خارجون عن العدل وأنهم ضالون، وهذا مأخذ الخارجين عن السنة من الرافضة ونحوهم ثم يعدون ما يرون أنه ظلم عندهم كفراً، ثم يرتبون على الكفر أحكامًا ابتدعوها[٢].

هذا، وقد شقوا عصا الطاعة، وسعوا فى تفريق كلمة المسلمين، ويوضح ذلك موقفهم مع أمير المؤمنين على؛ حيث تخلوا عنه وخالفوه فى أحرج المواقف وعصوا أمره[٣]، وظلت تلك الصفة من صفاتهم على مدار التاريخ؛ كل من خالفهم فى أمر عادوه ونبذوه، حتى إنهم تفرقوا هم أنفسهم إلى عدة فرق يكفر بعضها بعضاً؛ ولذلك كثر فيهم الغارات والشقاق والثورات[٤].

٤- التكفير بالذنوب واستحلال دماء المسلمين وأموالهم:

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه- : والفرق الثانى فى الخوارج وأهل البدع أنهم يكفرون بالذنوب والسيئات، ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأن دار الإسلام دار حرب، ودارهم هى دار الإيمان، وكذلك يقول جمهور الرافضة... فهذا أصل البدع التى ثبتت بنص سنة الرسول ﷺ، وإجماع السلف أنها بدعة؛ وهو جعل العفو سيئة، وجعل السيئة كفراً[٥]، وقد تميز الخوارج بآراء خاصة فارقوا بها جماعة المسلمين، ورأوها من الدين الذى لا يقبل اللَّه غيره، ومن خالفهم فيها فقد خرج من الدين فى زعمهم، فأوجبوا البراءة منه؛ بل إن منهم من غلا فى ذلك، فأوجبوا قتال من خالفهم، واستحلوا دماءهم[٦].

---

(١) «نوادر الأصول» محمد حكيم الترمذى، ص٥٤، «الخوارج» للسعوى، ص١٨٨.

(٢) «الفتاوى» (٢٨/ ٤٩٧).

(٣) «الخوارج» للسعوى، ص١٩١.

(٤) المصدر نفسه، ص١٩٢.

(٥) «الفتاوى» (١٩/ ٧٣).

(٦) «منهاج السنة» (٣/ ٦٢).

فمن ذلك أنهم قتلوا عبد اللَّه بن خباب بغير سبب غير أنه لم يوافقهم على رأيهم(١)، وقال ابن كثير: فجعلوا يقتلون النساء والولدان، ويبقرون بطون الحبالى، ويفعلون أفعالاً لم يفعلها غيرهم(٢).

● **قال ابن تيمية- رحمه اللَّه- :**

وكانت البدعة الأولى مثل بدعة الخوارج، إنما هى من سوء فهمهم للقرآن، لم يقصدوا معارضته؛ لكن فهموا منه ما لم يدل عليه، فظنوا أنه يوجب تكفير أرباب الذنوب؛ إذ كان المؤمن هو البر التقى، قالوا: فمن لم يكن برًا تقيًا فهو كافر، وهو مخلد فى النار، ثم قالوا: وعثمان وعلى ومن والاهما ليسوا بمؤمنين؛ لأنهم حكموا بغير ما أنزل اللَّه، فكانت بدعتهم لها مقدمتان:

الأولى: أن من خالف القرآن بعمل أو برأى أخطأ فيه؛ فهو كافر.

والثانية: أن عثمان وعليًا ومن والاهما كانوا كذلك.

ولهذا يجب الاحتراز من تكفير المؤمنين بالذنوب والخطايا، فإنه أول بدعة ظهرت فى الإسلام فكفَّر أهلها المسلمين، واستحلوا دماءهم وأموالهم، وقد ثبت عن النبى ﷺ أحاديث صحيحة فى ذمهم والأمر بقتالهم(٣).

٥- تجويزهم على النبى ﷺ ما لا يجوز فى حقه «كالجور»:

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه- : الخوارج جوزوا على الرسول ﷺ نفسه أن يجور ويضل فى سنته، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته؛ وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التى تخالف- بزعمهم- ظاهر القرآن، وغالب أهل البدع والخوارج يتابعونهم فى الحقيقة على هذا؛ فإنهم يرون أن الرسول لو قال بخلاف مقالتهم لما اتبعوه... وإنما يدفعون عن نفوسهم الحجة؛ إما برد النقل، وإما بتأويل المنقول، فيطعنون تارة فى الإسناد، وتارة فى المتن، وإلا فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمين بحقيقة السنة التى جاء بها الرسول ﷺ - بل- ولا حقيقة القرآن(٤).

---

(١) «الفرق بين الفرق» للبغدادى ص٧٥، «الخوارج» للسعوى، ص١٩١.

(٢) «البداية والنهاية» (٣/ ٢٩٤).

(٣) «الفتاوى» (١٣/ ٣٠، ٣١).

(٤) «الفتاوى (١٩/ ٧٣).

٦- الطعن والتضليل

من أبرز صفات الخوارج الطعن فى أئمة الهدى وتضليلهم، والحكم عليهم بالخروج عن العدل والصواب، وقد تجلت هذه الصفة فى موقف ذى الخويصرة مع رسول الهدىﷺ ؛ حيث قال ذو الخويصرة: يا رسول اللَّه، اعدلْ[١] ، فقد عد ذو الخويصرة نفسه أورع من رسول اللَّهﷺ ، وحكم على رسول اللَّهﷺ بالجور والخروج عن العدل فى القسمة، وإن هذه الصفة قد لازمتهم عبر التاريخ، وقد كان لها أسوأ الأثر؛ لما ترتب عليها من أحكام وأعمال[٢] .

٧- سوء الظن:

هذه صفة أخرى للخوارج تجلت فى حكم ذى الخويصرة الجهول على رسول الهدىﷺ بعدم الإخلاص؛ حيث قال: واللَّه إن هذه لقسمة ما عدل فيها، وما أريد فيها وجه اللَّه[٣] ، فذو الخويصرة الجهول لما رأى رسول اللَّهﷺ قد أعطى السادة الأغنياء، ولم يعط الفقراء، لم يحمل هذا التصرف على المحمل الحسن، وهذا شيء عجيب خصوصًا أن داوعيه كثيرة، فلو لم يكن إلا أن صاحب هذاالتصرف هو رسول الهدىﷺ لكفى به داعيًا إلى حسن الظن، ولكن ذا الخويصرة أبى ذلك، وأساء الظن لمرضه النفسى، وحاول أن يستر هذه العلة بستار العدل، وبذلك ضحك منه إبليس، واحتال عليه، فأوقعه فى مصايده.

فينبغى للمرء أن يراقب نفسه، وأن يدقق فى دوافع سلوكه ومقاصده، وأن يحذر هواه، وأن يكون منتبهًا لحيل إبليس؛ لأنه كثيراً ما يزين العمل السيئ بغلاف حسن براق، ويبرر السلوك القبيح باسم مبادئ الحق، ومما يعين المرء على وقاية نفسه، والنجاة لها من حيل الشيطان ومصايده: العلم، فذو الخويصرة لو كان عنده أثارة من علم، أو ذرة من فهم؛ لما سقط فى هذا المزلق[٤] .

٨- الشدة على المسلمين:

عرف الخوارج بالغلظة والجفوة، وقد كانوا شديدى القسوة والعنف على المسلمين، وقد بلغت شدتهم حدا فظيعًا، فاستلحلوا دماء المسلمين، وأموالهم وأعراضهم، فروعوهم

(١) البخارى، كتاب: استتابة المرتدين، «فتح البارى» (١٢/ ٢٩٠).

(٢) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص١٠٦ .

(٣) البخارى، كتاب: استتابة المرتدين، «فتح البارى» (١٢/ ٢٩٠).

(٤) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص١٠٦، ١٠٧ .

وقتلوهم، وأما أعداء الإسلام من أهل الأوثان وغيرهم فقد تركوهم ووادعوهم فلم يؤذوهم، ولقد سجل التاريخ صحائف سوداء للخوارج فى هذا السبيل[١].

وما قصة عبد اللَّه بن خباب ومقتله عنا ببعيد، فمعاملة الخوارج للمسلمين مصحوبة بالقسوة والشدة والعنف، وأما للكافرين فلين وموادعة ولطف[٢]، فقد وصف الشارع الشريعة بأنها سهلة سمحة، وإنما ندب إلى الشدة على الكفار، وإلى الرأفة بالمؤمنين، فعكس ذلك الخوارج[٣]، قال تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾[المائدة: ٥٤] فالخوارج عكسوا الآيات، فأرهبوا المسلمين وروعوهم[٤].

وهذه بعض الصفات التى اشتهر بها الخوارج.

** *

(١) المصدر نفسه، ص١١٠.

(٢) المصدر نفسه، ص١١١.

(٣) «فتح البارى» (١٢/ ٣٠١).

(٤) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص١١١.

● الفصل الثامن ●

بعض الآراء الاعتقادية للخوارج

ومع مرور الزمن استقرت آراء عقائدية خاصة بفرقة الخوارج، وخالفوا فيها كتاب اللَّه وسنة رسول اللَّه ﷺ، ومن هذه الآثار المنحرفة:

١- تكفير صاحب الكبيرة:

إن الخوارج يكفرون مرتكب الكبيرة، ويحكمون بخلوده فى النار، وقد استدلوا على معتقدهم ذلك بأدلة:

استدلوا بقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ [البقرة: ٨١] فقد استدلوا بهذه الآية على تخليد أصحاب المعاصى فى النار، وقالوا: إنه لا أمل للعاصى الذى يموت على معصيته فى رحمة اللَّه[١]، فزعموا أن الخطيئة تحيط بالإنسان، فلا يبقى له معها حسنة مقبولة، حتى الإيمان فإنها تذهبه، ولكن الأمر عكس ما ذهبوا إليه، وهذه الآية نفسها ترد مذهبهم، فقد دلت على أن من أحاطت به خطيئته فإنه يخلد فى النار، وليس هناك خطيئة تحيط بالإنسان وتحبط أعماله ويخلد بسببها فى النار إلا الكفر والشرك باللَّه، ويؤيد هذا أن تلك الآية نزلت فى اليهود، وهم قد أشركوا باللَّه وحادوا عن سبيله.

ومما يبطل زعمهم- أيضًا- أن اللَّه قد أوضح سبحانه أن مجرد كسب السيئة لا يوجب الخلود فى النار؛ بل لابد أن تكون سيئة محيطة به، قيل: هى الشرك، روى هذا عن ابن عباس- رضى اللَّه عنهما-، وروى عنه أن معنى هذه الآية: من كفر حتى يحيط به كفره، فلا تقبل له حسنة، وهذا أولى؛ لما ثبت فى السنة تواتراً من خروج عصاة الموحدين من النار[٢].

ثم إن قوله تعالى: ﴿مَن كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ وسيئة نكرة فهى عامة لجميع أنواع السيئات، قال الشيخ عبد الرحمن السعدى- رحمه اللَّه-: والمراد بها هنا الشرك؛ بدليل قوله تعالى:

---

(١) «الإباضية فى موكب التاريخ» على معمر (١/ ١٣٣).

(٢) «فتح القدير» للشوكانى (١/ ١٠٥).

﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ أى: أحاطت بعاملها، فلم تدع له منفذاً، وهذا لا يكون إلا الشرك، فإن من معه الإيمان لا تحيط به خطيئته ﴿فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٨١﴾﴾ وقد احتج بها الخوارج على كفر صاحب المعصية، وهى حجة عليهم كما ترى، فإنها ظاهرة فى الشرك، وهكذا كل مبطل يحتج بآية أو حديث صحيح على قوله الباطل؛ فلا بد أن يكون فيما احتج به حجة عليه[1]، وغير ذلك من الأدلة التى رد علماء أهل السنة والجماعة جزاء كل فى محله.

● **ويمكن أن نجمل الرد على الخوارج فى تكفيرهم لصاحب الكبيرة، وذلك من عدة وجوه:**

(أ) أن مرتكب الكبيرة لو كان كافراً لكان حكمه حكم غيره ممن كفر بعد إيمانه؛ وهو أن يكون مرتداً يجب قتله؛ لقوله ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»[2] ولقوله ﷺ: «**لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله إلا بإحدى ثلاث: النفس بالنفس، والثيب الزانى، والتارك لدينه المفارق للجماعة**»[3].

فهذان الحديثان وغيرهما من أدلة حكم المرتد تفيد أن كل من كفر بعد إيمانه فحكمه القتل، لكن نصوص الكتاب والسنة والإجماع تدل على أن الزانى والسارق والقاذف لا يقتل؛ بل يقام عليه الحد، كما قال تعالى: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢﴾**﴾[النور].

وقال اللَّه تعالى فى حكم السارق: ﴿**وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٣٨﴾**﴾[المائدة: ٣٨].

وورد فى شارب الخمر ما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أن رجلاً كان على عهد النبى ﷺ كان اسمه عبد اللَّه، وكان يلقب حماراً، وكان يُضْحِكُ رسول اللَّه ﷺ، وكان النبى ﷺ قد جلده فى الشراب، فأتى به يوماً فأمر به فجلد، فقال رجل من القوم: اللَّهم العنه، أكثر ما يؤتى به، فقال النبى ﷺ: «**لا تلعنوه، فواللَّه ما علمت إلا أنه يحب اللَّه ورسوله**»[4].

---

(١) تفسير السعدى (١/ ١٠٣).

(٢) **البخارى**، كتاب: الجهاد، «فتح البارى» (٦/ ١٤٩).

(٣) **البخارى**، كتاب: الديات، «فتح البارى» (١٢/ ٢٠١).

(٤) **البخارى**، كتاب: الحدود، «فتح البارى» (١٢/ ٧٥).

فقد أمر النبى ﷺ بجلد شارب الخمر ولم يقتله؛ بل نهى عن لعنه بعينه، وشهد لهذا الرجل بحب الله ورسوله، مع أنه قد تكرر منه شرب الخمر عدة مرات، ولم يحكم على هذا ولا على السارق والزانى بالكفر، ولا قطع الموالاة بينهم وبين المسلمين، وكان يستغفر لهم، ويقول: «**لا تكونوا أعوان الشيطان على أخيكم**»(١).

وقد أجمعت الأمة من الصحابة والتابعين على ذلك إلا من شذ عنهم فلا عبرة بقوله، ثم أيضًا إنه لو كان صاحب الكبيرة كافرًا لوجب التفريق بينه وبين زوجته المؤمنة والمرأة كذلك، وكذلك أيضًا فإنه لا يرث مسلمًا ولا يرثه مسلم، ولكن النبى ﷺ لم يفرق بين من فعل معصية وبين زوجته، ولم يحرمه من ميراث من له الإرث منه، وكذلك صحابته والتابعون لهم بإحسان؛ فثبت يقينًا أنه غير كافر(٢).

(ب)أن الله- سبحانه وتعالى- سمى أهل الكبائر مؤمنين مع ارتكابهم لها، وذلك فى قوله تعالى: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ۝١٠**﴾ [الحجرات: ٩، ١٠].

قال ابن كثير- رحمه الله- : فسماهم مؤمنين مع الاقتتال، وبهذا استدل البخارى وغيره على أنه لا يخرج عن الإيمان بالمعصية وإن عظمت، لا كما يقوله الخوارج ومن تابعهم من المعتزلة ونحوهم(٣)، ومثل هذه الآية أيضًا قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنثَىٰ بِالْأُنثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتِّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ذَٰلِكَ تَخْفِيفٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ فَمَنِ اعْتَدَىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝١٧٨**﴾ [البقرة: ١٧٨].

قال ابن حزم- رحمه الله- : فابتدأ الله- عز وجل- بخطاب أهل الإيمان من كان فيهم من قاتل أومقتول، ونص تعالى على أن القاتل عمدًا وولى المقتول أخوان، وقد قال تعالى: ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ**﴾ فصح أن القاتل عمدًا مؤمن بنص القرآن، وحكمه له بأخوة الإيمان، ولا يكون للكافر مع المؤمنين تلك الأخوة(٤).

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٧/ ٦٧١).

(٢) «الخوارج» للسعوى، ص١١٦، ١١٧ .

(٣) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١١).

(٤) «الفصل فى الملل والأهواء والنحل» (٣/ ٣٣٥).

فهذه بعض أدلة أهل السنة فى ردهم على قول الخوارج فى مرتكب الكبيرة، وقد استقر هذا المعتقد عند علماء أهل السنة، وسطروه فى كتبهم، وإليك بعض أقوالهم:

٢- رأيهم فى الإمامة:

قال أمير المؤمنين على رضي الله عنه: لا بد للناس من إمارة برة كانت أو فاجرة، قيل له: هذه البرة قد عرفناها، فما بال الفاجرة؟ قال: يؤمن بها السبيل، ويقام بها الحدود، ويجاهد بها العدو، ويقسم بها الفيء[١]؛ ولهذا كان حكم الإمامة واجبًا على الأمة الإسلامية؛ إذ لو بقوا بلا إمام لأثموا جميعًا؛ لقوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

● **قال ابن كثير- رحمه الله- فى الآية:**

الظاهر- والله أعلم- أن الآية عامة فى جميع أولى الأمر من الأمراء والعلماء[٢]، وهذا هو الراجح، ووجه الاستدلال من هذه الآية أنه سبحانه أوجب على المسلمين طاعة أولى الأمر منهم وهم الأئمة، والأمر بالطاعة دليل على وجوب نصب ولى الأمر؛ لأن الله تعالى لا يأمر بطاعة من لا وجود له، ولا يفرض طاعة من وجوده مندوب، فالأمر بطاعته يقتضى الأمر بإيجاده؛ فدل على أن إيجاد إمام للمسلمين واجب عليهم[٣].

وقد قال رسول الله ﷺ: «**من مات وليس فى عنقه بيعة مات ميتة جاهلية**»[٤] أى: بيعة الإمام، وهذا واضح الدلالة على وجوب نصب الإمام؛ لأنه إذا كانت البيعة واجبة فى عنق المسلم- والبيعة لا تكون إلا لإمام- فنصب الإمام واجب وقد أجمع الصحابة- رضى الله عنهم- وكذلك من بعدهم على وجوب الإمامة، ومما يحتم وجوب الإمامة ما وردت به الشريعة من الأحكام الواجبة التى لا يتولاها إلا الإمام، ولا تصح بدونه[٥]، وذلك مثل: الجهاد، والحج، وإقامة الحدود، ونحو ذلك، مما لا يتم إلا بالقوة والإمارة[٦].

وقد بينت الشريعة أن من حقوق الإمام السمع والطاعة فى غير معصية الله تعالى، فقد قال

(١) «منهاج السنة» (١/ ١٤٦).
(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٠٣).
(٣) «الإمامة العظمى» للدميجى، ص٤٧.
(٤) مسلم، كتاب: الإمامة (٣/ ١٤٧٨).
(٥) «أصول الدين» للبغدادى، ص٢٧٢.
(٦) «السياسة الشرعية» لابن تيمية، ص١٢.

رسول الله ﷺ : «**من أطاعنى فقد أطاع الله، ومن عصانى فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعنى، ومن يعص الأمير فقد عصانى**»(١) .

وقد أوجب الشارع طاعة الإمام ما لم يأمر بمعصية، فإن أمر بمعصية الله فلا تجوز طاعته فيها، ولا إعانته عليها، ويجب أن يعان على طاعة الله، وأن يستعان به عليها ما أمكن ذلك(٢)، فيكون موقف المسلم النصيحة لولاة أمور المسلمين؛ لقول النبى ﷺ فى الحديث الصحيح عن أبى رقية تميم بن أوس الدارى رضي الله عنه أن النبى ﷺ قال: «**الدين النصيحة**» ثلاثًا، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله- عزوجل- ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم**»(٣) .

قال ابن حجر- رحمه الله-: والنصيحة لأئمة المسلمين إعانتهم على ما حملوا القيام به، وتنبيههم عند الغفلة، وسد خلتهم عند الهفوة، وجمع الكلمة عليهم، ورد القلوب النافرة إليهم، ومن أعظم نصيحتهم دفعهم عن الظلم بالتى هى أحسن، ومن جملة أئمة المسلمين أئمة الاجتهاد، وتقع النصيحة لهم ببث علومهم، ونشر مناقبهم وتحسين الظن بهم(٤) .

وقد خالف الخوارج ذلك المبدأ الرشيد، فرأوا الخروج على أئمة المسلمين عند أتفه الأسباب، وقد فعلوا ذلك مع أمير المؤمنين على رضي الله عنه وأرضاه، فسفكوا الدماء وقطعوا السبل، وضيعوا الحقوق، وسعوا فى إضعاف المسلمين حتى تكالبت عليهم الأعداء، فهذا من أضرار الخروج على أمير المؤمنين على رضي الله عنه، وقد خالفت الخوارج ما كان عليه جمهور المسلمين من اشتراط النسب القرشى فى الإمام، وقالوا: إنه لا خصوصية لقريش فيها، ولا مزية لهم عن سواهم؛ بل كل من صار أهلاً لها جاز توليته من دون أى نظر إلى نسبه(٥) ، وقد احتجوا لمذهبهم بما يلى:

(أ) قالوا: لأن اشتراط القرشية يخالف المعقول؛ إذ لا يمنع العقل أن يوجد فى غيرهم من هو أفضل منهم.

(ب) لم يجعل الله النبوة فى قوم خاصين، فكيف يجعل الإمامة كذلك؟

---

(١) البخارى، كتاب: الجهاد، «فتح البارى» (٦/ ١١٦).

(٢) «منهاج السنة» (١/ ١٤٧).

(٣) مسلم، كتاب: الإيمان، «شرح النووى» (٢/ ٣٧).

(٤) «فتح البارى» (١/ ١٣٨).

(٥) «الفصل» (٤/ ٨٩) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٠٤).

(جـ) أن القرآن لا يدل على ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]

(د) استدلوا بقوله ﷺ: «**لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى**»(١).

(هـ) واستدلوا بقوله ﷺ: «**إن أمِّرَ عليكم عبد حبشى مجدوع الأنف؛ فاسمعوا وأطيعوا ما أقام فيكم كتاب الله**»(٢).

(و) لم يثبت الأنصار القرشية فى الإمامة، ولو أثبتوها لما طالبوا بالإمامة، ولرد عليهم المهاجرون بها(٣).

(ز) أن رسول الله ﷺ قد ولى على الأمم من غير قريش، والولايات والإمارات من الإمارة العظمى، فما جاز فيها جاز فى فروعها، وما امتنع فيها امتنع فى فروعها(٤).

● **وجوه الرد على الخوارج:**

(أ) أما احتجاجهم بالعقل فهو مردود؛ لأنه لا حجة فيه مع ثبوت النص والإجماع.

(ب) وأما احتجاجهم بأن الله لم يجعل النبوة خاصة بقوم فلا حجة فى ذلك؛ لأن الله يصطفى للنبوة والرسالة أصلح الناس لها، والخلق لا يستطيعون القطع على أن فلانًا أصلح من غيره، ولا يقارن اختيار المخلوق مع اختيار الخالق، وأما المزية لقريش فهى على جهة العموم؛ لما كانت تحتله من المكانة الدينية والاجتماعية فى قلوب الناس.

(جـ، د) وأما استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ وقوله ﷺ: «**لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى**» فالجواب على هذا من وجهين:

- أن يراد بالآية والحديث المفاضلة بين الناس عامة، فلا شك أن من فضل على صاحبه بزيادة فى التقوى فهو أكرم منه وأفضل عند الله، وهذا بغض النظر عن الإمامة، وهذا هو المراد بالآية والحديث؛ لأن دلالة كل منهما عامة.

---

(١) «مسند أحمد» (٥/ ٤٤١).

(٢) مسلم، «شرح النووي» (١٢/ ٢٢٧).

(٣) «الخوارج» للسعوى، ص١٥٥.

(٤) المصدر نفسه، ص١٥٥.

وأما من جهة الإمامة، فلا شك أيضًا أن من زاد على غيره بالعدل والتقوى والصلاح مع توافر باقى شروط الإمامة فيه فهو أولى؛ لكن لا ننسى أن النسب القرشى شرط، ولا تعارض بين تلك الشروط.

(هـ) وأما احتجاجهم بما ورد فى وجوب السمع والطاعة، وإن كان الأمير عبدًا حبشيًا، فهذا الأمر لا إشكال فيه، وقد ورد فيه عدة روايات؛ منها قوله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا، وإن استعمل عليكم عبد حبشي، كأن رأسه زبيبة**»[1]، وهذا لا يمنع اشتراط الإمامة فى قريش، وهو عند أهل السنة مخرج علي ثلاثة أمور:

١- أن يكون العبد مستعملاً من جهة الإمام القرشى، وليس هو الإمام الأعظم.

٢- وقد قيل: إن العبد الحبشى إنما ذكره على وجه ضرب المثل، وإن لم يصح وقوعه، كما قال ﷺ فيمن بنى مسجدًا: «**ولو كمفحص قطاة**»[2]، ومفحص القطاة لا يمكن أن يكون مسجدًا[3].

٣- أنه طلق على طريق المبالغة فى وجوب السمع والطاعة، أو باعتبار ما كان قبل العتق[4].

(و) وأما دعواهم أن الأنصار لم يثبتوا أحقية قريش فى الخلافة، فهذا غير صحيح؛ بل الصحيح أنهم أذعنوا لذلك، وحصل الإجماع على أحقية قريش فى الخلافة، قال الإمام الأشعرى- رحمه الله-: اجتمعت الأنصار فى سقيفة بنى ساعدة بمدينة رسول الله ﷺ، وأرادوا عقد الإمامة لسعد بن عبادة، وبلغ ذلك أبا بكر وعمر- رضى الله عنهما- فقصدا نحو مجتمع الأنصار فى رجال من المهاجرين، فأعلمهم أبو بكر أن الإمامة لا تكون إلا فى قريش، واحتج عليهم بقول النبى ﷺ: «**الأئمة من قريش**»[5]، فأذعنوا لذلك منقادين، ورجعوا إلى الحق طائعين، بعد أن قالت الأنصار: منا أمير ومنكم أمير، وبعد أن جرد الحباب بن المنذر

---

(١) البخارى، كتاب: الأحكام، «فتح البارى» (١٢/ ١٢١).

(٢) «فتح البارى» (١٢/ ١٢٢) «جامع العلوم والحكم» ص٢٣٠.

(٣) «الخوارج» للسعوى، ص١٥٧.

(٤) «فتح البارى» (٣/ ١٢٢).

(٥) «مصنف بن أبى شيبة» (٥/ ٥٤٤) البخارى بلفظ آخر، رقم (٧١٤٠).

سيفه، وقال: أنا جذيلها المحكك، وعذيقها المرجب... ثم بايعوا أبا بكر رضي الله عنه، واجتمعوا على إمامته، واتفقوا على خلافته، وانقادوا لطاعته[1].

(ز) وأما احتجاجهم بفعل النبى ﷺ؛ حيث ولى على بعض الأمصار أو الجيوش من غير قريش، فلا حجة لهم فى هذا؛ لأنه ليس فى الإمامة العظمى، ولا نسلم لهم أن ما جاز فى الفرع جاز فى الأصل[2].

● قال ابن حجر - رحمه الله - :

وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة فى قريش من تأمير عبد الله بن رواحة وزيد بن حارثة وأسامة وغيرهم فى الحروب، فليس من الإمامة العظمى فى شيء؛ بل فيه أنه يجوز استنابة غير القرشى فى حياته[3]، والله أعلم.

■ أدلة أهل السنة القائلين باشتراط النسب القرشى:

(أ) قوله ﷺ : «**إن هذا الأمر فى قريش، لا يعاديهم أحد إلا كبه الله فى النار على وجهه، ما أقاموا الدين**»[4].

(ب) قوله ﷺ : «**لا يزال هذا الأمر فى قريش ما بقى منهم اثنان**»[5]، وفى رواية لمسلم: «**ما بقى من الناس اثنان**»[6].

(جـ) وقوله ﷺ : «**الناس تبع لقريش**»[7].

(د) انعقاد الإجماع، فقد حكاه غير واحد من العلماء منهم النووى؛ حيث قال فى شرحه لحديث: «**الناس تبع لقريش....**» إلخ:

---

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٩، ٤١) «شرح النووى» (١٢/ ٢٠٠) «الفصل» (٤/ ٨٩).

(٢) «الخوارج» للسعوى، ص١٥٨ .

(٣) «فتح البارى» (١٣/ ١١٩).

(٤) البخارى، كتاب: الأحكام، «فتح البارى» (١٣/ ١١٤).

(٥) البخارى، كتاب: الأحكام، «فتح البارى» (١٣/ ١١٤).

(٦) مسلم، كتاب: الإمارة، «شرح النووى» (١٣/ ٢٠١).

(٧) البخارى، كتاب: المناقب، «فتح البارى» (٦/ ٥٢٦).

هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر على أن الخلافة مختصة بقريش، لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع فى زمن الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة[١]، ومنهم القاضى عياض، فقد نقل عنه النووى قوله: اشتراط كونه- أى: الإمام- قرشيًا هو مذهب العلماء كافة، قال: وقد احتج به أبو بكر وعمر- رضى الله عنهما- على الأنصار يوم السقيفة فلم ينكره أحد.

قال القاضى: وقد عدها العلماء من مسائل الإجماع، ولم ينقل عن أحد من السلف فيه قول ولا فعل يخالف ما ذكرنا، وكذلك من بعدهم فى جميع الأعصار، قال: ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع: إنه يجوز كونه من غير قريش، ولا سخافة ضرار بن عمرو فى قوله: إن غير القرشى من النبط وغيرهم يقدم على القرشى؛ لهوان خلعه إن عرض منه أمر، وهذا الذى قاله من باطل القول وزخرفه مع ما هو عليه مخالفة إجماع المسلمين، والله أعلم[٢].

وممن حكى هذا الإجماع أيضًا: الماوردى[٣]، والإيجى[٤]، وابن خلدون[٥] والغزالى[٦]، ومن المحدثين محمد رشيد رضا؛ حيث قال: أما الإجماع على اشتراط القرشية فقد ثبت بالنقل والعقل، رواه ثقات المحدثين، واستدل به المتكلمون وفقهاء مذاهب السنة كلهم، وجرى عليه العمل بتسليم الأنصار وإذعانهم لبنى قريش، ثم إذعان السواد الأعظم من الأمة عدة قرون[٧].

● **ولكن الحافظ ابن حجر اعترض على هذا الإجماع بقوله:**

ويحتاج من نقل الإجماع إلى تأويل ماجاء عن عمر فى ذلك، فقد أخرج أحمد عن عمر بسند رجاله ثقات أنه قال: «إن أدركنى أجلى وقد مات أبو عبيدة استخلفت معاذ بن جبل...» الحديث، ومعاذ بن جبل أنصارى لا نسب له فى قريش، إن الأثر المنسوب إلى عمر ضعيف لانقطاعه كما بين بعض أهل العلم[٨].

---

(١) «شرح النووى على صحيح مسلم» (١٢/ ٢٠٠) «الإمامة العظمى» للدميجى، ص٢٧٣.

(٢) «شرح النووى على صحيح مسلم» (١٢/ ٢٠٠).

(٣) «الأحكام السلطانية» ص٦.

(٤) «المواقف» ص٣٩٨.

(٥) «المقدمة» ص١٩٤.

(٦) «الباطنية» ص١٨٠.

(٧) «الخلافة أو الإمامة العظمى» لمحمد رشيد رضا، ص١٩.

(٨) «الإمامة العظمى» ص٢٨٤.

ومال الإمام الجوينى إلى عدم اشتراط النسب القرشى[١]، وقد اختلف قول أبي بكر الباقلانى، فاشترط القرشية فى كتاب «الإنصاف»[٢]، ولم يشترطها فى كتابه «التمهيد»[٣]، وإلى نفى اشتراط القرشية ذهب أكثر المحدثين؛ منهم محمد أبو زهرة فى كتابه «المذاهب الإسلامية»، وذهب إلى أن الأحاديث الواردة مجرد أخبار لا تفيد حكمًا[٤]، ومنهم العقاد[٥]، ومنهم د/ على حسنى الخربوطلى فى كتابه «الإسلام والخلافة»[٦]، وتجرأ على رمى الأحاديث المذكورة بالوضع، ومنهم د/ صلاح الدين دبوس فى كتابه « الخليفة توليته وعزله»، وذهب إلى أن هذه الأحاديث مجرد أخبار[٧]، ومنهم الأستاذ محمد المبارك- رحمه الله-، فقد اعتبرها من باب السياسة الشرعية المتغيرة بتغير العوامل[٨].

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور المسلمين من اشتراط النسب القرشى للإمامة[٩]؛ لورود الأدلة الصريحة فى أحقيتهم، ولإجماع الصحابة ومن بعدهم على ذلك، وأدلة المخالفين ليس فيها حجة على عدم الاشتراط؛ لكن أحقية قريش فى الخلافة لا بد فيها من شرطين:

الأول: إقامتهم للدين؛ لقوله ﷺ: «**إن هذا الأمر فى قريش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله فى النار على وجهه ما أقاموا الدين**»[١٠].

الثانى: أن لا يكون هناك إمام قائم، فإن كان ثمة إمام فلا أحقية لهم فيها، فيكون اشتراط النسب القرشى فى ابتداء الولاية وعند الاختيار لا فى استمرارها؛ إذ إن الإمام القائم لا تجوز منازعته ولا الخروج عليه، لا من قريش ولا من غيرها[١١] ما دام قائمًا بأمر الله، ولم ينحرف عن شرعه، ولم نر منه كفرًا بواحًا، أما إذا خرج منه كفر بواح، فالأمر منوط بالقدرة، وخاضع لفقه المصالح والمفاسد.

***

(١) «غياث الأمم» للجوينى، ص١٦٣ .
(٢) «الإنصاف» للباقلانى، ص٦٩ .
(٣) «التمهيد» نقلاً عن «الإمامة العظمى» ص٢٧٥ .
(٤) «المذاهب الإسلامية» (١/ ٩٠).
(٥) «الديمقراطية فى الإسلام» ص٦٩ .
(٦) «الإسلام والخلافة» ص٤٢ .
(٧) «الخليفة توليته وعزله» ص٢٧٠ .
(٨) «نظام الإسلام فى الحكم والدولة» ص٧١ .
(٩) «الأحكام السلطانية» لأبى يعلى، ص٢٠، «الخوارج» للسعوى، ص١٥٩ .
(١٠) البخارى، كتاب: الأحكام، باب: الأمراء من قريش، «فتح البارى» (١٣/ ١٤٤).
(١١) «الخوارج» للسعوى، ص١٥٩، «الإمامة العظمى» ص٢٩٥ .

• الفصل التاسع •

طعن الخوارج فى بعض الصحابة وتكفيرهم لعثمان وعلى رضى الله عنهما

امتاز الخوارج عن الشيعة الرافضة بإثباتهم إمامة الصديق والفاروق رضى اللَّه عنهما، فهم يعتقدون أن إمامة أبى بكر وعمر إمامة شرعية، لا شك فى صحتها، ولا ريب عندهم فى شرعيتها، وأن إمامتهما كانت برضا المؤمنين ورغبتهم، وأنهما سارا على الطريق المستقيم الذى أمر اللَّه به، لم يغيرا ولم يبدلا، حتى توفاهما اللَّه تعالى على ما يرضيه من العمل الصالح والنصح للرعية، وهذا الاعتقاد منهم حق وصدق، فلقد كانا رضى اللَّه عنهما، كذلك، ولا يشك فى هذا إلاَّ من فُتن بمعتقد الرافضة.

وهذا المعتقد للخوارج تُجاه الشيخين حالفهم فيه السداد والصواب، وكانوا موفقين فيه؛ لكنهم هلكوا فيمن بعدهما؛ حيث قادهم الشيطان وأخرجهم عن الحق والصواب فى اعتقادهم فى عثمان وعلى رضى اللَّه عنهما، فلقد حملهم على إنكار إمامة عثمان رضي الله عنه، فى المدة التى تقدم عليه أعداؤه فيها، كما أنكروا إمامة على أيضًا بعد التحكيم؛ بل أدى بهم سوء معتقدهم إلى تكفيرهما، وتكفير طلحة والزبير ومعاوية وعمرو بن العاص وأبى موسى الأشعرى وعبد اللَّه بن عباس رضى اللَّه عنهم، وأصحاب الجمل وصفين.

وقد وجه الخوارج إلى هؤلاء الأخيار من الصحابة طعنًا عامًا يشملهم جميعًا، ووجهوا إلى بعضهم طعنًا على وجه الخصوص، فطعنهم فيهم على وجه عام أنهم يعتقدون فيهم أنهم كفروا، وقد دَوَّن أهل العلم هذا المعتقد السيئ عنهم فى كتبهم[1]، فقد قال الإمام أبو الحسن الأشعرى- رحمه اللَّه: والخوارج بأسرها يثبتون إمامة أبى بكر وعمر، وينكرون إمامة عثمان فى وقت الأحداث التى نقم عليه من أجلها، ويقولون بإمامة على قبل أن يحكم، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم، ويكفِّرون معاوية وعمرو بن العاص وأبا موسى الأشعرى[2].

---

(١) «عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام» (٣/ ١١٥٧).

(٢) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٢٠٤).

● وقال ابن تيمية رحمه اللّه:

وكان شيطان الخوارج مقموعاً لما كان المسلمون مجتمعين فى عهد الخلفاء الراشدين أبى بكر وعمر وعثمان، فلما افترقت الأمة فى خلافة على رضي الله عنه، وجد شيطان الخوارج موضع الخروج، فخرجوا وكفَّروا عليًا ومعاوية ومن والاهما، فقاتلهم أولى الطائفتين بالحق على بن أبى طالب[1].

وقال الشهرستانى بعد تعداده لكبائر فرق الخوارج: ويجمعهم القول بالتبرى من عثمان وعلى رضى اللّه عنهما، ويقدمون ذلك على كل طاعة، وقال فى المحكمة الأولى: وطعنوا فى عثمان رضي الله عنه، للأحداث التى عدوها عليه، وطعنوا فى أصحاب الجمل وأصحاب صفين[2].

وقال فى الأزارقة بعد أن ذكر أنهم يعتقدون كفر على رضي الله عنه: وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة وزادوا عليه تكفير عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد اللّه بن عباس رضى اللّه عنهم، وسائر المسلمين معهم وتخليدهم فى النار[3]، وهذا المعتقد واضح البطلان بمجرد سماعه، واعتقاده ضلال وغواية وترك للحق جانبًا، والخوارج استهواهم الشيطان بمعتقدهم هذا، فكانوا له تبعًا، فاعتقادهم كُفْر مَن تقدم ذكرهم من أصحاب رسول اللّه ﷺ باطل؛ لأمور عدة:

الأمر الأول: أن اللّه تعالى أخبر بأنهم: ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾:

وكذا رسوله ﷺ أخبر بأنهم أفضل أُمَّة، فقد قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

فقد نوَّه سبحانه وتعالى فى هذه الآية الكريمة بأنهم ﴿خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾؛ وذلك لقيامهم الكامل بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، وما ذلك إلاَّ لما بلغوا إليه من كمال الإيمان وقوة اليقين؛ ولأنهم حققوا صفات الخيرية المنوَّه عنها فى هذه الآية، فقد روى أبو عبد اللّه الحاكم بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنه، فى قوله عز وجل: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠] قال: هم الذين هاجروا مع رسول اللّه ﷺ من مكة إلى المدينة[4].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (١٩/ ٨٩).

(٢) «الملل والنحل» (١/ ١١٧).

(٣) المصدر نفسه (١/ ١٢١).

(٤) «المستدرك» (٢/ ٢٩٤) صححه الحاكم، وأقرَّه الذهبى.

وقال ﷺ: «خير الناس القرن الذى أنا فيه، ثم الثانى، ثم الثالث»[1]، وإنما كان قرنه خير الناس؛ لأنهم آمنوا به حين كَفَرَ الناس، وصدقوه حين كذبوه، ونصروه حين خذلوه، وجاهدوا وآووا[2].

وأفراد الصحابة الذين يعتقد الخوارج المارقون كفرهم هم من الذين هاجروا مع رسول اللَّه من مكة إلى المدينة، وفى مقدمة من يتناوله هذا الثناء العالى الرفيع هم هؤلاء، فهم من أهل الهجرة، ومن الذين آمنوا بالنبى ﷺ حين كَفَرَ به الناس، وهم من الذين جاهدوا معه ونصروه، واتبعوا النور الذى أنزل معه، فالآية والحديث فيها شهادة اللَّه ورسوله للصحابة عمومًا بأنهم خير أمة محمد ﷺ[3]، وأبرز الصحابة الذين تكفرهم الخوارج؛ كعلى والزبير وطلحة وغيرهم، وردت أحاديث فى حقهم بأنهم من أهل الجنة، وقد بشرهم رسول اللَّه ﷺ بذلك.

الأمر الثانى: شهادة اللَّه لهم بالإيمان الحقيقى الثابت فى مواضع كثيرة من كتابه العزيز:

قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [آل عمران: ٦٨] فجملة: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ فى هذه الآية أول ما تنطق على الصحابة الكرام رضوان اللَّه عليهم أجمعين؛ إذ إنهم أول وأفضل من دخل فى هذا الخطاب بلا نزاع؛ ولكن الخوارج أزاغ اللَّه قلوبهم فلم يهتدوا إلى شهادة العليم الخبير بحقيقة الإيمان للصحابة الذين كفَّروهم، أو تبرءوا منهم[4].

الأمر الثالث: أن اللَّه- تبارك وتعالى- أخبر فى محكم كتابه العزيز أنه رضى عن الصحابة ورضوا عنه:

وأنه وعدهم بالخلود فى الجنات والفوز العظيم، قال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

ففى هذا الآية صرح تعالى أنه قد رضى عن السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار،

---

(١) مسلم (٤/ ١٩٦٥).

(٢) «فيض القدير» للمناوى (٣/ ٤٧٨).

(٣) «عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام» (٣/ ١١٦٠).

(٤) المصدر نفسه (٣/ ١١٦١).

وهو دليل قرآنى صريح فى أن من يعتقد كُفرهم فهو ضال مخالف للَّه جل وعلا؛ حيث كفَّر من رضي الله عنه، ولا شك أن تكفير من رضي الله عنه، مضادة له جل وعلا، وتمرد وطغيان، وهذه صفة الرافضة والخوارج المارقة[1].

وقال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴿١٨﴾﴾ [الفتح: ١٨] وفى هذه الآية أعلن اللَّه رضاه عن جيش الإيمان الذين حضروا الحديبية من صحابة رسول اللَّه ﷺ، والذين كان منهم على وطلحة والزبير، وعثمان كان فى مكة رسولاً لرسول اللَّه ﷺ، فبايع له النبى ﷺ، وجعل يده عن يده، فكانت خيراً له من يده[2].

الأمـــر الرابع: أن الكفر بعد الوقوع من قوم أخبر اللَّه جل وعلا أنه بغَّضَ إليهم الكُفر والفسوق والعصيان، وجعلهم من الراشدين:

قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ ﴿٧﴾﴾ [الحجر: ٧]

وأما الآية فقد أخبر تعالى فيها أنه جعل الإيمان أحب الأشياء إليهم، فلا يقع منهم إلاَّ ما يوافقه ويقتضيه من الأمور الصالحة؛ فاستحقوا بذلك أن يكونوا هم الراشدين، كما نطقت بذلك الآية الكريمة، فكيف يكفر أولئك الخيرة على زعم الرافضة والخوارج المارقة، وعليهم تتلى آيات اللَّه وفيهم رسوله! بل كيف يكفرون وقد كرَّه اللَّه إليهم الكفر وجعلهم راشدين؟! فلقد زاع الخوارج الجهلاء بزعمهم كفر عثمان وعلى وطلحة والزبير وابن عباس وعائشة وعمرو ابن العاص وأبى موسى الأشعرى ومعاوية، وأصحاب الجمل وصفين من الصحابة الكرام[3].

***

(١) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة» (٣/ ١١٦٣).

(٢) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة» (٣/ ١١٦٣).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ١١٦٥).

• الفصل العاشر •

من سمات الخوارج ونزعاتهم فى العصر الحديث

بدأت سمات الخوارج ونزعاتهم تظهر بين طوائف من أبناء المسلمين اليوم، وبأشكال ومظاهر مختلفة؛ من جماعات وأفراد، ودعوات وحركات، واتجاهات وشعارات، ومناهج وأساليب، ومواقف وتصرفات، ونزعات فردية وجماعية، ونحو ذلك من أمور تنذر بخطر، وتنبئ عن بدايات ظهور البذور العقدية والفكرية والسلوكية للخوارج [1].

ومن هذه السمات والمظاهر: التشدد فى الدين على النفس والتعسير على الآخرين، والتعالم والغرور، وتصدر الأحداث، وقلة الصبر، وضعف الحكمة، والاستبداد بالرأى وتجهيل الآخرين، والطعن فى العلماء وسوء الظن فيهم وتحقيرهم والتنفير منهم، والحدة فى التعامل مع الآخرين، وصعوبة مد جسور التفاهم معهم، وقابلية الانشطار والتفرق، وسهولة اتهام الآخرين، وصعوبة التجمع والتوحد، والتكفير، وغير ذلك من مظاهر الغلو التى أسهمت فى ظهورها مجموعة من الأسباب؛ منها:

١- الجهل بالعلوم الشرعية:

فالمتأمل لواقع أكثر أصحاب التوجهات- التى يميل أصحابها إلى سمات الخوارج - يجد أنهم يتميزون بالجهل، وضعف الفقه فى الدين، وضحالة الحصيلة فى العلوم الشرعية، فحين يتصدرون للأمور الكبار والمصالح العظمى يكثر منهم التخبط والخلط والأحكام المتسرعة والمواقف المتشنجة [2]؛ بسبب عدم قدرتهم على استيعاب فقه المصالح و المفاسد، والعلم بمراتبها، فوق جهلهم بآحاد النصوص الحاكمة على القضايا المعينة؛ إذ ليست المنكرات العامة المتعلقة بالسياسة الشرعية - وهى فى الغالب سبب الفتن - كمسائل الطهارة والصلاة والحج والأحوال الشخصية يقوم فيها الحق - غالبًا - على الأدلة التفصيلية؛ بل قيام العلم فى ذلك على أسس منها:

---

(١) «الخوارج» ناصر العقل، ص ١٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(أ) الأدلة الشرعية العامة والقواعد التى يدخل تحتها أمور كثيرة .

(ب) مقاصد الشريعة .

(جـ) الموازنة بين المصالح والمفاسد .

(د) الأدلة التفصيلية .

ولا يمكن للعوام - بل صغار العلماء - فهم القضايا الكلية العامة ، وإن كان يمكنهم فهم النصوص الجزئية ، وكذلك فهم مقاصد الشريعة لا يكون إلاَّ باستقراء مجمل النصوص ، وتصرفات الشارع ، ففقه المقاصد فقه عزيز لا يناله كل أحد ؛ بل لا يصل إليه إلاَّ من ارتقى فى مدارج العلم ، واطلع على واقع الحال ، وقلَّب النظر فى الاحتمالات التى يظن حدوثها ، والموازنة بين المصالح والمفاسد تحتاج إلى فهم للشريعة ومقاصدها ، وفهم للواقع ومراتب المفاسد والمصالح ، وهذا كله لا يكون إلاَّ للعلماء(١).

إن تصدر العامة - أنصاف العلماء- الذين لا يفهمون كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ يشتت المسلمين ويفرق وحدتهم ؛ لأن العوام لا يُتصور اتفاقهم على أمر إذا لم يكن لهم سراة يصدرون عن رأيهم ؛ ولذلك كان الرد إلى أهل الحل والعقد .

٢- القراءة من الكتب بدون معلم :

ومن الأسباب التى أسهمت فى تشكيل فكر الغلو طلب العلم من غير بابه ، والإقبال منهم على كتب العلم دون معلم يعين ولا موجه يرشد ، وأخذ الطلاب يستخرجون الأحكام فى المسائل العضال قبل أن ترسخ أقدامهم فى العلم بالكتاب والسُّنَّة ، فزلت بهم القدم ، وقد حدث هذا من نوعين من الشباب :

ـ شباب عاش فى السجون ، ولاقى المحن والتعذيب .

ـ وشباب لم يدخلوا السجون ولم يتعرضوا لمحن ، وكانت النتيجة حصاداً مراً من البلبلة الفكرية ، وبلاء الغلو ، شتت شمل المسلمين المشتت ، وزاد تمزيقهم تمزيقًا .

---

(١) «قواعد فى التعامل مع العلماء» ص١٢١ .

● وقد حدث هذا لأسباب منها :

(أ) الإعراض عن العلماء :

ولقد سلك الغلاة فى هذا المنهج الخاطئ بسبب وقوع بعض الانحرافات ممن ينتسبون للعلم من أهل الهوى، فبدءوا بسحب الثقة من أهل الهوى، ومن أقوالهم ولو كانت حقًا، ثم غلب على هؤلاء سوء الظن، فوسعوا دائرة الإعراض، وأدخلوا فيها العلماء العاملين الصادقين، وسحبوا الثقة منهم أيضاً، وكلما خالفهم عالم مجاهد فى رأى رأوه أو مالوا إليه سحبوا الثقة منه وأعرضوا عنه، وهنا يكمن الخطر ويوجد الشطط، قال أحد العلماء الذين حاوروا الشباب أثناء لقائه بهم : الذى أخشاه أن فقد الثقة بالعلماء سيحملكم على أحد الأمرين أو الأمرين معًا؛ وهما : الاجتهاد من غير استعداد كاف ومعرفة تؤهل لذلك ، أو العودة للكتب والأخذ عنها دون الاستعانة بأحد، وفى الاثنين من المخاطر ما فيهما .

قال أحد الشباب : لقد وقعنا فى الاثنين معًا[1] .

(ب) الغلو فى ذم التقليد :

لقد ذم القرآن الكريم التقليد وأهله، وحذر السلف من هذا المسلك، قال تعالى : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾ ﴾ [البقرة : ١٧٠] .

ومن أقوال الأئمة قول الشافعى : مثل الذى يطلب العلم بلا حجة كمثل حاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيه أفعى تلدغه، وهو لا يدرى[2]، وقال أحمد : لا تقلدنى، ولا تقلد مالكًا ولا الثورى ولا الأوزاعى، وخذ من حيث أخذوا[3]، وقال أبو يوسف : لا يحل لأحد أن يقول مقالتنا حتى يعلم من أين قلنا[4] .

وقرأ الشباب هذا، وقرءوا أن المقلد مع العالم كالصبى فى حجر أمه، وأن لا فرق بين المقلد والبهيمة[5]، فأنفُوا من تقليد غيرهم من العلماء، وبالغوا فى النفور من التقليد وذمه، فظنوا أن

(١) «التكفير جذوره وأسبابه» ص ١٤، ١٥، «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٣١٣ .

(٢، ٣) «إعلام الموقعين» (٢/ ٢٠٠٢).

(٤) المصدر نفسه (٢/ ٢٠١).

(٥) المصدر نفسه (٢/ ٢٠١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٤).

الاهتداء بآراء السابقين من الصحابة والتابعين والعلماء الصادقين، والاستفادة من مناهجهم، والاسترشاد بفتاويهم المدعمة بأدلة، ظنوا أن ذلك من التقليد المذموم، فأباحوا لأنفسهم إصدار الفتاوى ولم يتأهلوا لها بعد، وأكبُّوا على الكتب يستخرجون منها الأحكام، ويستنبطون الآراء العجاب، وتوغلوا فى هذا الميدان وهم ليسوا فرسانه، فشطوا وتجاوزوا الحدود.

إن هؤلاء الشباب لم يحسنوا تمييز الأمور وتفصيلها، ولم يعرفوا صحيح الأقوال من سقيمها، ولم يجيدوا إنزال النصوص منازلها؛ فعمموا حيث لا تعميم، وأعرضوا حيث يجب الإقبال، وأقدموا حيث يجب الإحجام، فالنصوص التى تذم التقليد ليست عامة، إنما لها حالات تتنزل عليها[1]، فابن عبد البر بعد أن ذكر الآثار المروية فى ذم التقليد قال فى نهاية الباب: وهذا كله لغير العامة، فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها؛ لأنها لا تتبين موقع الحجة، ولا تقبل بعدم الفهم إلى علم ذلك؛ لأن العلم درجات لا سبيل منها إلى أعلاها إلاَّ بنيل أسفلها، وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة، واللَّه أعلم.

ولم تختلف كلمة العلماء فى أن العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المرادون بقول اللَّه -عز وجل- : ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧﴾ [الأنبياء: ٧] فكذلك من لا علم له ولا بصر؛ بمعنى ما يدين به لابد له من تقليد عالمه، وكذلك لم يختلف العلماء أن العامة لا يجوز لها الفتيا وذلك - واللَّه أعلم - لجهلها بالمعانى التى يجوز منها التحليل والتحريم والقول فى العلم[2].

وعامة هؤلاء الشباب عوام فى علوم الشريعة ولوازمها، وأنفوا من سؤال العلماء واستفسارهم، فكانت النتيجة حصاداً مريراً من الفوضى الفكرية.

(جـ) التطبيق الخاطئ لكلمات صدق:

إن هذه آفة خطيرة من اتقاها نجا، فمشكلة من وقع فى غلو الخوارج اليوم وأمس ليست فيما يستدلون به؛ ولكن فى تطبيق ما يستدلون به على واقعه ومراده، فعندما انقلب الخوارج على أمير المؤمنين على ورموه بالكفر، وقالوا: لا حكم إلاَّ للَّه، فقال: كلمة حق أريد بها باطل[3]، وبعض أبناء العصر الحديث وقعوا فيما وقع فيه غيرهم؛ حيث أساءوا تطبيق كلمات صدق

(١) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٣١٦.

(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ١١٤، ١١٥).

(٣) «تاريخ الطبرى» (٥/ ٦٨٨).

وعدل، فكانت النتيجة اجتراء على الأحكام، والخروج بآراء حائدة عن الاعتدال، ومن هذه الكلمات على سبيل المثال: «التقليد مذموم».

هذه كلمة حق دل عليها القرآن والسُّنَّة، ونهى عن التقليد الأئمة العلماء الأفاضل، وهناك أمور هامة ينبغى التنبيه عليها هنا لنضع الكلمة فى واقعها المراد:

- إن التقليد الباطل المذموم هو قبول قول الغير بلا حجة[١].

- إن التقليد مذموم فى حق القادر على الاجتهاد، جائز فى حق العاجز عن الاجتهاد[٢].

- قراءة كتب العلماء السابقين والاستفادة من آرائهم بلا تعصب ليس من التقليد المذموم؛ بل ينبغى لطالب العلم أن يعرف ما قاله السابقون فى المسألة قبل أن يحكم فيها؛ ليسترشد بآرائهم وفهمهم[٣].

قال عطاء رحمه اللَّه:

لا ينبغى لأحد أن يفتى الناس حتى يكون عالمًا باختلاف الناس، فإنه إن لم يكن كذلك رد من العلم ما هو أوثق من الذى فى يديه[٤]، وقال قتادة: من لم يعرف الاختلاف لم يشم الفقه بأنفه[٥]، وقال يحيى بن سلام: لا ينبغى لمن لا يعرف الاختلاف أن يفتى، ولا يجوز لمن لا يعلم الأقاويل أن يقول: هذا أحب إلىَّ[٦].

لكن بعض أبناء العصر الحديث أخطئوا فى تطبيق قاعدة عدم جواز التقليد، فحملوها على العوام والعلماء على السواء، ولم يفرقوا بين القادر والعاجز، ولا بين الأصول والفروع ثم ماذا؟ الإعراض عن أقوال العلماء؛ بل بلغ الحد ببعضهم إلى تسفيه الآراء، والطرح لمناهجهم؛ لأن هذا تقليد مذموم، ثم اجتراء على الفتوى، واستخراج الأحكام مباشرة من القرآن والسنة دون إلمام بالعلوم التى تيسر لهم ذلك[٧].

---

(١) «الفتاوى» (١٥/ ٢٠).

(٢) المصدر نفسه (٢٠/ ٢٠٣، ٢٠٤).

(٣) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٣١٨.

(٤) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٤٦، ٤٧).

(٥، ٦) المصدر نفسه (٢/ ٤٧).

(٧) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٣١٩.

«هم رجال ونحن رجال»: عبارة رائعة أعجبت بعض أبناء العصر؛ لأن فيها اعتداداً بالنفس، وأنفة من الانقياد للغير، وهذا ما تميل إليه بعض نفوس الناس، هذه الكلمة قالها إمام فقيه هو أبو حنيفة رحمه اللَّه؛ لكن بعض الناس نسوا قائلها وخصائصه ومناسبتها، وانطلقوا يخطفون الأحكام خطفًا بمجرد قراءة الآية أو الحديث، وقل وقوفهم عند شرح وفهم الأئمة والعلماء للآيات والأحاديث، ولا مانع من إهدارها عندهم، فإذا قيل لهؤلاء الناس: ماذا تفعلون؟ اصبروا وتريثوا، وتأنوا فى أحكامكم، وانظروا أولاً إلى فهم علمائكم، قالوا: هم رجال ونحن رجال.

نعم، أنتم مساوون من حيث البنية الجسدية، والطباع البشرية، أتدرون مَن صاحب هذه العبارة؟ وما مناسبتها؟ إنه إمام عالم فقيه منَّ اللَّه عليه بفهم ثاقب، وعلم غزير، وتقوى القلب، ولقد قالها فى معرض بيان أصوله؛ حيث قال: إذا كان القرآن أو السنة فأقدِّمهما، وإذا كان قول الصحابى فلا أخرج عنه، وإذا كان قول تابعى فهم رجال ونحن رجال[1]، فينبغى أن يُعلم موضع القول ومناسبته؛ حتى لا نشرد فى التطبيق. نعم، هم رجال علماء مجتهدون، فهل أنتم كذلك؟[2].

● منهج الصحاب- رضى اللَّه عنهم- التلقى المباشر من القرآن والسنة:

قام بعض أبناء العصر يجددون منهج الصحابة الكرام بعد أن اندرس فى الأنام، وأقبلوا على القرآن والسنة لاستخراج الأحكام، وأعرضوا عن الاستنارة بفهم علماء الإسلام، وقالوا: يكفينا القرآن والسنة، ولا حجة لنا بأفهام الأموات، فهما النبع الصافى فلا نكدره بشىء، وهنا أخطأت رميتهم، وطاش سهمهم[3]؛ لأن التلقى المباشر، والتعامل المباشر مع القرآن والسنة له حدود وقيود، فلكل مسلم أن يتعامل مع القرآن والسنة مباشرة للتعرف على أصول العقائد والأخلاق، والعظات، والعبر الجلية، فهذه أمور قد جلاها اللَّه - سبحانه وتعالى- وبينها أتم بيان؛ بحيث لا يجد المرء عسراً فى فهمها ما دام يعرف لغة القرآن.

أما التعرف على دقائق الأمور فى العقائد والأحكام، فدائرته تضيق عن سابقه لتسع أصحاب الكفاءة والقدرة وحدهم؛ أولئك الذين تزودوا بعلوم أوسع من اللغة والأصول

(١) المصدر نفسه، ص ٣١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢١.

والحديث تمكنهم من حُسن الفهم ودقة الاستنباط، وتمنعهم من الشطط عند المتشابهات، والأمور الخفية، وعلى أساس هذه التفرقة الواعية سار الصحابة الكرام، فقد كانت تنزل بهم المسائل، وتعرض لهم الأمور، فإن كانت من القسم الأول عرفوها بكل يسر وسهولة، وإن كانت من القسم الثانى لم يتجرءوا حتى يسألوا علماءهم وفقهاءهم، وهذا المنهج هو الذى ينبغى اتباعه، فهو منهج العقل والحكمة الذى يحمى من الجمود، ويقى من الفوضى والبلبلة[1].

إن تفقه بعضهم بدون معلم قد نتج عنه آثار سيئة ومخاطر جسيمة؛ ومن أهمها: نبذ تراث السلف من العلوم والفنون المختلفة، والتطاول على العلماء، والاتجاه الظاهرى فى فهم النصوص، والتجرؤ على الفتيا، وأفكار غالية[2].

ولقد علَّمنا الإسلام أن للعلم أبوابًا كما أن له آدابًا، والسعيد من طرقه من أبوابه، وتحلى بآدابه، فما علمنا على مدار التاريخ أن أحدًا أتى مباشرة إلى القرآن والسُّنَّة، وأخذ يعمل فكره ويستنبط الأحكام فى أولى خطواته، ويؤخر النظر فى أقوال من سبق أو يعرض عنها، ما علمنا هذا عن أحد، اللهم إلاَّ الخوارج الأعراب البدو الجُهَّال المجردين من الفقه، والخالين من الفقهاء، الخوارج ومن حذا حذوهم[3].

ولقد كثر زجر العلماء عن تلقى العلم من الكتب مباشرة دون الاستنارة بآراء وأفهام أهل العلم؛ لأن هذا باب إلى التحريف والتصحيف وتبديل الأحكام، والقول على اللَّه بلا علم، وتحليل الحرام وتحريم الحلال، قال ابن جُماعة - وهو يذكر آداب طالب العلم فى اختيار الشيخ الذى يأخذ العلم عنه، ويكتسب الأخلاق منه -: وليجتهد على أن يكون الشيخ ممن له على العلوم الشرعية تمام الاطلاع، وله مع من يوثق به من مشايخ عصره كثيرة بحث وطول اجتماع، لا ممن أخذ عن بطون الأوراق، ولم يُعرف بصحبة المشايخ الحذاق.

قال الشافعى - رحمه اللَّه: من تفقه من بطون الكتب ضيع الأحكام، وكان بعضهم يقول من أعظم البلية الصحيفة، أى: الذى تعلموا من الصحف[4]، وللَّه در القائل:

من يأخذ العلم عن شيخ مشافهة ... يكن من الزيغ والتصحيف فى حرم

ومن يكن آخذاً للعلم من صحف ... فعلمه عند أهل العلم كالعدم

(١، ٢) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٣٢٣. (٢) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٤) «تذكرة السامع والمتكلم فى آداب العالم والمتعلم» ص ٨٧.

وقال علماء السلف: لا تقرءوا القرآن على المُصْحَفيين، ولا تأخذوا العلم من الصحفيين[1].

وقال أبو زُرعة: لا يفتى الناس صُحفى، ولا يقرئهم مُصحفى[2].

وقال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ۝٧﴾ [الأنبياء: ٧] وقد أنكر اللَّه على من يبادر إلى الأمور قبل تحققها فيخبر بها ويفشيها وينشرها، وقد لا يكون لها صحة[3]، وليس معنى هذا أن نمنع الناس أن يدرسوا ويتعلموا، فطلب العلم فريضة، وهو مطلوب من المهد إلى اللحد؛ لكن نقول: إنهم مهما درسوا، فسيظلون فى حاجة إلى أهل الاختصاص، فإن للعلم الشرعى أدوات لم يتوفروا على تحصيلها، وأصولاً لم يتمرسوا بمعرفتها واستيعابها، وفروعًا ومكملات لم تسعفهم أوقاتهم ولا أعمالهم أن يتفرغوا لها[4]، فلا جراءة وانطلاقة مندفعة غير منضبطة، ولا كسل وخمول وتجميد للفكر والنظر، وحظر للبحث وحجر على العقل؛ إنما نريد جدًا وسعيًا، مع التأنى والتثبت والتروى والتأكد، والسؤال عما أشكل، وخير الأمور أوسطها[5].

٣- تخلى كثير من العلماء عن القيام بواجبهم:

العلماء هم ورثة الأنبياء؛ ولذلك ينبغى أن يكونوا هم أصحاب القيادة والتوجيه فى المجتمع، وعليهم أن يفرضوا وجودهم الأدبى والعلمى والمرجعى بين الناس، بأخلاقهم وجدهم وعلمهم، وعليهم أن يتحركوا بهذا الدين وبالعلم الذى يعلمونه من هذا الدين؛ لصياغة المجتمع صياغة صحيحة، ووضع كل من الحاكم والمحكوم فى وضعه الصحيح؛ برد الحاكم إلى الالتزام بشريعة اللَّه، فيزول من ثمَّ ما هو واقع فى المجتمع من ظلم سياسى واجتماعى واقتصادى، ورد المحكومين إلى الالتزام بأوامر اللَّه ونواهيه، فيزول من ثمَّ ما وقع فى المجتمع من فساد خلقى وروحى وسلوكى، أو الجهاد فى سبيل هذا الأمر على الأقل، فيتحقق من الإصلاح بقدر ما يخلص الناس نياتهم للَّه، وبمقدار ما يبذلون من الجهد اللازم للإصلاح، لقد كان للعلماء دور القيادة والريادة فى المجتمع دائمًا وأبدًا، وكان الناس يعرفون لهم ذلك حكامًا ومحكومين.

---

(١) «الفقيه والمتفقه» للخطيب البغدادى (٢/ ٩٧).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٩٧).

(٣) «تفسير ابن كثير».

(٤) «الصحوة الإسلامية» ص ٣٠٦.

(٥) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٣٢٦.

ولم تظهر الزعامات السياسية العلمانية عند المسلمين إلاَّ عندما تخلى العلماء عن دورهم فى قيادة الأمة وتوجيهها؛ بل ما كان الناس يرضون بغير علمائهم بديلاً أبدًا، وكانت الأمة الإسلامية فى كل أصقاع الدولة تحب علماءها وتُجلُّهم وتلتف حولهم، وتفزع إليهم بعد اللَّه - سبحانه وتعالى - كلما حزبها أمر وحلت بها مصيبة؛ لمعرفة الناس بمكانة العلماء وبقدرتهم على التحرك، وبالتصدى لكل ما يصيبهم من السوء.

وكذلك كان الحكام يعرفون للعلماء قدرهم؛ إما رغبة فيهم، أو رهبة منهم، وما كان علماء المسلمين يُعرفون بالانقطاع إلى الدرس والتحصيل؛ بل كانوا هم فى مقدمة المجاهدين المقاتلين، وفى مقدمة الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر، وكانوا يشاركون أمتهم أفراحها وأتراحها، وقد لاقى بعضهم من جراء ذلك ما لاقى، ولكن لم يثنهم ذلك عن القيام بواجبهم[1]؛ لأنهم فهموا معنى ورثة الأنبياء.

إن العلماء هم فقهاء الإسلام، ومن دارت الفتيا على أقوالهم بين الأنام الذى خصوا باستنباط الأحكام، وعنوا بضبط قواعد الحلال والحرام[2]، والعلماء هم أئمة الدين، نالوا هذه المنزلة العظيمة بالاجتهاد والصبر واليقين ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ** ﴿٢٤﴾﴾ [السجدة: ٢٤].

والعلماء هم ورثة الأنبياء؛ ورثوا عنهم العلم فهم يحملونه فى صدورهم، وينطبق فى الجملة على أعمالهم، ويدعون الناس إليه، والعلماء هم الفرقة التى نفرت من هذه الأمة لتتفقه فى دين اللَّه، ثم تقوم بواجب الدعوة ومهمة الإنذار، فعليهم أن يكونوا بين الناس، ويقوموا بواجبهم كورثة للأنبياء، ويتخلوا عن انزوائهم وابتعادهم عن الناس ومشاكلهم، والاكتفاء بواجب البلاغ والإنذار؛ بل يتصدروا لتربية الناس وتهذيبهم وتوجيههم وترشيدهم والصبر على مخالطتهم، وحل مشاكل الناس الفكرية والنفسية والاجتماعية والسياسية .. إلخ، وفق شرع اللَّه تعالى.

فالعلماء هم هداة الناس الذين لا يخلو زمان منهم، حتى يأتى أمر اللَّه، فهم رأس الطائفة المنصورة إلى قيام الساعة، يقول رسول اللَّه ﷺ: «**لا تزال طائفة من أُمَّتى قائمة بأمر اللَّه، لا**

---

(١) «ظاهرة التكفير» الأمين الحاج محمد أحمد، ص ١٨١.

(٢) «إعلام الموقعين» (١/ ٧).

يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتى أمر اللَّه وهم ظاهرون على الناس»[1]، فلا ينبغى أن يتخلى الكثير من العلماء عن واجبهم تجاه دعوة اللَّه تعالى، ويتركوا الناس بدون قيادة تقودهم نحو الخير والفلاح.

٤- شيوع الظلم والتحاكم للقوانين الوضعية :

من أهم العوامل التى تؤدى إلى بروز ظاهرة الغلو الكبت السياسى من ظلم الأفراد والشعوب، وظلم الناس مما ينافى مقاصد الشريعة وما أمر اللَّه به وأمر به رسوله ﷺ من تحقيق العدل ونفى الظلم[2].

٥- التأويلات الخاطئة لبعض آراء المفكرين المسلمين المعاصرين :

فكما أن الخوارج انطلقوا إلى بعض الآيات التى نزلت فى الكفار ففصلوها زوراً وبهتانًا على طائفة من خيار الصحابة؛ نجد كذلك نفراً من الشَّباب المتحمس، والذى ينقصه العلم الشرعى والفقه فى الدين فى هذا العصر حمَّلوا بعض آراء المفكرين المسلمين المعاصرين أكثر مما تحمل، وركبوا بسبب ذلك مركبًا صعبًا[3].

٦- انتشار الفساد بين الناس :

من أكبر النكايات التى أصابت الأمة الإسلامية فى هذا العصر الفساد العقدى، والانحراف الكبير عن منهج السُّنَّة والجماعة، وظهور البدع بين المسلمين، ولم يعد الكثير منهم يفقه حقيقة الشهادة التى يرددونها صباح مساء: «لا إله إلا اللَّه محمد رسول اللَّه»، وما ترمى إليه هذه الكلمة، وما هى شروطها وحقيقتها، ولقد حاول أعداء الإسلام أن يفرغوا كلمة التوحيد من محتواها الكامل، ويحصروا الإسلام فى النطق بالشهادتين فقط، أو فى التلفظ بهما مع إقامة الشعائر، ويزوى الدين كله فى جانب قصى من الحياة؛ لكى يعيش المسلمون حينئذ فى وهن وذل وخضوع وانهزام نفسى أمام الطغيان المادى، وبهرج الحياة الزائف، كما هو حال المسلمين اليوم[4].

---

(١) البخارى، كتاب: الاعتصام رقم (٧٣١١).

(٢) «الخوارج» ناصر العقل، ص ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٥٥، «ظاهرة التكفير» الأمين الحاج، ص ١٤٦.

(٤) «ظاهرة التكفير» ص ١٥٢.

وانتشر الفساد الخلقى بين الناس، وأشرف على هذا الإفساد أعداء الإسلام، وقد استشرى الفساد وعم بصورة جعلت بعض الأخيار ييئسون من الإصلاح؛ ومن ثمَّ وَلَّد هذا اليأس والقنوط فى نفوس بعض الشباب الذى كان متحمسًا للعمل الإسلامى ردودَ فعل عنيفة، وردود الفعل هذه لها صور مختلفة ومتباينة؛ فمنهم من انجرف مع التيار، ومنهم من اتخذ لنفسه موقفًا عدائيًا سلبيًا، وقنع أن هذا المجتمع الذى أصيب بهذا القدر من الفساد العقدى والأخلاقى لا خير فيه ألبتة، وربما حكم عليه بعضهم بأنه مجتمع كافر[1].

٧- عدم تزكية النفوس:

إن من الأسباب الرئيسية لتولد بدعة التكفير عدم تزكية النفوس بسبب ضعف الجانب التربوى؛ مما يؤدى إلى الغرور والاستبداد، ويجعل المرء يشتغل بعيوب غيره أكثر من اهتمامه بعيوب نفسه، وعدم تزكية النفوس يتولد منه أمراض خطيرة؛ منها: العجلة، والاستعلاء بالطاعة، والهوى، واحتقار الناس وعدم احترامهم، وربما إخراجهم من الملة[2].

هذه بعض الأسباب التى أدت لبروز ظاهرة الغلو فى العصر الحديث.

■ **أهم مظاهر الغلو فى العصر الحديث:**

● **إن مظاهر الغلو فى العصر الحديث كثيرة منها:**

١- التشدد فى الدين على النفس والتعسير على الآخرين:

من مظاهر الغلو فى هذا العصر الخروج عن منهج الاعتدال فى الدين الذى كان عليه النبى ﷺ، وقد حذر النبى ﷺ من ذلك فى الحديث الذى رواه أبو هريرة رضي الله عنه، قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن هذا الدين يُسر، ولن يُشاد الدين أحد إلاَّ غلبه**»[3]، والتشدد فى الدين كثيرًا ما ينشأ عن قلة الفقه فى الدين، وهما من أبرز سمات الخوارج - أعنى: التشدد فى الدين وقلة الفقه - وأغلب الذين ينزعون إلى خصال الخوارج اليوم تجد فيهم هاتين الخصلتين[4].

ومن مظاهر الغلو التعسير وترك التيسير، فأصحاب الغلو يطالبون الناس بما لا يُطيقون،

---

(١) «ظهرة التكفير» ص ١٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٣) البخارى، كتاب: الإيمان، «فتح البارى» (١/ ٩٣).

(٤) «الخوارج» ناصر العقل، ص ١٣٠.

ويلزمونهم بما لا يلزمهم به الشرع السهل، ولا يراعون قدراتهم وتفاوتها، وطاقاتهم واستطاعتهم وتباينها، وأفهامهم واختلافها، فيخاطبونهم بما لا يفهمون، ويطالبونهم بما لا يستطيعون.

ومن أسباب التعسير: الورع الفاسد، والجهل بمراتب الأحكام، والجهل بمراتب الناس، وأما مجالاته وصوره وأشكاله: إيجاب النظر، والاستدلال على الجميع، وتحديث الناس بما لا يعرفون، وترك الرخص، والإلزام بما لم يُلزم به الشرع[1].

٢- التعالى والغرور وما يؤدى إليه من تصدر الأحداث:

من السمات البارزة فى ظاهرة الغلو فى الوقت المعاصر التعالى والغرور، وادعاء العلم، فى حين أنك تجد أحدهم لا يعرف بدهيات العلم الشرعى، والأحكام وقواعد الدين، أو قد يكون عنده علم قليل بلا أصول ولا ضوابط ولا فقه ورأى سديد، ويظن أنه بعلمه القليل وفهمه السقيم قد حاز علوم الأولين والآخرين، فيستقل بغروره علم العلماء، ويقعد عن مواصلة طلب العلم؛ فيهلك بغروره ويُهلك، وهكذا كان الخوارج الأولون يدعون العلم والاجتهاد، ويتطاولون على العلماء وهم من أجهل الناس[2].

وأدى التعالى والغرور إلى تصدر حدثاء الأسنان وسفهاء الأحلام للدعوة بلا علم ولا فقه، فاتخذ بعض الناس منهم رءوسًا جُهَّالاً، فأفتوا بغير علم، وحكموا فى الأمور بلا فقه، وواجهوا الأحداث الجسام بلا تجربة ولا رأى، ولا رجوع إلى أهل العلم والفقه والتجربة والرأى؛ بل كثير منهم يستنقص العلماء والمشايخ، ولا يعرف لهم قدرهم، وإذا أفتى بعض المشايخ على غير هواه ومذهبه، أو بخلاف موقفه؛ أخذ يلمزهم بالقصور أو التقصير، أو الجبن والمداهنة، أو بالسذاجة وقلة الوعى و الإدارك، ونحو ذلك مما يحصل بإشاعته الفرقة والفساد العظيم، وغرس الغل على العلماء والحط من قدرهم ومن اعتبارهم، وغير ذلك مما يعود على المسلمين بالضرر البالغ فى دينهم ودنياهم[3].

**

(١) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٢٤١ - ٢٤٩.

(٢) «الخوارج» ناصر العقل، ص ١٢٩.

(٣) «الخوارج» د/ ناصر العقل، ص ١٢٩.

٣- الاستبداد بالرأى وتجهيل الآخرين:

من أبرز معالم الغلو حديثًا التعصب للرأى، وعدم الاعتراف برأى الآخرين، وإنكار ما عندهم من الحق ما دام خالفه فى الرأى، ومن الأسباب التى تولد التعصب للرأى والانحياز له: قلة العلم، ومصادفة الرأى لذهن خالٍ، والإعجاب بالرأى، واتباع الهوى.

إن آفة الإعجاب بالرأى والتعصب له هوت بأصحابها إلى دركات خطيرة فى أزمنة قبلنا، فما الذى هوى بذى الخويصرة الجهول، يقول ابن الجوزى: وآفته أنه رضى برأى نفسه، ولو وقف لعَلم أنه لا رأى فوق رأى رسول اللَّه ﷺ[١]، والذى هوى بأصحاب ذى الخويصرة هو إعجابهم برأيهم، وظن السوء فى غيرهم، وكانت الخوارج تتعبد، إلا أن اعتقادهم أنهم أعلم من علىرضي الله عنه، وهذا مرض صعب- [٢] أوقعهم فى المهالك، إن هؤلا المساكين وقعوا أسرى لألفاظ لم يحسنوا فهمها، ولم يستمعوا لمن يجليها لهم، ويفهمهم إياها؛ لأن الصواب هو رأيهم وما عداه خطأ.

يقول محمد أبو زهرة: أولئك استولت عليهم ألفاظ الإيمان، ولا حكم إلا للَّه، والتبرؤ من الظالمين، وباسمها أباحوا دماء المسلمين، وخضبوا البلاد الإسلامية بجميع الدماء وشنوا الغارة فى كل مكان[٣]، إن هذا التعصب المقيت قد صدهم عن الاستجابة للحق بعد وضوحه، فقد ناظرهم أمير المؤمنين علىرضي الله عنه، وناظرهم ابن عباس رضي الله عنه، وأزالا أعذارهم ودحضا شبهاتهم، وأقاما عليهم الحجج الدامغة، وأفحماهم بالبراهين الساطعة؛ فلم يستجب إلا بعضهم، واندفع الكثير لاستباحة دماء المسلمين[٤].

إن التعصب للرأى وتجهيل الآخرين يتنافى مع مبادئ هامة فى الإسلام؛ كالشورى والتناصح.

٤- الطعن فى العلماء العاملين:

شاهد عصرنا حملة غريبة وظاهرة عجيبة ألا وهى الاعتداء على هيبة العلماء العاملين، وطعنهم بخناجر الزيغ والضلال، ولقد شهدت الصحف والمجلات، والكتب والمقالات، وقاعات الدروس والحلقات نماذج كثيرة من تلك الحملات، فجلبت على أمة الإسلام أبلغ

(١) «تلبيس إبليس» ص ٩٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ٩١.
(٣) «تاريخ المذاهب الإسلامية» محمد أبو زهرة، ص ٦١.
(٤) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ١٨٥.

الأضرار، فشتت الشمل المشتت، وفرقت الجمع المفرق، وعمقت الشق الغائر، ولا شك أن للطعن فى العلماء أسبابًا؛ منها: التعلم بدون مُعلم، والفهم الخاطئ لبعض عبارات العلماء، وإتباع الهوى، والحسد، وقد لجأ بعض الشباب إلى أسلوب سيئ ألا وهو تتبع عورات العلماء وزلاتهم، وتصيد أقوالهم، وشواذ آرائهم، وتحريف كلمهم عن مقصودهم، فعلوا ذلك؛ ليبرروا حملتهم الشعواء فى الطعن على العلماء قديمًا وحديثًا ممن يخالف آراءهم، ولا يقر مناهجهم الحائدة عن الاعتدال.

ولقد كان فعلهم هذا وبالاً على الإسلام، وقرة عين لأعداء الإسلام من بنى صهيون وعابدى الأوثان، وإن هذا المسلك المشين الذى يدل على جهل صاحبه أو مرضه وحقده قد حذر منه العلماء؛ لخطورته على المسلمين، ولأنه تنفيذ لمخطط أعداء الدين، وتحقيق لأغراضهم بلا تعب ولا نصب[1].

● **يقول ابن تيميه- رحمه اللَّه- وهو ينهى عن رواية الأقوال الضعيفة عن الأئمة والعلماء:**

ومثل هذه المسألة الضعيفة ليس لأحد أن يحكيها عن إمام من أئمة المسلمين، لا على وجه القدح فيه، ولا على وجه المتابعة له فيها، فإن ذلك ضربٌ من الطعن فى الأئمة واتباع الأقوال الضعيفة، وبمثل ذلك صار وزير التتار يلقى الفتنة بين مذاهب أهل السُّنَّة حتى يدعوهم إلى الخروج عن السُّنَّة والجماعة، ويوقعهم فى مذهب الرافضة وأهل الألحاد[2].

إن الذين يطعنون فى علماء الأمة العاملين يخدمون المخططات اليهودية والنصرانية والطاغوتية والاستخباراتية، سواء أشعروا بذلك أم لا، والذين لا يزالوان يطعنون فى علماء الأمة بفعلهم هذا يكونون قد ابتعدوا عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة الذى يقول: وعلماء السلف من السابقين ومن بعدهم من التابعين أهل الخير والأثر، وأهل الفقه والنظر، لا يُذكرون إلا بالجميل، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل[3].

وليعلم الذين يطعنون فى علماء الأمة العاملين أن لحوم العلماء مسومة، وعادة اللَّه فى هتك منتقصيهم معلومة، وما يدرى هذا المتعالم أن الاعتبار فى الحكم على الأشخاص بكثرة الفضائل.

---

(١) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٢١٥ - ٢٢٣.

(٢) «الفتاوى» (٣٢/ ١٣٧).

(٣) «شرح الطحاوية» (٢/ ٧٤٠).

قال ابن القيم رحمه اللَّه: ومن له علم بالشرع والواقع يعلم قطعًا أن الرجل الجليل الذى له فى الإسلام قدم صالحة وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان قد تكون منه الهفوة والزلة هو فيها معذور؛ بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يُتَّبع فيها، ولا يجوز أن تُهدر مكانته وإمامته فى قلوب المسلمين[1]، فمن يبقى لأمة الإسلام إذا طُعن فى علمائها؟! سيبقى شباب أحداث لا يُحسنون التلاوة، ولا تستقيم لهم لغة، وليس لهم باع طويلة ولا قصيرة فى كثير من علوم الشرع.

إن أسلوب الطعن فى العلماء قرة عين لأعداء الإسلام؛ لأنه ينشئ جيلاً بلا قادة، وهل رأيتم جيلاً بلا قادة قد أفلح؟!.

إن أسوأ ما فى الأمم السابقة علماؤهم وأحبارهم، فقد كثر فيهم الضالون المضلون، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ كَثِيراً مِّنَ الأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾[التوبة: ٣٤].

وأفضل ما فى الإسلام علماؤه الربانيُّون العاملون، قال الشعبى: كل أُمة علماؤها شرارها إلا المسلمين، فإن علماءها خيارها[2]، ووضح ذلك ابن تيمية فقال: وذلك أن كل أمة غير المسلمين فهم ضالون، وإنما يضلهم علماؤهم، فعلماؤهم شرارهم، والمسلمون على هدى، وإنما يتبين الهدى بعلمائهم، فعلماؤهم خيارهم[3].

٥- سوء الظن:

لقد كثر هذا المرض واستشرى ضرره فى عصرنا، وكانت هذه الآفة أداة فتك وتدمير، ووسيلة هدم وتخريب، وقد ترتب عليها نتائج خطيرة، ومفاسد عظيمة.

ولهذه الآفة أسباب ودوافع منها: الجهل؛ فالجهل بفهم حقيقة ما يُرى وما يُسمع وما يُقرأ ومرمى ذلك، وعدم إدراك حكم الشرع الدقيق فى هذه المواقف، خصوصًا إذا كانت المواقف غريبة تحتاج إلى فقه دقيق ونظر بعيد - يجعل صاحبه يبادر إلى سوء الظن، والاتهام بالعيب، والانتقاص من القدر.

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ٢٨٣).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٢٨٤).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٢٨٤).

ومنها: الهوى وهو آفة الآفات، فيكفى أن يرى المرأ أو يقرأ أو يسمع ما لا يعجبه، ولا يرضاه، ولا يوافق عليه ويبتغيه . . يكفى ذلك لأن يطلق للظن السيئ العنان، ويرخى له الحبال فيرتع ويصول ويجول، ولا يزن الأمور بميزان الشرع الدقيق، ولا يحاول أن يلتمس المعاذير، ولا يراجع نفسه، فضلاً عن أن يتهم فهمه، فالهوى يصده عن ذلك.

ومنها: العُجب والغرور، فإحسان المرء ظنه بنفسه، وغروره بفهمه، إن كان ذا فهم، وإعجابه برأيه يدفعه لأن يزكى نفسه ويحتقر غيره فهو الصواب والكل خطأ، وهو الحق والكل باطل، وهو الهدى و الجميع ضلال، وقد رأينا أُناسًا بلغ بهم سوء الظن مبلغًا غريبًا عجيبًا، حتى أخرجوا جميع الناس عداهم أحياء وأمواتًا، فرموهم بالزيغ والضلال وفساد الاعتقاد، فالجميع فى عقيدته دخن ودخل، وهم وحدهم المخلصون، الجميع هالكون وهم الناجون.

إن الظن السيئ آفة، ولكل آفة آثارها الخطيرة، فمن آثارها السيئة- والسيئ لا يلد إلا سيئًا-:

أنه يدفع صاحبه لتتبع العورات، والبحث عن الزلات، والتقيب عن السقطات، وهو بذلك يعرض نفسه لغضب اللَّه وعقابه؛ لأن ذلك من صفات مرضى القلوب الذين توعدهم رسول اللَّه ﷺ بالفضيحة، فقال: «**يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم، فإنه من تتبع عوارتهم يتتبع اللَّه عورته، ومن يتتبع اللَّه عورته يفضحه فى بيته**»(١).

كما يدفع صاحبه إلى الغيبة، ونهش أعراض الآخرين، والتشفى فيهم.

وأخيرًا، فالظن السيئ يزرع الشقاق بين المسلمين، ويقطع حبال الأخوة، ويمزق وشائج المحبة، ويزرع العداء والبغضاء والشحناء.

ولما كانت هذه الآفة ذات خطورة عظيمة - كما تبين - فقد كان موقف الإسلام حاسمًا، وقد دعا وأمر باجتناب أكثر الظن؛ لأن الوقائع والأحداث أثبتت أن الجرى وراءه واتباعه عاقبته وخيمة، وأضراره عظيمة(٢)، قال تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيراً مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ**﴾ [الحجرات: ١٢].

---

(١) «مسند أحمد» (٤/ ٤٢١-٤٢٤).

(٢) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٢٠١-٢١١.

قال ابن كثير- رحمه اللَّه- : يقول تعالى ناهيًا عباده المؤمنين عن كثير من الظن، وهو التهمة والتخون للأهل والأقارب والناس فى غير محله؛ لأن بعض ذلك يكون إثمًا محضًا، فليُجتنب كثير منه احتياطًا[1]، ومما يدفع سوء الظن التماس العذر لأخيك، قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : «ولا تظنن بكلمة خرجت من أخيك المؤمن إلا خيراً، وأنت تجد لها فى الخير محملاً»[2].

٦- الشدة والعنف مع الآخرين:

من مظاهر الغلو حديثًا الشدة والعنف فى التعامل مع الآخرين، واستخدامهما فى غير محلهما، وكأن الأصل فى التعامل مع الغير هو العنف والغلظة لا الرفق والرحمة، وهذه الشدة أصبحت هى الطابع الغالب على سلوك بعض الشباب، وقد تجاوز العنف حدود القول إلى العمل، فسفكت دماء بريئة بسببه ودمرت منشآت، ولقد تسبب هذا العنف فى أضرار فادحة على أصحابه وعلى الأمة.

وقد كانت هناك جملة أسباب رئيسية وراء استخدام بعض الشباب للعنف والشدة، والقسوة والغلظة، نستطيع أن نجملها فيما يلى:

■ **المحـــن :**

فكثير من هؤلاء الشباب تعرضوا لمحن شتى أثرت فى نفوسهم، وكان لذلك رد فعل شديد؛ فقابلوا العنف بالعنف، وغلب ذلك على طباعهم.

■ **الجهل بفقه الاحتساب:**

فالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من أعظم الواجبات التى كلف اللَّه بها هذه الأمة، وينبغى للقائم بها أن يكون فقيهًا فيها؛ ليتمكن من تحقيق المصلحة واجتناب المفسدة بأيسر طريق، فهناك أمور ينبغى فقهها والعلم بها لمن يؤدى هذا الواجب؛ منها: أن هذا الواجب قد يُؤدى تارة بالقلب، وتارة باللسان، وتارةً باليد، والقلب واجب فى كل حال، وبعض الناس قد يقع هنا فى خطأ، فمنهم من يريد أن يأمر وينهى، إما بلسانه، وإما بيده مطلقًا، من غير فقه وحلم وصبر، ونظر فيما يصلح من ذلك وما لا يصلح، وما يقدر عليه وما لا يقدر، فيأتى بالأمر والنهى معتقداً أنه مطيع فى ذلك للَّه ولرسوله، وهو معتدٍ فى حدوده[3].

(١، ٢) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢١٢).

(٣) «الفتاوى» (٨/ ١٢٧-١٢٨).

فلابد من العلم بالمعروف والمنكر والتمييز بينهما، ولابد من العلم بحال المأمور المنهى، ومن الصلاح أن يأتى بالأمر والنهى وبالصراط المستقيم، وهو أقرب الطرق إلى حصول المقصود.

ولابد فى ذلك من الرفق، ولابد أيضًا أن يكون حليمًا صبورًا على الأذى، فإنه لابد أن يحصل له أذى، فإن لم يحلم ويصبر كان يفسد أكثر مما يصلح، فلا بد من هذه الثلاثة: العلم، والرفق، والصبر، والعلم قبل الأمر والنهى، والرفق معه، والصبر بعده، وإن كان كل من الثلاثة مستصحبًا فى هذه الأحوال، وقد ذكر القاضى أبو يعلى: لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيهًا فيما يأمر به، فقيهًا فيما ينهى عنه[1].

تلك بعض أمور من فقه الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر، قد أدى الجهل بها وعدم مراعاتها إلى سلوك سبيل الشدة والعنف فى الدعوة.

ولقد استخدم بعض الشباب أسلوب الغلظة والقسوة فى إرشاد الناس ومحاورتهم لهم، ودعوتهم لإقلاعهم عما يخالف الشرع، وظنوا أن طريق الشدة هى المجدية والرادعة، وغاب عنهم أن أسلوب الرفق هو الأصل، ولا يترك إلا بعد أن تُستنفد وسائله؛ لأنه هو المجدى النافع المؤثر فى النفس، أما الشدة فإنها تنفر فى غالب الأحيان، وتحمل المخالف على الإصرار، ومن العجب أن هؤلاء لم يفرقوا بين المخالف عن علم، والجاهل الذى لا يدرى، ولا بين الداعية للبدعة والضحية المضلَّل المخدوع، ولا بين المنكر المختلف فيه والمتفق عليه.

ومن الأسباب الغليظة التى يسلكها بعض هؤلاء الخشونة فى معاملة الوالدين، فلا يقيم لهما حرمة، ولا يعاونهما ولا يخدمهما، لقد نسى هؤلاء أن الوالدين لهما خصوصيات عن سائر الناس، لا سيما فى دعوتهما وإرشادهما، ولا يعنى ذلك التنازل عن الالتزام والتمسك بأمر من أمور الدين، أو ارتكاب معصية إرضاء لهواهما . . . كلا . . كلا . . إنما نريد الأدب فى المعاملة، واللين فى القول، وحُسن العشرة، والصبر عليهما، والشفقة والرحمة بهما، قال تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا الإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ ﴿١٤﴾ وَإِن جَاهَدَاكَ عَلَىٰ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٥﴾ ﴾[لقمان: ١٤، ١٥]

(١) «الفتاوى» (٢٨/ ١٣٦-١٣٧).

ولقد رأينا بعض الشباب يتخاذل عن معاونة الناس الذين خلطوا عملاً صالحًا وآخر سيئًا، فهؤلاء فى نظرهم لا يستحقون أية خدمة، ولا كلمة طيبة، ولا مساعدة نافعة، فهؤلاء الشباب لم يتضح عندهم مفهوم الولاء والبراء وحدود كلٍّ منهما، فيطغى عندهم البراء على الولاء، ونسوا أن الخدمات الاجتماعية وسيلة ناجحة من وسائل الدعوة؛ لأنها عملية، فهى أبلغ تأثيرًا فى النفس من القول، ونسوا أن خشونتهم فى المعاملة وتخليهم عن المساعدة يعمق الهوة بينهم، ويذهب بهؤلاء الناس إلى صفوف المنحرفين أعداء الدين.

ومن مظاهر العنف البالغة ما يفعله بعض هؤلاء من مجاوزة الغلظة بالقول إلى القتل وسفك الدم؛ دم العلماء، أو الجنود الأبرياء، أو المواطنين العزل، وأخيرًا فلا تعجب إذا علمت بعد ذلك أن أصحاب العنف هؤلاء كثيرًا ما انقلب بعضهم على بضع، وتطاولت الألسنة وأحيانًا الأيدى، وذلك ليس بغريب إذا رجع الإنسان قليلاً لدراسة أحوال الفرق التى تركت كتاب اللَّه وسُنَّة رسوله ﷺ ومنهج السلف الصالح، فقد تناحرت تلك الفرق فيما بينها، وضلل بعضُها بعضًا، وكفَّر بعضُها بعضًا.

وهكذا مصير من ترك المنهج الذى جاء به خاتم الأنبياء صلوات اللَّه عليه وسلامه، إن الإسلام موقفه صريح من العنف والشدة فى الدعوة ومعاملة الناس، قال تعالى آمرًا موسى وأخاه هارون: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ (٤٣) فَقُولا لَهُ قَوْلاً لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ (٤٤)﴾ [طه] تلك هى توجيهات ربنا - عز وجل - لموسى وهارون - عليهما السلام - عند دعوة فرعون الطاغية؛ القول اللين فى بيان الحق؛ لأنه أجدى وأقرب لقبول الذكرى وإحداث الخشية، وقال سبحانه: ﴿وَلا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ (٣٤) وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلَقَّاهَا إِلاَّ ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ (٣٥)﴾ [فصلت].

إن الداعية قد يلقى فى طريقه ما يغضبه ويضايقه، وهو لاقيه لا محالة، فلابد أن يوطِّن نفسه على الصبر، ويحصنها بكظم الغيظ، والعفو عن الناس ﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَ عَنِ الْمُنكَرِ وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ (١٧)﴾ [لقمان: ١٧].

وينبغى للداعية أن يتجنب أسلوب الإثارة والاستفزاز، فيبتعد عن السباب والشتم ﴿وَلا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

ولقد كثرت النصوص النبوية التى تؤكد وتركز على الالتزام بقاعدة الرفق، والبعد عن الشدة والعنف، قال ﷺ: «**إن الرفق لا يكون فى شىء إلا زانه، ولا ينزع من شىء إلا شانه**»(١).

والرفق: هو الأصل فى الدعوة، ليس معنى ذلك إلغاء الشدة بالكلية. لا، فالشدة لها مواضعها بعد استنفاد وسائل الرفق والصبر، والموفق من وفَّقه اللَّه لإنزال كلٍّ فى منزلته، وعصمه من هواه(٢).

٧- التكفير:

تلك فى قمة الغلو وذروته، ولقد بدأت ظاهرة التكفير فى عام (١٩٦٥م) وأخذت تتسع شيئًا فشيئًا مع عام (١٩٦٧م) نتيجةً لبعض المحن، وأخذ هذا الفكر ينتشر رويدًا رويدًا حتى شكَّل ظاهرة بارزة، وقد رأينا كثيرًا ممن يتصدى لتكفير الناس قد غاب عنهم مبادئ هامة، فوقعوا فيما وقعوا فيه، ومن هذه المبادئ:

القاعدة الأولى: الذنوب: كبائر وصغائر:

يقول ابن القيم- رحمه اللَّه-:

والذنوب تنقسم إلى صغائر وكبائر بنص القرآن والسنة، وإجماع السلف، وبالاعتبار(٣).

قال تعالى: ﴿**إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ**﴾ [النساء: ٣١] وقال تعالى: ﴿**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ**﴾ [النجم: ٣٢] والجمهور على أن اللمم ما دون الكبائر، وفى الصحيح عن النبى ﷺ أنه قال: «**الصلوات الخمس، والجمعة إلى الجمعة، ورمضان إلى رمضان، مكفرات لما بينهن، إذا اجتنبت الكبائر**»(٤)، فالذنوب متفاوتة فى الإثم.

**

(١) «مسند أحمد» (٤/ ٣٦٢).

(٢) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٢٣١-٢٣٧.

(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٢٣٧).

(٤) مسلم (١/ ٢٠٩) رقم (٢٣٣).

القاعدة الثانية: الكفر نوعان:

أكبر وأصغر، لقد دلت النصوص على أن الكفر نوعان ينبغى التمييز بينهما، فالكفر الأكبر منه: التكذيب بما جاء به الرسول، والجحود، والإعراض، والأصغر: ذنوب توجب استحقاق الوعيد دون الخلود فى النار، كقوله ﷺ: «**لا ترجعوا بعدى كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض**»(١)، وقال تعالى: ﴿**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا**﴾ [الحجرات: ٩] فقد وصف اللَّه الطائفتين المقتتلتين بالإيمان، فدل ذلك على أن وصف الكفر بهذا لا ينقل عن الملة، وذلك هو الكفر الأصغر، يقول ابن القيم: والقصد أن المعاصى كلها من نوع الكفر الأصغر، فإنها ضد الشكر الذى هو العمل بالطاعة(٢).

القاعدة الثالثة: تفاوت البدع:

لقد ذم الإسلام البدع بجميع أنواعها، وردها على صاحبها «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»(٣) وقال ﷺ: «**إن أحسن الحديث كتاب اللَّه، وأحسن الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها**»(٤)، غير أن بعض الناس قد وقعوا فى البدعة لغلبة أهوائهم، وسيطرة الشبهات عليهم؛ فاستحقوا بذلك الذم غير أنهم متفاوتون فى الإثم لتفاوت البدع، فمثلاً: بدعة التكفير ليست كبدعة صوم النصف من شعبان، فقبل إصدار أى حكم ينبغى النظر إلى البدعة، والمبتدع الجاهل المقلد غير الداعية، فلا يستوى الأول والثانى، كذلك المجاهر والمسر.

القاعدة الرابعة: للتكفير شروط وموانع:

هذه القاعدة من أهم القواعد، وقد تخفى على كثير، فينبغى التنبيه لها، ومراعاتها فى كل حكم، فقد يرتكب المرء ذنبًا هو كُفر، وقد يقول قولاً هو كفر، وقد يعتقد اعتقاداً هو كفر، فهل بمجرد اقترافه لهذا القول أو الفعل أو الاعتقاد يصبح كافرًا حلال الدم والمال؟.

أجاب العلماء بأن هذا الشخص المعين لا يكون كافرًا حلال الدم والمال إلا إذا توفرت فيه عدة شروط، وانتفت عنه عدة موانع، حينئذ يجوز الحكم عليه بالكفر، أما إذا انتفى أى شرط أو

(١) مسلم (١/ ٨٢) رقم (٦٩).
(٢) «مدارج السالكين» (١/ ٢٥٣).
(٣) البخارى، رقم (٢٦٩٧).
(٤) البخارى رقم (٧٢٧٧).

وجد أى مانع فلا يجوز أن يحكم عليه بالكُفر، وليس معنى هذا إعفاءه من العقوبة تمامًا؛ بل يعاقب على حسب حاله، إنما الممنوع الحكم عليه بالكُفر لا مطلق العقوبة.

■ شروط التكفير:

هناك شروط ثلاثة لابد من اجتماعها فيمن عمل عملاً يستحق عليه الوعيد؛ كاللعن والكفر، وإذا سقط شرط منها فيمتنع لعن الشخص وتكفيره، وهذه الشروط هى:

الشرط الأول: العلم:

فلكى يحكم على شخص بالكُفر لأنه عمل عملاً، أو قال قولاً، أو اعتقد اعتقادًا هو كُفر، لابد قبل الحكم من التأكد من معرفة هذا الشخص بأن ما يفعله كفر، وأنه مخالف لما يجب فعله من الحق والصواب، فإذا كان جاهلاً بالحق والصواب فلا تشرع عقوبته قبل بيان الحق والصواب بيانًا شافيًا، فاللَّه - سبحانه وتعالى - لم يشرع العقوبة قبل إقامة الحجة[1]، قال - عز وجل -: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً ﴿١٥﴾﴾ [الإسراء: ١٥].

وقال تعالى: ﴿رُسُلاً مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ﴿١٦٥﴾﴾ [النساء: ١٦٥].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِى أُمِّهَا رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [القصص: ٥٩].

وقال تعالى: ﴿كُلَّمَا أُلْقِىَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَىْءٍ﴾ [الملك: ٨، ٩].

وقال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولاً فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَىٰ ﴿١٣٤﴾﴾ [طه: ١٣٤].

فهذه النصوص القرآنية تفيد أن اللَّه تعالى لا يؤاخذ عباده إلا بعد قيام الحجة عليهم، وعلمهم بالحق والصواب، وقد ثبت فى نصوص أخرى أن اللَّه لا يؤاخذ الجاهل، ولو كان جهله بمسائل فى العقيدة[2].

(١) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٢٦٥-٢٦٧.

(٢) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٢٦٧.

فعن أبى هريرة رضي الله عنه ، عن النبى ﷺ قال : «**كان رجل يسرف على نفسه ، فلما حضره الموت قال لبنيه : إذا أنا مت فأحرقونى ، ثم اطحنونى ، ثم ذرونى فى الريح ، فوالله لئن قدر الله علىَّ ليعذبنى عذابًا ما عذبه أحدًا ، فلما مات فُعل به ذلك ، فأمر الله الأرض فقال : اجمعى ما فيك منه ، ففعلت ، فإذا هو قائم ، فقال : ما حملك على ما صنعت ؟ قال : يارب خشيتك ، فغفر له**» وفى رواية : «**مخافتك يارب**»[1] .

وهذا الحديث متواتر عن النبى ﷺ ، رواه أصحاب الحديث والأسانيد من حديث أبى سعيد ، وحذيفة ، وعقبة بن عمرو ، وغيرهم عن النبى ﷺ من وجوه متعددة ، يعلم أهل الحديث أنها تفيد العلم اليقينى ، وإن لم يحصل ذلك لغيرهم ممن لم يشركهم فى أسباب العلم ، فهذا الرجل كان قد وقع له الشك والجهل فى قدرة الله تعالى على إعادة ابن آدم بعد ما أحرق وذرى ، وعلى أنه يعيد الميت ويحشره إذا فعل به ذلك ، وهذان أصلان عظيمان .

أحدهما : متعلق بالله تعالى ؛ وهو الإيمان بأن الله على كل شىء قدير .

والآخر : متعلق باليوم الآخر ؛ وهو الإيمان بأن الله يعيد هذا الميت ويجزيه على أعماله .

ومع هذا ، فلما كان مؤمنًا بالله فى الجملة ، ومؤمنًا باليوم الآخر فى الجملة ؛ وهو أن الله يثيب ويعاقب بعد الموت ، وقد عمل صالحًا ؛ وهو خوفه من الله أن يعاقبه على ذنوبه ، غفر الله له بما كان منه فى الإيمان بالله واليوم الآخر ، والعمل الصالح[2] ، والأدلة من السُّنَّة كثيرة .

الشرط الثانى : العمد :

بعد إستيفاء شرط العلم ، وبيان دليل الحق والصواب للمخالف ، والتأكد من وصوله إليه ، إن ظل على فعله أو قوله أو اعتقاده الذى يجلب الكفر أو اللعن لا يجوز الحكم عليه بالفكر إلا بعد استيفاء شرط آخر ؛ وهو العمد ، فنرى هل تعمد نصرة القول الباطل ، ومخالفة الحق بعد وصوله إليه ووضوحه ، أو هو مخطئ متأوِّل قد عرضت له بعض الشبه ؟ لابد من توافر شرط العمد ؛ لأن الله تعالى قد رفع الإثم والمؤاخذة عن المخطئ والمتأوِّل[3] ، قال تعالى : ﴿ **وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ** ﴾ [الأحزاب : ٥] .

---

(١) البخارى ، رقم (٣٤٧٨) .

(٢) «الفتاوى» (١٢/ ٤٩١) «الفصل فى الملل والنحل» لابن حزم (٣/ ٢٦٩) .

(٣) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٢٧٠ .

وقال سبحانه: ﴿رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] وقد ثبت عن أبى هريرة رضي الله عنه، عن النبى ﷺ أن اللَّه تعالى قال: «قد فعلت» لما دعا النبى ﷺ والمؤمنون بهذا الدعاء، وقد قال ﷺ: «**أعطيت فاتحة الكتاب، وخواتيم سورة البقرة من كنز العرش، وإنه لم يقرأ بحرف منها إلا أعطيتها**»(١).

وقال ﷺ: «**إن اللَّه تجاوز عن أمتى الخطأ والنسيان**»(٢).

وقال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: وذلك يعم الخطأ فى المسائل الخبرية القولية، والمسائل العلمية، وما زال السلف يتنازعون فى كثير من هذه المسائل، ولم يشهد أحد منهم على أحد لا بكفر ولا بفسق ولا بمعصية(٣).

الشرط الثالث: الاختيار والقدرة:

إذا علم المرء الحق وقال بخلافه، ولم يكن متأولاً، هل يكفى ذلك للحكم عليه؟ هنا ننتقل إلى الشرط الثالث، فننظر فى حال هذا الشخص، وهل قال هذا القول الباطل وهو مختار قادر أو لا؟ وهذا الشرط لابد من توافره؛ لأن النصوص والوقائع بيَّنت أن اللَّه تعالى لا يؤاخذ المكرهَ والعاجز عن الاختيار(٤).

قال تعالى: ﴿**مَن كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِهِ إِلاَّ مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ وَلَكِن مَّن شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ** (١٠٦)﴾ [النحل].

موانع تكفير المعين: الخطأ، والجهل، والعجز، والإكراه(٥).

**

(١) مسلم، رقم (١٧٣، ٨٠٦).

(٢) «سُنن ابن ماجه» رقم (٢٠٤٣) صححه الألبانى فى «صحيح ابن ماجه» (١/ ٣٤٧).

(٣) «الفتاوى» (٣/ ٢٢٩).

(٤) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٢٧٤.

(٥) «منهج ابن تيمية فى مسألة التكفير» (٢/ ٢٣٠ - ٢٦٦).

■ موانع لحوق الوعيد بالشخص المعين:

وقد بيَّن ابن تيمية - رحمه اللَّه- أن موانع لحوق الوعيد بالشخص المعين عشرة؛ هى: التوبة والاستغفار، الحسنات الماحية، دعاء المؤمنين، ما يعمل للميت من دعاء البر، شفاعة النبى فى أهل الذنوب يوم القيامة، المصائب التى يُكفِّر اللَّه بها الخطايا فى الدنيا، ما يحصل فى القبر من الفتنة والضغطة والروعة، فإن هذا مما يكفر اللَّه به الخطايا، أهوال يوم القيمة وكربها وشدائدها، رحمة اللَّه وعفوه ومغفرته بلا سبب من العباد.. تلك أسباب عشرة تمنع من لحوق الوعيد بالشخص المعين إذا تَلَبَّسَ بما يوجب الوعيد[1].

فإذا عدمت هذه الأسباب كلها، ولن تعدم إلا فى حق من عتا وتمرد، وشرد على اللَّه شراد البعير على أهله؛ فهنالك يلحق الوعيد به، فإن قيل: فما فائدة الوعيد إذن؟.

فالإجابة: أن حقيقة الوعيد بيان أن هذا العمل سبب فى هذا العذاب، فيستفاد من ذلك تحريم الفعل وقبحه، أما أن كل شخص قام به ذلك السبب يجب وقوع ذلك المسبب به فهذا باطل قطعاً؛ لتوقف ذلك المسبب على وجود الشروط وزوال جميع الموانع[2].

● معنى مَن لم يُكفِّر الكافر فهو كافر:

من العبارات التى اشتهرت على ألسنة من يلهبون الناس بسياط التكفير قولهم: من لم يُكفِّر الكافر فهو كافر، وجعلوا هذه القاعدة مسوغًا لتكفير من يخالفهم فى رأيهم، وحقيقةً أن هؤلاء الناس لم يحسنوا إنزال هذا القول منزله، ولم يجيدوا فهمه، فالمراد بالكافر الذى من لا يكفره يكون مثله: هو الشخص المقطوع بكفره الذى توافرت فيه جميع الشروط وانتفت عنه جميع الموانع، ومن كان كافرًا من البداية ولم يدخل فى الإسلام أبدًا؛ مثل: فرعون، أبى جهل، أبى لهب، ماركس... إلخ.

فمن لم يكفّر هؤلاء وأمثالهم فهو مثلهم، وأما الشخص الخفى حاله لإظهاره الإسلام - مثلاً - وإبطانه الكفر وكراهية الإسلام، فمثل هذا الشخص من اطلع على حاله وعرف حقيقته فى مجالس خاصة وللقرب منه، وتحقق من وجود الشروط، وانتفاء الموانع أوجب عليه اعتقادُه

(١) «ظاهرة الغلو فى الدين» ص ٢٨١ - ٢٨٤.

(٢) «الفتاوى» (٢٠/ ٢٥٤ - ٢٥٥).

تكفيرَه، ومن لم يطلع، وشهد له بالإسلام فلا إثم عليه؛ لأنه شهد بما علمه، ولنا الظاهر، واللَّه يتولى السرائر.

وقد كان المنافقون يعاملون بما يعامل به المسلمون؛ لأنهم كانوا يظهرون الإسلام، ولا يعلنون كفرهم؛ بل يبطنونه، وقد دلت أعمال أئمة السلف على أن المراد بالكافر هو المقطوع بكفره لا المختلف فيه؛ إذ المختلف فى تكفيره لا يُكَفَّر من لم يُكَفِّره، ودليل ذلك: أن الإمام أحمد كان يرى كُفر تارك الصلاة، وكان الأئمة الثلاثة لا يرون كفره، وقد دارت مناقشة بين الإمام الشافعى والإمام أحمد حول هذه المسألة، فهل حكَمَ أحمد على الشافعى بالكفر لعدم تكفيره تارك الصلاة؟ بالطبع لا.

وقد حقق ابن تيمية- رحمه اللَّه- ما نُسب إلى الإمام أحمد من الحكم على من لا يُكفِّر أهل البدع، فقال: وعنه فى تكفير من لا يُكَفِّر روايتان؛ أصحهما: لا يكْفُر[1]، وهذا فى حق من لم يُكفر الكافر المختلف فى كفره، أما المقطوع بكفره فلا.

وما نسب إلى الشيخ محمد بن عبد الوهاب- رحمه اللَّه- من تكفير من لا يستحق ذلك، فهذه نبذة من أقواله توضح منهجه فى الدعوة، وينفى بها عن نفسه ما يُنسب إليه زورًا وبهتانًا من تكفير من لا يستحق ذلك، قال- رحمه اللَّه- فى رسالته للشريف: وأما الكذب والبهتان مثل قولهم: إنا نكفِّر بالعموم، ونوجب الهجرة إلينا على من قدر على إظهار دينه، وإنا نكفر من لم يُكَفِّر ومن لم يقاتل، ومثل هذا وأضعاف أضعافه، وكل هذا من الكذب و البهتان الذى يصدُّون به الناس عن دين اللَّه ورسوله، وإذا كنا لا نُكفِّر من عبد الصنم الذى على عبد القادر، والصنم الذى على أحمد البدوى، وأمثالهما لأجل جهلهم وعدم من ينبههم، فكيف نُكفِّر من لم يشرك باللَّه إذا لم يهاجر إلينا، ولم يكفر ويقاتل؟ سبحانك هذا بهتان عظيم[2].

وفى رده فى رسالته إلى السويدى البغدادى يقول: وما ذكرتَ أنى أُكفِّر جميع الناس إلا من اتبعنى، وأزعم أن أنكحتهم غير صحيحة، فيا عجبًا، كيف هذا فى عقل عاقل؟! هل يقول هذا مسلم أو كافر أو عارف أو مجنون؟! إلى أن قال: وما التكفير؛ فأنا أُكفِّر من عرف دين

---

(١) «الفتاوى» (١٢/ ٤٨٦).

(٢) «مصباح الظلام» عبد اللطيف بن عبد الرحمن آل الشيخ، ص ٤٣.

الإسلام، ثم بعد ما عرفه سبه، ونهى الناس عنه، وعادى من فعله، وهذا هو الذى أكفِّره وأكثر الأمة - وللَّه الحمد- ليسوا كذلك[1].

تلك قواعد هامة ينبغى مراعتها قبل النظر فى مسألة التكفير، وهى قواعد اتفق عليها العلماء واعتدوا بها فى أحكامهم، لذلك عصمتهم من الزلل، وَوَقَتْهُم من السقوط فى هاوية التكفير، وثبتتهم على الصراط المستقيم، والطريق السوى، والسبيل القويم الذى لا عوج فيه ولا انحراف.

ومن أراد المزيد فى بحث هذه المسألة فليراجع «منهج ابن تيمية- رحمه اللَّه- فى مسألة التكفير» للدكتور عبد المجيد المشعبى، و«ظاهرة التكفير» للأمين الحاج محمد أحمد، و«ظاهرة الغلو فى الدين فى العصر الحديث» لمحمد عبد الحكيم حامد، و«الغلو فى الدين فى حياة المسلمين المعاصرة» لعبد الرحمن بن معلا اللويحق، و«شبهات حول الفكر الإسلامى المعاصر» سالم البهنساوى، و«الحكم وقضية تكفير المسلم» لسالم البهنساوى.

***

(١) المصدر نفسه، ص ٤٣.

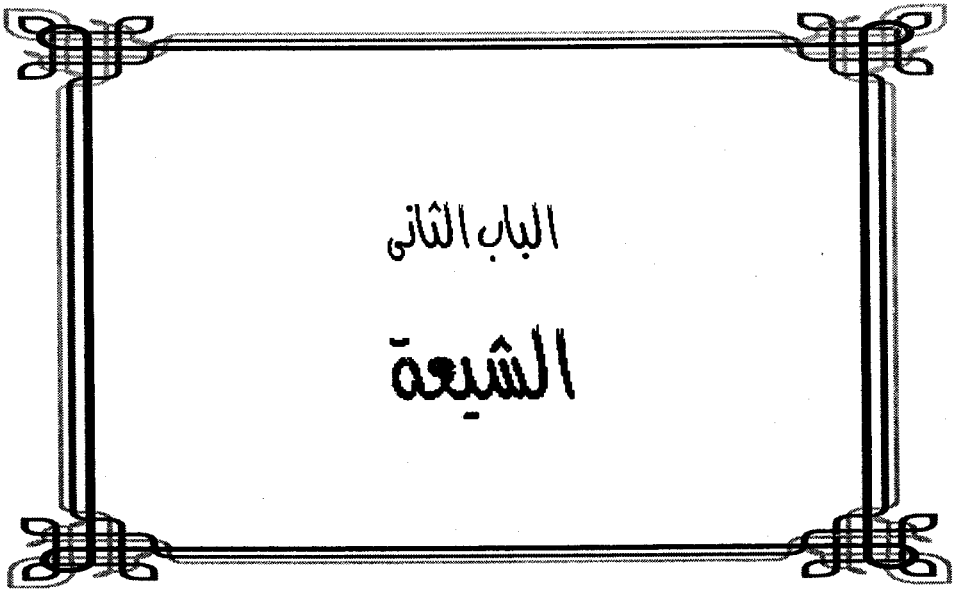

الباب الثانى

الشيعة

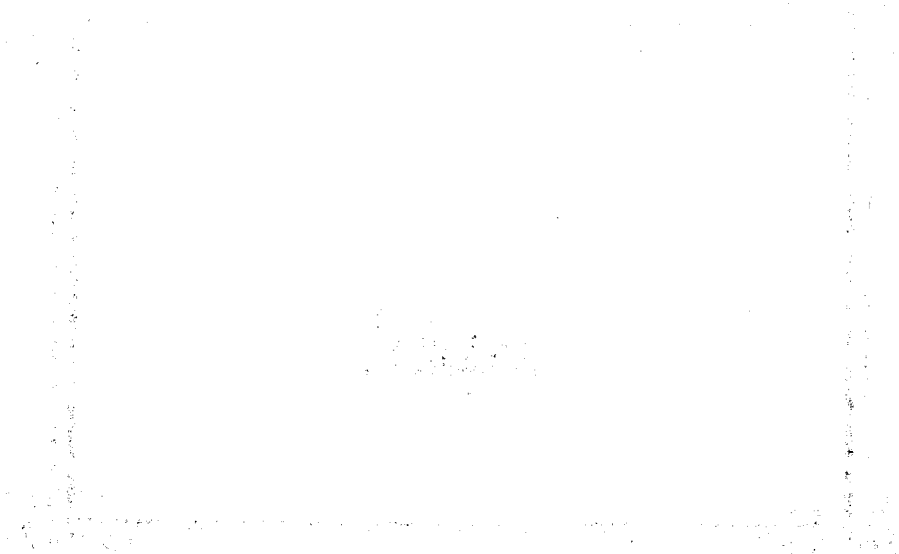

• الفصل الأول •

الشيعة فى اللغة والاصطلاح
والرفض فى اللغة والاصطلاح

١- الشيعة فى اللغة :

شيعة الرجل : أتباعه وأنصاره، ويقال : شايعه، كما يقال : والاه من الولى . . . وتشيَّع الرجل؛ أى : ادعى دعوى الشيعة، وتشايع القوم صاروا شيعًا، وكل قوم أمرهم واحد يتبع بعضهم رأى بعضهم فهم شيع، وقوله تعالى : ﴿كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ﴾ [سبأ : ٥٤] أى : بأمثالهم من الأمم الماضية(١) .

وجاء فى «المصباح المنير» : والشيعة الأتباع والأنصار، وكل قوم اجتمعوا على أمر فهم شيعة، ثم صارت الشيعة نبزًا - أى : وصفًا - جماعة مخصوصة، والجمع : شيع، مثل : سدرة وسدر، والأشياع جمع الجمع، وشيعت رمضان بستٍّ من شوال أتبعته بها(٢) .

فالشيعة من حيث مدلولها اللغوى تعنى : القوم والصحب والأتباع والأعوان، وقد ورد هذا المعنى فى بعض آيات القرآن الكريم كما فى قوله تعالى : ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ فَاسْتَغَاثَهُ الَّذِي مِن شِيعَتِهِ عَلَى الَّذِي مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص : ١٥] وقوله تعالى : ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِ لَإِبْرَاهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾ [الصافات : ٨٣] فلفظ الشيعة فى الأولى تعنى : القوم وفى الثانية : تشير إلى الأتباع الذين يوافقون على الرأى والمنهج، ويشاركون فيهما .

٢- تعريف الشيعة فى الاصطلاح :

إن تعريف الشيعة مرتبط أساساً بأطوار نشأتهم، ومراحل التطور العقدى لهم؛ ذلك أن من الملحوظ أن عقائد الشيعة وأفكارها فى تغير وتطور مستمر، فالتشيع فى العصر الأول غير التشيع فيما بعده؛ ولهذا كان فى الصدر الأول لا يُسمى شيعيًا إلا من قدَّم عليًا على عثمان(٣)؛ ولذلك

(١) «الصحاح» للجوهرى، و«لسان العرب» مادة (شيع).
(٢) «المصباح المنير» مادة (شيع).
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٦٤).

قيل: شيعى وعثمانى، فالشيعى من قدَّم عليًا على عثمان، فعلى هذا يكون التعريف للشيعة فى الصدر الأول: أنهم الذين يقدمون عليًا على عثمان فقط[١]؛ ولهذا ذكر ابن تيمية: أن الشيعة الأولى الذين كانوا على عهد علىٍّ كانوا يفضلون أبا بكر وعمر[٢]، وقد منع شريك بن عبد اللَّه- وهو ممن يوصف بالتشيع - إطلاق اسم التشيع على من يفضِّل عليًا على أبى بكر وعمر، وذلك لمخالفته لما تواتر عن على فى ذلك.

والتشيع يعنى: المناصرة والمتابعة، لا المخالفة والمنابذة[٣]، وروى ابن بطة عن شيخه المعروف بأبى العباس بن مسروق قال: حدثنا محمد بن حميد، حدثنا جرير، عن سفيان، عن عبد اللَّه بن زياد بن جرير قال: قدم أبو إسحاق السبيعى الكوفة، فقال لنا شهر بن عطية: قوموا إليه، فجلسنا إليه، فتحدثوا، فقال أبو إسحاق: خرجت من الكوفة وليس أحد يشك فى فضل أبى بكر وعمر وتقديمهما، وقدمت الآن[٤] وهم يقولون، وأنا واللَّه ما أدرى ما يقولون.

قال محب الدين الخطيب: هذا نصر تاريخى عظيم فى تحديد تطور التشيع، فإن أبا إسحاق السبيعى كان شيخ الكوفة وعالمها[٥]، ولد فى خلافة أمير المؤمنين عثمان قبل شهادته بثلاث سنين، وعمَّر حتى تُوفى سنة (١٢٧هـ)، وكان طفلاً فى خلافة أمير المؤمنين على، وهو يقول عن نفسه: رفعنى أبى حتى رأيت علىَّ بن أبى طالب يخطب، أبيض الرأس واللحية، ولو عرفنا متى فارق الكوفة، ثم عاد فزارها لتوصلنا إلى معرفة الزمن الذى كان فيه شيعة الكوفة، يرون ما يراه إمامهم من تفضيل أبى بكر وعمر، ومتى أخذوا يفارقون عليًا ويخالفونه فيما كان يؤمن به، ويعلنه على منبر الكوفة من أفضلية أخويه صاحبى رسول اللَّه ﷺ ووزيريه وخليفتيه على أمته فى أنقى وأطهر أزمانها[٦].

وقال ليث بن أبى سليم: أدركت الشيعة الأولى وما يُفَضِّلون على أبى بكر وعمر أحدًا[٧].

وذكر صاحب «مختصر التحفة»: إن الذين كانوا فى وقت خلافة الأمير رضي الله عنه، من

(١) «فتاوى ابن تيمية» (٣/ ١٥٣) «فتح البارى» (٧/ ٣٤).

(٢) «منهاج السنة» (٢/ ٦٠).

(٣) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٦٥).

(٤) «المنتقى» ص ٣٦٠.

(٥) انظر: ترجمته فى «تهذيب التهذيب» (٨/ ٦٣)، «الخلاصة» ص ٢٩١.

(٦) «حاشية المنتقى» ص ٣٦٠، ٣٦١.

(٧) «المنتقى» ص ٣٦٠، ٣٦١.

المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، كلهم عرفوا له حقه، وأحلوه من الفضل محله، ولم ينتقصوا أحدًا من إخوانه أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فضلاً عن إكفاره وسبه[1]؛ ولكن لم يظل التشيع بهذا النقاء والصفاء والسلامة والسمو؛ بل إن مبدأ التشيع تغير، فأصبحت الشيعة شيعًا، وصار التشيع قناعًا يتستر به كل من أراد الكيد للإسلام والمسلمين من الأعداء الموتورين الحاسدين.

ولهذا نسمى الطاعنين على الشيخين الرافضة؛ لأنهم لا يستحقون وصف التشيع[2]، ومن عرف التطور العقدى لطائفة الشيعة لا يستغرب وجود طائفة من أعلام المحدثين، وغير المحدثين من العلماء والأعلام أطلق عليهم لقب الشيعة، وقد يكونون من أعلام السُّنَّة؛ لأن للتشيع فى زمن السلف مفهومًا وتعريفًا غير المفهوم والتعريف المتأخر للشيعة؛ ولهذا قال الذهبى فى معرض الحديث عمن رُمى ببدعة التشيع: إن البدعة على ضربين: فبدعة صغرى؛ كغلو التشيع، أو كالتشيع بلا غلو، وهذا كثير فى التابعين وأتباعهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة.

ثم بدعة كبرى؛ كالرفض الكامل، والغلو فيه، والحط من أبى بكر وعمر رضى اللَّه عنهما، والدعاء إلى ذلك، فهذا النوع لا يُحتج بهم، ولا كرامة أيضًا، فما أستحضر الآن فى هذا الضرب رجلاً صادقًا ولا مأمونًا؛ بل الكذب شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يُقبل نقل من هذا حاله؟! حاشا وكلا، فالشيعى الغالى فى زمان السلف وعرفهم هو من تكلم فى عثمان والزبير، وطلحة ومعاوية، وطائفة ممن حارب عليًا رضي الله عنه، وتعرض لسبهم، والغالى فى زمننا وعرفنا هو الذى يكفِّر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين فهذا ضال مفترٍ[3].

إذن التشيع درجات، وأطوار، ومراحل، كما أنه فرق وطوائف، وقبل أن ندع الحديث حول تعريف الشيعة نشير إلى أنه يُلحظ على تعريفات الشيعة الواردة فى معظم كتب المقالات، أنها دأبت على القول فى التعريف للشيعة الإمامية بأنهم أتباع على . . . إلخ.

وهذا يؤدى إلى نتيجة خاطئة تخالف إجماع الأمة كلها، هذه النتيجة أن يكون على شيعيًا يرى ما يراه الشيعة، وعلى رضي الله عنه برىء مما تعتقده الشيعة فيه وفى بنيه؛ ولذلك لابد من وضع قيد

---

(١) «مختصر التحفة الاثنا عشرية» ص ٣.

(٢) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٦٦، ٦٧).

(٣) «ميزان الاعتدال» للذهبى (١/ ٥ - ٦) «لسان الميزان» (١/ ٩ - ١٠).

واحتراز فى التعريف؛ رفعًا للإبهام، فيقال: هم الذين يزعمون اتباع علىٍّ؛ حيث إنهم لم يتبعوا عليًا على الحقيقة، وليس أمير المؤمنين على ما يعتقدون[1]، أو يقال بأنهم المدعون التشيع لعلىٍّ، أو الرافضة؛ ولذلك عبر عنهم بعض أهل العلم بقوله: الرافضة المنسوبون إلى شيعة علىٍّ[2]، فهم أيضًا ليسوا على منهج شيعة علىٍّ المتبعين له؛ بل هم أدعياء ورافضة[3].

٣- الرفض فى اللغة:

هو: الترك، يقال: رفضت الشيء؛ أى: تركته[4]، فالرفض فى اللغة معناه: الترك والتخلى عن الشيء.

٤- الرافضة فى الاصطلاح:

هى إحدى الفرق المنتسبة للتشيع لآل البيت، مع البراءة من أبى بكر وعمر وسائر أصحاب النبى ﷺ إلا القليل منهم، وتكفيرهم لهم، وسبهم إياهم[5]، قال الإمام أحمد- رحمه اللَّه-: الرافضة هم الذين يتبرءون من أصحاب محمد رسول اللَّه ﷺ، ويسبونهم وينتقصونهم[6]. وقال عبد اللَّه بن أحمد- رحمه اللَّه-: سألت أبى عن الرافضة، فقال: الذين يشتمون أو يسبون أبا بكر وعمر رضى اللَّه عنهما[7].

وقال أبو القاسم التيمى قوام السنة فى تعريفهم: وهم الذين يشتمون أبا بكر وعمر رضى اللَّه عنهما ورضى عن محبيهما[8].

وقد انفردت الرافضة من بين الفرق المنتسبة للإسلام بمسبة الشيخين أبى بكر وعمر، دون غيرها من الفرق الأخرى، وهذا من عظيم خذلانهم، قاتلهم اللَّه[9].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٦٨).

(٢) «منهاج السنة» (٢/ ١٠٦).

(٣) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٦٩).

(٤) «القاموس المحيط» للفيروزآبادى (٢/ ٣٣٢) «مقاييس اللغة» لابن فارس (٢/ ٤٢٢).

(٥) «الانتصار للصحب والآل» ص ٢٥.

(٦) «طبقات الحنابلة» لابن أبى يعلى (١/ ٣٣).

(٧) «السنة» للخلال، رقم (٧٧٧) وقال المحقق: إسناده صحيح.

(٨) «الحجة فى بيان المحجة» (٢/ ٤٧٨).

(٩) «الانتصار للصحب والآل» ص ٢٦.

يقول ابن تيمية- رحمه اللَّه- : فأبو بكر وعمر رضى اللَّه عنهما، أبغضتهما الرافضة ولعنتهما دون غيرهم من الطوائف[1]، وقد جاء فى كتب الرافضة ما يشهد لهذا، وهو جعلهم محبة الشيخين وتوليهما من عدمهما هو الفارق بينهم وبين غيرهم ممن يطلقون عليهم النواصب، فقد روى الدرازى عن محمد بن على بن موسى قال: كتبت إلى على بن محمد - عليهم السلام-[2] عن الناصب: هل يحتاج فى امتحانه إلى أكثر من تقديمه الجبت والطاغوت[3]، واعتقاد إمامتهما؟ فرجع الجواب: من كان على هذا فهو ناصب[4].

٥- سبب تسميتهم رافضة:

يرى جمهور المحققين أن سبب إطلاق هذه التسمية على الرافضة؛ لرفضهم زيد بن على، وتفرقهم عنه بعد أن كانوا فى جيشه حين خروجه على هشام بن عبد الملك فى سنة إحدى وعشرين ومائة، وذلك بعد أن أظهروا البراءة من الشيخين فنهاهم عن ذلك.

يقول أبو الحسن الأشعرى: وما كان زيد بن على يفضل على بن أبى طالب على سائر أصحاب رسول اللَّه ﷺ ويتولى أبا بكر وعمر، ويرى الخروج على أئمة الجور، فلما ظهر فى الكوفة فى أصحابه الذين بايعوه سمع من بعضهم الطعن فى أبى بكر وعمر، فأنكر ذلك على من سمعه منه، فتفرق عنه الذين بايعوه، فقال لهم: رفضتمونى[5]، فيقال: إنهم سموا رافضة؛ لقول زيد لهم: رفضتمونى، وبهذا القول قال قوام السُّنَّة[6] والرازى[7]، والشهرستانى[8]، وابن تيمية[9] رحمهم اللَّه.

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٣٥).

(٢) هو أحد الأئمة الاثنا عشرية عند الإمامية، «وفيات الأعيان» (٣/ ٢٧٢).

(٣) يعنون بهما: أبا بكر وعمر - رضى اللَّه عنهما- كما جاء ذلك فى «تفسير العياشى» (١/ ٢٤٦) وهو من أهم كتب التفسير عندهم، عند قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ يُؤْمِنُونَ بِالْجِبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١]

(٤) «المحاسن النفسانية» لمحمد آل عصفور الدرازى ص ١٤٥.

(٥) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٣٧).

(٦) «الحجة فى بيان المحجة» (٢/ ٤٧٨).

(٧) «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» ص ٥٢.

(٨) «الملل والنحل» (١/ ١٥٥).

(٩) «منهاج السنة» (١/ ٨)، «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٦).

وذهب الأشعرى فى قول آخر إلى أنهم سموا بالرافضة؛ لرفضهم إمامة الشيخين، قال: وإنما سموا رافضة؛ لرفضهم إمامة أبى بكر وعمر[1].

٦- رافضة اليوم:

والرافضة اليوم يغضبون من هذه التسمية ولا يرضونها، ويرون أنها من الألقاب التى ألصقها بهم مخالفوهم، يقول محسن الأمين: الرافضية لقب ينبز به من يقدم عليًا رضي الله عنه فى الخلافة، وأكثر ما يستعمل للتشفى والانتقام[2]؛ ولهذا يتسمون اليوم الشيعة، وقد اشتهروا بهذه التسمية عند العامة، وقد تأثر بذلك بعض الكتاب والمثقفين، فنجدهم يطلقون عليهم هذه التسمية، وفى الحقيقة أن الشيعة مصطلح عام يشمل كل من شايع عليًا رضي الله عنه[3].

وقد ذكر أصحاب الفرق والمقالات أنهم ثلاثة أصناف:

(أ) غالية: وهم الذين غلوا فى علىٍّ وادعوا فيه الإلهية أو النبوة.

(ب) ورافضة: وهم الذين يَدَّعُون النص على استخلاف علىٍّ، ويتبرءون من الخلفاء قبله وعامة الصحابة.

(جـ) وزيدية: وهم أتباع زيد بن على الذين كانوا يفضلون عليًا على سائر الصحابة، ويتولون أبا بكر وعمر[4]، فإطلاق الشيعة على الرافضة من غير تقييد لهذا المصطلح غير صحيح؛ لأن هذا المصطلح يدخل فيه الزيدية[5] وهم يتولون أبا بكر وعمر رضى اللَّه عنهما؛ بل إن تسميتهم بالشيعة يوهم التباسهم بالشيعة القدماء الذين كانوا فى عهد على رضي الله عنه ومن بعدهم، فإن هؤلاء مجمعون على تفضيل الشيخين على علىٍّ رضي الله عنه، وإنما يرون تفضيل علىٍّ على عثمان، وهؤلاء كان فيهم كثيرٌ من أهل العلم، ومن هو منسوب إلى الخير والفضل.

**

(١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٨٩).

(٢) «أعيان الشيعة» (١/ ٢٠).

(٣) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٦٥)، «الملل والنحل» للشهرستانى (١/ ١٤٤).

(٤) المصدر نفسه (١/ ٣٧، ٦٦، ٨٨) المصدر نفسه (١/ ٢٥).

(٥) «الانتصار للصحب والآل» ص ٢٩.

● وبقول ابن تيمية- رحمه اللَّه- :

ولهذا كان الشيعة المتقدمون الذى صحبوا عليًا، أو كانوا فى ذلك الزمان، لم يتنازعوا فى تفضيل أبى بكر وعمر، وإنما كان نزاعهم فى تفضيل علىٍّ وعثمان(١).

ولذا فإن تسمية «الرافضة» بالشيعة من الأخطاء البينة الواضحة التى وقع فيها بعض المعاصرين؛ تقليداً للرافضة فى سعيهم للتخلص من هذا الاسم لما رأوا من كثرة ذم السلف لهم، ومقتهم إياهم، فأرادوا التخلص من ذلك الاسم؛ تمويهًا وتدليسًا على من لا يعرفهم بالانتساب إلى الشيعة على وجه العموم، فكان من آثار ذلك ما وقع فيه بعض الطلبة المبتدئين ممن لم يعرفوا حقيقة المصطلحات من الخلط الكبير بين أحكام الرافضة وأحكام الشيعة، لما تقرر عندهم إطلاق مصطلح التشيع على الرافضة، فظنوا أن ما ورد فى كلام أهل العلم المتقدمين فى حق الشيعة أنه يتنزل على الرافضة، فى حين أن أهل العلم يفرقون بينهما فى كافة أحكامهم(٢).

وعليه فإن من الواجب أن يسمى هؤلاء الروافض بمسماهم الحقيقى الذى اصطلح عليه أهل العلم، وعدم تسميتهم بالشيعة على وجه الإطلاق؛ لما فى ذلك من اللبس والإيهام، وإذا ما أُطلق عليهم مصطلح «التشيع» فينبغى أن يقيد بما يدل عليهم خاصة؛ كأن يقال: «الشيعة الإمامية»، أو «الشيعة الاثنا عشرية» على ما جرت بذلك عادة العلماء عند ذكرهم(٣)، واللَّه تعالى أعلم.

***

(١) «منهاج السنة» (١/ ١٣).

(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢.

● الفصل الثانى ●

نشأة الشيعة الرافضة وبين دور اليهود فى نشأتهم

أول من دعا إلى أصول عقائد الشيعة الرافضة التى انبنت عليها عقائدهم الأخرى رجل يهودى اسمه عبد اللَّه بن سبأ من يهود اليمن، أسلم فى عهد الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأخذ يتنقل بين أمصار المسلمين للدعوة لهذا المعتقد الفاسد، وهذا نص ما ذكره الطبرى فى «تاريخه» قال: كان عبد اللَّه بن سبأ يهوديًا من أهل صنعاء، أمه سوداء، فأسلم زمان عثمان، ثم تنقل فى بلدان المسلمين يحاول ضلالتهم، فبدأ بالحجاز، ثم البصرة، ثم الكوفة، ثم الشام، فلم يقدر على ما يريد عند أحد من أهل الشام، فأخرجوه حتى أتى مصر فاعتمر فيهم، فقال لهم فيما يقول: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمدًا يرجع، وقد قال اللَّه: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥] فمحمد أحق بالرجوع من عيسى.

قال: فقبل ذلك عنه، ووضع لهم الرجعة فتكلموا فيها، ثم قال لهم بعد ذلك: إنه كان ألف نبىٍّ ولكل نبىٍّ وصىٌّ، وكان على وصىَّ محمد، ثم قال: محمد خاتم الأنبياء، وعلى خاتم الأوصياء، ثم قال لهم بعد ذلك: من أظلم ممن لم يجز وصية رسول اللَّه ﷺ، ووثب على وصى رسول اللَّه ﷺ وتناول أمر الأمة، ثم قال لهم بعد ذلك: إن عثمان أخذها بغير حق، وهذا وصى رسول اللَّه ﷺ، فانهضوا فى هذا الأمر فحركوه، وابدءوا الطعن على أمرائكم، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تستميلوا الناس، وادعوهم إلى هذا الأمر، فبث دعاته، وكاتب من كان استفسده فى الأمصار وكاتبوه، ودعوه فى السر إلى ما عليه رأيهم[1].

وهكذا كانت بداية الرفض، وما زالت تلك العقائد التى دعا إليها ابن سبأ تسير فى نفوس أناس من أهل الزيغ والضلال، وتتشربها قلوبهم وعقولهم حتى كان من ثمارها مقتل الخليفة الراشد ذى النورين عثمان بن عفان رضي الله عنه، على يد هذه الشرذمة الفاسدة، حتى إذا ما جاء عهد على بن أبى طالب بدأت تلك العقائد تظهر إلى الوجود أكثر من ذى قبل، إلى أن بلغت عليًا رضي الله عنه، فأنكرها أشد ما يكون الإنكار، وتبرأ منها ومن أهلها.

(١) «تاريخ الطبرى» (٥/ ٣٤٧).

ومما صح فى ذلك عن على رضي الله عنه ، ما رواه ابن عساكر عن عمار الدهنى قال : سمعت أبا الطفيل يقول : رأيت المسبى بن نجبة أتى به ملبيه - يعنى : ابن السوداء- وعلى على المنبر ، فقال على : ما شأنه؟ فقال : يكذب على اللَّه ورسوله[1] ، وعن يزيد بن وهب عن على قال : ما لى ولهذا الحميت[2] الأسود[3] ، ومن طريق يزيد بن وهب- أيضًا- عن سلمة عن شعبة قال على بن أبى طالب : ما لى ولهذا الحميت الأسود - يعنى : عبد اللَّه بن سبأ- وكان يقع فى أبى بكر وعمر[4] ، وهذه الروايات ثابتة عن على رضي الله عنه بأسانيد صحيحة[5] .

وحكى المؤرخون وأصحاب الفرق والمقالات أن ابن سبأ ادَّعى الربوبية فى على رضي الله عنه ، فأحرقه على هو وأصحابه بالنار[6] ، يقول الجرجانى : السبئية من الرافضة ينسبون إلى عبد اللَّه ابن سبأ ، وكان أول من كفر من الرافضة ، وقال : علىٌّ رب العالمين ، فأحرقه على وأصحابه بالنار[7] ، ويقول الملطى فى معرض حديثه عن السبئية : هم أصحاب عبد اللَّه بن سبأ ، قالوا لعلى رضي الله عنه : أنت ، قال : ومن أنا؟ قالوا : الخالق البارى ، فاستتابهم فلم يرجعوا ، فأوقد لهم نارًا ضخمة وأحرقهم ، وقال مرتجزًا :

لما رأيت الأمـــر أمرًا منكـــرًا أججتُ ناري ودعوت فنبرا[8]

وذهب بعض المؤرخين إلى أن عليًا رضي الله عنه لم يحرق ابن سبأ ، وإنما نفاه إلى المدائن ، ثم ادَّعى بعد موت على رضي الله عنه ، أن عليًا لم يمت ، وقال لمن نعاه : لو جئتمونا بدماغه فى سبعين صرة ما صدقنا موته[9] ، ولعل القول الأول هو الصحيح ويشهد له ما جاء فى «صحيح البخارى» عن عكرمة قال : أتى على رضي الله عنه بزنادقة فأحرقهم ، فبلغ ذلك ابن عباس فقال : لو كنت أنا لم

---

(١) «تاريخ دمشق» ، «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٥ .

(٢) الحميت : هو وعاء سمن الذى متن بالرُّب ، ويطلق على المتين من كل شىء ، وفى حديث وحشى : كأنه حميت ، قال ابن حجر : أى : زق كبير ، وأكثر ما قال ذلك إذا كان مملوءًا ، «فتح البارى» (٧/ ٣٦٨) .

(٣) «فتح البارى» (٧/ ٣٦٨) .

(٤) «فتح البارى» (٧/ ٣٦٨) .

(٥) «عبد الله بن سبأ» ص ٩٨ ، الأسانيد حكم عليها الألبانى .

(٦) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٦ .

(٧) «التعريفات» ص ١٠٣ .

(٨) «التنبيه على أهل الأهواء والبدع» ص ٨ .

(٩) «الفصل» لابن حزم (٥/ ٣٦) ، «التبصير فى الدين» للإسفراينى .

أحرقهم؛ لنهى رسول اللَّه ﷺ: «**لا تعذبوا بعذاب اللَّه**» ولقتلتهم؛ لقول رسول اللَّه ﷺ: «**من بدل دينه فاقتلوه**»(١).

قال ابن حجر- رحمه اللَّه- فى شرح الحديث بعد أن ذكر بعض الروايات فى هؤلاء المحرقين وفيها: إنهم أناس كانوا يعبدون الأصنام، وفى بعضها إنهم قوم ارتدوا عن الإسلام، وعلى اختلاف بين الروايات فى تعيينهم قال بعد ذلك: وزعم أبو المظفر الإسفراييني فى «الملل والنحل» أن الذين أحرقهم على طائفة من الروافض ادَّعوا فيه الإلهية وهم السبئية، وكان كبيرهم عبد اللَّه بن سبأ يهوديًا، أظهر الإسلام، وابتدع هذه المقالة، وهذا يمكن أن يكون أصله: ما رويناه من حديث أبى طاهر المخلص من طريق عبد اللَّه بن شريك العامرى قال: قيل لعلى: إن هنا قومًا على باب المسجد يدعون أنك ربهم، فدعاهم وقال: ويلكم ما تقولون؟ قالوا: أنت ربُّنا خالقنا ورازقنا(٢)، ثم ساق بقية الرواية وفيها: أن عليًا رضي الله عنه استتابهم ثلاثًا فلم يرجعوا، فحرقهم بالنار فى اخاديد قد حفرت لهم، وقال:

لما رأيت الأمـــر أمرًا منكـــرًا أججتُ ناري ودعـــوت فنبرا

قال ابن حجر: وهذا سند حسن(٣)، والمقصود هنا هو ظهور عقائد الشيعة الرافضة المتمثلة فى الغلو فى على رضي الله عنه، فى تلك الفترة الزمنية، وإمعان على رضي الله عنه فى عقوبتهم حتى قال ابن عباس ما قال، كما ثبت إنكار على رضي الله عنه لكل العقائد الأخرى التى ظهرت فى عهده، وانتظمت فى سلك التشيع له؛ كتفضيله على عامة الصحابة، وتقديمه على الشيخين، وكان انتشار سب الصحابة والإزراء بهم بين أولئك الضُلاَّل.

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: ولما أحدثت البدعَ الشيعةُ فى خلافة أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه، ردَّها، وكانت ثلاث طوائف: غالية، وسبابة، ومفضلة.

فأما الغالية: فإنه حرقهم بالنار، فإنه خرج ذات يوم من باب كندة فسجد له أقوام، فقال: ما هذا؟ فقالوا: أنت هو اللَّه، فاستتابهم ثلاثة فلم يرجعوا، فأمر فى الثالث بأخاديد، وأضرم فيها النار، ثم قذفهم فيها.

وأما السبابة: فإنه لما بلغه مَنْ سبَّ أبا بكر وعمر طلب قتله، فهرب منه إلى قرقيسيا وكلم فيه، وكان علىٌ يدارى أمراءه؛ لأنه لم يكن متمكنًا، ولم يكونوا يطيعونه فى كل ما يأمرهم به.

(١) البخارى، كتاب: استتابة المرتدين، رقم (٦٩٢٢).

(٢، ٣) «فتح البارى» (١٢/ ٢٧٠).

وأما المفضلة: فقال: لا أوتى بأحد يفضلنى على أبى بكر وعمر إلا جلدته حدَّ المفترين، فقال: وروى عنه من أكثر من ثمانين وجهًا أنه قال: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر[1].

وعلى كل حال فعقائد الرافضة مع ظهورها فى عهد على رضي الله عنه، قد بقيت محصورة فى أفراد لا تمثلها طائفة أو فرقة، حتى انقضى عهد على رضي الله عنه وهى على تلك الحال.

وقد أفرد الدكتور سعدى الهاشمى عقيدة ابن سبأ والبدع التى نادى بها فى رسالته: «ابن سبأ حقيقة لا خيال»، وذكرها فى كتابه: «الرواة الذين تأثروا بابن سبأ».

وأهم البدع التى نادى بها ابن سبأ: القول بالوصية، وهو أول من قال بوصية رسول اللَّه ﷺ لعلى، وأنه خليفته على أته من بعده بالنص، وأول من أظهر البراءة من أعداء على رضي الله عنه بزعمه، وكاشف مخالفيه، وحكم بكفرهم، وأول من قال بإلهية على رضي الله عنه، وربوبيته، وكان أول من ادَّعى النبوة من فرق الشيعة الغلاة، وكان أول من أحدث القول برجعة على رضي الله عنه إلى الدنيا بعد موته، وبرجعة رسول اللَّه ﷺ، وأول من ادَّعى أن عليًا رضي الله عنه هو دابة الأرض، وأنه هو الذى خلق الخلق وبسط الرزق.

وقالت السبئية: إنهم لا يموتون، وإنما يطيرون بعد مماتهم، وسموا بالطيارة، وقال قوم منهم - السبيئة- بانتقال روح القدس فى الأئمة، وقالوا بتناسخ الأرواح، وقال السبئية: هُدينا لوحى ضل عنه الناس، وعلم خفى عنهم، وقالوا: إن عليًا فى السحاب، وإن الرعد صوته، والبرق سوطه، هذه أبرز البدع التى كان يعتقد بها ابن سبأ وأتباعه، وصاروا بها من الغلاة[2].

إن فرق الشيعة الرافضة كفكر وعقيدة لم تولد فجأة؛ بل إنها أخذت طوراً زمنيًا، ومرت بمراحل؛ ولكن طلائع العقيدة الشيعية الرافضية وأصل أصولها ظهرت على يد السبئية، باعتراف كتب الشيعة التى قالت بأن ابن سبأ أول من شهد بالقول بفرض إمامة على، وأن عليًا وصى محمد - كما مر- وهذه عقيدة النص على علىٍّ بالإمامة، وهى أساس التشيع الرافضى - كما يراه شيوخ الشيعة الروافض- ومن ذلك ما جاء فى «الكافى» عن أبى الحسن قال: ولاية على مكتوبة فى جميع صحف الأنبياء، ولم يبعث اللَّه رسولاً إلا بنبوة محمد ﷺ ووصية على رضي الله عنه[3].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٨٤ ، ١٨٥).

(٢) «الرواة الذين تأثروا بابن سبأ» د/ سعدى الهاشمى، ص ١٩ ، ٢٠ .

(٣) «أصول الكافى» (١/ ٤٣٧) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٧١).

وشهدت كتب الشيعة الروافض - كما سيأتى تفصيله بإذن اللَّه- بأن ابن سبأ وجماعته هم أول من أظهر الطعن فى أبى بكر وعمر وعثمان أصهار رسول اللَّه ﷺ وأرحامه وخلفائه، وأقرب الناس إليه -رضى اللَّه عنهم- والطعن فى الصحابة الآخرين، وهذه عقيدة الشيعة الروافض فى الصحابة، كما هى فى كتبهم المعتمدة، كما أن ابن سبأ قال برجعة على[1]، والرجعة من أصول الشيعة الروافض - كما سيأتى بإذن اللَّه- كما أن ابن سبأ قال بتخصيص على وأهل البيت بعلوم سرية خاصة، كما أشار إلى ذلك الحسن بن محمد ابن الحنيفة[2] فى «رسالة الإرجاء»[3]، وهذه المسألة أصبحت من أصول الاعتقاد عند الشيعة.

وقد ثبت فى «صحيح البخارى» ما يدل على أن هذه العقيدة ظهر فى وقت مبكر، وأن علياً رضي الله عنه سئل عنها، وقيل له: هل عندكم شيء مما ليس فى القرآن، أو مما ليس عند الناس؟ فنفى ذلك نفياً قاطعاً[4].

هذه من أهم الأصول التى تدين بها الشيعة الرافضة[5]، وقد وُجدت إثر مقتل عثمان رضي الله عنه، وفى عهد على رضي الله عنه، ولم تأخذ مكانها فى نفوس فرقة معينة معروفة؛ بل إن السبئية ما كادت تطل برأسها حتى حاربها على رضي الله عنه، كما مر معنا- ولكن ما تلا ذلك من أحداث هيأ جواً صالحاً لظهور هذه العقائد وتمثلها فى جماعة؛ كمعركة صفين، وحادثة التحكيم التى أعقبتها، ومقتل علىٍّ، ومقتل الحسن.

كل هذه الأحداث دفعت القلوب والعواطف إلى التشيع لآل البيت، فتسلل الفكر الوافد من نافذة التشيع لعلى وآل بيته، وصار التشيع وسيلة لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد ومنافق وطاغوت، ودخلت إلى المسلمين أفكار ومعتقدات أجنبية اكتست بثوب التشيع، وتيسر دخولها تحت غطائه، وبمرور الأيام كانت تتسع البدعة ويتعاظم خطرها؛ حيث وُجد لابن سبأ خلفاء كثيرون، ولم يكن استعمال لقب الشيعة فى عهد على رضي الله عنه، إلا بمعنى المولاة والنصر، ولا يعنى بحال الإيمان بعقيدة من عقائد الشيعة الرافضة اليوم[6].

---

(١) «المقالات والفرَق» للقمى، ص ٢١، «فرق الشيعة» للنوبختى، ص ٢٣، «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٩٦).

(٢) «تهذيب التهذَيب» (٢/ ٣٢).

(٣) «رسالة الإرجاء» ضمن كتاب «الإيمان» لمحمد العدنى، ص ٢٥٠-٢٩٤.

(٤) البخارى، كتاب: العلم مع الفتح (١/ ٢٠٤).

(٥) «أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٩٧).

(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٩٨).

إن التشيع لآل البيت وحبهم أمر طبيعى، وهو حب لا يفرِّق بين الآل، ولا يغلو فيهم، ولا ينتقص أحداً من الصحابة كما تفعل الفرق المنتسبة للتشيع، وقد نما الحب وزاد للآل بعدما جرى عليهم من المحن والآلام، بدءاً من مقتل على ثم الحسين . . . إلخ، هذه الأحداث فجَّرت عواطف المسلمين، فدخل الحاقدون من هذا الباب؛ ذلك أن آراء ابن سبأ لم تجد الجو الملائم لتنمو وتنتشر إلا بعد تلك الأحداث.

لكن التشيع بمعنى عقيدة النص على إمامة على رضي الله عنه، والرجعة، والبداء، والغيبة، وعصمة الأئمة . . . إلخ، فلا شك أنها عقائد ما أنزل اللَّه بها من سلطان، ودخيلة على المسلمين ترجع أصولها لعناصر مختلفة؛ ذلك أنه قد ركب مطية التشيع كل من أراد الكيد للإسلام وأهله، وكل من احتال ليعيش فى ظل عقيدته السابقة باسم الإسلام، من يهودى، ونصرانى، ومجوسى، وغيرهم، فدخل فى التشيع كثر من العقائد الفاسدة.

كما سيتبين ذلك عند دراسة أصول عقائدهم؛ ولهذا ذهب ابن تيمية- رحمه اللَّه- إلى أن المنتسبين للتشيع قد أخذوا من مذاهب الفرس، والروم، واليونان، والنصارى، واليهود، وغيرهم أموراً مزجوها بالتشيع، ويقول: وهذا تصديق لما أخبر به النبى ﷺ، وساق بعض الأحاديث الواردة فى أن هذه الأمة ستركب سنن من قبلها . . . وقال بأن هذا بعينه صار فى المنتسبين للتشيع[1].

* * *

(١) «منهاج السنة» (٤/ ١٤٧)، «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٠٩).

● الفصل الثالث ●

المراحل التى مرت بها الشيعة الرافضة

مرت الشيعة الرافضة فى نشأتها بعدة مراحل، حتى أصبحت فرقة مستقلة متميزة بعقيدتها واسمها عن سائر فرق الأمة.

■ **ويمكن إبراز ذلك من خلال أربع مراحل رئيسية:**

١- المرحلة الأولى:

دعوة عبد اللَّه بن سبأ إلى ما دعا إليه من الأصول التى انبنت عليها عقيدة الرافضة؛ كدعوته لعقيدة الرجعة، وإحداثه القول بالوصية لعلى رضي الله عنه، والطعن فى الخلفاء السابقين لعلى فى الخلافة، وقد ساعد ابن سبأ فى ترويج فكره الضال البعيد عن روح الإسلام أمران:

(أ) اختيار ابن سبأ البيئة المناسبة لدعوته؛ حيث بث دعوته فى بلدان مصر، والعراق، بعد أن أكثر التنقل بين هذه الأمصار، كما مر فى كلام الطبرى[1]، فنشأت هذه الدعوة فى مجتمعات لم تتمكن من فهم الإسلام الفهم الصحيح، وتترسخ أقدامها فى العلم الشرعى والفقه بدين اللَّه تعالى؛ وذلك لقرب عهدها بالإسلام، فإن تلك الأمصار إنما فُتحت فى عهد عمر رضي الله عنه، هذا بالإضافة إلى بُعدها عن مجتمع الصحابة فى الحجاز، وعدم التفقه والتتلمذ والتربية على أيديهم.

(ب) إن ابن سبأ مع اختياره لدعوته تلك المجتمعات، فإنه زيادة فى المكر والخديعة أحاط دعوته بستار من التكتم والسرية، فلم تكن دعوته موجهة لكل أحد، وإنما لمن علم أنهم أهل لقبولها من جهلة الناس، وأصحاب الأغراض الخبيثة ممن لم يدخلوا فى الإسلام إلا كيدًا لأهله بعد أن قوضت جيوش الإسلام عروش ملوكهم، ومزقت ممالكهم، وقد تقدم كلام الطبرى السابق عن ابن سبأ: فبث دعاته، وكاتب من كان استفسده فى الأمصار، وكاتبوه، ودعوا فى السر إلى ما عليه رأيهم[2]، يقول فى سياق وصفهم: وأوسعوا فى الأرض إذاعة، وهم يريدون غير ما يظهرون[3].

(١، ٢) «تاريخ الطبرى» (٥/ ٣٤٧).

(٣) المصدر نفسه (٥/ ٣٤٨).

٢- المرحلة الثانية:

إظهار هذا المعتقد والتصريح به، وذلك بعد مقتل عثمان رضي الله عنه، وانشغال الصحابة رضوان اللَّه عليهم بإخماد الفتنة التى حصلت بمقتله، فوجد هؤلاء الضُّلاَّل متنفسًا فى تلك الظروف، وقويت تلك العقائد الفاسدة فى نفوسهم، إلا أنه مع كل ذلك بقيت هذه العقائد محصورة فى طائفة مخصوصة ممن أصلهم ابن سبأ، وليست لهم شوكة ولا كلمة مسموعة عند أحد سوى من ابتلى بمصيبتهم فى مقتل عثمان رضي الله عنه، وشاركهم فى دمه من الخوارج المارقين.

ومما يدل على ذلك ما نقله الطبرى: وتكلم ابن السوداء فقال: يا قوم إن عزكم فى خلطة الناس فصانعوهم[1]، وهذا القول لا يقوله صاحب شوكة ومنعة، ومع هذا فإنه لا ينكر دور هؤلاء السبئية وقتلة عثمان فى إشعال نار الحرب بين الصحابة؛ بل ذلك مقرر عند أهل التحقيق للفتنة وأحداثها، يقول ابن حزم مقرراً ذلك: وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا، فلما كان الليل عرف قتلة عثمان الإراعة والتدبير عليهم، فبيتوا عسكر طلحة والزبير، وبذلوا السيوف فيهم، فدفع القوم عن أنفسهم[2].

٣- المرحلة الثالثة:

اشتداد أمرهم وقوتهم واجتماعهم تحت قيادة واحدة، وذلك بعد مقتل الحسين رضي الله عنه؛ للأخذ بثأر الحسين والانتقام له من أعدائه، يقول الطبرى فى حوادث سنة أربع وستين للهجرة: وفى هذه السنة تحركت الشيعة بالكوفة، وأعدوا الاجتماع بالنخيلة سنة خمس وستين للمسير لأهل الشام للطلب بدم الحسين بن على، وتكاتبوا فى ذلك[3].

وكان مبدأ أمرهم ما ذكره الطبرى من رواية عبد اللَّه بن عوف بن الأحمر الأزدى أنه قال: لما قتل الحسين بن على ورجع ابن زياد من معسكره بالنخيلة، فدخل الكوفة، تلاقت الشيعة بالتلاوم والتندم، ورأت أنها قد أخطأت خطأ كبيراً بدعائهم الحسين إلى النصرة وتركهم إجابته، وقتله إلى جانبهم دون أن ينصروه، ورأوا أنه لا يُغسل عارهم والإثم عنهم فى مقتله إلا بقتل من قتله، أو القتل فيه، ففزعوا بالكوفة إلى خمسة نفر من رءوس الشيعة؛ إلى سليمان بن صُرد الخزاعى، وكانت له صحبة مع النبى ﷺ، وإلى المسيب بن نجبة الفزارى، وكان من أصحاب

(١) المصدر نفسه (٥/ ٥٢٦).

(٢) «الفصل فى الملل والأهواء والنحل» (٤/ ٢٣٩).

(٣) «تاريخ الطبرى» (٦/ ٤٨٧، ٥١٠).

على وخيارهم وإلى عبد اللَّه بن سعد بن نفيل الأزدى، وإلى عبد اللَّه بن وائل التيمى، وإلى رفاعة بن شداد البجلى.

ثم إن هؤلاء النفر الخمسة اجتمعوا فى منزل سليمان بن صُرد، وكانوا من خيار أصحاب على، ومعهم أناس من الشيعة وخيارهم ووجوههم[1]، وكان هذا الاجتماع عامًا يشمل كافة الشيعة، وقد اجتمع إلى سليمان بن صُرد نحو من سبعة عشر ألفًا، ثم لم تعجب سليمان قلتهم، فأرسل حكيم بن منقذ فنادى فى الكوفة، وخرج الناس معهم فكانوا قريبًا من عشرين ألفًا[2]، ثم إنه فى هذه الأثناء قدم المختار بن أبى عبيد الثقفى إلى الكوفة، فوجد الشيعة التفت على سليمان بن صُرد، وعظموه تعظيمًا زائدًا، وهم معدون للحرب.

فلما استقر المختار عندهم بالكوفة دعا إلى إمامة المهدى محمد بن على بن أبى طالب، وهو محمد ابن الحنفية، ولقبه بالمهدى، فاتبعه على ذلك كثير من الشيعة، وفارقوا سليمان بن صرد، وصارت الشيعة فرقتين؛ الجمهور منهم مع سليمان يريدون الخروج على الناس؛ ليأخذوا بثأر الحسين، وفرقة أخرى مع المختار يريدون الخروج للدعوة إلى إمامة محمد ابن الحنفية، وذلك عن غير أمر ابن الحنفية، وإنما يتقولون عليه؛ ليروجوا على الناس به، وليتوصلوا إلى أغراضهم الفاسدة[3].

فكان هذا بداية اجتماع الشيعة، ثم يذكر المؤرخون خروج سليمان بن صرد بمن كان معه من الشيعة إلى الشام، فالتقوا مع أهل الشام عند عين تسمى عين الوردة، واقتلوا قتالاً عظيمًا لمدة ثلاثة أيام.

يقول ابن كثير- رحمه اللَّه-: لم يرَ الشيب والمرد مثله، لا يحجز بينهم إلا أوقات الصلوات إلى الليل[4]، ثم انتهى القتال بينهم بقتل سليمان بن صُرد- رحمه اللَّه- وكثير من أصحابه، وهزيمتهم، وعودة من بقى من أصحابه إلى الكوفة[5]، وأما المختار بن أبى عبيد الثقفى فلما رجع من بقى من جيش سليمان إلى الكوفة، وأخبروه بما كان من أمرهم وما حل

(١) «تاريخ الطبرى» (٦/ ٤٨٧، ٥١٠).

(٢) «البداية والنهاية» (٨/ ٢٥٤).

(٣) المصدر نفسه (٨/ ٢٥٤).

(٤) «البداية والنهاية» (٨/ ٢٥٧).

(٥) المصدر نفسه (٨/ ٢٥٦، ٢٥٧).

بهم، فترحم على سليمان ومن كان قتل معه، وقال: وبعد، فأنا الأمير المأمون، قاتل الجبارين والمفسدين إن شاء اللَّه، فأعدوا واستعدوا وأبشروا[١].

يقول ابن كثير- رحمه اللَّه-: وقد كان قبل قدومهم أخبر الناس بهلاكهم عن وحيه الذى كان يأتى إليه من الشيطان، فإنه قد كان يأتى شيطانًا فيوحى إليه قريبًا مما كان يوحى شيطان مسيلمة له[٢] ثم إن المختار بعث الأمر إلى النواحى والبلدان، والرساتيق من أرض العراق، وخُراسان، وعقد الألوية والرايات . . . ثم شرع المختار بتتبع قتلة الحسين من شريف ووضيع فيقتله[٣].

٤- المرحلة الرابعة:

انشقاق الشيعة الرافضة عن الزيدية وباقى فرق الشيعة، وتميزها بمُسمَّاها وعقيدتها، وكان ذلك على وجه التحديد فى سنة إحدى وعشرين ومائة، عندما خرج زيد بن على بن الحسين على هشام بن عبد الملك[٤]، فأظهر بعض من كان فى جيشه من الشيعة الطعن على أبى بكر وعمر فمنعهم من ذلك، وأنكر عليهم فرفضوه؛ فسموا بالرافضة، وسميت الطائفة الباقية معه بالزيدية[٥].

يقول ابن تيميه- رحمه اللَّه-: إن أول ما عُرف لفظ الرافضة فى الإسلام عند خروج زيد بن على فى أوائل المائة الثانية، فسئل عن أبى بكر وعمر- رضى اللَّه عنهما- فتولاهما، فرفضه قوم فسموا رافضة[٦]، وقال: ومن زمن خروج زيد افترقت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنه لما سئل عن أبى بكر وعمر فترحم عليهما رفضه قوم، فقال لهم: رفضتمونى، فسموا رافضة؛ لرفضهم إياه، وسمى من لم يرفضه من الشيعة زيديًا؛ لانتسابهم إليه[٧]، ومنذ ذلك التاريخ تميزت الرافضة عن باقى فرق الشيعة، فأصبحت فرقة مستقلة باسمها ومعتقدها[٨]، واللَّه تعالى أعلم.

---

(١) المصدر نفسه (٨/ ٢٥٨).

(٢) المصدر نفسه (٨/ ٢٥٧).

(٣) المصدر نفسه (٨/ ٢٧١).

(٤) «تاريخ الطبرى» (٧/ ١٦٠) «الانتصار للصحب والآل» ص ٤٧.

(٥) «الانتصار للصحب والآل» ص ٤٧.

(٦) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٦).

(٧) «منهاج السنة» (١/ ٣٥).

(٨) «الانتصار للصحب والآل» ص ٤٨.

● هذا، وقد تحدث علماء الفرق عن الفرق المنسوبة للشيعة، فذكروا منها:

السبئية، والغرابية، والبياتية، والمغيرية، والهاشمية، والخطابية، والعلبائية، والكيسانية، والزيدية الجارودية، والسليمانية، والصالحية، والبترية، وبعض هذه الفرق غالت غلواً عظيماً، والبعض الآخر أقل غلواً، ومن أراد الاستزادة فليراجع «مقالات الإسلاميين» لأبى الحسن الأشعرى، و«الملل والنحل» للشهرستانى، و«الفَرْق بين الفرَق» لأبى الظاهر البغدادى، و«فرق معاصرة» للدكتور غالب بن على عواجى، وهو من أفضل مَن اطلعت عليه من المعاصرين.

* **

● الفصل الرابع ●

من أهم عقائد الشيعة الرافضة «الإمامة»

يعتقد الشيعة الرافضة الاثنا عشرية أن الإمامة ركن عظيم من أركان الإسلام، وأصل أصيل من أصول الأيمان، لا يتم إيمان المرء إلا باعتقادها، ولا يُقبل منه عمل إلا بتحقيقها، وأول من تحدث عن مفهوم الإمامة بالصورة الموجودة عند الشيعة الرافضة هو ابن سبأ الذى بدأ يشيع القول بأن الإمامة هى وصاية من النبى ﷺ ومحصورة بالوصى، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره.

فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن سبأ كان أول من أشهر القول بفرض إمامة على، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه، وكفرهم[1]؛ لأنه كان يهودىَّ الأصل يرى أن يوشع بن نون وصى موسى، فلما أسلم أظهر هذه المقالة فى على بن أبى طالب[2]، وهذا ما تعارف عليه شيوخ الشيعة الرافضة، فابن بابويه القمى يسجل عقائد الشيعة فى القرن الرابع، ويقول بأنهم يعتقدون بأن لكل نبىٍّ وصيًا أوصى إليه بأمر اللَّه تعالى[3]، ويذكر أن عدد الأوصياء مائة ألف وصى وأربعة وعشرون ألف وصى[4].

كما ذكر المجلسى فى أخباره أن عليًا هو آخر الأوصياء[5]، وجاء فى بعض عناوين الأبواب فى «الكافى»: «باب أن الإمامة عهد من اللَّه -عز وجل- معهود من واحد إلى واحد[6]، و«باب ما نص اللَّه - عز وجل - ورسوله على الأئمة واحدًا فواحدًا»[7]، وقد ضمنها مجموعة من أخبارهم التى يعدونها من الأدلة التى لا يرقى إليها الشك.

---

(١) «رجال الكشى» ص ١٠١ ، «المقالات والفرق» للقمى، ص ٢٠ .

(٢) «رجال الكشى» ص ١٠١ ، «أصول الشيعة» (٢/ ٧٩٢) .

(٣) «عقائد الصدوق» ص ١٠٦ .

(٤) «عقائد الصدوق» ص ١٠٦ .

(٥) «بحار الأنوار» (٩/ ٣٤٢).

(٦) «أصول الكافى» (١/ ٢٢٧).

(٧) المصدر السابق (١/ ٢٨٦).

ولهذا قال شيخهم مقداد الحلى (ت٨٢١هـ)، بأن مستحق الإمامة عندهم لابد أن يكون شخصًا معهودًا من اللَّه تعالى ورسوله، لا أى شخص اتفق[١]، ويقرر محمد حسين آل كاشف الغطاء أحد مراجع الشيعة الاثنا عشرية فى هذا العصر: أن الإمامة منصب إلهى كالنبوة، فكما أن اللَّه سبحانه يختار ما يشاء من عباده للنبوة والرسالة، ويؤيده بالمعجزة التى هى كنص من اللَّه عليه . . . فكذلك يختار للإمامة من يشاء، ويأمر نبيه بالنص عليه، وأن ينصبه إمامًا للناس من بعده[٢].

فأنت ترى أن مفهوم الإمامة عندهم كمفهوم النبوة، فكما يصطفى اللَّه سبحانه من خلقه أنبياء يختار سبحانه أئمة، وينص عليهم، ويعلم الخلق بهم، ويقيم بهم الحجة، ويؤيدهم بالمعجزات، وينزل عليهم الكتب، ويوحى إليهم، ولا يقولون أو يفعلون إلا بأمر اللَّه ووحيه؛ أى أن الإمامة هى النبوة، والإمام هو النبى، والتغيير فى الاسم فقط؛ ولذلك قال المجلسى: إن استنباط الفرق بين النبى والإمام من تلك الأخبار لا يخلو من إشكال[٣]، ثم قال: ولا نعرف جهة لعدم اتصافهم بالنبوة إلا رعاية خاتم الأنبياء، ولا تصل عقولنا إلى فرق بين النبوة والإمامة[٤]، هذا قولهم فى مفهوم الإمامة، ويكفى فى نقده أنه لا سند لهم فيه إلا ابن سبأ اليهودى[٥].

أولاً: منزلة الإمامة عندهم وحكم من جحدها:

مسألة الإمامة عند أهل السُّنَّة ليست من أصول الدين التى لا يسع المكلف الجهل بها، كما قرره جمع من أهل العلم[٦]؛ ولكنها عند الشيعة الرافضة لها شأن آخر، ففى «الكافى» روايات تجعل الإمامة أعظم أركان الإسلام، روى الكلينى بسنده عن أبى جعفر قال: بُنى الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية، ولم ينادَ بشىء كما نودى بالولاية، فأخذ الناس بأربع، وتركوا هذا؛ يعنى: الولاية[٧].

---

(١) «النافع يوم الحشر» ص ٤٧.

(٢) «أصول الشيعة» ص ٥٨.

(٣) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٨٢).

(٤) المصدر نفسه (٢٦/ ٨٢).

(٥) «أصول الشيعة» الإمامية (٢/ ٧٩٤).

(٦) «غاية المرام» للآمدى، ص ٣٦٣، «الاقتصاد» للغزالى، ص ١٣٤.

(٧) «أصول الكافى» (٢/ ١٨) رقم (٣).

فأنت ترى أنهم أسقطوا الشهادتين من أركان الإسلام، ووضعوا مكانهما الولاية، وعدوها من أعظم الأركان، كما يدل عليه قولهم: ولم يناد بشيء كما نودى بالولاية، وكما يدل عليه حديثهم الآخر، وقد ذكر فيه نص الرواية السابقة، وزاد: قلت - أى: الراوى -: وأى شيء من ذلك أفضل؟ فقال: الولاية أفضل[1].

ويقول المجلسى: ولا ريب فى أن الولاية والاعتقاد بإمامة الأئمة - عليهم السلام - والإذعان لهم من جملة أصول الدين، وأفضل من جميع الأعمال البدنية؛ لأنها مفتاحهن[2].

ويقول المظفر - وهو من علمائهم المعاصرين - نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، ولا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين مهما عظموا؛ بل يجب النظر فيها، كما يجب النظر فى التوحيد والنبوة[3]؛ بل وصلت الأخبار إلى أكثر من هذا حينما قالت: عرج النبى ﷺ بالولاية لعلى والأئمة من بعده، أكثر مما أوصاه بالفرائض[4].

هذه الروايات الشيعية الرافضية ومثيلاتها فى كتب الشيعة الروافض كانت كفيلة بأن تجعل الإمامة هى الحكم على إيمان الرجل أو كفره، وأن تجعل المسلم معرضًا للاتهام بالكفر لمجرد اختلافه مع الشيعة الإمامية فى عقيدة الإمامة التى يعتقدونها؛ ولذا رأينا بعض كبار علماء الشيعة الإمامية السابقين واللاحقين يصرحون بهذه الحقيقة المُرَّة.

يقول ابن بابويه القمى فى رسالته «الاعتقادات»: واعتقادنا فيمن جحد إمامة أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه، أنه كمن جحد نبوة جميع الأنبياء، واعتقادنا فيمن أقر بأمير المؤمنين وأنكر واحداً من بعده من الأئمة أنه بمنزلة من أقر بجميع الأنبياء، وأنكر نبوة محمد ﷺ[5].

ويقول يوسف البحرانى فى موسوعته «الحدائق الناضرة فى أحكام العترة الطاهرة»: وليت شعرى، أىُّ فرق بين من كفر باللَّه -سبحانه وتعالى- ورسوله، وبين من كفر بالأئمة - عليهم السلام - مع ثبوت كون الإمامة من أصول الدين[6].

---

(١) «أصول الكافى» (٢/ ١٨).

(٢) «مرآة العقول» (٧/ ١٠٢).

(٣) «عقائد الإمامية» ص ١٠٢.

(٤) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٦٩).

(٥) «الاعتقادات» ص ١٠٣، «ثم أبصرت الحقيقة» محمد الخضر، ص ١٢٧.

(٦) «الحدائق الناضرة» (١٨/ ١٥٣).

ويقول المجلسى: اعلم أن إطلاق لفظ الشرك والكفر على من لم يعتقد إمامة أمير المؤمنين والأئمة من ولده - عليهم السلام- وفضل عليهم غيرهم - يدل أنهم مخلدون فى النار[١].

وقال ابن المطهر الحلى: الإمامة لطف عام، والنبوة لطف خاص؛ لإمكان خلو الزمان من نبى حى بخلاف الإمام، وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص[٢].

فهو يجعل من لم يؤمن بأئمتهم أشد كفرًا من اليهود والنصارى، وقد بنى على ذلك أن الزمن لا يخلو من إمام، وهو إشارة إلى عقيدتهم بالإيمان بوجود إمامهم المنتظر الغائب، والذى أنكرته طوائف من الشيعة، وقرر المحققون من علماء النسب والتاريخ أنه لم يولد أصلاً؛ ولكن شيخ الشيعة الرافضة يرى أن إنكاره أعظم من الكفر[٣].

وينقل شيخهم المفيد اتفاقهم على هذا المذهب فى تكفير أمة الإسلام، فيقول: اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة، وجحد ما أوجبه اللَّه تعالى له من فرض الطاعة- فهو كافر ضالٌّ مستحق للخلود فى النار[٤].

وبلغ الأمر بشيخهم نعمة اللَّه الجزائرى أن يُعلن انفصال الشيعة عن المسلمين بسبب قضية الإمامة، فيقول: لم نجتمع معهم على إله ولا نبى ولا على إمام؛ وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذى كان محمد ﷺ نبيه، وخليفته بعده أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبى؛ بل نقول: إن الرب الذى خليفة نبيه أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبى نبينا[٥].

إن الإمامة صنو النبوة أو أعظم، وهى أصل الدين وقاعدته الأساسية عندهم؛ لهذا جاء حكم الشيعة الاثنا عشرية على من أنكر إمامة واحد من أئمتهم الاثنى عشر مكملاً لهذا الغلو؛ حيث حكموا عليه بالكفر والخلود فى النار، وخصصوا باللعن والحكم بالردة جميع فئات المسلمين ما عدا الاثنا عشرية، فتناول تكفيرهم:

---

(١) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٣٩٠).

(٢) «الألفين» ص٣، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٦٧).

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٦٧).

(٤) «المسائل» للمفيد، وقد ننقل ذلك عنه المجلسى فى «البحار» (٨/ ٣٦٦).

(٥) «الأنوار النعمانية» (٢/ ٢٧٩).

١ - الصحابة رضوان اللَّه عليهم:

كُتُب الشيعة الرافضة مليئة باللعن والتكفير لمن رضى اللَّه عنهم ورضوا عنه من المهاجرين والأنصار، وأهل بدر وبيعة الرضوان، وسائر الصحابة أجمعين، ولا نستثنى منهم إلا النزر اليسير الذى لا يبلغ عدد أصابع اليد، وأصبحت هذه المسألة بعد ظهور كتبهم وانتشارها من الأمور التى لا تحجب بالتقية[١]، كما أن من أهل العلم وأصحاب المقالات من اطلع على هذا الأمر عند الشيعة الإمامية، قال القاضى عبد الجبار: وأما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثنى عشر النص الجلى الذى يكفر من أنكره، ويجب تكفيره، فكفَّروا لذلك صحابة النبى ﷺ[٢].

وقريب من هذا المعنى قال عبد القاهر البغدادى: وأما الإمامية فقد زعم أكثرهم[٣] أن الصحابة ارتدت بعد النبى ﷺ سوى على وابنيه مقدار ثلاثة عشر منهم[٤].

ويقول ابن تيمية- رحمه اللَّه-: إن الرافضة تقول: إن المهاجرين والأنصار كتموا النص، فكَفَرُوا إلا نفراً قليلاً . . . إما بضعة عشر أو أكثر، ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين، وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا، وتقول كتب الاثنا عشرية: إن الصحابة بسبب توليتهم لأبى بكر قد ارتدوا إلا ثلاثة، وتزيد بعض رواياتهم: ثلاثة أو أربعة آخرين إلى إمامة على؛ ليصبح المجموع سبعة، ولا يزيدون عن ذلك، ولقد تداولت الشيعة أنباء هذه الأسطورة فى المعتمد من كتبها، فسجلوا ذلك فى أول كتاب ظهر لهم، وهو كتاب «سليم بن قيس»[٥]، ثم تتابعت كتبهم فى تقرير ذلك وإشاعته وعلى رأسها «الكافى» أوثق كتبهم الأربعة، و«رجال الكشى»[٦] عمدتهم فى كتب الرجال، وغيرها من مصادرهم[٧]، وسيأتى الحديث عن موقف الشيعة الرافضة من الصحابة مفصلاً بإذن اللَّه تعالى.

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٦٨).

(٢) «شرح الأصول الخمسة» ص ٧٦١ .

(٣) نلحظ أن عبد القاهر لا يعمم هذا المذهب على الإمامية كلها.

(٤) «الفَرقْ بين الفِرَق» ص ٣٢١ .

(٥) «كتاب سليم بن قيس» ص ٧٤ ، ٧٥ .

(٦) «رجال الكشى» ص ٦ ، ٧، ٨، ٩، ١١ .

(٧) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٨٠).

٢- تكفيرهم أهل البيت:

إن الروايات التى تحكم بالردة على ذلك المجتمع المثالى الفريد، ولا تستثنى منهم جميعًا إلا سبعة فى أكثر تقديراتها، ولا تذكر من ضمن هؤلاء السبعة أحدًا من أهل بيت رسول اللَّه باستثناء بعض روايات عندهم جاء فيها استثناء على فقط؛ وهى رواية الفضيل بن يسار عن أبى جعفر، قال: صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: عليًا، والمقداد، وسلمان، وأبا ذر، فقلت: فعمَّار؟ فقال: إن كنت تريد الذين لم يدخلهم شىء فهؤلاء الثلاثة[١]، فالحكم بالردة فى هذه النصوص شامل للصحابة، وأهل البيت النبوى من زوجات رسول اللَّه ﷺ، فهل هذا إلا دليل واضح على أن التشيع إنما هو ستار لتنفيذ أغراض خبيثة ضد الإسلام وأهله، وأن واضعى هذه الروايات أعداء للصحابة وللقرابة[٢].

وقد خصت الشيعة الرافضة بالطعن والتكفير جملة من أهل بيت رسول اللَّه ﷺ كعم النبى العباس، حتى قالوا بأنه نزل فيه قوله ﷺ: ﴿وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلًا ﴿٧٢﴾﴾ [الإسراء: ٧٢] وكابنه عبد اللَّه بن عباس حبر الأمة وترجمان القرآن الذى خصصوه باللعن، وبأنه سخيف العقل[٣] كما جاء فى «الكافى»، وفى «رجال الكشى»: اللهم العن ابنى فلان واعم أبصارهما كما عميت قلوبهما، واجعل عمى أبصارهما دليلاً على عمى قلوبهما[٤]. وعلق على هذا شيخهم حسن المصطفوى فقال: هما عبد اللَّه بن عباس وعبيد اللَّه ابن عباس[٥].

وبنات النبى ﷺ يشملهن سخط الشيعة الاثنا عشرية وحنقهم، فلا يُذكرن فيمن استثنى من التكفير؛ بل ونفى بعضهم أن يكن بنات النبى ﷺ ما عدا فاطمة -رضى اللَّه عنها-[٦]، فهل يحب رسول اللَّه ﷺ من يقول فيه وفى بناته هذا القول[٧]؟! وقد نص صاحب «الكافى» فى

(١) «تفسير العياشى» (١/ ١٩٩) «البرهان» (١/ ٣١٩) «تفسير الصافى» (١/ ٣٨٩) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩١).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩١).

(٣) «أصول الكافى» (١/ ٢٤٧).

(٤) «رجال الكشى» ص ٥٢.

(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٢).

(٦) «كشف الغطاء» لجعفر النجفى، ص٥، «أصول الشيعة» (٢/ ٨٩٢).

(٧) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٢).

رواياته على أن كل من لم يؤمن بالاثنى عشر فهو كافر، وإن كان علويًا فاطميًا[١]، وهذا يشمل فى الحقيقة التكفير لجيل الصحابة ومن بعدهم بما فيه الآل والأصحاب؛ لأنهم لم يعرفوا فكرة الاثنى عشر التى لم توجد إلا بعد سنة (٢٦٠هـ).

كما باءوا بتكفير أمهات المؤمنين أزواج رسول اللَّه ﷺ؛ إذ لم يستثنوا واحدة منهن فى نصوصهم؛ ولكنهم يخصون منهم عائشة[٢] وحفصة -رضى اللَّه عنهن- أجمعين بالذم واللعن والتكفير[٣]، وقد عقد شيخهم المجلسى بابًا بعنوان: «باب أحوال عائشة وحفصة» ذكر فيه (١٧) رواية[٤]، وأحال فى بقية الروايات إلى أبواب أخرى[٥]، وقد آذوا فيها رسول اللَّه ﷺ فى أهل بيته أبلغ الإيذاء، حتى اتَّهموا فى أخبارهم من برأها اللَّه من فوق سبع سموات عائشة بنت الصديق بالفاحشة، فقد جاء فى أصل أصول التفاسير عندهم «تفسير القمى»[٦] قذف شنيع متضمن تكذيب القرآن العظيم.

قال ابن كثير- رحمه اللَّه- فى تفسير سورة النور: أجمع أهل العلم رحمهم اللَّه قاطبة على أن من سبَّها ورماها بما رماها به بعد هذا الذى ذكر فى الآية، فإنه كافر؛ لأنه معاند للقرآن[٧]، وقال القرطبى: فكل من سبَّها بما برأها اللَّه منه مكذب للَّه، ومن كذب اللَّه فهو كافر[٨].

٣- تكفيرهم خلفاء المسلمين وحكوماتهم:

فى دين الشيعة الرافضة الإمامية أن كل حكومة غير حكومة الإمامية الرافضة باطلة، وصاحبها ظالم طاغوت يُعبد من دون اللَّه، ومن يبايعه فإنما يعبد غير اللَّه، وقد أثبت الكلينى هذا المعنى فى عدة أبواب؛ مثل: «باب من ادَّعى الإمامة وليس بأهل، ومن جحد الأئمة أو بعضهم، ومن أثبت الأمامة لمن ليس لها بأهل» وذكر فيه اثنى عشر حديثًا عن أئمتهم[٩]، و«باب فيمن دان للَّه - عز وجل- بغير إمام من اللَّه جل جلاله» وفيه خمسة أحاديث[١٠]، وكل خلفاء

---

(١) «أصول الكافى» (١/ ٣٧٢، ٣٧٤).

(٢) «أصول الكافى» (١/ ٣٠٠)، «رجال الكشى» ص ٥٧-٦٠.

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٣).

(٤) «بحار الأنوار» (٢٢/ ٢٢٧، ٣٤٧).

(٥) «بحار الأنوار» (٢٢/ ٢٤٥).

(٦) «تفسير القمى» (٢/ ٣٧٧).

(٧) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٩٨، ٢٩٠)، «الصارم المسلول» ص ٥١.

(٨) «تفسير القرطبى» (١٢/ ٢٠٦).

(٩) «الكافى» (١/ ٢٧٢، ٣٧٤).

(١٠) المصدر السابق (١/ ٣٧٤، ٣٧٦).

المسلمين ما عدا عليًا والحسن طواغيت - حسب اعتقادهم - وإن كانوا يدعون إلى الحق، ويُحسنون لأهل البيت، ويُقيمون دين اللَّه؛ ذلك أنهم يقولون: كل راية ترفع قبل راية القائم[1] صاحبها طاغوت[2].

قال شارح «الكافى»: وإن كان رافعها يدعو إلى الحق[3]، وحكم المجلسى على هذه الرواية بالصحة[4] حسب مقاييسهم[5].

٤- الحكم على الأمصار الإسلامية بأنها دار كفر:

جاء فى أخبارهم تخصيص كثير من بلاد المسلمين بالسَّبِّ، وتكفير أهلها على وجه التعيين، ويخصون منها غالبًا ما كان أكثر التزامًا بالإسلام واتباعًا للسُّنَّة، فقد صرحوا بكفر أهالى مكة والمدينة فى القرون المفضلة، ففى عصر جعفر الصادق كانوا يقولون عن أهل مكة والمدينة: أهل الشام شر من أهل الروم - يعنى: شر من النصارى- وأهل المدينة شر من أهل مكة، وأهل مكة يكفرون باللَّه جهرة[6]، وقالوا: إن أهل مكة ليكفرون باللَّه جهرة، وإن أهل المدينة أخبث من أهل مكة، أخبث منهم سبعين ضعفًا[7].

ومن المعلوم أن أهل المدينة كانوا - ولا سيما فى القرون المفضلة- يتأسون بأثر رسول اللَّهﷺ أكثر من سائر الأمصار، وقد ظل أهل المدينة متمسكين بمذهبهم المالكى منتسبين إليه إلى أوائل المائة السادسة أو قبل ذلك أو بعد ذلك، فإنه قدم إليهم من رافضة المشرق من أفسد مذهب كثير منهم[8].

وقالوا أيضًا عن مصر وأهلها: أبناء مصر لعنوا على لسان داود - عليه السلام-، فجعل اللَّه منهم القردة والخنازير[9]، وما غضب اللَّه على بنى إسرائيل إلا أدخلهم مصر، ولا رضى

---

(١) هو المهدى المنتظر فى زعمهم.

(٢) «الكافى» بشرحه للمازندرانى (١٢/ ٣٧١) «بحار الأنوار» (٢٥/ ١١٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٦).

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٦).

(٤) «مرآة العقول» (٤/ ٣٧٨).

(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٩٦).

(٦) «أصول الكافى» (٢/ ٤٠٩).

(٧) المصدر السابق (٢/ ٤١٠).

(٨) «الفتاوى» (٢٠/ ٢٩٩، ٣٠٠).

(٩) «بحار الأنوار» (٦٠/ ٢٠٨) «تفسير القمى» ص ٥٩٦.

عنهم إلا أخرجهم منها إلى غيرها[١]، وقالوا: بئس البلاد مصر، أما إنها سجن مَن سَخط اللَّه عليه من بنى إسرائيل[٢]، وقالوا: انتحوا مصر ولا تطلبوا المكث فيها؛ لأنه يورث الدياثة[٣].

وجاءت عندهم عدة روايات فى ذم مصر، وهجاء أهلها، والتحذير من سكانها، ونسبوا هذه الرويات إلى رسول اللَّه ﷺ، وإلى محمد الباقر، وإلى على الباقر، وهذا رأى الروافض فى مصر فى تلك العصور الإسلامية الزاهرة، وقد عقب المجلسى على هذه النصوص بقوله بأن مصر صارت من شر البلاد فى تلك الأزمنة؛ لأن أهلها صاروا من أشقى الناس وأكفرهم[٤].

ولا يبعد أن هذه النصوص هى تعبير عن حقد الرافضة وغيظهم على مصر وأهلها؛ بسبب سقوط دولة إخوانهم الإسماعيليين العبيديين على يد صلاح الدين الذى طهر أرض الكنانة من دنسهم ورجسهم، وأين هذه الكلمات المظلمة فى مصر وأهلها من الباب الذى عقده مسلم فى «صحيحه»: «باب وصية النبى بأهل مصر»[٥]، وجاء عندهم ذم كثير من بلدان الإسلام وأهلها[٦]، ولم يستثن من ديار المسلمين إلا من يقول بمذهبهم، وهى قليلة فى تلك الأزمان، حتى جاء عنهم: إن اللَّه عرض ولايتنا على أهل الأمصار، فلم يقبلها إلا أهل الكوفة[٧].

٥- قضاة المسلمين:

تعد أخبارهم قضاة المسلمين طواغيت؛ لارتباطهم بالإمامة الباطلة بزعمهم، فقد جاء فى «الكافى» عن عمر بن حنظلة قال: سألت أبا عبد اللَّه- عليهم السلام- عن رجلين من أصحابنا بينهما منزعة فى دين أو ميراث، فتحاكما إلى السلطان، وإلى القضاء أيحل ذلك؟ قال: من تحاكم إليهم فى حق أو باطل، فإنما تحاكم إلى الطاغوت، وما يحكم له فإنما يأخذ سحتًا، وإن كان حقًا ثابتًا له؛ لأنه أخذ بحكم الطاغوت، وقد أمر اللَّه أن يكفر به[٨]، قال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ﴾ [النساء: ٦٠] وهذه الرواية تحكم على القضاء

(١) «تفسير العياشى» (١/ ٣٠٤) «البرهان» (١/ ٤٥٦).

(٢) «تفسير العياشى» (١/ ٣٠٥) «البرهان: (١/ ٤٥٧).

(٣) «بحار الأنوار» (٦٠/ ٢١١) «أصول الشيعة» (٢/ ٩٠٠).

(٤) «بحار الأنوار» (٥/ ٢٠٨).

(٥) مسلم (٢/ ٢٩٧٠).

(٦، ٧) «بحار الأنوار» (٦٠/ ٢٠٦) «أصول الشيعة» (٢/ ٩٠١).

(٨) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٠٢) «أصول الكافى» (١/ ٦٧).

والقضاة فى عصر جعفر الصادق كما يظهر من إسنادهم للرواية إلى جعفر، فإذا كان هذا نظرهم فى قضاة المسلمين فى القرون المفضلة، فما بالك فيمن بعدهم[1]؟!.

٦- أئمة المسلمين وعلماؤهم:

حذروا من التلقى عن الشيوخ المسلمين وعلمائهم، وعَدُّوهم كملل أهل الشرك، عن هارون بن خارجة قال: قلت لأبى عبد اللَّه -عليهم السلام-: إنَّا نأتى هؤلاء المخالفين[2]، فنسمع منهم الحديث يكون حجة لنا عليهم؟ قال: لا تأتهم، ولا تسمع منهم، لعنهم اللَّه ولعن مللهم المشركة[3].

وجاء فى «الكافى» عن سدير عن أبى جعفر قال: يا سدير، أفأريك الصادين عن دين اللَّه؟ ثم نظر إلى أبى حنيفة وسفيان الثورى فى ذلك الزمان وهم حلق فى المسجد، فقال: هؤلاء الصادون عن دين اللَّه بلا هدى من اللَّه ولا كتاب مبين، إن هؤلاء الأخباث لو جلسوا فى بيوتهم فجال الناس، فلم يجدوا أحدًا يخبرهم عن اللَّه- تبارك وتعالى- وعن رسوله ﷺ، حتى يأتونا نخبرهم عن اللَّه- تبارك وتعالى- وعن رسوله ﷺ[4].

وقد بيَّن ابن تيمية- رحمه اللَّه- موقفهم من سلف الأمة وأئمتها والمهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان الذين رضى اللَّه عنهم ورضوا عنه، وكفروا جماهير أمة محمد ﷺ من المتقدمين والمتأخرين؛ فيكفرون كل من اعتقد فى أبى بكر وعمر والمهاجرين والأنصار والعدالة، أو ترضَّى عنهم كما رضى اللَّه عنهم، أو يستغفر لهم كما أمر اللَّه بالاستغفار لهم؛ ولهذا يكفرون أعلام الملة؛ مثل: سعيد بن المسيب، وأبى مسلم الخولانى، وأويس القرنى، وعطاء بن أبى رباح، وإبراهيم النخعى، ومثل: مالك، والأوزاعى، وأبى حنيفة، وحماد بن زيد، وحماد بن سلمة، والثورى، والشافعى، وأحمد بن حنبل، والفضيل بن عياض، وأبى سليمان الدارانى، ومعروف الكرخى، والجنيد بن محمد، وسهل بن عبد اللَّه التسترى، وغير هؤلاء، ويرون أن كفرهم أغلظ من اليهود والنصارى؛ لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلى.

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٠١).

(٢) هذا اللقب يُطلق على أهل السُّنَّة، وقد يتناول كل مخالف.

(٣) «بحار الأنوار» (١/ ٢٦١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٠٥).

(٤) «أصول الكافى» (١/ ٣٩٢، ٣٩٣) «أصول الشيعة» (٢/ ٩٠٥).

إلى أن قال: وأكثر محققيهم - عندهم- يرون أبا بكر وعمر، وأكثر المهاجرين والأنصار، وأزواج النبىﷺ؛ مثل: عائشة وحفصة، وسائر أئمة المسلمين وعامتهم ما آمنوا باللَّه طرفة عين قط؛ لأن الإيمان الذى يتعقبه الكفر عندهم يكون باطلاً من أصله، ومنهم من يرى أن فرج النبىﷺ الذى جامع به عائشة وحفصة لابد أن تمسه النار؛ ليطهر بذلك من وطء الكوافر على زعمهم؛ لأن وطء الكوافر حرام عندهم[1].

هذا التكفير العام الشامل الذى لم ينجُ منه أحد، هل يحتاج إلى نقد؟ إن بطلانه أوضح من أن يُبيَّن، وكذبه أجلى من أن يُكشف، وتكفير الأمة امتداد لتكفير الصحابة، والسبب واحد لا يختلف، ومن الطَبَعى أن من يحقد على صحابة رسول اللَّه ويسبهم ويكفِّرهم يحقد على الأمة جميعًا ويكفرها، كما قال بعض السلف: لا يغل قلب أحد على أحد من أصحاب رسول اللَّهﷺ إلا كان ما فى قلبه على المسلمين أغل[2].

فإذا لم يرضَ عن أبى بكر وعمر وعثمان، وأهل بدر وبيعة الرضوان، والمهاجرين والأنصار، وهم فى الذروة فى الفضل والإحسان فهل يرضى بعد ذلك عن أحد بعدهم؟! ومبنى هذا الموقف هو دعوى الروافض أن الصحابة رضوان اللَّه عليهم أنكروا النص، وسيأتى بيان بطلان النص بالنقل والعقل وبالأمور المتواترة المعلومة - بإذن اللَّه- وما بُنى على الباطل فهو باطل.

ولكن كان حكمهم بردة جيل الصحابة من الظواهر الواضحة على بطلان مذهب الشيعة الرافضة من أساسه[3]؛ ولذلك قال أحمد الكسروى الإيرانى والشيعى الأصل: وأما ما قالوا من ارتداد المسلمين بعد موت النبىﷺ فاجتراء منهم على الكذب والبهتان، فلقائل أن يقول: كيف ارتدوا وهم كانوا أصحاب النبىﷺ آمنوا به حين كذبه الآخرون، ودافعوا عنه، واحتملوا الأذى فى خلافة أبى بكر ليرتدوا عن دينهم لأجله؟! فأى الأمرين أسهل احتمالاً: أكذِّب رجلاً أو رجلين من ذوى الأغراض الفاسدة، أو ارتداد بضع مئات من خُلص المسلمين؟ فأجيبونا إن كان لكم جواب[4].

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٢٦١، ٢٦٢).

(٢) «الإبانة» لابن بطة، ص ٤١.

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩١٦).

(٤) «التشيع والشيعة» ص ٦٦، «أصول الشيعة» (٢/ ٩١٦).

إن القرآن الكريم بينَّ فيه رب العزة أصول العقائد وحقائها، وهو التبيان لكل شيء، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾[النحل: ٨٩] ويقول واصفًا كتابه بأنه لم يفرط فى قضية يقوم عليها الدِّين بقوله: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾[الأنعام: ٣٨] فإن كان الأمر كذلك فإن المرء ليتساءل عن سند هذه العقيدة، فكتاب الإسلام العظيم - القرآن الكريم - يذكر فيه مرات الصلاة والصيام والزكاة والحج، ولا ذكر فيه لشأن الأئمة الاثنى عشر، أو الإمامة من بعد الرسول، رغم كون الإمامة - كما تقول النظرية الشيعية الرافضية - أعظم أركان الدين !! أوَليس من العجيب أن يذكر القرآن تفاصيل طريقة الوضوء، ويُصنِّف أنواع المحرمات من الطعام والشراب، ويتحدث عن الجهاد تارةً وعن السلم تارةً أخرى، ويناقش القضايا الأخلاقية، ثم يتجاهل إمامة الاثنا عشرية التى يصفها آل كاشف الغطاء بأنها «منصب إلهى كالنبوة».

إن هذه النصوص القرآنية قد شهدت بكل وضوح بأن القرآن الكريم لم يفرط فى قضية يحتاج إليها البشر، فكيف يفرط فى قضية الإمامة النصية التى تذكرها الشيعة الإمامية، ثم يتركها لعلمائهم لكى يصيغوها ويحددوا معالمها، مع كون النص على الأئمة من اللَّه لا منهم[1]؟!.

ثانيًا: العصمة عند الشيعة الرافضة:

إن عصمة الإمام عند الشيعة الرافضة الإمامية شرط من شروط الإمامة، وهى من المبادئ الأولية فى كيانها العقدى، ولها أهمية كبرى عندهم، ونتيجة لما أضفاه الشيعة على الأئمة من صفات وقدرات ومواهب علمية غير محدودة، ذهبوا إلى أن الإمام ليس مسئولاً أمام أحد من الناس، ولا مجال للخطأ فى أفعاله مهما أتى من أفعال؛ بل يجب تصديقه والإيمان بأن كلّ ما يفعله خير لا شر فيه؛ لأن عنده من العلم ما لا قِبَل لأحد بمعرفته، ومن هنا قرر الشيعة للإمام - ضمن ما قرروا- العصمة، فذهبوا إلى أن الأئمة معصومون فى كل حياتهم لا يرتكبون صغيرة ولا كبيرة، ولا تصدر عنهم أية معصية، ولا يجوز عليهم خطأ ولا نسيان[2].

وقد نقل الإجماع على ذلك شيخهم المفيد، فقال: إن الأئمة القائمين مقام الأنبياء فى تنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود، وحفظ الشرائع، وتأديب الأنام - معصومون كعصمة الأنبياء، وإنهم لا يجوز منهم كبيرة ولا صغيرة، وإنه لا يجوز منهم سهو فى شيء من الدين، ولا ينسون شيئًا

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» محمد سالم، ص ١٣٠.

(٢) «دراسات عن الفرق» د/ أحمد جلى، ص ٢٠٣، «مسألة التقريب» (١/ ٣٢٢).

من الأحكام، وعلى هذا مذهب سائر الإمامية إلا من شذَّ منهم، وتعلق بظواهر روايات لها تأويلات على خلاف ظنه الفاسد من هذا الباب[١].

وقال ابن المطهر الحلى: ذهبت الإمامية والإسماعيلية إلى أن الإمام يجب أن يكون معصومًا، وخالف فيه جميع الفرق[٢].

وقد نص على ذلك المجلسى بقوله: اعلم أن الإمامية- رضى اللَّه عنهم- اتفقوا على عصمة الأئمة - عليهم السلام- من الذنوب صغيرها وكبيرها، فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمدًا، ولا نسيانًا، ولا لخطأ فى التأويل، ولا للإسهاء من اللَّه سبحانه[٣].

وروى الصدوق بسنده إلى ابن عباس - كذبًا وزورًا- أنه قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «أنا وعلى والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين معصومون»[٤]، وقال أيضًا فى تقرير ذلك: اعتقادنا فى الأنبياء والرسل والأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس، وأنهم لا يذنبون لا صغيراً ولا كبيراً، ولا يعصون اللَّه ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة فى شىء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر[٥].

ولم تكن هذه العقيدة مقصورة على سلف الرافضة؛ بل شاركهم المعاصرون فى ذلك، وفى ذلك يقول محمد رضا المظفر: ونعتقد أن الإمام كالنبى يجب أن يكون معصومًا من جميع الرذائل والفواحش ما ظهر منها وما بطن، من سن الطفولة إلى الموت عمدًا وسهواً، كما يجب أن يكون معصومًا من السهو والخطأ والنسيان[٦]، وقد نص على ذلك الزنجانى فى «عقائد الإمامية»[٧]، كما نص عليه أيضًا على البحرانى فى «منار الهدى»[٨] والسيد مرتضى العسكرى فى «معالم المدرستين»[٩]، إلا أن هناك آثاراً فى المذهب الشيعى الإمامى تخالف ما ذهبوا إليه.

ولذلك احتار المجلسى وهو يرى النصوص تخالف إجماع أصحابه، فقال: المسألة فى غاية الإشكال؛ لدلالة كثير من الأخبار والآيات عن صدور السهو عنهم، وإطباق الأصحاب إلا من

---

(١) «أوائل المقالات» للمفيد، ص ٣٥.

(٢) «كشف المراد فى شرح تجريد الاعتقاد» ص ٩٠.

(٣) «بحار الأنوار» (٩/ ٢٠٥).

(٤) «إكمال الدين» للصدوق، ص ٤٧٤.

(٥) نقل ذلك عن الزنجانى فى «عقائد الإمامية الاثنا عشرية» (٢/ ١٥٧).

(٦) «العقيدة فى أهل البيت» ص ٣٧١.

(٧) «عقائد الإمامية» ص ١٠٤.

(٨) «منار الهدى» ص ١٠٢.

(٩) «معالم المدرستين» ص ١٥٩.

شذَّ منهم على عدم الجواز[١] وهذا اعتراف من المجلسى بأن إجماع الشيعة المتأخرين على عصمة الأئمة بإطلاق يخالف رواياتهم، وهذا دليل واقعى واعتراف صريح فى أنهم يجتمعون على ضلالة، وعلى غير دليل حتى من كتبهم[٢].

ويبدو أن فكرة العصمة قد مرت بأطوار مختلفة، أو أن الشيعة قد اختلفت عقائدهم فى تحديدها - فى أول الأمر - فمثلاً فى عصر أبى جعفر بن بابويه القمى (ت ٣٨١هـ)، وشيخه محمد بن الحسن القمى كان رأى جمهور الشيعة أن أول درجة فى الغلو هى نفى السهو عن النبىﷺ[٣] فكانوا يعدون من ينفى السهو عن النبىﷺ من الشيعة الغلاة؛ ولكن بعد ذلك تبدلت الحال وأصبح نفى السهو والنسيان عن الأئمة هو خروج بهم إلى منزلة من لا تأخذه سنة ولا نوم.

وقد كانت العصمة بهذه الصورة الغالية من نفى السهو والنسيان عن الأئمة معتقد فئة شيعية مجهولة فى الكوفة، ففى «البحار» للمجلسى: أنه قيل للرضا إمام الشيعة الثامن: إن فى الكوفة قومًا يزعمون أن النبىﷺ لم يقع عليه السهو فى صلاته، فقال: كذبوا لعنهم اللَّه، إن الذى لا يسهو هو اللَّه لا إله إلا هو[٤].

فهذا يدل على أن عقيدة نفى السهو كان معتقد قوم غير معيَّنين؛ لشذوذهم فى هذا الاعتقاد، وأنهم كانوا ينفون السهو عن النبى ﷺ الذى هو أفضل الأئمة، ولم يقولوا بذلك للأئمة، ثم تطور هذا الاعتقاد ليشمل أئمة الشيعة الاثنى عشر، وليعم طائفة الشيعة الإمامية كلها، فهذا شيخ الشيعة المعاصر وآيتها العظمى عبد اللَّه الممقانى يؤكد أن نفى السهو عن الأئمة أصبح من ضرورات المذهب الشيعى[٥]، وهو لا ينكر أن شيوخهم السابقين كانوا يعدون ذلك غلواً؛ لكنه يقول: إن ما يُعد غلواً فى الماضى أصبح اليوم من ضرورات المذهب الشيعى[٦]، وإذا كانت دعوى عصمة الأئمة تعنى مضاهاتهم للرسول، فإن نفى السهو عنهم تأليه لهم كما أشار إلى ذلك إمام الشيعة الثامن على الرضا؛ ولذا قرر ابن بابويه القمى وغيره أن هذا الاعتقاد هو الفيصل بين الغلاة وغيرهم[٧].

---

(١) «البحار» (٢٥/ ٣٥١).
(٢) «مسألة التقريب» (١/ ٣٣٠).
(٣) «شرح عقائد الصدوق» للمفيد، ص ١٦٠، ١٦١.
(٤) «البحار (٢٥/ ٣٥٠).
(٥) «تنقيح المقال» (٣/ ٢٤٠).
(٦) المصدر نفسه (٣/ ٢٤٠) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٧).
(٧) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٨).

وإذا كان شيخهم المعاصر المقانى يرى أن نفى السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعى، ومنكر الضرورى كافر عندهم كما يؤكده شيخهم المعاصر محسن الأمين[١]، فمعنى هذا أن متأخريهم يكفِّرون متقدميهم، ومتقدميهم يكفرون متأخريهم، وإذا كان المقانى يرى أن نفى السهو عن الأئمة من ضرورات المذهب الشيعى - وبعضهم ينقل الإجماع على ذلك[٢]- فإننا نجد فى بعض الكتابات الموجهة لديار السُّنَّة[٣] القول بأن الاعتقاد بأن الأئمة يسهون هو مذهب جميع الشيعة[٤]، وهكذا يكفِّر بعضهم بعضًا، ويناقض بعضهم بعضًا، وكلٌّ يزعم أن ما يقوله هو مذهب الشيعة[٥].

وقد كان معتقد العصمة من أسباب نشوء عقيدة البداء والتقية - كما سيأتى بيانه بإذن اللَّه تعالى- وذلك أن واقع الأئمة لا يتفق بحال ودعوى عصمتهم، فإذا حصل اختلاف وتناقض فى أقوالهم قالوا: هذا بداء أو تقية، كما اعترف بهذا بعض الشيعة[٦].

إن من أخطر الآثار العلمية لدعوى العصمة اعتبارهم أن ما يصدر عن أئمتهم الاثنى عشر هو كقول اللَّه ورسوله؛ ولذلك فإن مصادرهم فى الحديث تنتهى معظم أسانيدها إلى أحد الأئمة، ولا تصل إلى رسول اللَّه ﷺ، والشيعة زعمت لأئمتها عصمة لم تتحقق لأنبياء اللَّه ورسله، كما يدل على ذلك صريح القرآن والسُّنَّة والإجماع[٧].

١- استدلالهم على عصمة أئمتهم من القرآن الكريم:

رغم أن كتاب اللَّه - سبحانه وتعالى- ليس فيه ذكر للاثنى عشر أصلاً - كما مر - فضلاً عن عصمتهم، إلا أن الاثنا عشرية تتعلق بالقرآن لتقرير العصمة، ويتفق شيوخهم على الاستدلال بقوله سبحانه: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِى قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِى ٱلظَّٰلِمِينَ (١٢٤)**﴾ [البقرة: ١٢٤].

---

(١) «كشف الارتياب» المقدمة الثانية، و«مهذب الأحكام» (١/ ٣٨٨، ٣٩٣).

(٢) «صراط الحق» (٣/ ١٢١) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٨).

(٣) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٨).

(٤) «الشيعة فى الميزان» محمد جواد، ص ٢٧٢، ٢٧٣.

(٥) «مسألة التقريب» (٢/ ٩٨).

(٦) «مسألة التقريب» (١/ ٣٢٩).

(٧) «مسألة التقريب» (١/ ٣٢٤)

وبهذه الآية صدَّر المجلسى بابه الذى عقده فى «بحاره» بشأن العصمة بعنوان: «باب لزوم عصمة الإمام»[١]، وجملة من شيوخ الشيعة المعاصرين يجعلون هذه الآية أصل استدلالهم من القرآن، ولا يستدلون بسواها؛ مثل: محسن الأمين[٢]، ومحمد حسين آل كاشف الغطاء، والذى يقول بأن هذه الآية صريحة فى لزوم العصمة[٣].

ويتولى صاحب «مجمع البيان» سياق وجهة استدلال أصحابه بهذه الآية على مرادهم فيقول: استدل أصحابنا بهذه الآية على أن الإمام لا يكون إلا معصومًا من القبائح؛ لأن اللَّه سبحانه نص ألا ينال عهده - الذى هو الإمامة- الظالم[٤]، ومن ليس بمعصوم فقد يكون ظالمًا إما لنفسه، وإما لغيره، فإن قيل: إنما نفى أن ينال ظالمًا فى حالة ظلمه، فإذا تاب فلا يسمى ظالمًا فيصح أن يناله، والجواب: أن الظالم وإن تاب فلا يخرج من أن تكون الآية قد تناولته فى حال كونه ظالمًا، فإذا نفى أن يناله فقد حكم عليه بأنه لا ينالها، والآية مطلقة غير مقيدة بوقت دون وقت، فيجب أن تكون محمولة على الأوقات كلها، فلا ينالها الظالم، وإن تاب فيما بعد[٥].

■ **نقد استدلالهم:**

(أ) اختلف السلف فى معنى العهد على أقوال:

قال ابن عباس والسدى: إنه النبوة قال: ﴿**لا يَنَالُ عَهْدِى الظَّالِمِينَ** (١٢٤)﴾ أى: نبوتى، وقال مجاهد: الإمامة؛ أى: لا أجعل إمامًا ظالمًا يُقتدى به، وقال قتادة وإبراهيم النخعى وعطاء والحسن وعكرمة: لا ينال عهد اللَّه فى الآخرة الظالمين، فأما فى الدنيا فقد ناله الظالم، فأمن به وأكل وعاش. قال الزجاج: وهذا قول حسن؛ أى: لا ينال أمانى الظالمين؛ أى: لا أؤمنهم من عذابى، والمراد بالظالم: المشرك. وقال الربيع بن أنس والضحاك: عهد اللَّه الذى إلى عباده دينه؛ يقول: لا ينال دينه الظالمين، ألا ترى أنه قال: ﴿**وَبَارَكْنَا عَلَيْهِ وَعَلَىٰ إِسْحَاقَ وَمِن ذُرِّيَّتِهِمَا مُحْسِنٌ وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ مُبِينٌ** (١١٣)﴾ [الصافات: ١١٣] يقول: ليس كل ذريتك يا إبراهيم على الحق.

---

(١) «بحار الأنوار» (٢٥/ ١٩١).

(٢) «أعيان الشيعة» (١/ ٣٢٤).

(٣) «أصل الشيعة» ص ٥٩.

(٤) اختلف السلف فى معنى العهد كما سيأتى، ولكن الروافض يأخذون بما يوافق هواهم، ويقطعون به بلا دليل.

(٥) «مجمع البيان» للطبرسى (١/ ٢٠١) «التبيان» للطوسى (١/ ٤٤٩).

وروى ابن عباس أيضًا: ﴿لا يَنَالُ عَهْدِى الظَّالِمِينَ ﴿١٢٤﴾﴾ قال: ليس للظالمين عهد، وإن عاهدته فانقضه[1]، فالآية كما ترى اختلف السلف فى تأويلها، فهى ليست فى مسألة الإمامة أصلاً فى قول أكثرهم، والذين فسروها بالإمامة قصدوا إمامة العلم والصلاح والاقتداء، لا الإمامة بمفهوم الرافضة[2].

(ب) لو كانت الآية فى الإمامة فهى لا تدل على عصمة بحال:

إذ لا يمكن أن يقال بأن غير الظالم معصوم لا يخطئ ولا ينسى ولا يسهو ... إلخ، كما هو مفهوم العصمة عند الشيعة؛ إذ يكون قياس مذهبهم: من سها فهو ظالم، ومن أخطأ فهو ظالم، وهذا لا يوافقهم عليه أحد ولا يتفق مع أصول الإسلام، فبين إثبات العصمة ونفى الظلم فرق كبير؛ لأن نفى الظلم إثبات للعدل لا للعصمة الشيعية[3].

(جـ) لا يسلم لهم أن من ارتكب ظلماً، ثم تاب منه لحقه وصف الظلم ولازمه، ولا تجدى التوبة فى رفعه، فإن أعظم الظلم الشرك، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] ثم فسر الظلم بقوله: ﴿لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ [لقمان: ١٣] ومع هذا قال جل شأنه فى الكفار: ﴿قُل لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨] لكن قياس قول هؤلاء: إن من أشرك ولو لحظة، أو ارتكب معصية ولو صغيرة فهو ظالم لا ينفك عنه وصف الظلم ومؤدى هذا أن المشرك ولو أسلم فهو مشرك؛ لأن الظلم هو الشرك[4].

فصاروا بهذا أشد من الخوارج الوعيدية؛ لأن الخوارج لا يثبتون الوعيد لصاحب الكبيرة إلا فى حال عدم توبته، ومن المعلوم فى بداهة العقول فضلاً عن الشرع والعرف واللغة أن من كفر أو ظلم، ثم تاب وأصلح لا يصح أن يطلق عليه أنه كافر أو ظالم، وإلا جاز أن يقال: صبى لشيخ، ونائم لمستيقظ، وغنى لفقير، وجائع لشبعان، وحى لميت، وبالعكس، وأيضًا لو اطرد

(١) «المحرر الوجيز» لابن عطية (١/ ٢٥٠)، «أصول الشيعة» (٢/ ٩٥٣).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٥٣).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٩٥٣).

(٤) هم يعنون بالظلم الشرك؛ لأن مرداهم إبطال خلافة أبى بكر وعمر؛ لأنهما قد أسلما بعد شرك، والشرك لم ينفك عنهما بعد إيمانهما فى زعمهم، ولذلك قال الكلينى: هذه الآية أبطلت إمامة كل ظالم «أصول الكافى» (١/ ١٩٩).

ذلك يلزم من حلف لا يسلم على كافر، فسلم على إنسان مؤمن فى الحال إلا أنه كان كافراً قبل سنين متطاولة أن يحنث، ولا قائل به[1].

ومن المعروف أنه قد يكون التائب من الظلم خيراً ممن لم يقع فيه، ومن اعتقد أن كل من لم يكفر ولم يقتل ولم يذنب أفضل من كل من آمن بعد كفره، واهتدى بعد ضلاله، وتاب بعد ذنوبه، فهو مخالف لما علم بالاضطرار من دين الإسلام، فمن المعلوم أن السابقين أفضل من أولادهم، وهل يشبِّه أبناء المهاجرين والأنصار بآبائهم عاقل؟![2]، كما أن استدلالهم هذا يؤدى إلى أن جميع المسلمين، وكذلك الشيعة وأهل البيت - إلا من تعتقد الشيعة عصمتهم- جميعهم ظلمة لأنهم غير معصومين، وقد قال شيخهم الطوسى بأن الظلم اسم ذم، فلا يجوز أن يطلق إلا على مستحق اللعن؛ لقوله تعالى: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١٨﴾﴾ [هود: ١٨].

(د) ما قرره أحد علماء الشيعة الزيدية فى نقض استدلال الاثنا عشرية بهذه الآية؛ حيث قال: احتج الرافضة بالآية على أن الإمامة لا يستحقها من ظلم مرة، وراموا الطعن فى إمامة أبى بكر وعمر، وهذا لا يصح؛ لأن العهد إن حمل على النبوة فلا حجة، وإن حمل على الإمامة، فمن تاب من الظلم فلا يوصف بأنه ظالم، ولم يمنعه تعالى من نيل العهد إلا حال كونه ظالمًا[3].

٢- آية التطهير وحديث الكساء:

آية التطهير هى قول اللَّه تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: ٣٣] وهى كما هو معلوم جزء من قوله تعالى: ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفًا ﴿٣٢﴾ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَىٰ وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴿٣٣﴾﴾ [الأحزاب: ٣٢، ٣٣].

وقد تعمد علماء الشيعة الاثنا عشرية اقتطاع آية التطهير من السياق القرآنى الذى جاءت فيه، والذى خاطب اللَّه به نساء النبى ﷺ؛ إغفالاً لنساء النبى ﷺ من الخطاب، ثم ضموا إلى ذلك حديث الكساء الذى رواه مسلم فى «صحيحه» عن أم المؤمنين عائشة[4]، قالت: خرج

(١) «روح المعنى» للألوسى (١/ ٣٧٧).
(٢) «منهاج السنة» (١/ ٣٠٢، ٣٠٣).
(٣) «الثمرات اليانعة» يوسف بن أحمد الزيدى (مخطوط) نقلاً عن «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٥٥).
(٤) عائشة التى يدعون أنها تبغض على هى التى تروى هذا الفضل لعلى وفاطمة.

النبى ﷺ غداةً وعليه مرط(١) مرحل(٢) من شعر أسود، فجاء الحسن بن على فأدخله، ثم جاء الحسين فدخل معه، ثم جاءت فاطمة فأدخلها، ثم جاء على فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣)﴾.

وحديث أم المؤمنين أم سلمة- رضى اللَّه عنها- لما نزلت هذه الآية على النبى ﷺ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣)﴾ قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبى اللَّه؟ قال: «أنت على مكانك، وأنت على خير»(٣)؛ لتثبيت المعنى الذى يريدونه من الاستدلال بهذه الآية الكريمة(٤)، ويرى علماء الشيعة الاثنا عشرية أن فى آية التطهير دلالة على عصمة أصحاب الكساء -على وفاطمة والحسن والحسين- من الخطايا والذنوب صغيرها وكبيرها؛ بل ومن الخطأ والسهو البشرى(٥).

■ **نقد استدلالهم من وجوه:**

(أ) حديث أم سلمة المذكور آنفًا قد ورد بعدة صيغ:

فرُوى عن أم سلمة- رضى اللَّه عنها- أنها قالت: كان النبى ﷺ عندى وعلى وفاطمة والحسن والحسين، فجعلت لهم خزيرة، فأكلوا وناموا، وغطى عليهم عباءة أو قطيفة، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتى، أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً» وفى رواية أخرى أنه ﷺ أجلسهم على كساء، ثم أخذ بأطرافه الأربعة بشماله، فضمه فوق رءوسهم، وأومأ بيده اليمنى إلى ربه، فقال: «**هؤلاء أهل بيتى، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً**» وهاتان الروايتان تتفقان مع رواية مسلم عن السيدة عائشة- رضى اللَّه عنها- فى دخول الخمسة الآية؛ ولكن هذا لا يحتم عدم دخول غيرهم(٦).

وقد وردت روايات عن أم سلمة- رضى اللَّه عنها- فيها زيادات تشير إلى عدم دخولها مع أهل الكساء، لا يخلو أكثرها من الضعف؛ لكن صح منها من جملتها هذه الرواية: لما نزلت هذه الآية على النبى ﷺ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣)﴾

---

(١) مرط: يعنى: كساء.

(٢) مرحل: وهو الموشَّى المنقوش عليه صور رحال الإبل.

(٣) «سُنن الترمذى» كتاب: المناقب، رقم (٣٧٨٨).

(٤، ٥) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٧٦.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٧٧.

فى بيت أم سلمة رضى اللَّه عنها، فدعا فاطمة وحسنًا وحُسينًا، فجللهم بكساء وعلى خلف ظهره فجلله بكساء، ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتى فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا» قالت أم سلمة: وأنا معهم يا نبى اللَّه؟ قال: «أنت على مكانك، وأنت على خير»[1]، وهناك رواية هامة جدًا رويت بإسناد حست تشير إلى أن أم سلمة رضى اللَّه عنها، قد دخلت فى الكساء بعد خروج أهل الكساء منه[2].

ولعل التعليل فى ذلك أنه لا يصح أن تدخل أم سلمة مع على بن أبى طالب تحت كساء واحد؛ فلذلك أدخلها رسول اللَّه ﷺ بعد خروج أهل الكساء منه، فعن شهر قال: سمعت أم سلمة زوج النبى ﷺ حين جاء نعى الحسين بن على لعنت أهل العراق، فقالت: قتلوه قتلهم اللَّه، غرُّوه وذلوه لعنهم اللَّه، فإنى رأيت رسول اللَّه ﷺ جاءته فاطمة غدية ببرمة قد صنعت له فيها عصيدة تحملها فى طبق لها، حتى وضعتها بين يديه، فقال لها: «أين ابن عمك؟» قالت: هو فى البيت، قالت: «اذهبى فادعيه، وائتنى بابنيه».

قال: فجاءت تقود ابنيها كل واحد منهما بيد، وعلى يمشى فى إثرهما، حتى دخلوا على رسول اللَّه ﷺ، فأجلسهما فى حجره وجلس علىٌّ على يمينه وجلست فاطمة على يساره، قالت أم سلمة: فاجتبذ كساء خيبريًا كان بساطًا لنا على المنامة فى المدينة، فلفهم رسول اللَّه ﷺ جميعًا، فأخذ بشماله طرفى الكساء وألوى بيده اليمنى إلى ربه - عز وجل- قال: «**اللهم أهل بيتى أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا، اللهم أهل بيتى أذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرًا**» قلت: يا رسول اللَّه، ألستُ من أهلك؟ قال: «بلى، فادخلى فى الكساء» فدخلتُ فى الكساء بعد ما قضى دعاءه لابن عمه على وابنيه وابنته فاطمة[3].

فشهد رسول اللَّه ﷺ لأم سلمة- رضى اللَّه عنها- أنها من أهل بيته، وأدخلها فى الكساء بعد دعائه لهم[4].

(ب) ومما يدل على أن الآية ليست دالة على العصمة والإمامة أن الخطاب فى الآيات كله لأزواج النبى ﷺ؛ حيث بدأ بهن، وختم بهن:

---

(١) «فضائل الصحابة» (٢/ ٧٢٧) رقم (١٩٩٤) إسناده فيه ضعف، وله طرق تقويه.

(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٧٧.

(٣) «فضائل الصحابة» (٢/ ٨٥٢) رقم (١١٧٠) إسناده حسن.

(٤) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٧٨.

قال تعالى: ﴿ يا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لأَزْوَاجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلاً (٢٨) وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالدَّارَ الآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا (٢٩) يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا (٣٠) وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا (٣١) يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ فَلا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ وَقُلْنَ قَوْلاً مَّعْرُوفًا (٣٢) وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣) وَاذْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا (٣٤) ﴾ [الأحزاب: ٢٨-٣٤].

فالخطاب كله لأزواج النبى ﷺ ومعهن الأمر والنهى والوعد والوعيد؛ لكن لما تبين ما فى هذا من المنفعة التى تعمهن وتعم غيرهن من أهل البيت جاء التطهير بضمير المذكر؛ لأنه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلب المذكر؛ حيث تناول أهل البيت كلهم، وعلى وفاطمة والحسن والحسين- رضى اللَّه عنهم- أخص من غيرهم بذلك؛ لذلك خصهم النبى ﷺ بالدعاء لهم، كما أن زوج الرجل من أهل بيته، وهذا شائع فى اللغة كما يقول الرجل لصاحبه: كيف أهلك؟ أى: امرأتك ونساؤك، فيقول: هم بخير، وقد قال تعالى: ﴿ قَالُوا أَتَعْجَبِينَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ رَحْمَتُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴾ [هود: ٧٣]والمخاطب بهذه الآية بالإجماع هى سارة زوجة إبراهيم- عليه السلام- وهذا دليل على أن زوجة الرجل من أهل البيت [١].

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَى مُوسَى الأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِ آنَسَ مِن جَانِبِ الطُّورِ نَارًا قَالَ لأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَارًا لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ (٢٩) ﴾ [القصص: ٢٩] والمخاطب هنا أيضًا زوجة موسى عليه السلام.

وقوله تعالى: ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولاً نَّبِيًّا (٥٤) وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا (٥٥) ﴾ [مريم]فمن أهله الذين كان يأمرهم بالصلاة؟ وهذا كقوله تعالى مخاطبًا ﷺ: ﴿ وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا ﴾ [طه: ١٣٢] ولا شك فى دخول زوجاته أو خديجة- رضى اللَّه عنها- على أقل تقدير فى الأهل، باعتبار أن السورة مكية [٢].

---

(١) «الإمامة والنص» فيصل نور ص ٣٨٦.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٩١.

وقال تعالى: ﴿وَاسْتَبَقَا الْبَابَ وَقَدَّتْ قَمِيصَهُ مِن دُبُرٍ وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلاَّ أَن يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٢٥﴾﴾[يوسف: ٢٥] فالمخاطب هنا عزيز مصر، وقولها: ﴿قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا﴾ أى: زوجتك، وهذا بَيِّنٌ(١).

(جـ) إذهاب الرجس لا يعنى فى اللغة العربية ولا فى لغة القرآن معنى العصمة:

يقول الراغب الأصفهانى فى «مفردات ألفاظ القرآن» مادة رجس: الرجس: الشىء القذر، قال: رجل رجسى، ورجال أرجاس، قال تعالى: ﴿رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ [المائدة: ٩٠] ... والرجس من جهة الشرع: الخمر والميسر.

وجعل الكافرين رجسًا من حيث إن الشرك بالعقل أقبح الأشياء، قال تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾[التوبة: ١٢٥] وقوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لا يَعْقِلُونَ ﴿١٠٠﴾﴾[يونس:] قيل الرجس: النتن، وقيل: العذاب، وذلك كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾[التوبة: ٢٨] وقال: ﴿أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ﴾[الأنعام: ١٤٥].

وبالجملة لفظ ﴿الرِّجْسَ﴾ أصله القذر يطلق ويراد به الشرك كما فى قوله تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الأَوْثَانِ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ ﴿٣٠﴾﴾[الحج] ويطلق ويراد به الخبائث المحرمة كالمطعومات والمشروبات، ونحو قوله: ﴿قُل لاَّ أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَن يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا﴾[الأنعام: ١٤٥] وقوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾[المائدة: ٩٠] ولم يثبت أن استخدام القرآن لفظ ﴿الرِّجْسَ﴾ بمعنى مطلق الذنب بحيث يكون فى إذهاب الرجس عن أحد إثبات لعصمته(٢).

(د) التطهير من الرجس لا يعنى إثبات العصمة لأحد: فكما أن كلمة ﴿الرِّجْسَ﴾ لا يراد بها ذنوب الإنسان وأخطاؤه فى الاجتهاد وإنما يُراد بها القذر والنتن والنجاسات المعنوية والحسية، فإن كلمة التطهير لا تعنى العصمة، فإن اللَّه - عز وجل - يريد تطهير كل المؤمنين وليس أهل البيت فقط، وإن كان أهل البيت هم أولى الناس وأحقهم بالتطهير، فقد قال اللَّه تعالى فى كتابه الكريم عن صحابة رسوله ﷺ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ﴾[المائدة: ٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص ٣٩٣.

(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٨١.

وقال عز من قائل: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ (٢٢٢)﴾ [البقرة: ٢٢٢] فكما أخبر اللَّه - عز وجل- بأنه يريد تطهير أهل البيت أخبر كذلك بأنه يريد تطهير المؤمنين، فإن كان فى إرادة التطهير وقوع للعصمة لحصل هذا للصحابة ولعموم المؤمنين الذين نصت الآيات على إرادة اللَّه- عز وجل- تطهيرهم، وقد قال تعالى عن رواد مسجد قباء من الصحابة: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ (١٠٨)﴾ [التوبة: ١٠٨] ولم يكن هؤلاء معصومين من الذنوب بالاتفاق.

وقال تعالى عن أهل بدر وهم ثلاثمائة وثلاثة عشر رجلا: ﴿وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَكُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾ [الأنفال: ١١] ولم يكن فى هذا إثبات لعصمتهم مع أنه لا فرق يذكر فى الألفاظ بين قول اللَّه تعالى عن أهل البيت: ﴿لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣)﴾ وبين قوله فى أهل بدر: ﴿وَيُذْهِبَ عَنكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ﴾ فالرجز والرجس متقاربان، ويطهركم فى الآيتين واحد؛ لكن الهوى هو الذى جعل من الآية الأولى دليلاً على العصمة دون الأخرى.

والعجيب فى علماء الشيعة أنهم يتمسكون بالآية ويصرفونها إلى أصحاب الكساء، ثم يصرفون معناها من إرادة التطهير إلى إثبات عصمة أصحاب الكساء، ثم يتناسون فى الوقت نفسه آيات أخرى نزلت فى إرادة اللَّه - عز وجل- لتطهير الصحابة؛ بل هم بالمقابل يقدحون فيهم، ويقولون بانقلابهم على أعقابهم، مع أن اللَّه - عز وجل- نص على إرادة تطهيرهم بنص الآية[1]: ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ (٤٠)﴾ [النور: ٤٠].

(هـ) الإرادة فى الآية إرادة شرعية، وهى غير الإرادة القدرية؛ يعنى: يحب اللَّه أن يذهب عنكم الرجس، وقد تحدث علماء أهل السنة عن الإرادتين: الشرعية الدينية، والإرادة القدرية الكونية، فقالوا:

إرادة شرعية دينية: وهى تتضمن معنى المحبة والرضا، كقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥] وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُوا مَيْلاً عَظِيمًا (٢٧) يُرِيدُ اللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمْ وَخُلِقَ الإِنسَانُ ضَعِيفًا (٢٨)﴾ [النساء: ٢٧، ٢٨]

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٨٢.

إرادة قدرية كونية خلقية: وهى التى بمعنى المشيئة لجميع لموجودات، وذلك مثل الإرادة فى قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾﴾ [البقرة: ٢٥٣]وقوله: ﴿وَلَا يَنفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدتُّ أَنْ أَنصَحَ لَكُمْ إِن كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيَكُمْ﴾ [هود: ٣٤].

فالمعاصى إرادة كونية قدرية سبحانه لا يحبها ولا يرضاها ولا يأمر بها؛ بل يبغضها ويسخطها ويكرهها وينهى عنها، هذا قول السلف والأئمة قاطبة، فيفرقون بين إرادته التى تتضمن محبته ورضاه، وبين إرادته ومشيئته الكونية القدرية التى لا يلزم منها المحبة والرضا[1]، ولا شك أن اللَّه - عز وجل- أذهب الرجس عن فاطمة والحسن والحسين وعلى وزوجات النبى ﷺ؛ ولكن الإرادة فى هذه الآية إرادة شرعية؛ ولذلك جاء فى الحديث أن النبى ﷺ لما جللهم بالكساء قال: «**اللهم هؤلاء أهل بيتى ، اللهم أذهب عنهم الرجس**»[2].

(و) دعاء النبى ﷺ يحسم القضية: آية التطهير لو كان فيها ما يدل على وقوع التطهير لأهل الكساء لما قام رسول اللَّه ﷺ بتغطيتهم بالكساء والدعاء لهم بقوله: «**اللهم هؤلاء أهل بيتى ، اللهم أذهب عنهم الرجس**»[3]؛ بل فى هذا دلالة واضحة على أن الآية نزلت فى نساء النبى ﷺ، وأن رسول اللَّه ﷺ أراد أن ينال أصحاب الكساء هذا الإخبار الربانى عن التطهير، فجمعهم وجللهم بالكساء ودعا لهم، فتقبل اللَّه دعاءه لهم[4]، فطهرهم كما طهر اللَّه نساء النبى بنص الآية.

(ز) من الردود الدالة على عدم دلالة الآية على الإمامة والعصمة: منها: أن ما اختص به أمير المؤمنين على والحسن والحسين - رضى اللَّه عنهم- من الآية بزعم القوم ثبت للسيدة فاطمة رضى اللَّه عنها، وخصائص الإمامة لا تثبت للنساء، فلو كان هذا دليلاً لكان من يتصف بما فى الآية يستحق العصمة والإمامة، وفاطمة رضى اللَّه عنها، كذلك وبذات الاعتبار، فدل على أن الآية لا يراد بها الإمامة ولا العصمة.

ومنها: خروج تسعة من الأئمة لعدم شمول الآية لهم؛ حيث اختصت الآية بثلاثة منهم[5].

---

(١) «وسطية أهل السنة بين الفرق» محمد باعبد اللَّه، ص ٣٨٧.

(٢) «سنن الترمذى» كتاب: مناقب أهل البيت، رقم (٣٧٨٧).

(٣) «سنن الترمذى» كتاب: مناقب أهل البيت (٣٧٨٧) صححه الألبانى.

(٤) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٨٢.

(٥) «الإمامة والنص» ص ٣٨٧.

٣- أدلتهم من مروياتهم:

إن الاثنا عشرية تقيم معتقدها فى العصمة وغيرها بما يرويه صاحب «الكافى»، وإبراهيم القمى، والمجلسى وأضرابهم من روايات منكرة فى متنها - فضلاً عن إسنادها - تثبت لهؤلاء الاثنى عشر العصمة المزعومة، وقد ساق المجلسى فى بابه الذى عقده فى شأن العصمة ثلاثًا وعشرين رواية من روايات شيوخه؛ كالقمى، والعياشى، والمفيد وغيرهم، وقد ذكرها بعد استدلاله بآية البقرة التى تبين أن استدلالهم بها باطل، أما الكلينى فى «الكافى» فقد عقد مجموعة من الأبواب فى معنى العصمة المزعومة، ساق فيها أخبارًا بسنده عن الاثنى عشر يدعون فيها أنهم معصومون؛ بل وشركاء فى النبوة؛ بل ويتصفون بصفات الإلهية، وتجد فى «الكافى» فى باب اعتقادهم فى أصول الدين أمثلة من ذلك.

وفى «باب أن الأئمة هم أركان الأرض» أثبت فيه ثلاث روايات تقول بأن الأئمة الاثنى عشر كرسول اللَّه فى وجوب الطاعة، وفى الفصل، وفى التكاليف، فعلى جرى له من الطاعة بعد رسول اللَّه ﷺ ما لرسول اللَّه ﷺ[1]، ثم ما تلبث أن ترفعه عن مقام رسول اللَّه ﷺ إلى مقام رب العالمين؛ حيث تقول بأن عليًا قال: أعطيت خصالاً لم يعطهن أحد قبلى: علمتُ علم المنايا والبلايا، فلم يفتنى ما سبقنى، ولم يعزب عنى ما غاب عنى[2].

والذى يعلم المنايا والبلايا هو اللَّه سبحانه: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿٣٤﴾﴾ [لقمان: ٣٤] والذى لا يعزب عنه شىء، ولا يفوته شىء هو الخالق جل وعلا قال تعالى: ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى السَّمَوَاتِ وَلَا فِى الْأَرْضِ﴾ [سبأ: ٣] ومن تتبع أبواب «الكافى» فى هذا المعنى يلاحظ أنها لا تخرج عن دعاوى المتنبئين والملحدين على مدار التاريخ، سوى أنهم نسبوا هذه المفتريات إلى جملة أهل البيت الأطهار[3].

٤- أدلتهم العقلية على مسألة العصمة:

قالوا: إن الأمة لابد لها من رئيس معصوم يسدد خطاها، فلو جاء الخطأ عليه لزم له آخر يسدده فيلزم التسلسل، فحينئذ يلزم القول بعصمة الإمام؛ لأن الثقة عندهم بالإمامة لا بالأمة

(١) «أصول الكافى» (١/ ١٩٨).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٩٧).

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٥٨).

. . . وقالوا بأنه هو الحافظ للشرع، ولا اعتماد على الكتاب والسنة والإجماع بدونه . . . إلخ[1].

والحقيقة غير هذا تمامًا، فالأمة معصومة بكتاب ربها وسنة نبيها ﷺ، ولا تجتمع الأمة على ضلالة، وعصمة الأمة مغنية عن عصمة الإمام، وهذا مما ذكره العلماء فى حكمة عصمة الأمة، قالوا: لأن من كان من الأمم قبلنا كانوا إذا بدلوا دينهم بعث اللَّه نبيًا يبين الحق، وهذه الأمة لا نبى بعد نبيها، فكانت عصمتها تقوم مقام النبوة، فلا يمكن لأحد منهم أن يبدل شيئًا من الدين إلا أقام اللَّه من بين خطأه فيما بدله؛ ولذلك فإن اللَّه - سبحانه وتعالى- قرن سبيل المؤمنين بطاعة رسوله فى قوله - عز وجل-: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾ [النساء: ١١٥].

فعصمة الأمة وحفظها من الضلال - كما جاءت بذلك النصوص الشرعية - تخالف تمامًا من يوجب عصمة واحد من المسلمين، ويجوز على مجموع المسلمين - إذا لم يكن فيهم معصوم - الخطأ[2].

وكل ما سطروه وملئوا به الصفحات من أدلة عقلية تؤكد الحاجة إلى معصوم قد تحققت بالرسول ﷺ؛ ولذلك فإن الأمة تُردُّ عند التنازع إلى ما جاء به الرسول من الكتاب والسنة، ولا ترد إلى الإمام: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] قال العلماء: إلى كتاب اللَّه وإلى نبيه ﷺ، فإن قُبضَ فإلى سُنَّته[3]، وهى بهدى الكتاب والسنة لا تجتمع على ضلالة؛ لأنها لا تخلو من متمسك بهما إلى أن تقوم الساعة، ولهذا فإن الحجة على الأمة قامت بالرسل، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَىٰ نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِن بَعْدِهِ﴾ [النساء: ١٦٣] إلى قوله: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥] ولم يقل سبحانه: «والأئمة» وهذا يبطل قول من أحوج الخلق إلى غير الرسول كالأئمة[4].

كما أن دعوى العصمة عندهم ليس عليها دليل إلا زعمهم بأن اللَّه لم يُخل العالم من أئمة معصومين؛ لما فى ذلك من المصلحة واللطف، ومن المعلوم المتيقن أن هذا المنتظر الغائب المفقود

---

(١) «كشف المراد» لابن المطهر، ص ٣٩٠-٣٩١، «نهج المسترشدين» ص ٦٣، «الشيعة فى عقائدهم» ص ٣٦٨-٣٦٩.

(٢) «المنتقى» ص ٤١٠، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٥٨، ٩٥٩).

(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (٤/ ٢٦٤).

(٤) «الفتاوى» (١٩/ ٦٦).

لم يحصل به شيء من المصلحة واللطف، وكذلك أجداده المتقدمون لم يحصل بهم المصلحة واللطف الحاصلة من إمام معصوم ذى سلطان، كما كان النبى ﷺ بعد الهجرة، فإنه كان إمام المؤمنين الذين يجب عليهم طاعته، ويحصل بذلك سعادتهم، ولم يحصل بعده أحد له سلطان تدعى له العصمة إلا على رضي الله عنه ومن المعلوم أن المصلحة واللطف اللذين كان المؤمنون فيهما زمن الخلفاء الثلاثة أعظم من المصلحة واللطف اللذين كانا فى خلافة على زمن القتل والفتنة والافتراق[1].

أما من دون على فإنما يحصل للناس من علمه ودينه مثل ما يحصل من نظرائه، وكان على ابن الحسين وابنه أبو جعفر، وابنا جعفر بن محمد يعلِّمون الناس ما علَّمهم اللَّه كما علمه علماء زمانهم، وكان فى زمانهم من هو أعلم منهم وأنفع للأمة، وهذا معروف عند أهل العلم، ولو قُدِّر أنهم كانوا أعلم وأدين فلم يحصل من أهل العلم والدين ما يحصل من ذوى الولاية من القوة والسلطان، وإلزام الناس بالحق ومنعهم باليد عن الباطل، وأما من بعد الثلاثة كالعسكريين، فهؤلاء لم يظهر عليهم علم تستفيده الأمة، ولا كان لهم يد تستعين بها الأمة؛ بل كانوا كأمثالهم من الهاشميين لهم حرمة ومكانة، وفيهم من معرفة ما يحتاجون إليه فى الإسلام والدين ما فى أمثالهم، وهو ما يعرفه كثير من عوام المسلمين؛ ولذلك لم يأخذ عنهم أهل العلم كما أخذوا عن أولئك الثلاثة[2].

٥- نقد عام لمبدأ عصمة الأئمة :

دعوى العصمة للأئمة تضاهى المشاركة فى النبوة، فإن المعصوم يجب اتباعه فى كل ما يقول، ولا يجوز أن يُخالف فى شيء، وهذه خاصة الأنبياء؛ ولهذا أُمرنا أن نؤمن بما أنزل إليهم، قال تعالى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَا أُوتِيَ النَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾﴾ [البقرة: ١٣٦] فأمرنا أن نقول: آمنا بما أوتى النبيون، فالإيمان بما جاء به النبيون مما أُمرنا أن نقوله ونؤمن به، وهذا ما اتفق عليه المسلمون، فمن جعل بعد الرسول معصومًا يجب الإيمان بكل ما يقوله فقد أعطاه معنى النبوة، وإن لم يعطه لفظها[3]، وهذا مخالف لدين الإسلام: للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وأئمتها.

---

(١) «منهاج السنة» (٢/ ١٠٤).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ٢٤٨).

(٣) «منهاج السنة» (٣/ ١٧٤).

أما القرآن فقال سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] فلم يأمرنا بالرد عند التنازع إلا إلى الله والرسول، ولو كان للناس معصوم غير الرسول ﷺ لأمرهم بالرد إليه، فدل القرآن أن لا معصوم إلا الرسول ﷺ(١).

وقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء: ٦٩] وقال: ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ﴿٢٣﴾﴾ [الجن: ٢٣] فدل القرآن - فى غير موضع - على أن من أطاع الرسول كان من أهل السعادة، ولم يشترط فى ذلك طاعة معصوم آخر، ومن عصى الرسول كان من أهل الوعيد، وإن قُدِّر أنه أطاع من ظن أنه معصوم.

وقد اتفق أهل العلم على أن كل شخص - سوى رسول الله ﷺ - فإنه يؤخذ من قوله ويترك، إلا رسول الله ﷺ فإنه يجب تصديقه فى كل ما أخبر، واتباعه فيما أمر، واجتناب ما نهى عنه وزجر، وألا يُعبد الله إلا بما شرع، فإنه المعصوم الذى لا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحى يوحى(٢).

والسنة المطهرة دلت على ذلك؛ ولكنهم لا يرجعون إلا إلى أقوال أئمتهم، وإليك ما ينقد مذهبهم مما ثبت عندهم من أقوال أمير المؤمنين على رضي الله عنه، فقد جاء فى «نهج البلاغة» الذى تعتمده الشيعة ما يهدم كل ما بنوه من دعاوى عصمة الأئمة؛ حيث قال أمير المؤمنين - كما يروى صاحب النهج -: لا تخالطونى بالمصانعة، ولا تظهوا بى استثقالاً فى حق قيل لى، ولا التماس إعظام النفس، فإنه من استثقل الحق أن يقال له، أو العدل أن يعرض عليه، كان العمل بهما أثقل عليه، فلا تكفوا عن مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإنى لست فى نفسى بفوق أن أخطئ ولا آمن ذلك من فعلى(٣).

فهو هنا لم يدع ما تزعم الشيعة فيه من أنه لا يخطئ؛ بل أكد أنه لا يأمن على نفسه من الخطأ، كما لم يعلن استغناءه عن مشورة الرعية؛ بل طلب منهم المشورة بالحق والعدل؛ لأن الأمة لا تجتمع على ضلالة، إنما كل فرد على حدة معرض للضلالة، فعلم أن دعوى العصمة من غلاة الشيعة(٤).

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ١٠٥).
(٢) المصدر نفسه (٣/ ١٧٥).
(٣) «نهج البلاغة» ص ٣٣٥.
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٦٤).

وجاء فى نهج البلاغة أيضًا: لابد للناس من أمير برٍّ أو فاجر يعمل فى إمرته المؤمن، ويُجمع به الفيء، ويُقاتل به العدو، وتُأمن به السبل، ويُؤخذ به للضعيف من القوى[1].

فأنت ترى أنه لم يشترط العصمة فى الأمير، ولم يشر لها من قريب أو بعيد؛ بل رأى أنه لابد من نصب أمير تناط به مصالح العباد والبلاد، ولم يقل: إنه لا يلى أمر الناس إلا إمام معصوم، وكل راية تقوم غير راية المعصوم فهى راية جاهلية - كما تقول كتب الشيعة - ولم يحصر الإمارة فى الاثنى عشر المعصومين عند الشيعة، ويكفر من تولاها من خلفاء المسلمين كما تذهب إليه الشيعة؛ بل رأى ضرورة قيام الإمام ولو كان فاجراً، وجعل إمارته شرعية بدليل أنه أجاز الجهاد فى ظل إمارة الفاجر، فأين هذا مما تقره الشيعة بمنع الجهاد حتى يخرج المنتظر...[2]؛ لأن الإمامة الشرعية محصورة فى الاثنى عشر؟!.

وكان الأئمة يعترفون بالذنوب ويستغفرون اللَّه منها، فأمير المؤمنين على رضي الله عنه، فى دعائه فى «نهج البلاغة»: اللهم اغفر لى ما أنت أعلم به منى، فإن عدت فعد علىَّ بالمغفرة، اللهم اغفر لى ما وأيت[3] من نفسى ولم تجد له وفاء عندى، اللهم اغفر لى ما تقربت به إليك بلسانى ثم خالفه قلبى، اللهم اغفر لى رمزات الألحاظ، وسقطات الألفاظ، وشهوات الجنان، وهفوات اللسان[4].

فأنت ترى الإقرار بالذنب وبالعودة إليه بعد التوبة، والاعتراف بسقطات الألفاظ وشهوات الجنان، ومخالفة القلب باللسان، كل ذلك ينفى ما تدعيه الشيعة من العصمة؛ إذ لو كان علىٌّ والأئمة معصومين لكان استغفارهم من ذنوبهم عبثًا، وكل أئمتهم قد نقلت عنهم كتب الشيعة الاستغفار إلى اللَّه سبحانه من الذنوب والمعاصى، ولو كانوا معصومين لما كانت لهم ذنوب[5]، ولقد احتار شيوخ الشيعة فى توجيه مثل هذه الأدعية، والتى تنافى ومقرراتهم فى العصمة[6].

وهناك أمر آخر يُبطل دعوى العصمة ومن كتب الشيعة نفسها؛ ذلك هو الاختلاف والتناقض حيال بعض المواقف والمسائل، وأعمال المعصومين لا تتناقض ولا تختلف؛ بل يصدق بعضها بعضاً، ويشهد بعضها لبعض، والاختلاف ناقص للعصمة التى هى شرط للإمامة

---

(١) «نهج البلاغة» ص ٨٢.

(٢) «فصل الغيبة والمهدية» ص ٨٢٤.

(٣) وأيت: وعدت.

(٤) «نهج البلاغة» ص ١٠٤.

(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٦٥).

(٦) المصدر نفسه (٢/ ٩٦٦).

عندهم، وهو ناقض بالتالى لأصل الإمامة نفسها؛ ولذلك فإن ظاهرة الاختلاف فى أعمال الأئمة كانت سببًا مباشراً لخروج بعض الشيعة من نطاق التشيع؛ حيث رابهم أمر هذا التناقض.

ومن أمثلة ذلك ما ذكره القمى والنوبختى من أنه بعد قتل الحسين حارت فرقة من أصحابه وقالت: قد اختلف علينا فعل الحسن وفعل الحسين رضى اللَّه عنهما، ؛ لأنه إن كان الذى فعله الحسن حقًا واجبًا صوابًا من موادعته معاوية وتسليمه له عند عجزه عن القيام بمحاربته مع كثرة أنصار الحسن وقوتهم، فما فعله الحسين من محاربته يزيد بن معاوية مع قلة أنصار الحسين وضعفهم، وكثرة أصحاب يزيد حتى قُتل وقُتل أصحابه جميعًا - باطل غير واجب؛ لأن الحسين كان أعذر فى القعود عن محاربة يزيد، وطلب الصلح والموادعة من الحسن فى القعود عن محاربة معاوية، وإن كان ما فعله الحسين حقًا واجبًا صوابًا من مجاهدته يزيد حتى قتل ولده وأصحابه، فقعود الحسن وتركه مجاهدة معاوية وقتاله ومعه العدد الكثير باطل، فشكوا فى إمامتهما، ورجعوا فدخلوا فى مقالة العوام[1].

وأما الأمثلة على الاختلاف والتناقض فى أقوال الأئمة فهو باب واسع، وكان هو الآخر من أسباب انصراف بعض الشيعة عن التشيع، وقد شهد بذلك شيخ الطائفة الطوسى، وقال بأن أخبارهم متناقضة متباينة، حتى لا يوجد خبر إلا بإزائه ما يضاده، ولا رواية إلا ويوجد ما يخالفها، وعد ذلك من أعظم الطعون على المذهب الشيعى، ومن أسباب مفارقة بعض الشيعة الإمامية للمذهب، وكتابا «التهذيب» و«الاستبصار» - وهما المصدران المعتمدان من المصادر الأربعة عند الشيعة - يشهدان بهذا التناقض والاختلاف عبر رواياتهما الكثيرة.

وقد حاول الطوسى درء هذا الاختلاف ومعالجة هذا التناقض بحمله على التقية، فما أفلح إذ زاد الطين بلة، علمًا بأن الطوسى هو الذى كان يوجه الروايات فيقول: هذا الحديث تقية، وهذه الرواية ليست بتقية، وعليها العلم، والمتفق عليه أن الطوسى نفسه ليس بمعصوم، وبالضرورة سوف يخطئ فى توجيه بعض هذه الروايات؛ فيجعل ما ليس بتقية تقية والشيعة يتبعونه فى توجيهه هذا، وبالتالى يتضح أن الشيعة يتبعون فى تدينهم أمثال الطوسى، ولا يتبعون المعصوم فى دينهم، وقد أوجد الشيعة الرافضة عقيدة التقية والبداء - وسيأتى بيانهما بإذن اللَّه - لتغطية هذا الاختلاف فى أخبار الأئمة وأعمالهم، فاكتشف بعض الشيعة هذه المحاولة، وعرف سبب وضع هاتين العقيدتين، فترك التشيع، وقال: إن أئمة الرافضة وضعوا

(١) «المقالات والفرق» للقمى، ص ٢٥، «فرق الشيعة» للنوبختى، ص ٢٥، ٢٦.

لشيعتهم مقالتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبدًا، وهما القول بالبداء وإجازة التقية.

وهناك أمر آخر يُبطل دعوى العصمة؛ وهو أن المعصوم الذى يدعون اتباعه لم يعصمهم من الخلاف فى أصل الدين عندهم وأساسه وهو الإمامة، فتجدهم مختلفين متنابذين متلاعنين، يكفر بعضهم بعضًا؛ لاختلافهم فى عدد الأئمة، وفى تحديد أعيانهم، وفى الوقف وانتظار عودة الإمام، أو المضى إلى إمام آخر . . . هذا عدا الروايات المختلفة المتناقضة فى الكثير من أمور الدين - أصوله وفروعه - فما منعت العصمة المزعومة أهل الطائفة من الاختلاف، وعدم وجود أثرها يدل على انعدام أصلها، وقد يقال بأن اعتقادهم فى عصمة الأئمة أمر لا يؤثر اليوم، لأن الأئمة قد انتهى وجودهم الفعلى منذ عام (٢٦٠هـ)، ولم يبق إلا الانتظار للغائب الموعود، إلا أن هذه العقيدة لها آثارها اليوم فى واقع الشيعة، وتتمثل فى جوانب منها:

١-عملهم بما يؤثر عن الأئمة الاثنى عشر، كما يعمل سائر المسلمين بالقرآن والسنة.

٢-غلوهم فى قبورهم وأضرحتهم؛ فالغلو فى عصمتهم إلى حد وصفهم بصفات الإلهية تحول إلى غلو فى قبورهم ومشاهدهم؛ فيطاف بها وتدعى من دون اللَّه.

٣-إن المجتهد الشيعى أصبح له شىء من هذه الصفة، فهم يرون الراد عليه كالراد على اللَّه وهو كحد الشرك باللَّه، وهذه من الخطورة بمكان.

٤-حمل هذا الاعتقاد الفاسد والدينونة به[1] الذى ليس له علاقة بأمير المؤمنين على وأولاده وأحفاده الأطهار رضى اللَّه عنهما.

ثالثًا: النص من شروط الإمامة عند الشيعة الإمامية الاثنا عشرية:

يعتقد الشيعة الرافضة أن الإمامة كالنبوة لا تكون إلا بالنص من اللَّه - عز وجل- على لسان رسوله ﷺ، وأنها مثلها لطف من اللَّه- عز وجل-، ولا يجب أن يخلو عصر من العصور من إمام مفروض الطاعة منصوب من اللَّه تعالى، وليس للبشر حق اختيار الإمام وتعيينه؛ بل وليس للإمام نفسه حق تعيين من يأتى بعده، وقد وضعوا على لسان أئمتهم عشرات الروايات فى ذلك؛ منها ما نسبوه إلى الإمام محمد الباقر- رحمه اللَّه- أنه قال: أترون أن هذا الأمر إلينا

(١)«أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٦٩، ٩٧٣).

نجعله حيث نشاء؟ لا واللَّه ما هو إلا عهد من رسول اللَّه؛ رجل فرجل مسمى حتى تنتهى إلى صاحبها[1].

ويعتقد الشيعة الاثنا عشرية أن الرسول ﷺ قد نص على الأئمة من بعده وعيَّنهم بأسمائهم، وهم اثنا عشر إمامًا لا ينقصون ولا يزيدون وهم:

١- على بن أبى طالب رضي الله عنه، المرتضى (ت ٤٠هـ).

٢- الحسن بن على رضي الله عنه، الزكى (ت٥٠هـ).

٣- الحسين بن على رضي الله عنه، سيد الشهداء (ت ٦١هـ).

٤- على بن الحسين زين العابدين (ت٩٥هـ).

٥- محمد بن على الباقر (ت ١١٤هـ).

٦- جعفر بن محمد الصادق (ت ١٤٨هـ).

٧- موسى بن جعفر الكاظم (ت ١٨٣هـ).

٨- على بن موسى الرضا (ت٢٠٣هـ).

٩- محمد بن على الجواد (ت٢٢٠هـ).

١٠- على بن محمد الهادى (ت٢٥٤هـ).

١١- الحسن بن على العسكرى (ت ٢٥٦هـ).

١٢- محمد بن الحسن المهدى (ت ٢٦٠هـ).

كان ابن سبأ ينتهى بأمر الوصية عند على رضي الله عنه؛ ولكن جاء فيمن بعد مَن عمَّمَها فى مجموعة من أولاده، وكانت الخلايا الشيعية تعمل بصمت وسرية، ومع ذلك فقد تصل بعض هذه الدعاوى إلى بعض أهل البيت، فينفون ذلك نفيًا قاطعًا، كما فعل جدهم أمير المؤمنين على؛ ولذلك اخترع أولئك الكذابون على أهل البيت «عقيدة التقية»؛ حتى يسهل نشر أفكارهم، وهم فى مأمن من تأثر الأتباع بمواقف أهل البيت الصادقة، والمعلنة للناس[2].

---

(١) «الإمامة والنص» فيصل نور، ص ٨.

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٠).

إن من أخطر الأمور التى ابتدعها الشيعة الوصية؛ وهى أن رسول اللَّه ﷺ أوصى بالخلافة بعد وفاته مباشرة إلى على رضي الله عنه، وأن من سبقه مغتصبون لحقه كما جاء فى كتابهم «الكافى»: من مات ولم يعرف إمامه مات ميتة جاهلية، وكان علىٌّ هو وصيته بزعمهم[1]؛ ولكن بالاستقراء التاريخى لتاريخ الخلفاء الراشدين لا نجد للوصية ذكرًا فى خلافة أبى بكر ولا فى خلفة عمر رضى اللَّه عنهما، وإنما نجد بداية ظهورها فى السنوات الأخيرة من خلافة عثمان رضي الله عنه عند بزوغ قرن الفتنة، وقد استنكر الصحابة هذا القول عندما وصل إلى أسماعهم، وبينوا كذبه، ومن أشهر هؤلاء على بن أبى طالب، وأم المؤمنين عائشة رضى اللَّه عنهما.

ثم نرى هذا القول يتبلور فى فكرة موجهة، وعقيدة تدعو إلى الإيمان بها والدعوة إليها، وذلك فى خلافة على رضي الله عنه، وهذه الوصية التى تدعيها الرافضة قد أثبت علماؤهم أنها من وضع عبد اللَّه بن سبأ كما ذكر ذلك النوبختى والكشى - وقد مر ذلك معنا- ويكفى فى الرد على زعمهم ما ورد بالنقل الصحيح عن عدد من الصحابة رضى اللَّه عنهم، ومنهم على رضي الله عنه نفسه.

■ والأدلة كثيرة منها:

١- ذكر عند عائشة- رضى اللَّه عنها-أن النبى ﷺ أوصى إلى على، فقالت: من قاله؟ لقد رأيت النبى ﷺ، وإنى لمسندته إلى صدرى، فدعا بالطست، فانخنث، فمات، فما شعرت، فكيف أوصى إلى على[2]؟!.

وتصريح عائشة- رضى اللَّه عنها- أن النبى ﷺ لم يوص لعلى من أعظم الأدلة على عدم الوصية، فإن النبى ﷺ توفى فى حجرها، ولو كانت هناك وصية لكانت هى أدرى الناس بها[3].

٢- وعن ابن عباس- رضى اللَّه عنهما- قال: إن على بن أبى طالب رضي الله عنه، خرج من عند رسول اللَّه ﷺ فى وجعه الذى توفى فيه، فقال الناس: يا أبا الحسن، كيف أصبح رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: أصبح بحمد اللَّه بارئًا، فأخذ بيده عباس بن عبد المطلب، فقال له: أنت واللَّه

(١) «أصول الكافى» (٢/ ١٦، ١٧).

(٢) البخارى، كتاب: الوصايا، رقم (١٤٧١).

(٣) «بذل المجهود فى إثبات مشابهة الرافضة لليهود» (١/ ١٩٠).

بعد ثلاث عبد العصا، وإنى واللَّه لأرى رسول اللَّه ﷺ سوف يُتوفَّى فى وجعه هذا، وإنى لأعرف وجوه بنى عبد المطلب عند الموت، اذهب بنا إلى رسول اللَّه ﷺ، فلنسأله فيمن هذا الأمر، إن كان فينا علمنا ذلك، وإن كان فى غيرنا علمنا، فأوصى بنا، فقال على: إنَّا واللَّه لئن سألنها رسول اللَّه ﷺ فمنعناها، لا يعطيناها الناس من بعده، وإنى وآللَّه لا أسألها رسول اللَّه ﷺ(١).

وفى قوله رضي الله عنه، شهادة للصحابة- رضى اللَّه عنهم- على مدى التزامهم بتنفيذ أمر رسول اللَّه ﷺ، فلو كانت هناك وصية لما تخلف أحد عنها، ولما عبَّرت الأنصار عن رأيها فى السقيفة بحرية وشجاعة وصدق: منا أمير، ومنكم أمير(٢)، ولبايعوا من عُهد إليه بالوصية، أو على الأقل سيذكر بعضهم، ولو كان هناك نص قبل ذلك لقال على للعباس: كيف نسأله عن هذا الأمر فيمن يكون، وهو قد أوصى لى بالخلافة، وقد توفى رسول اللَّه ﷺ فى نفس اليوم، فلما لم يوجد شىء من ذلك تبين أن ما يُدَّعَى من النص دعوى لا أساس لها من الصحة، وكل ما أوردوه فى ذلك من التنصيص على علىٍّ مردود؛ لمخالفته هذا النص الصريح من على رضي الله عنه؛ لأن كل أدلتهم السمعية إما أنها لا تدل على المدعَى، وإما نصوص تدل على ذلك؛ ولكنها موضوعة(٣).

٣- سُئل على رضي الله عنه: أخصكم رسول اللَّه ﷺ بشىء؟ فقال: ما خصنا رسول اللَّه بشىء لم يعم به الناس كافة، إلا ما كان فى قراب سيفى هذا، قال: فأخرج صحيفة مكتوب فيها: «**لعن اللَّه من ذبح لغير اللَّه، ولعن اللَّه من غيَّر منار الأرض، ولعن اللَّه من لعن والده، ولعن اللَّه من آوى محدثًا**»(٤).

قال ابن كثير- رحمه اللَّه-: وهذا الحديث الثابت فى «الصحيحين» وغيرهما عن على رضي الله عنه، يرد على فرقة الرافضة من زعمهم أن رسول اللَّه أوصى إليه بالخلافة، ولو كان الأمر كما زعموا لما رد ذلك أحد من الصحابة؛ فإنهم كانوا أطوع للَّه ورسوله فى حياته، وبعد وفاته من أن يفتئتوا عليه فيقدموا غير من قدمه، ويؤخروا من قدمه بنفسه، حاشا وكلا!! ومن ظن بالصحابة- رضوان اللَّه عليهم- ذلك فقد نسبهم بأجمعهم إلى الفجور والتواطؤ على معاندة

---

(١) البخارى، كتاب: المغازى، رقم (٤٤٤٧).

(٢) البخارى، كتاب: الحدود، رقم (٦٨٣٠).

(٣) «الإمامة والرد على الرافضة» تحقيق: على ناصر فقيهى ص ٢٣٨.

(٤) مسلم (٣/ ١٥٦٧) رقم (١٩٧٨).

الرسـول ﷺ ، ومضادتهم لحكمه ونصه ، ومن وصل من الناس إلى هذا المقام فقد خلع ربقة الإسلام ، وكفر بإجماع الأئمة الأعلام[١] .

قال النووى- رحمه اللَّه- : فيه إبطال ما تزعمه الرافضة والشيعة والإمامية بالوصية لعلى وغير ذلك من اختراعاتهم[٢] .

٤- وعن عمرو بن سفيان قال : لما ظهر على يوم الجمل قال : أيها الناس ، إن رسول اللَّه ﷺ لم يعهد إلينا من هذه الإمارة شيئًا ، حتى رأينا من الرأى أن نستخلف أبا بكر ، فأقام واستقام حتى مضى لسبيله[٣] .

٥- روى أبو بكر البيهقى بإسناده إلى شقيق بن سلمة ، قال : قيل لعلى بن أبى طالب : ألا تستخلف علينا؟ فقال : ما استخلف رسول اللَّه ﷺ فأستخلف ؛ ولكن إن يرد اللَّه بالناس خيرًا فسيجمعهم بعدى على خيرهم ، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم[٤] . فهذا دليل واضح على أن دعوى النص عليه رضي الله عنه ، إنما هى من اختلاق الرافضة الذين مُلئت قلوبهم بالبغض والحقد لأصحاب رسول اللَّه ﷺ بمن فيهم على وأهل بيته ؛ وإنما يدعون حبهم تسترًا ليتنسى لهم الكيد للإسلام وأهله[٥] .

بهذه النصوص القطعية يتضح بجلاء أنه لا أصل للوصية المزعومة ، وأن ما اعتمد عليه الرافضة هو من وضع عبد اللَّه بن سبأ الذى هو أول من أحدث الوصية ، ثم وضعت بعد ذلك أسانيد وركبت متون نسبوها زورًا وبهتانًا إلى النبى ﷺ ، وهدفهم من ذلك الطعن فى الصحابة- رضى اللَّه عنهم- بمخالفتهم أمر الرسول ﷺ وإجماعهم على ذلك ، ومن ثَمَّ الطعن وردُّ ما نقلوه إلى أجيال المسلمين من قرآن وحديث[٦] .

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه- فى رده على الحلى : وأما النص على علىٍّ فليس فى شىء من كتب أهل الحديث المعتمدة ، وأجمع أهل الحديث على بطلانه ، حتى قال أبو محمد بن حزم : ما

---

(١) «البداية والنهاية» (٥/ ٢٢١).

(٢) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٥١).

(٣) «الاعتقاد» ص ١٨٤ ، وقال البيهقى فى «دلائل النبوة» : سنده حسن.

(٤) «الاعتقاد» ص ١٨٤ ، إسناده جيد.

(٥) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة» (٢/ ٦٢٠).

(٦) «خلافة على بن أبى طالب» عبد الحميد ، ص ٦٥ .

وجدنا قط رواية عند أحد فى هذا النص المدعى إلا رواية إلى مجهول يكنى أبا الحمراء، لا نعرف من هو فى الخلق[1].

وقال فى موضع آخر: فعلم أن ما تدعيه الرافضة من النص هو مما لم يسمعه أحد من أهل العلم بأقوال رسول اللَّه ﷺ قديمًا ولا حديثًا؛ ولهذا كان أهل العلم بالحديث يعلمون بالضرورة كذب هذا النقل، كما يعلمون كذب غيره من المنقولات[2].

وقد جاء من الغلاة فيما بعد من أحيا نظرية ابن سبأ فى أمير المؤمنين على رضي الله عنه، ثم عمموها على آخرين من سلالة على والحسين فى إثارة مشاعر الناس وعواطفهم، والدخول إلى قلوبهم؛ لتحقيق أغراضهم ضد الدولة الإسلامية فى ظل هذا الستار، وأول من بدأ يشيع القول بأن الإمامة محصورة بأناس مخصوصين فى آل البيت شيطان الطاق الذى تلقبه الشيعة مؤمن الطاق[3]، وأنه حينما علم بذلك زيد بن على بعث إليه ليقف على حقيقة الإشاعة، فقال له زيد: بلغنى أنك تزعم أن فى آل محمد إمامًا مفترض الطاعة؟ قال شيطان الطاق: نعم، وكان أبوك على بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يُؤتى بلقمة وهى حارة فيبردها بيده، ثم يلقمنيها، أفترى أنه كان يشفق علىَّ من حر اللقمة، ولا يشفق علىَّ من حر النار؟ قال شيطان الطاق: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة[4].

وهذه القصة المروية فى أوثق كتب الرجال عندهم تبين أن هذه النظرية كانت سرية التداول، لدرجة أنها خفيت على إمام من أئمة أهل البيت وهو الإمام زيد، وقد بيَّن محب الدين الخطيب أن شيطان الطاق هو أول من اخترع هذه العقيدة الضالة، وحصر الإمامة والتشريع، وادَّعى العصمة لأناس مخصوصين من آل البيت[5].

وقد شارك شيطان الطاق رجل آخر هو هشام بن الحكم المتوفى (١٧٩هـ)[6]، ويبدو أن عقيدة حصر الإمامة بأناس معيَّنين سرت فى الكوفة[7] بسعى مجموعة من أتباع هشام وشيطان

---

(١) «المنهاج» (٨/ ٣٦٢) «الفصل» (٤/ ١٦١).
(٢) «المنهاج» (٧/ ٥٠).
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٠).
(٤) «رجال الكشى» ص ١٨٦.
(٥) «مجلة الفتح» ص ٥، العدد ٨٦٢، عام (١٣٦٧هـ).
(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٠٣).
(٧) «بحار الأنوار» (١٠٠/ ٢٥٩) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٥).

الطاق، ففكرة حصر الأئمة بعدد معين قد وضع جذورها فى القرن الثانى زمرة ممن يدعى الصلة بأهل البيت؛ أمثال: شيطان الطاق، وهشام بن الحكم[١].

ولقد اختلفت اتجاهات الشيعة وتباينت مذاهبهم فى عدد الأئمة، قال فى «مختصر التحفة»: اعلم أن الإمامية قائلون بانحصار الأئمة؛ ولكنهم مختلفون فى مقدارهم، فقال بعضهم: خمسة، وبعضهم: سبعة، وبعضهم: ثمانية، وبعضهم: اثنا عشر، وبعضهم: ثلاثة عشر[٢].

وكتب الشيعة نقلت صورة هذا التباين والتناقض، سواء أكان من كتب الإسماعيلية؛ كـ «مسائل الإمامة» للناشئ الأكبر، أو «الزينة» لأبى حاتم الرازى، أم من كتب الاثنا عشرية؛ مثل: «المقالات والفرق» للأشعرى القمى، و«فرق الشيعة» للنوبختى، وقضية الإمامة عندهم ليست بالأمر الفرعى الذى يكون فيه الخلاف أمرًا عاديًا؛ بل هى أساس الدين وأصله المتين، ولا دين لمن لم يؤمن بإمامهم؛ ولذلك يكفِّر بعضهم بعضًا؛ بل إن أتباع الإمام الواحد يكفر بعضهم بعضًا، ويلعن بعضهم بعضًا[٣].

أما الاثنا عشرية فقد استقر قولها - فيما بعد- بحصر الإمامة فى اثنى عشر إمامًا، ولم يكن فى العترة النبوية بنى هاشم على عهد رسول اللَّه ﷺ وأبى بكر وعمر وعثمان وعلى رضي الله عنهم، من يقول بإمامة الاثنى عشر[٤]؛ إنما عُرف الاعتقاد باثنى عشر إمامًا بعد وفاة الحسن العسكرى[٥].

وحصر الأئمة بعدد معين عقيدة فاسدة باطلة، وأمير المؤمنين على وأولاده وأحفاده براء منها، وفى كتب الشيعة المعتمدة فى «نهج البلاغة» عن على رضي الله عنه، قال: دعونى والتمسوا غيرى، فإنَّا مستقبلون أمرًا له وجوه وألوان، لا تقوم له القلوب، ولا تثبت عليه العقول[٦]، وإن الآفاق قد أغامت[٧]، والمحجة[٨] قد تنكرت، واعلموا أنى إن أجبتكم ركبت لكم ما

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٦).
(٢) «مختصر التحفة» ص ١٩٣.
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٧).
(٤) «منهاج السنة» (٢/ ١١).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٠٨).
(٦) لا تصبر له ولا تطيق احتماله.
(٧) أغامت: غُطِّيتْ بالغيم.
(٨) المحجة: الطريق المستقيمة.

أعلم، ولم أصغَ إلى قول القائل وعتب العاتب، وإن تركتمونى فأنا كأحدكم ولَعَلِّى أسمعكم وأطوعكم لمن وَلَّيتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم منى أميراً[1].

فلو كانت إمامة على منصوصًا عليها من اللَّه - عز وجل- لما جاز لعلى بن أبى طالب تحت أى ظرف من الظروف أن يقول للناس: دعونى والتمسوا غيرى، ويقول: أنا لكم وزيراً خير لكم منى أميراً» كيف والناس تريده وجاءت تبايعه[2].

ويقول فى «النهج» كلامًا أكثر صراحة وأشد وضوحًا حين يقول: إنه بايعنى القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار ولا للغائب أن يرد؛ وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إمامًا كان ذلك للَّه رضًا، فإن خرج عن أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردُّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين، وولاه اللَّه ما تولى[3]

■ **وقد أشار أمير المؤمنين بهذه العبارة إلى حقائق جديرة بالاهتمام حيث جعل:**

(أ)الشورى للمهاجرين والأنصار من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وبيدهم الحل والعقد.

(ب) اتفاقهم على شخص سبب لمرضاة اللَّه، وعلامة لموافقته سبحانه وتعالى على اختيارهم.

(جـ) لا تنعقد الإمامة فى زمانهم دونهم، وبغير اختيارهم.

(د) لا يردُّقولهم، ولا يخرج عن حكمهم إلا المبتدع الباغى، المتبع غير سبيل المؤمنين.

فأين هم الشيعة الاثنا عشرية من هذه التصريحات المهمة؟![4].

إن مسألة النص لا تثبت بأى وجه من الوجوه، ومسألة حصر الأئمة بعدد معين مردودة بالكتاب والسنة، كما أنه لا يقبلها العقل ومنطق الواقع؛ إذ بعد انتهاء العدد المعين هل تظل الأمة بدون إمام؟! ولذلك فإن عصر الأئمة الظاهرين عند الاثنا عشرية لا يتعدى قرنين ونصف قرن إلا قليلاً، وقد اضطر الشيعة للخروج عن حصر الأئمة بمسألة نيابة المجتهد عن الإمام، واختلف

(١)«نهج البلاغة» (خطبة) رقم (٩٢) ص ٣٣٦.

(٢)«ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٥٨.

(٣)«نهج البلاغة» (كتاب إلى معاوية) رقم (٦) ص ٥٢٦.

(٤)«ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٦١.

قولهم فى حدود النيابة[1]، وفى هذا العصر اضطروا للخروج نهائيًا عن هذا الأصل الذى هو قاعدة دينهم، فجعلوا رئاسة الدولة تتم عن طريق الانتخاب، ولكنهم خرجوا عن حصر العدد إلى حصر النوع؛ فقصروا رئاسة الدولة على الفقية الشيعى[2].

● **ما يحتج به الاثنا عشرية فى أمر تحديد عدد الأئمة بما جاء فى كتب السنة:**

عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبى ﷺ يقول: «يكون اثنا عشر أميراً» فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبى: إنه قال: كلهم فى قريش»[3]، وفى مسلم عن جابر قال: سمعت رسول اللّه ﷺ يقول: «لا يزال الإسلام عزيزًا إلى اثنى عشرة خليفة» ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبى: ما قال؟ فقال: «كلهم فى قريش»[4]، وفى لفظ: «**لا يزال هذا الدين عزيزاً منيعًا إلى اثنى عشر خليفة**»[5]، وفى لفظ آخر: «**لا يزال أمر الناس ماضيًا ما وليهم اثنا عشر رجلاً**»[6]، وعند أبى داود: «**لا يزال هذا الدين قائمًا حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليهم الأمة**»[7]، وأخرجه أبو داود أيضًا من طريق الأسود بن سعيد عن جابر بنحو ما مضى قال: وزاد: فلما رجع إلى منزله أتته قريش، فقالوا: ثم يكون ماذا؟ قال: «**الهرج**»[8].

يتعلق الاثنا عشرية بهذ النص ويحتجون به على أهل السنة، لا لإيمانهم بما جاء فى كتب السنة[9]، ولكن للاحتجاج عليهم بما يسلمون به، وبالتأمل فى النص بكل حيدة وموضوعية نجد أن هؤلاء الاثنى عشر وصفوا بأنهم يتولون الخلافة، وأن الإسلام فى عهدهم يكون فى عزة ومنعة، وأن الناس تجتمع عليهم، ولا يزال أمر الناس ماضيًا وصالحًا فى عهدهم، وكل هذه الأوصاف لا تنطبق على من تدعى الاثنا عشرية فيهم الإمامة، فلم يتولَّ الخلافة منهم إلا أمير المؤمنين على والحسن مدة قليلة.

---

(١) «الحكومة الإسلامية» للخمينى، ص ٦٨، «أصول الشيعة» (٢/ ٨١٤).

(٢) «الحكومة الإسلامية» للخمينى، ص ٢٤٨، «أصول الشيعة» (٢/ ٨١٤).

(٣) البخارى، كتاب: الأحكام، باب: الاستخلاف (٨/ ١٢٧).

(٤) مسلم: كتاب: الإمارة، باب: الناس (٢/ ١٤٥٣).

(٥، ٦) المصدر نفسه (٢/ ١٤٥٣).

(٧) «سنن أبى داود» كتاب: المهدى (٤/ ٤٧١).

(٨) «سنن أبى داود» (٤/ ٤٧٢) و«فتح البارى» (١٣/ ٢١١).

(٩) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٥).

كما لم يقم أمر الأمة في مدة أحد من هؤلاء الاثنى عشر - في نظر الشيعة أنفسهم- بل ما زال أمر الأمة فاسداً . . . ويتولى عليهم الظالمون بل الكافرون[1] ، وأن الأئمة أنفسهم كانوا يتسترون في أمور دينهم بالتقية[2] ، وأن عهد أمير المؤمنين على وهو على كرسى الخلافة عهد تقية، كما صرح بذلك شيخهم المفيد[3] ، فلم يستطع أن يظهر القرآن، ولا أن يحكم بجملة من أحكام الإسلام، كما صرح بذلك شيخهم الجزائرى[4] ، واضطر إلى ممالأة أصحابه ومجاراتهم على حساب الدين، كما أقرَّ بذلك شيخهم المرتضى[5] ، فالحديث في جانب ومزاعم هؤلاء في جانب آخر، ثم إنه ليس في الحديث حصر للأئمة بهذا العدد؛ بل نبوءة منه - عليه السلام- بأن الإسلام لا يزال عزيزاً في عصر هؤلاء، وكان عصر الخلفاء الراشدين وبنى أمية عصر عزة ومنعة[6] .

ولهذا قال ابن تيمية- رحمه اللَّه- : إن الإسلام وشرائعه في زمن بنى أمية أظهر وأوسع مما كان بعدهم، ثم استشهد بحديث : «**لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثنى عشر خليفة، كلهم من قريش**» ثم قال : وهكذا كان، فكان الخلفاء أبو بكر وعمر وعثمان وعلى، ثم تولى من اجتمع الناس عليه وصار له عز ومنعة معاوية وابنه يزيد، ثم عبد الملك وأولاده الأربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز، وبعد ذلك حصل من النقص ما هو باقٍ إلى الآن، ثم شرح ذلك[7] .

ثم إنه قال في الحديث : «**كلهم من قريش**»[8] ، وهذا يعنى : أنهم لا يختصون بعلى وأولاده، ولو كانوا مختصين بعلى وأولاده لذكر ما يميزون به، ألا ترى أنه لم يقل : كلهم من ولد إسماعيل ولا من العرب، فلو امتازوا بكونهم من بنى هاشم، أو من قبيل علىٍّ لذكروا بذلك، فلما جعلهم من قريش مطلقًا عُلم أنهم من قريش؛ بل لا يختصون بقبيلة؛ بل منهم بنو تيم، وبنو عدى، وبنو عبد شمس، وبنو هاشم، فإن الخلفاء الراشدين كانوا من هذه القبائل[9] فإذن لم يبق من الأوصاف التى تنطبق على ما يريدون إلا مجرد العدد، والعدد لا يدل على شيء[10] .

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٢١٠) «المنتقى» ص ٥٣٣ .

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٦).

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٦).

(٤: ٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٦).

(٧) «منهاج السنة» (٤/ ٢٠٦).

(٨) مسلم (٢/ ١٤٥٣).

(٩) «منهاج السنة» (٤/ ٢١١).

(١٠) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨١٨).

■ **أدلتهم من القرآن على النص:**

إن الشيعة الرافضة لما لم يجدوا ما يستدلون به من الشرع لتقريز عقيدة الإمامة بالنص عمدوا إلى آيات من كتاب اللَّه فيها ثناء ومدح لعباده الصالحين وأوليائه المتقين، فجعلوها خاصة بأمير المؤمنين على رضي الله عنه، وأولوها على حسب هذا المعتقد الفاسد، كما اختلقوا أحاديث كثيرة لتأييد هذه البدعة الشنيعة؛ وذلك لإيقاع جهلة المسلمين ومن قل نصيبه من العلم فى ذلك، وما أوردوه فى هذا الشأن واضح البطلان، ثم إن استدلالهم لا يخرج عن أمرين:

(أ) إما أن يكون فيما استدلوا به دليل على تلك الدعوى؛ كآية التطهير والمباهلة، وحديث الراية، وحديث «خم»، وغيرها من الأحاديث:

(ب) أو أن تكون أحاديث موضوعة، والموضوع لا تقوم به حجة؛ ولهذا اشتهر بين أهل العلم أن الرافضة أكذب الفرق المنتسبة إلى الإسلام، وقد ذكر ابن تيمية اتفاق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، الكذب فيهم قديم؛ ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بالكذب[1].

■ **وإليك بعض الأمثلة فى استدلالهم بالقرآن:**

١- آية الولاية:

قال تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: ٥٥] ذكروا فى تفسير هذه الآية ما يدل على زعمهم بأنها فى إمامة على، قال شيخ الطائفة - كما يلقبونه - الطوسى: وأما النص على إمامته من القرآن فأقوى ما يدل عليه قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [المائدة: ٥٥][2].

وقال الطبرسى: وهذه الآية من أوضح الدلائل على صحة إمامة علىٍّ بعد النبى بلا فصل[3]، ويكاد شيوخهم يتفقون على أن هذا أقوى دليل عندهم؛ حيث يجعلون له الصدارة

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٥٩).

(٢) «تلخيص الشافى» (٢/ ١٠) نقلاً عن «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٢٢).

(٣) «مجمع البيان» (٢/ ١٢٨) نقلاً عن «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٢٢).

فى مقام الاستدلال فى مصنفاتهم[1]، وأما كيف يستدلون بهذه الآية على مبتغاهم، فإنهم يقولون: اتفق المفسرون والمحدثون من العامة والخاصة وهو مذكور فى الصحاح الستة[2]، و﴿إِنَّمَا﴾ للحصر باتفاق أهل اللغة، والولى بمعنى الأولى بالتصرف المرادف للإمام والخليفة[3]. فأنت ترى أنهم يعتمدون فى استدلالهم بالآية بما روى فى سبب نزولها؛ لأنه ليس فى نص ما يدل على مرادهم، فصار استدلالهم بالرواية لا بالقرآن، فهل الرواية ثابتة، وهل وجه استدلالهم سليم؟ يتبين هذا بالوجوه التالية:

(أ) إن زعمهم بأن أهل السنة أجمعوا على أنها نزلت فى على هو من أعظم الدعاوى الكاذبة؛ بل أجمع أهل العلم بالنقل أنها لم تنزل فى على بخصوصه، وأن عليًا لم يتصدق بخاتمه فى الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية فى ذلك من الكذب الموضوع[4]، وقوله: إنها مذكورة فى الصحاح الستة[5] كذب؛ إذ لا وجود لهذه الرواية فى الكتب الستة، وقد ساق ابن كثير الآثار التى تروى فى أن هذه الآية نزلت فى على حين تصدق بخاتمه، وعقب عليها: وليس يصح شىء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها[6].

وقال عبد العزيز الدهلوى: وأما القول بنزولها فى حق على بن أبى طالب، ورواية قصة السائل وتصدقه بالخاتم عليه فى حالة الركوع، فإنما هو للثعلبى[7] فقط، وهو متفرد به، ولا يعتد المحدثون من أهل السنة بروايات الثعلبى قدر شعيرة، ولقبوه بحاطب ليل؛ فإنه لا يميز الرطب من اليابس، وأكثر رواياته عن الكلبى عن أبى صالح وهى من أوهى ما يُروى فى التفسير عندهم[8].

---

(١) «عقائد الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٨١، ٨٢) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٣).

(٢) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٣).

(٣) «عقائد الإمامية الاثنا عشرية» (١/ ٨١، ٨٢) نقلاً عن المرجع السابق (٢/ ٨٢٣).

(٤) «منهاج السنة» (٤/ ٤).

(٥) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٤).

(٦) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٧٦، ٧٧).

(٧) «مختصر التحفة الاثنا عشرية» ص ١٤١، ١٤٢.

(٨) المصدر نفسه ص ١٤١/ ١٤٢، «عقيدة أهل البيت بين الإفراط والتفريط» ص ٤٧٣، وانظر: «أسباب النزول» للواحدى، تحقيق: أيمن شعبان، ص ١٦٣، «اليهود فى السنة المطهرة» (١/ ٢٨٢) ويبقى الخبر الذى رواه ابن إسحاق بإسناد مرسل يتقوى مع المتابعات والشواهد، وانظر: «مختصر تفسير القرآن العظيم» المسمى «عمدة التفاسير عن الحافظ ابن كثير» لأحمد محمد شكر (١/ ٧٠١) فقد قال أحمد شاكر فيمن قال: نزلت فى على رضي الله عنه: بل هى من أكاذيب الشيعة الذين يعلبون بتأويل القرآن.

وسبب نزول هذه الآية على الصحيح هو أنه لما خانت بنو قينُقاع الرسول ﷺ ذهبوا إلى عبادة بن الصامت - كما أخرج ذلك ابن جرير فى «تفسيره» - وأرادوه أن يكون معهم، فتركهم وعادهم وتولى اللَّه ورسوله، فأنزل اللَّه قوله جل وعلا: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴿٥٥﴾ ﴾ [المائدة]أى: والحال أنهم خاضعون فى كل شئونهم للَّه تبارك وتعالى؛ ولذلك قال اللَّه- تبارك وتعالى- فى أول الآيات: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٥١]يعنى: عبد اللَّه بن أبى بن سلول؛ لأنه كان مواليًا لبنى قينقاع، ولما حصلت الخصومة بينهم وبين النبى ﷺ والاهم ونصرهم ووقف معهم، وذهب إلى النبى ﷺ يشفع لهم.

أما عبادة بن الصامت رضي الله عنه وأرضاه فإنه تبرأ منهم وتركهم، فأنزل اللَّه تبارك وتعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ [المائدة: ٥١]ثم عقب تبارك وتعالى بذكر صفة المؤمنين، وهو عبادة بن الصامت ومن اتبعه: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا ﴾ أمثال عبادة وغيره، فهذه الآية نزلت فى عبادة بن الصامت رضي الله عنه(١).

إن الآيات الكريمة جاءت بالأمر بموالاة المؤمنين، والنهى عن موالاة الكافرين، وهذا المعنى يدرك أيضًا - بعد معرفة سبب النزول الحقيقى- بوضوح من سياق الآيات؛ إذ قبل هذه الآية الكريمة جاء قوله سبحانه: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٥١﴾ ﴾ [المائد: ٥١]فهذا نهى صريح عن موالاة اليهود والنصار بالود والمحبة والنُّصرة . . . ولا يراد باتفاق الجميع الولاية بمعنى الإمارة، وليس هذا بوارد أصلاً، ثم أردف ذلك بذكر من تجب موالاته، وهو اللَّه

(١) رواه ابن هشام فى «السيرة» فى أمر بنى قينقاع (٢/ ٤٩) عن عبادة بن الوليد، ورواه ابن جرير فى «تفسيره» فى تأويل قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ﴾ [المائدة: ٥١] «تفسير الطبرى» (٦/ ١٧٨) ورجال إسناده - من طريق ابن جرير- موثوقون، وقد صرح ابن إسحاق بالتحديث عن والده لكنه مرسل، فإن عبادة بن الوليد تابعى جليل روى عن أبيه وجده وغيرهما، وهو ثقة. «التهذيب» (٥/ ١١٤).

ورسوله والمؤمنون، فواضح من ذلك أن موالاة المحبة والنصرة التى نهى عنها فى الأولى، وهى بعينها التى أُمر بها المؤمنون فى هذه الآية بحكم المقابلة، كما هو بيِّن جلى من لغة العرب[1].

قال الرازى- رحمه اللَّه-: لما نهى فى الآيات المتقدمة عن موالاة الكفار، أمر فى هذه الآية بموالاة من تجب موالاته[2].

وقال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: إنه من المعلوم المستفيض عند أهل التفسير خلفًا عن سلف أن هذه الآية نزلت فى النهى عن موالاة الكفار، والأمر بموالاة المؤمنين[3].

(ب) إن اللَّه تعالى لا يثنى على الإنسان إلا بما هو محمود عنده، إما واجب، وإما مُستحب، والتصدق أثناء الصلاة ليس بمستحب باتفاق علماء الملة، ولو كان مستحبًا لفعله الرسول ﷺ، ولحض عليه، ولكرر فعله، وإن فى الصلاة لشُغْلاً، وإعطاء السائل لا يفوت؛ إذ يمكن للمتصدق إذا سلم أن يعطيه؛ بل إن الاشتغال بإعطاء السائلين يبطل الصلاة كما هو رأى جملة من أهل العلم[4].

(جـ) إنه لو قدر أن هذا مشروع فى الصلاة لم يُختص بالركوع، فكيف يقال: لا ولى إلا الذين يتصدقون فى حال الركوع، فإن قيل: هذه أراد بها التعريف بعلى، قيل له: أوصاف على التى يعرف بها كثيرة ظاهرة، فكيف يترك تعريفه بالأمور المعروفة، ويعرِّف بهذا الأمر الذى لا يعرفه إلا من سمعه وصدق به؟! وجمهور الأمة لا يسمع هذا الخبر، ولا هو فى شىء من كتب المسلمين المعتمدة[5].

(د) وقولهم: إن عليًا أعطى خاتمه زكاة فى حال ركوعه، فنزلت الآية مخالفة للواقع؛ ذلك أن عليًا رضي الله عنه لم يكن ممن تجب عليه الزكاة على عهد النبى ﷺ، فإنه كان فقيرًا، وزكاة الفضة إنما تجب على من مَلَكَ النِّصاب حَولاً، وعلىٌّ لم يكن من هؤلاء[6].

(هـ) إن الأصل فى الزكاة أن يبدأ المزكى لا أن ينتظر حتى يأتيه الطالب، أيهما أفضل: أن تبادر أنت بدفع الزكاة، أو أن تجلس فى بيتك وزكاتك عندك، ثم تنتظر الناس حتى يطرقوا

(١) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٦).
(٢) «تفسير الفخر الرازى» (١٢/ ٢٥).
(٣) «منهاج السنة» (٤/ ٥).
(٤) «منهاج السنة» (١/ ٢٠٨).
(٥) «منهاج السنة» (٤/ ٥)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٥).
(٦) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٥).

عليك الباب، ثم تعطيهم زكاة أموالك؟ لا شك أن الأول أفضل؛ نظرًا لوجوب إخراجها إذا حال الحول وبلغ النصاب[1].

(و) قولهم: إن المراد بقوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾ الإمارة، لا يتفق مع قوله سبحانه: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ فإن اللَّه سبحانه لا يوصف بأنه متول على عباده، وأنه أمير عليهم، فإنه خالقهم ورازقهم، وربهم ومليكهم، له الخلق والأمر، لا يقال: إن اللَّه أمير المؤمنين، كما يسمى المتولى مثل على وغيره أمير المؤمنين[2]، وأما الولاية المخالفة للعداوة فإنه يتولى عباده المؤمنين فيحبهم ويحبونه، ويرضى عنهم ويرضون عنه، ومن عادى له وليًا بارزه بالمحاربة[3]، فهذه الولاية هى المقصودة فى الآية.

وقوله: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ أى: خاضعون لربهم، منقادون لأمره، والركوع فى أصل اللغة بمعنى: الخضوع؛ أى: يقيمون الصلاة، ويؤتون الزكاة فى حال الركوع، وهو الخشوع والإخبات والتواضع للَّه[4]، وهذا كما قال اللَّه- تبارك وتعالى- عن داود -عليه السلام- ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ ﴿٢٤﴾﴾ [ص: ٢٤] وهو خر ساجدًا، وإنما سمى راكعًا للذل والخضوع للَّه تبارك وتعالى، وكما قال تبارك وتعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴿٤٨﴾﴾ [المرسلات: ٤٨] أى: اخضعوا واستسلموا لأمر الله تبارك وتعالى[5].

(ز) وأما استدلالهم بأداة الحصر ﴿إِنَّمَا﴾ وأن المراد على رضي الله عنه بالخصوص، فهذا الدليل كما يدل على نفى إمامة الأئمة المتقدمين- كما قرر- يدل على سلب الإمامة من الأئمة المتأخرين بذلك التقرير بعينه، فلزم أن السبطين ومن بعدهما من الأئمة الأطهار مسلوبة منهم الإمامة، فإن أجابوا عن النقض بأن المراد حصر الولاية فى بعض الأوقات؛ أعنى: وقت إمامته، لا وقت إمامة من بعده، وافقوا أهل السنة فى أن الولاية العامة كانت له وقت كونه إمامًا، لا قبله[6].

وإذا كانت هذه أقوى أدلتهم - كما يقول شيوخهم- تبيَّن أنهم ليسوا على شىء؛ ذلك أن الأصل أن يستعمل فى هذا الأمر العظيم - والذى هو عند الرواقض أعظم أمور الدين، ومنكره فى عداد الكافرين - صيغة واضحة جليلة، يفهمها الناس بمختلف طبقاتهم، يدركها العامى

(١) «حقبة من التاريخ» ص ١٩٣.
(٢) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٧).
(٣) المصدر نفسه (٢/ ٨٢٧).
(٤) «الكشاف» للزمخشرى (١/ ٦٢٤) «تفسير الرازى» (١٢/ ٢٥).
(٥) «حقبة من التاريخ» ص ١٩٤.
(٦) «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٨٢٥).

كما يدركها العالم، ويفهمها اللاحق كما يفهمها الحاضر، ويعرفها البدوى كما يعرفها الحضرى، فلما لم يستعمل مثل ذلك فى كتاب اللَّه دل أنه لا نص كما يزعمون[1]، وهذه أقوى آية يستدلون بها من كتاب اللَّه، ويسمونها آية الولاية، ولهم تعلق بآيات أخرى ذكرها ابن المطهر الحلى، وأجاب عنها ابن تيمية بأجوبة جامعة[2].

٢- آية المباهلة :

إن آية المباهلة التى نزلت فى وفد نجران تُعد دليلاً آخر عند الشيعة الاثنا عشرية على الإمامة، وهى قول اللَّه -عز وجل-: ﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَل لَّعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ (٦١)﴾

[آل عمران: ٦١]

ووجه دلالة الآية على إمامة على بن أبى طالب عند الطوسى وغيره من علماء الشيعة أنها دلت على أفضليته من وجهين:

أحدهما: أنَّ موضوع المباهلة ليتميز المحق من المبطل، وذلك لا يصح أن يفعل إلا بمن هو مأمون الباطن، مقطوع على صحة عقيدته، أفضل الناس عند اللَّه.

الثانى: أنه ﷺ جعله مثل نفسه بقوله: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ لأنه أراد بقوله: ﴿أَبْنَاءَنَا﴾ الحسن والحسين رضي الله عنهما، وبقوله: ﴿وَنِسَاءَنَا﴾ فاطمة، وبقوله: ﴿أَنفُسَنَا﴾ نفسه ونفس على -عليهم السلام- وإذا جعله مثل نفسه وجب أن لا يدانيه، ولا يقاربه فى الفضل أحد[3].

وقد سميت آية المباهلة بهذا الاسم، لأن كل محق يود لو أهلك اللَّه المبطل المناظر له، ولا سيما إذا كان فى ذلك حجة له فى بيان حقه وظهوره، وكانت المباهلة بالموت؛ لأن الحياة عندهم عزيزة عظيمة، لما يعلمون من سوء مآلهم بعد الموت، وآية المباهلة لا مستند فيها على ما يدعيه الشيعة الاثنا عشرية فى موضوع الإمامة؛ لعدة أسباب:

---

(١) «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٨٢٩).

(٢) وقد قام الدكتور على السالوس بدراسة مستفيضة حول الآيات التى يستدل بها الإمامية لقولهم بالإمامة، وانتهى من ذلك إلى أن استدلالاتهم تنبنى على روايات متصلة بأسباب النزول وتأويلات انفرادوا بها، لم يصح شىء من هذا ولا ذاك مع الشيعة الاثنا عشرية (١/ ٥٥-١١١).

(٣) «تفسير التبيان» للطوسى (٣/ ٤٨٥).

(أ) إنه على كثرة المعانى والمرادفات لكلمة «نفس» التى استدل بها الإمامية على دلالة النص فى خلافة على بن أبى طالب لا يوجد معنى حقيقى أو مجازى يدل على الخلافة؛ ولكن ما استدل به أهل السنة على أنها تدل على دعوة النبىﷺ بحضوره بنفسه أو أقاربه فى الدين أو النسب، فهو مذكور فى اللغة موافقٌ للدين، قال الزبيدى: قال ابن خالويه: النفس الآخ، قال ابن برى: وشاهده قوله تعالى: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾[النور: ٦١] وفسر ابن عرفة قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾[النور: ١٢] أى: بأهل الإيمان وأهل شريعتهم(١).

قال تعالى: ﴿فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾.

قال الدهلوى: معنى﴿نَدْعُ﴾: نحضر أنفسنا، وأيضًا لو قررنا أن الأمير - أى: الإمام على- من قبل النبىﷺ لمصداق ﴿أَنفُسَنَا﴾ فمن نقرره من قبل الكفار لمصداق ﴿وَأَنفُسَكُمْ﴾ فى أنفس الكفار مع أنهم مشتركون فى صيغة ﴿نَدْعُ﴾ ولا معنى لدعوة النبى إياهم وأبناءهم بعد قوله: ﴿تَعَالَوْا﴾(٢).

وقوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَنَا وَأَنفُسَكُمْ﴾ مثل قوله تعالى: ﴿لَّوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَٰذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾[النور: ١٢] نزلت فى أم المؤمنين عائشة فى حادثة الإفك، فإن الواحد من المؤمنين أنفس المؤمنين والمؤمنات، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾[البقرة: ٥٤] أى: يقتل بعضكم بعضًا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ﴾[البقرة: ٨٤] أى: لا يُخرج بعضكم بعضاً، فالمراد بالأنفس الإخوان؛ إما فى النسب، وإما فى الدين(٣).

وقد قال اللَّه - عز وجل- فى رسوله الكريم: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٢٨﴾﴾[التوبة: ١٢٨].

وفى هذه الآية حجة بالغة على من يستدل بقوله تعالى: ﴿أَنفُسَنَا﴾ على معنى المماثلة

---

(١) «تاج العروس» (١٦/ ٥٧٠)، «ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٨٨.

(٢) «مختصر التحفة الاثنا عشرية» ص ١٥٦.

(٣) «مختصر منهاج السنة» (١/ ١٦٧، ١٦٨).

والتطابق، فهذه الآية تتكلم عن رسول اللَّه ﷺ وعن كفار مكة، وتقول: ﴿مَنْ أَنفُسَكُمْ﴾ فمن ذا الذى يقول بأن نفس رسول اللَّه ﷺ هى نفس كفار مكة - عياذًا باللَّه- ؟! [1].

وهنا تظهر المزاجية فى تفسير آية المباهلة حين يتجاهل علماء الشيعة كل هذه النصوص، ثم يأتون إلى هذه الآية الكريمة، فيبالغون فى معناها إلى حدٍّ قولهم بأن عليًا هو نفس محمد عليه الصلاة والسلام سوى النبوة، وحتى بعض الروايات الشيعية تشير إلى أن إطلاق لفظ أنفسنا على الأخ أو القريب أو أرباب الفئة الواحدة شىء متعارف عليه بين العرب، فعن أبى عبد اللَّه - عليه السلام-، قال: بعث أمير المؤمنين - عليهم السلام- عبد اللَّه بن العباس إلى ابن الكواء وأصحابه وعليه قميص رقيق وحُلَّة، فلما نظروا إليه قالوا: يا بن عباس، أنت خيرنا فى أنفسنا وأنت تلبس هذا اللباس، فقال: أنا أول ما أخاصمكم فيه: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِى أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾ [الأعراف: ٣٢]وقال: ﴿يَا بَنِى آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٣١]فهل بعد هذه الدلائل القرآنية، وبعد هذه الرواية الشيعية من كلمة يقولها المغالى [2]؟!.

(ب)اعترف أحد أقطاب الشيعة وهو الشريف الرضى أن قوله تعالى: ﴿أَنفُسَنَا﴾ لا يعنى أن عليًا رضي الله عنه، هو نفس رسول اللَّه ﷺ كما يقول الشيعة، يقول الشريف الرضى: قال بعض العلماء: إن للعرب فى لسانها أن تخبر عن ابن العم اللاصق والقريب المقارب بأنه نفس ابن عمه، وأن الحميم نفس حميمه، ومن الشاهد على ذلك قول اللَّه تعالى: ﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنفُسَكُمْ وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ [الحجرات: ١١]أراد تعالى: ولا تعيبوا إخوانكم المؤمنين، فأجرى الأخوة بالديانة مجرى الأخوة فى القرابة، وإذا وقعت النفس عندهم على البعيد النسب كانت أخلق أن تقع على القريب النسب، وقال الشاعر:

* كأنا يوم قرى إنما نقتل إيَّانا*

أراد كأنما نقتل أنفسنا بقتلنا إخواننا، فأخرى نفوس أقاربه مجرى نفسه لشوابك العصم ونوائط العصم ونوائط اللحم وأطيط الرحم، ولما يخلج من القربى القريبة، ويتحرك من الأعراق الوشيجة.

---

(١)«ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٨٨.

(٢)المصدر السابق، ص ١٨٩.

فأما قول اللَّه تعالى فى سورة النور: ﴿فَإِذَا دَخَلْتُم بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ﴾ فيمكن أن يجرى هذا المجرى؛ لأنه جاء فى التفسير: أن معنى ذلك فليسلم بعضكم على بعض لاستحالة أن يسلم الإنسان على نفسه، وإنما ساغ القول؛ لأن نفوس المؤمنين تجرى مجرى النفس الواحدة؛ للاجتماع فى عقد الديانة، والخطاب بلسان الشريعة، فإذا سلم الواحد منهم على أخيه كان كالمسلم على نفسه؛ لارتفاع الفروق واختلاف النفوس(١).

وبهذا يتضح أنه لا حجة لدى الشيعة فى دعواهم أن فى هذه الآية ما ينص على المساواة بين رسول اللَّه ﷺ وعلى رضي الله عنه وأرضاه، فلفظ «النفس» يُطلق فى لغة العرب على البعيد النسب، فإطلاقه على القريب من باب أولى، وليس فى ذلك دلالة على الإمامة من قريب ولا بعيد(٢).

(جـ) إن المباهلة إنما تحصل الرغبة والرهبة، والشعور بصداق الداعى بجمعه نفسه وأهله الذين تحن إليهم النفوس بطبيعة الحال ما لا تحن إلى غيرهم من الأبعدين فى الهلاك(٣)، فكونه ﷺ يدعو ألصق الناس به وأقربهم إليه دليل واضح على صحة نبوته؛ ولهذا لما رأى نصارى نجران ذلك خافوا على أنفسهم، وتخلوا عن مباهلته؛ ولكن الروافض المبتدعة لما ابتلوا بدفع الحق وعدم التسليم له أصيبوا بعدم فهم ما تدل عليه آيات الكتاب العزيز(٤).

(د) قول الشيعة الإمامية: إن الآية تدل على المساواة بينه وبين النبى ﷺ إلا النبوة، كلام لا يُسلم له أبدًا؛ إذ إن النبى لا يساويه أحد فى أمور الدين لا على ولا غيره، فأين مقام رسول اللَّه ﷺ وكماله البشرى من سائر الناس؟!.

إن أمير المؤمنين عليًا نفسه لا يرضى ما يقول الشيعة الإمامية عنه، والمنصف العاقل يدرك هذه القضية بكل وضوح(٥)، فمقام النبوة له هيبته ومكانته عند أمير المؤمنين، وقد تحدثنا عنه فى هذا الكتاب.

(هـ) إن قضايا الاعتقاد الكبرى، ومهمات الدين وأساسياته العظمى لابد لإثباتها من الأدلة القرآنية الصريحة القطعية الدلالة على المعنى المطلوب؛ كدلالة قوله تعالى: ﴿اللَّهُ لا إِلَهَ إِلاَّ

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٨٩.
(٢) المصدر السابق، ص ١٩٠.
(٣) «منهاج السنة» (٧/ ١٢٥، ١٢٦).
(٤) «عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة» (٢/ ٥٦٤، ٥٦٥).
(٥) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ١٩١.

هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ [البقرة: ٢٥٥] على التوحيد، ودلالة ﴿مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩] على نبوة محمد ﷺ، ودلالة قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [النور: ٥٦] على فرضية الصلاة ومشروعيتها[١] . . . إلخ.

٣- قوله تعالى: ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣].

وقد أورد الشيعة الإمامية فى تفسير هذه الآية حديثًا عزوه إلى النبى ﷺ، حدد فيه القربى بعلى وفاطمة وأبنائهما؛ الأمر الذى يدل فى رأى الشيعة على أفضليتهم ووجوب مودتهم، ومن ثم وجوب طاعتهم واتخاذهم أئمة دون غيرهم[٢].

■ والإجابة على ما سبق كالآتى:

(أ) إن هذه الآية فى سورة الشورى وهى مكية باتفاق أهل السنة[٣]، ومن المعلوم أن عليًا إنما تزوج فاطمة بعد غزوة بدر، والحسن ولد فى السنة الثالثة للهجرة، والحسين فى السنة الرابعة، فتكون هذه الآية قد نزلت قبل وجود الحسن والحسين بسنين متعددة، فكيف يفسر النبى ﷺ بوجوب قرابة لا تعرف، ولم تخلق بعد[٤].

(ب) إن تفسير الآية الذى فى الصحيح يناقض ذلك، فقد روى البخارى بإسناده إلى ابن عباس رضي الله عنهما أنه سئل عن قوله: ﴿إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ فقال سعيد بن جبير: قربى آل محمد ﷺ، فقال ابن عباس: عجلت، إن النبى ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا كان له فيهم قرابة، فقال: «إلا أن تصلوا ما بينى وبينكم من القرابة»[٥].

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: فهذا ابن عباس- رضى اللَّه عنهما- ترجمان القرآن، وأعلم أهل البيت بعد على، يقول: ليس معناها مودة ذوى القربى؛ لكن معناها: لا أسألكم يا معشر العرب ويا معشر قريش عليه أجرًا، ولكن أسألكم أن تصلوا القرابة التى بينى وبينكم، فهو سأل الناس الذين أُرسل إليهم أولاً أن يصلوا رحمه، فلا يعتدوا عليه حتى يبلغ رسالة ربه[٦].

---

(١) «آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة» عبد الهادي الحسيني، ص٥ .

(٢) «مجمع البيان» للطبرسى (٢٥/ ٤٩ ، ٥١) «مختصر التحفة الاثنا عشرية» ص١٥٣ - ١٥٥ .

(٣) «تفسير البغوي» (٤/ ١١٩) «العقيدة في أهل البيت» ص ٣٦٤ .

(٤) «منهاج السنة» (٩٩٧) «دراسة عن الفرَق وتاريخ المسلمين» جلى، ص ١٩٠ .

(٥) «البخارى» كتاب: التفسير، رقم (٤٨١٨).

(٦) «منهاج السنة» (٧/ ١٠٠).

(ج) إن الحديث الذى جعلوه مفسراً للآية كذب وموضوع باتفاق أهل المعرفة بالحديث وهم المرجوع إليهم فى هذا، وقد نص على ذلك ابن تيمية (١)، وقد تتبع ابن كثير أيضًا الأحاديث الواردة فى تفسير هذه الآية، وبيَّن أن الأحاديث التى تنص على أن أُولى القربى هم فاطمة وولداها ضعيفة الإسناد، وأورد رواية عن ابن أبى حاتم قال: حدثنا رجل سماه، حدثنا حسين الأشقر عن قيس، عن الأعمش، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس -رضى اللَّه عنهما- قال: لما نزلت هذه الآية ﴿قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾ قالوا: يا رسول اللَّه، من هؤلاء الذين أمر اللَّه بمودتهم؟ قال: «فاطمة وولداها - رضى اللَّه عنهم-» وهذا إسناد ضعيف فيه متهم لا يعرف عن شيخ شيعى محترق، وهو حسين الأشقر ولا يقبل خبره فى هذا المحل.

وذكر نزول الآية فى المدينة بعيد فإنها مكية، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة -رضى اللَّه عنها- أولاد بالكلية، فإنها لم تتزوج بعلى إلا بعد بدر فى السنة الثانية من الهجرة، والحق تفسير هذه الآية بما فسرها حبر الأمة وترجمان القرآن عبد بن عباس - رضى اللَّه عنهما- وقد تحدث ابن حجر عن ضعف الروايات المذكورة ومخالفتها للحديث الصحيح (٢).

■ أدلتهم من السنة:

١- خطبة غدير خُمّ:

غدير خم هو موقع بين مكة والمدينة بالجحفة (٣)، ويقع شرق رابغ بما يقرب من ٢٦ ميلاً، ويسمونه اليوم الغربة (٤)، ويذكر أنه فى هذا الموقع خطب النبى ﷺ فى الناس، وذكر فضل على رضي الله عنه، واتخذ الروافض هذه الحادثة أساسًا يعتمدون عليه فى تشيعهم الغالى له من جهة، واعتمدوا عليها فى أحقية على بالخلافة من جهة أخرى، فأعطوا لهذه الحادثة من الأهمية ما لم يعطوه لغيرها فى عصر النبوة (٥).

حتى أُلِّف فيه كتاب من أحد عشر مجلداً وهو كتاب «الغدير» ملأه مؤلفه بالأحاديث الموضوعة والضعيفة، والصحيح ما أخرجه الإمام مسلم فى «صحيحه» من حديث زيد بن أرقم رضي الله عنه، أنه قال: قام رسول اللَّه ﷺ فينا خطيبًا بماء يدعى خُمًّا بين مكة والمدينة، فحمد اللَّه

(١) «منهاج السنة» (٧/ ١٠٠).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٤/ ١١٢) «فتح البارى» (٨/ ٥٦٤).

(٣) «معجم البلدان» (٢/ ٢٨٩).

(٤) «على طريق الهجرة» (٢/ ٢٨٩).

(٥) «أثر التشيع على الروايات التاريخية» عبد العزيز محمد نور ولى، ص ٢٩٩.

وأثنى عليه، ووعظم وذكَّر، ثم قال: «**أما بعد، ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتى رسول ربي فأجيب، وأنا ترك فيكم ثقلين؛ أولهما: كتاب اللَّه فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب اللَّه واستمسكوا به**» فحث على كتاب اللَّه ورغَّب فيه، ثم قال: «**وأهل بيتى أذكركم اللَّه فى أهل بيتى، أذكركم اللَّه فى أهل بيتى، أذكركم اللَّه فى أهل بيتى**» قال له حصين - أى: الراوى عن زيد بن أرقم -: ومَن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: بلى، ولكن أهل بيته من حُرم الصدقة بعده، قال: ومَن هم؟ قال: هم آل على وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قال: كل هؤلاء حُرم الصدقة؟ قال: نعم[1].

وجاء عند غير مسلم؛ كالترمذى[2]، وأحمد[3]، والنسائى فى «الخصائص»[4]، والحاكم[5]، وغيرهم بأسانيد صحيحة عن النبى ﷺ: «**من كنت مولاه فعلى مولاه**»[6]، وأما الزيادات الأخرى كقوله: «اللَّهم وال من واله، وعاد من عاداه» فهذه الزيادات صححها بعض أهل العلم، والصحيح أنها لا تصح، وأما زيادة: «انصر من نصره، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار» فهذه زيادة مكذوبة على النبى ﷺ[7].

وخطبة النبى ﷺ فى غدير خم لها سبب وجيه، فعن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه قال: بعث النبى ﷺ عليًا إلى خالد بن الوليد فى اليمن ليخمس الغنائم ويقبض الخمس، فلما خمس الغنائم كانت فى الغنائم وصيفة هى أفضل ما فى السبى، فصارت فى الخُمس، ثم إن عليًا خرج ورأسه مغطى وقد اغتسل، فسألوه عن ذلك، فأخبرهم أن الوصيفة التى كانت فى السبى صارت له فتسرَّى بها، فكره البعض ذلك منه، وقدم بريدة بن الحصيب بكتاب خالد إلى النبى ﷺ، وكان ممن يبغض عليًا، فصدَّق على كتاب خالد الذى تضمن ما فعله على، فقال له النبى ﷺ: «يابريدة، أتبغض عليًا؟» فقال: نعم، قال: «لا تبغضه، فإن له فى الخُمس أكثر من ذلك»[8].

---

(١) مسلم، رقم (٢٤٠٨).
(٢) «سنن الترمذى» رقم (٣٧١٣).
(٣) «مسند أحمد» الموسوعة الحديثية، رقم (٦٧٠) صحيح لغيره.
(٤) «خصائص على» رقم (٧٩) صحيح رجاله ثقات.
(٥) «المستدرك» (٣/ ١١٠).
(٦) «حقبة من التاريخ» ص ١٨٢.
(٧) انظر: «السلسلة الصحيحة» للألبانى (١٧٥٠).
(٨) «مجمع الزوائد» (٩/ ١٢٧) قال الهيثمى: رجاله رجال الصحيح غير عبد الجليل بن عطية، وهو ثقة صرح بالسماع، وفيه لين.

فلما كانت حجة الوداع رجع على من اليمن ليدرك الحج مع النبى ﷺ، وساق معه الهدى[1]، وقد تعجل على ليلقى الرسول ﷺ بمكة، واستخلف رجلاً من أصحابه على الجند، فكسا ذلك الرجل الجند حللاً من البز[2]، الذى كان مع على، فلما دنا الجيش من مكة خرج على ليلقاهم، فإذا عليهم الحُلل، فقال لنائبه: ويلك ما هذا؟ قال: كسوت القوم ليتجملوا به إذا قدموا فى الناس، قال: ويلك، انزع قبل أن تنتهى به إلى الرسول ﷺ، فانتزع الحلل وردها إلى البز، فأظهر الجيش شكواه لما صنع بهم على[3].

فلما اشتكى الناس عليًا قام رسول اللَّه ﷺ فى الناس خطيبًا، قال ابن كثير: إن عليًا رضي الله عنه، لما كثر فيه القيل والقال من ذلك الجيش بسبب منعه إياهم استعمال إبل الصدقة، واسترجاعه منهم الحلل التى أطلقها لهم نائبه؛ لذلك -واللَّه أعلم- لما رجع الرسول ﷺ من حجته وتفرغ من مناسكه، وفى طريقه إلى المدينة مر بغدير خم فقام فى الناس خطيبًا فبرأ ساحة على، ورفع من قدره، ونَبَّه على فضله؛ ليزيل ما وقر فى قلوب كثير من الناس[4].

إن النبى أخَّر الكلام إلى أن رجع إلى المدينة، ولم يتكلم وهو فى مكة فى حجة الوداع أو فى يوم عرفة، وإنما أجل الأمر إلى أن رجع، فهذا يدل على أن الأمر خاص بأهل المدينة؛ لأن الذين تكلموا فى على رضي الله عنه، من أهل المدينة، فهم الذين كانوا مع على فى الغزو، وغدير خم فى الجحفة وهى تبعد عن مكة تقريبًا مائتين وخمسين كيلو مترًا، والذى يقول: إنه مفترق الحجيج فهذا غير صحيح؛ لأن مجتمع الحجيج مكة، فلا يكون مفترق الحجيج بعيدًا عن مكة أكثر من مائتين وخمسين كيلو مترًا أبدًا، فإن أهل مكة يبقون فى مكة، وأهل الطائف يرجعون إلى الطائف، وأهل اليمن إلى اليمن، وأهل العراق إلى العراق.

وهكذا كل من أنهى حجه، فإنه يرجع إلى بلده، وكذلك القبائل العربية ترجع إلى مضاربها، فلم يكن مع النبى ﷺ إلا أهل المدينة، ومن كان على طريق المدينة فقط، وهم الذين

---

(١) مسلم، رقم (١٢٨١).

(٢) البز: الثياب، أو متاع من البيت من الثياب.

(٣) «البداية والنهاية» (٥/ ٩٥) «السيرة النبوية» لابن هشام (٤/ ٢٥٩).

قال ابن كثير: هذا السياق أقرب من سياق البيهقى، «دلائل النبوة» (٥/ ٣٩٨) رغم أنه قال عن رواية البيهقى: هذا إسناد جيد على شرط النسائى.

(٤) «البداية والنهاية» (٥/ ٩٥).

خطب فيهم النبيﷺ ، والاختلاف بين أهل السنة والشيعة الروافض فى مفهوم قول النبيﷺ لا فى الثبوت، فالرواقض يقولون: من كنت مولاه فعلى مولاه؛ أى: من كنت واليه فعلى واليه، وأهل السنة يقولون: إن مفهوم قول النبيﷺ من كنت مولاه فعلى مولاه؛ أى: الموالاة التى هى النصرة والمحبة وعكسها المعاداة؛ وذلك الأمور:

(أ) للزيادة التى وردت وصححها بعض أهل العلم؛ وهى قول النبيﷺ : «اللَّهم وال من والاه، وعاد من عاداه»[1] ، والمعاداة هى شرح لقوله: «فعلى مولاه» فهى فى محبة الناس لعلى بن أبى طالبرضي الله عنه وأرضاه.

(ب) كلمة «مولاه» تدل على معان متعددة، قال ابن الأثير: المولى يقع على الرب والمالك والمنعم، والناصر والمحب والحليف، والعبد والمعتق، وابن العم والصهر[2] ، وكل هذا تطلقه العرب على كلمة مولى.

(ج) الحديث ليس فيه دلالة على الإمامة؛ لأن النبيﷺ لو أراد الخلافة لم يأت بكلمة تحتمل هذه المعانى التى ذكرها ابن الأثير، والنبيﷺ هو أفصح العرب، ولكان يقولَ: على خليفتى من بعدى، أو على الإمام من بعدى، أو إذا أنا متُّ فاستعموا وأطيعوا لعلى بن أبى طالب؛ ولكن لم يأت النبيﷺ بهذه الكلمة الفاصلة التى تنهى الخلاف إن وجد أبدًا، وإنما قال: «**من كنت مولاه فعلى مولاه**»[3] .

(د) قال اللَّه تعالى: ﴿ **مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ** ﴾ [الحديد: ١٥] فسماها مولى لشدة الملاصقة والاتحاد مع الكفار والعياذ باللَّه.

(هـ) الموالاة وصف ثابت لعلى فى حياة رسول اللَّهﷺ وبعد وفاته وبعد وفاة علىرضي الله عنه ، فعلى كان مولى المؤمنين بعد وفاة رسول اللَّهﷺ ، وهو مولى المؤمنين بعد وفاتهرضي الله عنه ، فهو الآن مولانا كما قال اللَّه تبارك وتعالى: ﴿ **إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا** ﴾ [المائدة: ٥٥] وعلىرضي الله عنه من سادة الذين آمنوا.

(و) قال الإمام الشافعى- رحمه اللَّه- عن حديث زيد: يعنى بذلك ولاء الإسلام كما قال

---

(١) «السلسلة الصحيحة» للألبانى، رقم (١٧٥٠).

(٢) «النهاية فى غريب الحديث» (٥/ ٢٢٨).

(٣) «حقبة من التاريخ» ص ١٨٥ .

اللَّه: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ مَوْلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لا مَوْلَى لَهُمْ ﴿١١﴾﴾ [محمد: ١١][1]، فالحديث لا يدل على أن عليًا رضي الله عنه هو الخليفة بعد رسول اللَّه ﷺ؛ وإنما يدل على أن عليًا من أولياء اللَّه تبارك وتعالى تجب له الموالاة؛ وهى المحبة والنصرة والتأييد[2].

وعمومًا فإن هذه الخطبة التى خطبها النبى ﷺ فى غدير خم أراد بها تبرئة ساحة على رضي الله عنه، ورفع مكانته والتنبيه على فضله؛ ليزيل ما كان وقر فى نفوس الناس من أصحابه الذين كانوا معه فى اليمن وأخذوا عليه بعض الأمور، والرسول ﷺ لم يرد أن يفعل ذلك أثناء موسم الحج؛ لأن الحادثة رغم انتشارها بقيت محدودة فى أهل المدينة، كما أنه لم يؤخرها حتى وصوله المدينة؛ حتى لا يُمكن المنافقين من استغلال مثل هذه الحادثة فى مكايدهم[3].

ومما يدل على أن النبى ﷺ أراد من خطبته هذه بيان فضل على للذين لم يعرفوا فضله، أنه عندما قام عنده بريدة بن الحصيب ينتقص فى على - وكان قد رأى من على جفوة - تغير وجه النبى ﷺ، وقال: «**يا بريدة، ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟**» فقال بريدة: بلى، يا رسول اللَّه، قال: «**من كنت مولاه فعلى مولاه**»[4].

وهناك بحث قيم فى هذا الموضوع قام به الدكتور محمد على السالوس، فتحدث عن خطبة الغدير والوصية بالكتاب والسنة، وقام بدراسة لروايات التمسك بالكتاب والعترة، وناقشها وحكم عليها، ثم قال: مما سبق نرى أن حديث الثقلين من الأحاديث التى صح سندها وصح متنها، وأن الروايات الثمانى التى تأمر بالتمسك بالعترة إلى جانب الكتاب الكريم لم تخل واحدة منها من ضعف فى السند[5]، وفى متن هذه الروايات نجد الإخبار بأن الكتاب وأهل البيت لن يفترقا حتى يردا الحوض على رسول اللَّه ﷺ، ومن أجل هذا وجب التمسك بهما، ولكن الواقع يخالف هذه الأخبار، فمن المتشيعين لأهل البيت من ضل وأضل، وأكثر الفرق

---

(١) «النهاية فى غريب الحديث» (٥/ ٢٢٨).

(٢) «حقبة من التاريخ» ص ١٨٧.

(٣) «أضواء على دراسة السيرة النبوية» صالح الشامى، ص ١١٣، ١١٤، «أثر التشيع على الروايات التاريخية» ص ٣٠٤.

(٤) «السلسلة الصحيحة» (٤/ ٣٣٦) قال الألبانى: وهذا إسناد صحيح على شرط الشيخين.

(٥) ومع هذا الضعف جاء فى كتاب «المراجعات» للموسوى أنها متواترة، ص ٥١، ونسب للشيخ سليم البشرى أنه تلقى هذا القول بالقبول، ص ٤٥، وأنه طلب المزيد، وذكر صاحب «المراجعات» روايات أخرى أشد ضعفًا، مع الشيعة الاثنا عشرية (١/ ١٣٦).

التى كادت للإسلام وأهله وجدت من التشيع لآل البيت ستاراً يحميها، ووجدت من المنتسبين لآل البيت من يشجعها لمصالح دنيوية؛ كأخذ خُمس ما يغنمه الأتباع.

إن عدم الضلال يأتى من التمسك بالكتاب والسنة، وإذا تمسك أهل البيت بهما كان لهم فضل الانتساب مع فضل التمسك، واستحقوا أن يكونوا أئمة هدى نقتدى بهم كما قال تعالى: ﴿وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان: ٧٤] أى: أئمة نقتدى بمن قبلنا، ويقتدى بنا من بعدنا، ولا يختص هذا بأهل البيت؛ ولكن بكل من يعتصم بالكتاب والسنة، فالروايات التى ضعف سندها لا يستقيم متنها كذلك، وهذا ضعف آخر، ومع هذا كله فلو صحت هذه الروايات فإنها لا تدل من قريب ولا بعيد على وجوب إمامة الأئمة الاثنى عشر وأحقيتهم بالخلافة[1].

قال العلامة المناوى فى «فقه روايات الحديث»: إن ائتمرتم بأوامر كتابه، وانتهيتهم بنواهيه، واهتديتهم بهدى عترتى، واقتدتيم بسيرتهم؛ اهتديتهم فلم تضلوا[2].

وقال ابن تيمية بعد أن بين أن الحديث ضعيف لا يصح: وقد أجاب عنه طائفة بما يدل على أن أهل بيته كلهم لا يجتمعون على ضلالة، قالوا: ونحن نقول بذلك كما ذكر ذلك القاضى أبو يعلى وغيره.

وقال أيضًا: إجماع الأئمة حجة بالكتاب والسنة والإجماع، والعترة بعض الأمة، فيلزم من ثبوت إجماع الأمة إجماع العترة[3].

إن حديث الثقلين فى قوله ﷺ: «**تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدى أبداً؛ كتاب اللَّه**[4] **وعترتى**» فيه كلام من حيث صحته وثبوته عن النبى ﷺ، والثابت عند مُسلم أن الأمر كان بالتمسك بكتاب اللَّه، والوصية بأهل البيت كما مر من حديث زيد بن أرقم فى مسلم، فأوصى بكتاب اللَّه، وحث على التمسك به، ثم قال: «**وأهل بيتى، أذكركم اللَّه فى أهل بيتى، أذكركم اللَّه فى أهل بيتى، أذكركم اللَّه فى أهل بيتى**» فالذى أمر بالتمسك به

---

(١) «مع الشيعة الاثنا عشرية» (١/ ١٣٦).

(٢) «فيض القدير» (٣/ ١٤).

(٣) «منهاج السنة النبوية» (٤/ ١٠٥).

(٤) «سنن الترمذى» كتاب: المناقب، رقم (٣٧٨٦) وفيه زيد الأنماطى، والحديث له أكثر من طريق، لا يخلو طريق منها من كلام مع اختلاف المتون.

كتاب اللَّه، وأما أهل بيت النبى ﷺ فأمر برعايتهم، وإعطائهم حقوقهم التى أعطاهم اللَّه- تبارك وتعالى- إياها[1].

■ **والرد على فهم الشيعة الروافض المنحرف لحديث الثقلين من وجوه:**

(أ) إن عترة الرجل هم أهل بيته، وعترة النبى ﷺ هم كل من حرمت عليه الزكاة، وهم بنو هاشم، هؤلاء هم عترة النبى ﷺ، فالروافض ليس لهم أسانيد إلى الرسول ﷺ، وهم يقرون بهذا رغم أنهم ليس عندهم أسانيد فى نقل كتبهم ومروياتهم، وإنما هى كتب وجدوها، وقالوا: رووها فإنها حق[2].

أما أسانيدهم كما يقول الحر العاملى وغيره من أئمة الشيعة الروافض: إنه ليس عند الشيعة أسانيد أصلاً، ولا يعولون على الأسانيد[3]، فأين لهم ما يروونه فى كتبهم ثابتًا عن عترة النبى ﷺ؟ بل أهل السنة هم أتباع عترة النبى ﷺ وأعطوهم حقهم، ولم يزيدوا ولم ينقصوا، كما قال النبى ﷺ فى حق نفسه: «**لا تطرونى كما أطرت النصارى عيسى ابن مريم؛ ولكن قولوا: عبد اللَّه ورسوله**»[4].

(ب) إمام العترة على بن أبى طالب رضي الله عنه، وبعده يأتى فى العلم عبد اللَّه بن عباس الذى هو حبر الأمة، وكان يقول بإمامة أبى بكر وعمر قبل على رضي الله عنه؛ بل إن علىَّ بن أبى طالب قد ثبت عنه بالتواتر أنه قال: أفضل الناس بعد رسول اللَّه ﷺ أبو بكر وعمر[5]، فعلى يقر بفضل الشيخين وهو إمام العترة[6].

(جـ) هذا الحديث مثل قوله ﷺ: «**تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا أبدًا؛ كتاب اللَّه وسنتى**»[7]، وقال النبى ﷺ: «**عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدى عضوا عليها بالنواجذ**»[8]، فأمر بالعض عليها بالنواجذ، وقال ﷺ: «**اقتدوا باللذين من بعدى؛ أبى بكر وعمر**»[9]، وقال: «**اهتدوا بهدى عمار، وتمسكوا بعهد ابن مسعود**»[10]،

(١: ٣) «حقبة من التاريخ» ص ٢٠٣.
(٤) البخارى، رقم (٣٤٤٥).
(٥) البخارى، رقم (٣٦٧١).
(٦) «حقبة من التاريخ» ص ٢٠٤.
(٧) «مستدرك الحاكم» (١/ ٩٣).
(٨) «سنن أبى داود» (٤/ ٢٠١) قال الترمذى: حسن صحيح.
(٩) «صحيح سنن الترمذى» للألبانى (٣/ ٢٠٠).
(١٠) «سنن الترمذى»، رقم (٣٨٠٥).

ولم يدل هذا على الإمامة أبدًا، وإنما دلَّ على أن أولئك على هدى الرسول ﷺ، كما أن عترة الرسول ﷺ لا تجتمع على ضلالة أبدًا[١].

(د) إن الشيعة الروافض يطعنون فى العباس[٢]، ويطعنون فى عبد اللَّه ابنه، ويطعنون فى أولاد الحسن، وقالوا: إنهم يحسدون أولاد الحسين، ويطعنون كذلك فى أبناء الحسين نفسه من غير الأئمة الذين يدعونهم كزيد بن على[٣]، وكذلك إبراهيم أخى الحسن العسكرى[٤] وغيرهم، فهم ليسوا بأولياء للنبى ﷺ وعترته؛ بل أولياءُ النبى وعترته هم الذين مدحوهم وأثنوا عليهم، وأعطوهم حقهم ولم ينقصوهم[٥].

(هـ) فَهْم صحابة رسول اللَّه ﷺ للنص: فهم الصحابة - رضى اللَّه عنهم- أن المراد بالمولى أو الولى هو الحب والولاء والطاعة؛ ولذلك عبَّروا عن طاعتهم وإجلالهم لسيد أهل البيت على بن أبى طالب بمناداته: يا مولانا، فعن رياح الحارث قال: جاء رهط إلى على بالرحبة، فقالوا: السلام عليك يا مولانا، فقال: كيف أكون مولاكم وأنتم قوم عرب؟ قالوا: سمعنا رسول اللَّه ﷺ يقول يوم غدير خم: «**من كنت مولاه فهذا مولاه**» قال رباح: فلما مضوا اتبعتهم فسألت: من هؤلاء؟ قالوا: نفر من الأنصار فيهم أبو أيوب الأنصارى[٦].

إن أهم ما يستفاد من هذا الحديث هو أن على بن أبى طالب نفسه لم يكن يفهم من لفظ «مولى» معنى الإمامة والإمارة، فمن الملاحظ أن أمير المؤمنين عليًا رضي الله عنه، قد استنكر منهم مناداته بـ«يا مولانا» ولو كان أمير المؤمنين على العربى الفصيح يراها مرادفة «يا أميرنا، أو يا إمامنا» لما استنكر على القائلين تلك المناداة[٧].

(و) روت كتب الشيعة الاثنا عشرية أقوالاً لبعض أهل البيت ينفون فيها أن يكون المراد بحديث الغدير النص على إمامة على من بعد رسول اللَّه ﷺ، فقد قيل للإمام الحسين بن على الذى كان كبير الطالبيين فى عهده، وكان وصى أبيه وولى صدقة جده: ألم يقل رسول

---

(١) «حقبة من التاريخ» ص ٢٠٥.

(٢) «رجال الكشى» ص ٥٢، نقلاً عن «حقبة من التاريخ» ص ٢٠٥.

(٣) «بحار الأنوار» (٤٦/ ١٩٤) اتهموه أنه كان يشرب الخمر، «حقبة من التاريخ» ص ٢٠٥.

(٤) «الكافى» (١/ ٥٠٤) اتهموه أنه كان يشرب الخمر، «حقبة من التاريخ» ص ٢٠٥.

(٥) «حقبة من التاريخ» ص ٢٠٥.

(٦) «فضائل الصحابة» (٢/ ٧٠٢) حديث رقم (٩٦٧).

(٧) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٢٠٠.

اللَّه ﷺ: «**من كنت مولاه فعلى مولاه**»؟ فقال: بلى؛ ولكن واللَّه لم يعن رسول للَّه بذلك الإمامة والسلطان، ولو أراد لأفصح لهم به، وكان ابنه الإمام عبد اللَّه يقول: ليس لنا فى هذا الأمر ما ليس لغيرنا، وليس فى أحد من أهل البيت إمام مفترض الطاعة من اللَّه، وكان ينفى أن تكون إمامة أمير المؤمنين من اللَّه[1]، فإذا كان هذا كلام أهل البيت وهم أبناء على والناصرون له، فما ترى غيرهم يقولون[2]؟.

٢- حديث استخلاف على رضي الله عنه، على المدينة فى تبوك:

كان فى رجب سنة تسع من الهجرة غزوة تبوك، وكانت لها أهمية كبيرة فى السيرة النبوية، وتحققت منها غايات كانت بعيدة الأثر فى نفوس المسلمين والعرب، ومجرى الحوادث فى تاريخ الإسلام[3]، واستعمل رسول اللَّه ﷺ على المدينة عليًا، فوجد المنافقون فرصة للتنفيس عما بداخلهم من حقد ونفاق، فأخذوا يتكلمون فى على رضي الله عنه بما يسىء إليه، فمن ذلك قولهم: ما تركه إلا لثقله عليه، وهذا القول منهم فى حقه علامة بارزة واضحة على نفاقهم، ففى الحديث الصحيح أن عليًا رضي الله عنه قال: والذى فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبى الأمى ﷺ إلىَّ: أن لا يحبنى إلا مؤمن، ولا يبغضنى إلا منافق[4].

عند ذلك أدرك على الجيش وأراد الغزو معهم قائلاً: يا رسول اللَّه، أتخلفنى فى الصبيان والنساء، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ألا ترضى أن تكون بمنزلة هارون من موسى، غير أنه لا نبى بعدى**»[5].

وليس فى هذا الحديث ما يستدل به الشيعة على كون أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه خليفة لرسول اللَّه ﷺ، والرد عليهم من وجوه:

(أ) الحديث المذكور له سبب هام لا ينبغى أن يغفل وأن يفهم الحديث دونه، قد طعن المنافقون فى على رضي الله عنه، فبيَّن رسول اللَّه ﷺ مكانته وفضله، وكذب المنافقين.

---

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٢٠١، كذلك الرواية فى كتب أهل السنة، «الاعتقاد» للبيهقى ص ١٨٢، ١٨٣، ومن كتب الشيعة «بصائر المؤمنين» للصفَّار، ص ١٥٣ - ١٥٦.

(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٢٠١.

(٣) «المرتضى» للندوى، ص ٥٥.

(٤) مسلم.

(٥) البخارى، رقم (٢٤٠٤).

(ب) من الثابت أن هارون - عليه السلام- كانت وفاته قبل موسى- عليه السلام- والاستدلال بالحديث على إمامة على بعد رسول اللَّه بالتالى غير منطبق، ولو أراد رسول اللَّه ﷺ النص على على بن أبى طالب رضي الله عنه، لقال له مثلاً: أنت منى بمنزلة يوشع من موسى؛ لأن نبى اللَّه يوشع استخلف على بنى إسرائيل بعد وفاة موسى - عليه السلام- لكن ذكْر رسول اللَّه ﷺ لهارون - عليه السلام- الذى كان خليفة موسى -عليه السلام- فى حياة موسى لا بعد وفاته ليس له إلا معنى واحد؛ هو الترضية لعلى الذى أحزنه إبقاء الرسول ﷺ له فى المدينة مستخلفًا على الضعفاء والنساء والأطفال والمتخلفين عن الغزوة.

فبيَّن له النبى ﷺ أنه كما استخلف موسى -عليه السلام- أخاه هارون -عليه السلام- على قومه، وذهب للطور للقاء ربه تبارك وتعالى، فاستخلافى لك من هذا الباب، فموسى لم يستخلف هارون - عليه السلام- استخفافًا به وتنقيصًا له؛ وإنما ائتمانًا وثقة به، وكذلك الحال معك يا على بن أبى طالب رضي الله عنه.

(ح) هارون - عليه السلام- لم يكن وصيًا لموسى- عليه السلام-؛ بل كان نبيًا ووزيرًا بنص القرآن، وقياس حال أمير المؤمنين على رضي الله عنه، الذى هو عند الشيعة وصى وليس بنبى قياسًا مع الفارق، علمًا بأنهم يرفضون القياس أصلاً.

(د) الاستدلال بكون هارون - عليه السلام- وزيرًا لموسى -عليه السلام- على وزارة أمير المؤمنين على لرسول اللَّه ﷺ أعجب من الأولى؛ ذلك لأن اللَّه تعالى الذى جعل هارون -عليه السلام- وزيرًا لنبيه موسى - عليه السلام- قال فى محكم كتابه عن طلب موسى - عليه السلام-: ﴿وَاجْعَل لِّى وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِى ﴿٢٩﴾ هَـٰرُونَ أَخِى ﴿٣٠﴾ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِى ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِى أَمْرِى ﴿٣٢﴾﴾ [طه: ٢٩-٣٢] فهل يرى من يدَّعى التطابق بين الاثنين كون على رضي الله عنه، مشاركًا لرسول اللَّه ﷺ فى نبوته، كما هو الحال فى مشاركة هارون لموسى -عليه السلام- فى أمره؟! من يعتقد ذلك فلا شك فى كفره وخروجه من ملة الإسلام[1].

(هـ) لقد استخلف النبى ﷺ على المدينة غير على بن أبى طالب؛ ففى غزوة بدر استخلف عبد اللَّه بن أم مكتوم، واستخلف فى غزوة سليم سباع بن عُرفطة الغفارى أو ابن أم مكتوم على اختلاف ذلك، واستخلف فى غزوة السويق بشير بن عبد المنذر، واستعمل على المدينة فى غزوة

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٢١٥.

بنى المصطلق أبا ذر الغفارى، وفى غزوة الحديبية نُمَيْلة بن عبد اللَّه الليثى، كما استعمله أيضًا فى غزوة خيبر، وفى عمرة القضاء استعمل عويف بن الأضبط الديلى، وفى فتح مكة كلثوم بن حصين بن عتبة الغفارى، وفى حجة الوداع أبا دجانة الساعدى، ذكر هذا ابن هشام فى مواقف متفرقة من السير(١).

إضافة إلى أن استخلاف علىٍّ على المدينة لم يكن الأخير، فقد استخلف النبى ﷺ على المدينة فى حجة الوداع غير على، وهذا منهج النبى ﷺ فى تربية القادة، كما حدث عندما أمَّر أبا بكر على الحج، واختصه أيضًا بإمامة الصلاة وحده(٢).

(و) وأما تشبيه النبى ﷺ لعلى بهارون فهذه فضيلة، كما أن النبى ﷺ شبه أبا بكر وعمر بأعظم من هارون؛ ففى غزوة بدر لما كانت قضية الأسرى واستشار النبى ﷺ أبا بكر، فرأى أن يعفو عنهم وأن يفادوهم فومهم، ورأى عمر أن يقتلهم، فقال النبى ﷺ لأبى بكر: «**إن مثلك كمثل إبراهيم يوم قال: ﴿فَمَن تَبِعَنِى فَإِنَّهُ مِنِّى وَمَنْ عَصَانِى فَإِنَّكَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾** [إبراهيم] **ومثلك كمثل عيسى إذا قال: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾** [المائدة: ١١٨]» ثم التفت إلى عمر فقال: «**يا عمر، إن مثلك مثل نوح لما قال: ﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا ﴿٢٦﴾﴾** [نوح: ٢٦] **ومثلك كمثل موسى لما قال: ﴿رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَىٰ أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿٨٨﴾﴾** [يونس: ٨٨]»(٣).

فشبَّه أبا بكر بإبراهيم وعيسى، وشبَّه عمر بنوح وموسى، وأولئك من أولى العزم، وهم خير البشر بعد رسول اللَّه ﷺ، وهم أفضل من هارون بدرجات صلوات اللَّه وسلامه عليهم أجمعين، وتشبيه النبى ﷺ لعلى بهارون تكريم له، كما كرَّم النبى ﷺ أبا بكر وعمر عندما شبههما بإبراهيم وعيسى وموسى ونوح(٤) - عليهم السلام- .

(ز) من أقوال العلماء فى شرح الحديث: قال النووى رحمه اللَّه: وهذا الحديث لا حُجة فيه لأحد منهم؛ بل فيه إثبات فضيلة لعلى، ولا تعرض فيه لكونه أفضل من غيره أو مثله،

---

(١) «السيرة النبوية» لابن هشام (٢/ ٦٥٠، ٨٠٤، ٨٠٦).

(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٢١٥ .

(٣) «مسند أحمد» (١/ ٣٨٣) إسناده صحيح.

(٤) «حقبة من التاريخ» ص ٢٠٠ .

وليس فيه دلالة لاستخلافه بعده؛ لأن النبى ﷺ إنما قال هذا لعلى حين استخلفه فى المدينة فى غزوة تبوك، ويؤيد هذا أن هارون المشبه به لم يكن خليفة بعد موسى؛ بل توفى فى حياة موسى، وقبل وفاة موسى بنحو أربعين سنة على ما هو مشهور عند أهل الأخبار والقصص، قالوا: وإنما استخلفه حين ذهب لميقات ربه للمناجاة[1].

وقال ابن حزم- رحمه اللَّه- بعد ذكر احتجاج الرافضة بالحديث: وهذا لا يوجب له فضلاً على مَن سواه، ولا استحقاق الإمامة بعده؛ لأن هارون لم يلِ أمر بنى إسرائيل بعد موسى - عليه السلام- وإنما ولى الأمر بعد موسى - عليه السلام- يوشع بن نون فتى موسى وصاحبه الذى سافر معه فى طلب الخضر - عليه السلام- ، كما ولى الأمر بعد رسول اللَّه ﷺ صاحبه فى الغار الذى سافر معه إلى المدينة.

وإذا لم يكن على نبيًا كما كان هارون نبيًا، ولا كان هارون خلفة بعد موت موسى على بنى إسرائيل؛ فصح أن كونه رضي الله عنه، من رسول اللَّه بمنزلة هارون من موسى إنما هو فى القرابة فقط، وأيضًا فإنما قال له رسول اللَّه ﷺ هذا القول، إذ استخلفه على المدينة فى غزوة تبوك، ثم إنه قد استخلف ﷺ قبل تبوك وبعد تبوك فى أسفاره رجالاً سوى على رضي الله عنه؛ فصح أن هذا الاستخلاف لا يوجب لعلى فضلاً على غيره، ولا ولاية الأمر بعده، كما لم يوجب ذلك لغيره من المستخلفين[2].

وقال ابن حجر- رحمه اللَّه-: واستدل بحديث الباب على استحقاق على للخلافة دون غيره من الصحابة، فإن هارون كان خليفة موسى، وأجيب بأن هارون لم يكن خليفة موسى إلا فى حياته لا بعد موته؛ لأنه مات قبل موسى باتفاق . . . أشار إلى ذلك الخطابى[3].

وقال ابن تيمية- رحمه اللَّه- فى سياق رده على الشيعة الرافضة فى استدلالهم بهذا الحديث:

وقول القائل: هذا بمنزلة هذا، وهذا مثل هذا، هو كتشبيه الشىء بالشىء يكون بحسب ما دل عليه السياق، لا يقتضى المساواة المطلقة فى كل شىء، وكذلك هنا بمنزله هارون، وهذا الاستخلاف لا يسمى من خصائص على؛ بل ولا هو مثل استخلافاته، فضلاً أن يكون أفضل

(١) «شرح صحيح مسلم» (١٣/ ١٧٤).

(٢) «الفصل» (٤/ ١٥٩، ١٦٠).

(٣) «فتح البارى» (٧/ ٧٤) «الانتصار للصحب والآل» ص ٥٤٠ .

منها، وقد استخلف مَنْ هو على أفضل منه فى كثير من الغزوات، ولم تكن تلك الاستخلافات توجب تقديم المُسْتَخلف على على إذا قعد معه، فكيف يكون موجبًا لتفضيله على على ؟!.

قد استُخلف على المدينة غير واحد، وأولئك المستخلفون منه بمنزلة هارون من موسى من جنس استخلاف على؛ بل كان ذلك الاستخلاف يكون على أكثر وأفضل ممن استخلف عليه عام تبوك، وكانت الحاجة إلى الاستخلاف أكثر؛ فإنه كان يخاف من الأعداء على المدينة، فأما عام تبوك فإنه كان قد أسلمت العرب بالحجاز، وفُتحت مكة وظهر الإسلام وعز؛ ولهذا أمر اللَّه نبيه أن يغزو، ولهذا لم يدع النبى ﷺ عند على أحدًا من المقاتلة، كما كان يدع النبى ﷺ بها فى سائر الغزوات؛ بل أخذ المقاتلة[1] كلهم.

● الحكمة فى عدم تخصيص رسول اللَّه ﷺ من بعده أحدًا ليتولى أمر الأمة:

إن الحكمة فى عدم تخصيص رسول اللَّه ﷺ من بعده أحدًا ليتولى أمر الأمة تتضح فى إدراكنا لحقيقة الإسلام كدين ربانى للبشرية، وأنه لو حدد الرسول ﷺ رجلاً من بعده، فإنه يكون قد أعطى المسوغ الشرعى ليدعى المدعون - وقد فعلوا بدون برهان - بأن قيادة الأمة من حق أسرة بعينها، ويصبح الحكم الوراثى هو الحكم السائد فى الإسلام، ولكن رسول اللَّه ﷺ أراد - وهو لا ينطق عن الهوى ﴿إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم: ٤] - أن يترك هذا الأمر مطلقًا للمسلمين أن يختاروا أصلحهم وخيرهم، وإن كان لَمّح بعض التلميحات إلى أبى بكر، وكان بمقدروه ﷺ أن يصرح؛ ولكنه لم يفعل لهذا القصد، إلا أن التلميح لا يعطى شرعية التولية المباشرة، ولو كانت هناك وصية لأحد من الخلق؛ لما حصل اختلاف فى سقيفة بنى ساعدة فى بداية الأمر، ولما استشار أبو بكر الناس فى تولية عمر رضي الله عنه، ولما ترك عمر الخلافة بيد ستة من المهاجرين . . . إلخ، ولو كانت المسألة وراثة لكان بنو هاشم أول من ينالون هذا الأمر[2].

إن هذا الدين للبشرية، ولا يصح بأية حال من الأحوال أن يكون محصورًا فى أسرة حاكمة واحدة، ويظل متوارثًا كالمتاع، وإذا كانت العصور التالية فعلت ذلك كعصر بنى أمية، وبنى العباس وغيرهم، فإن هذا خلاف القاعدة الشرعية، وما كان خلاف القاعدة فهو طارئ وغريب على دين اللَّه، وينبغى أن ينحَّى هذا المفهوم القاصر كلية من الفكر الإسلامى حتى يصبح ناصعًا نقيًا[3].

---

(١) «منهاج السنة» (٧/ ٣٣٠، ٣٣٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤١٦).

(٢) «دراسات فى عهد النبوة» للشجاع، ص ٢٧٠ .

(٣) «دراسات فى عهد النبوة» للشجاع، ص ٢٧٠ .

■ **بعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة التى يستدلون بها فى الإمامة:**

١- حديث الطائر:

ومن أهم أدلة الشيعة الإمامية كذلك حديث الطائر المشوى، روى الحاكم فى «المستدرك» عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: كنت أخدم رسول اللَّه ﷺ، فقدم لرسول اللَّه فرخ مشوى، فقال: «اللَّهم ائتنى بأحب خلقك إليك يأكل معى من هذا الطير» قال: فقلت: اللَّهم اجعله رجلاً من الأنصار، فجاء على رضي الله عنه، فقلت: إن رسول اللَّه ﷺ على حاجة، ثم جاء، فقلت: إن رسول اللَّه ﷺ على حاجة، ثم جاء، فقال رسول اللَّه ﷺ: «افتح» فدخل، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**ما حبسك يا على؟**» **فقال: إن هذه آخر ثلاث كرَّات يَرُدُّنى أنس، يزعم أنك على حاجة، فقال: «ما حملك على ما صنعت؟»** فقلت: يا رسول اللَّه، سمعت دعاءك، فأحببت أن يكون رجلاً من قومى، فقال رسول اللَّه ﷺ: «**إن الرجل قد يحب قومه**»[(١)].

روى هذا الحديث بأسانيد لا تخلو من ضعف، بالإضافة إلى أن كثرة الروايات المسندة إلى أنس بن مالك رضي الله عنه، وعدم صحة سند واحد منها أمر يدعو للعجب والدهشة، فأين أصحاب أنس من هذا الحديث وقد صحبوه السنين الطوال؟! لم نرَ أى واحد منهم قد روى هذا الحديث، وهم من هم فى الثقة والضبط؛ كأمثال: الحسن البصرى، وثابت البنانى، وحميد الطويل، وحبيب بن أبى ثابت، وبكر بن عبد اللَّه المزنى، وأسعد بن سهل بن حنيف، وإسحاق بن عبد اللَّه بن أبى طلحة، وأبان بن صالح، وإبراهيم بن ميسرة، وغيرهم كثير ممن يروى عن أنس ولا يُعرف، قال ابن كثير: ثم وقفت على مجلد كبير فى رده وتضعيفه - أى: حديث الطير - سنداً ومتناً للقاضى أبى بكر الباقلانى[(٢)].

وقال ابن الجوزى: قد ذكره ابن مردويه من نحو عشرين طريقًا كلهم مظلم، وفيها مطعن، فلم أرَ الإطالة بذلك[(٣)]، وقال ابن تيمية: حديث الطائر من المكذوبات والموضوعات عند أهل العلم والمعرفة بحقائق النقل[(٤)]، وقال الزيلعى: كم من حديث كثرت رواته وتعددت طرقه، وهو حديث ضعيف[(٥)].

---

(١) «المستدرك» (٣/ ١٣٠، ١٣١) ضعيف من حيث السند والمتن.

(٢) «البداية والنهاية» (٧/ ٣٥٤).

(٣) «العلل المتناهية» (١/ ٢٢٥، ٢٣٤).

(٤) «منهاج السنة» (٤/ ٩٩).

(٥) «تحفة الأحوذى» (١٠/ ٢٤).

٢- حديث الدار:

ومن الأحاديث التى يستدل بها الشيعة الاثنا عشرية على نصية الإمامة حديث الدار؛ حيث يرى الشيعة أن رسول اللَّه ﷺ نص على إمامة على منذ بداية البعثة، وأثناء عرضه الإسلام على كفار مكة، ومنذ مطالبته إياهم بترك الأوثان وإفراد الواحد القهار بالعبادة: لما نزلت هذه الآية على رسول اللَّه ﷺ ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (٢١٤)﴾ [الشعراء: ٢١٤] دعانى رسول اللَّه ﷺ فقال: «يا على، إن اللَّه أمرنى أن أنذر عشيرتك الأقربين، فضقت بذلك ذرعًا وعرفت أنى متى أُبادئهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره» فصمت على حتى جاء جبرائيل، فقال: «يا محمد إنك إلا تفعل ما تؤمر به يعذبك ربك، فاصنع لنا صاعًا من العطام، واجعل عليه رجل شاة، واملأ لنا عسًا من لبن، ثم اجمع لى بنى عبد المطلب حتى أكلمهم وأبلغهم ما أمرت به».

ففعلت ما أمرنى به، ثم دعوتهم له و هم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب، فلما اجتمعوا إليه دعانى بالطعام الذى صنعت لهم، فجئت به، فلما وضعته تناول رسول اللَّه ﷺ خدية من اللحم، فشقها بأسنانه، ثم ألقاها فى نواحى الصحفة، ثم قال: «خذوا باسم اللَّه» فأكل القوم حتى ما لهم بشىء من حاجة، وما أرى إلا موضع أيديهم، وايم اللَّه الذى نفسى بيده، وإن كان الرجل الواحد منهم يأكل ما قدمت لجميعهم، ثم قال: «اسق القوم» فجئتهم بذلك العس، فشربوا حتى رووا منه جميعًا، وايم اللَّه إن كان الرجل الواحد منهم ليشرب مثله.

فلما أراد رسول اللَّه أن يكلمهم بدره أبو لهب إلى الكلام، فقال: لقد سحركم صاحبكم، فتفرق القوم ولم يكلمهم رسول اللَّه، فقال: «الغد يا على، إن هذا الرجل سبقنى إلى ما قد سمعت من القول فتفرق القوم قبل أن أكلمهم، فعد لنا من الطعام بمثل ما صنعت، ثم اجمعهم إلى».

فقال: ففعلت، ثم جمعتهم، ثم دعانى بالطعام فقربته لهم، ففعل كما فعل بالأمس، فأكلوا حتى ما لهم بشىء حاجة، ثم قال: «اسقهم» فجئتهم بذلك العس، فشربوا حتى رووا منه جميعًا ثم تكلم رسول اللَّه ﷺ، فقال: «يا بنى عبد المطلب، إنى واللَّه ما أعلم شابًا فى العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به، إنى قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة، وقد أمرنى اللَّه تعالى أن أدعوكم إليه، فأيكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى ووصيى وخليفتى فيكم» قال: فأحجم القوم عنها جميعًا، وقلت - وإنى لأحدثهم سنًا وأرمصهم عينًا وأعظمهم بطنًا

وأحمشهم ساقًا[1] - : أنا يا رسول اللَّه أكون وزيرك عليه، فأخذ برقبتى، ثم قال: «إن هذا أخى ووصيى، وخليفتى فيكم فاسمعوا له وأطيعوا».

فقام القوم يضحكون ويقولون لأبى طالب: قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع، وفى سياق آخر: فلم يجبه أحد منهم فقام على وقال: أنا يا رسول اللَّه، قال: «اجلس» ثم أعاد القول على القوم ثانيًا، فصمتوا، فقام على وقال: أنا يا رسول اللَّه، فقال: «اجلس» ثم أعاد القول على القوم ثالثًا، فلم يجبه أحد منهم، فقال على فقال: أنا يا رسول اللَّه، فقال: «اجلس أنت أخى»[2].

وهذا الحديث باطل سندًا ومتنًا: أما سندًا ففى سنده عبد الغفار بن القاسم وعبد اللَّه بن عبد القدوس؛ فأما عبد الغفار بن القاسم فهو متروك لا يُحتج به، قال عنه على بن المدينى: كان يضع الحديث، وقال يحيى بن معين[3]: ليس بشىء، وروى عباس بن يحيى: ليس بشىء، وقال البخارى: ليس بالقوى عندهم - أى: عند علماء الجرح والتعديل- وقال عنه ابن حبان: يقلب الأخبار ولا يجوز الاحتجاج به، تركه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، وقال النسائى: متروك الحديث[4].

وليس عبد اللَّه بن عبد القدوس بأحسن حالاً من سابقه؛ بل هو مجروح أيضًا عند علماء الحديث، قال النسائى: ليس بثقة، وقال الدارقطنى: ضعيف[5].

■ وأما من ناحية المتن فالحديث واضح البطلان لأسباب؛ وهى:

(أ) هذه الرواية معارضة لرواية أخرى اتفق أهل الحديث على صحتها وثبوتها، فقد أخرج البخارى ومسلم فى «صحيحيهما» عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: لما نزلت ﴿وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ (٢١٤)﴾[الشعراء: ٢١٤] صعد النبى ﷺ على الصَّفا، فجعل ينادى: «يا بنى فهر، يا بنى عدى» لبطون قريش، حتى اجتمعوا فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً

(١) مع أن عمره آنذاك ما يقارب عشر سنوان.

(٢) «المراجعات المراجعة» (١/ ٣٥٠) من كتاب: «الحجج الدامغات لنقض كتاب المراجعات» أبو مريم بن محمد الأعظمى.

(٣) «المجروحين» لابن حبان، ص ١٣.

(٤) «الضعفاء والمتروكين» للنسائى، ص ٢١٠.

(٥) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٤٥٧).

لينظر ما هو، فجاء أبو لهب وقريش فقال: «**أرأيتكم لو أخبرتكم أن خيلاً بالوادى تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقى؟**» قالوا: نعم، ما جربنا عليك إلا صدقًا، قال: «**فإنى نذير لكم بين يدى عذاب شديد**» فقال أبو لهب: تبًا لك سائر اليوم، ألهذا جمعتنا؟ فنزلت: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ۝٢﴾[المسد: ١، ٢][1].

(ب) الشيعة الاثنا عشرية طالما ادعوا النص الصريح على خلاف على، وأنه هو الوصى والمستحق الوحيد لهذا المنصب، وأن النصوص متضافرة فى إثبات ذلك، وهذا الحديث يدحض قولهم؛ إذ فيه أن النبى ﷺ دعا قومه لنصرته، وأن من يقبل نصرته فسيصبح أخاه ووصيه وخليفته من بعده، ولم يخص عليًا بذلك؛ بل وأعرض عنه ثلاث مرات، ولما لم يجد ناصرًا غير على قال له ما قال، وهذا يدل على أن عليًا لا يستحق هذا المنصب ابتداءً، وأن النبى ﷺ اضطر مع إحجام قومه أن يجعل هذا الأمر فى على، فهل هذا يتوافق مع ما يدعيه القوم من أن عليًا منصوص عليه من قبل السماء[2]؟!.

٣- حديث «أنا مدينة العلم وعلى بابها» وأحاديث أخرى موضوعة:

والأحاديث الموضوعة فى هذا الباب كثيرة جدًا، ومن ذلك ما رواه جابر بن عبد اللَّه عن النبى ﷺ أنه قال: «أنا مدينة العلم وعلى بابها» فهذا الخبر مطعون فيه؛ إذ أنكره البخارى، وقال عنه يحيى بن معين: لا أصل له، وذكره ابن الجوزى فى الموضوعات، وقال النووى والذهبى: إنه موضوع[3].

ويقول الألبانى- رحمه اللَّه-: وحديث «أنا مدينة العلم وعلى بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب» موضوع رواه العقيلى فى «الضعفاء»، وابن عدى فى «الكامل»، والطبرانى فى «الكبير»، والحاكم عن ابن عباس، ورواه ابن عدى والحاكم عن جابر رضي الله عنه[4]، وكذلك حديث: «من ناصب عليًا بالخلافة فهو كافر» فلا أثر بوجه فى كتب أهل السنة[5] أصلاً، وهذه النماذج تكشف عن ضعف ما استند إليه الروافض من حجج اختصاص على رضي الله عنه، وتعيينه دون غيره للخلافة.

---

(١) البخارى، رقم (٤٤٩٢).
(٢) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٢٢٤.
(٣) «الفوائد الموضوعة فى الأحاديث الموضوعة» ص ٧١، رقم (٢٥٧) «الفتاوى» (٤/ ٤١٠).
(٤) «ضعيف الجامع الصغير» (٢/ ١٣) رقم (١٤١٦).
(٥) «منهاج السنة» (٤/ ١٠٧، ١٠٨) «دراسة عن الفرق» جلى، ص ١٩٥.

ويؤيد هذا ما ذهب إليه ابن خلدون من أن ما استدل به الشيعة الروافض من نصوص ينقلونها ويؤلونها على مقتضى مذهبهم، لا يعرفها جهابذة السنة ولا نقلة الشريعة؛ بل أكثرها موضوع أو مطعون فى طريقه أو بعيد عن تأويلاتهم[1]، وما أورده ابن حزم من أن سائر الأحاديث التى تتعلق بها الرافضة فموضوعة، يعرف ذلك من له أدنى علم بالأخبار ونقلها[2].

ويعترف الكاتب الشيعى ابن أبى الحديد بأثر الشيعة فى وضع الأحاديث لتأييد مذهبهم فى الإمامة، فيقول: إن أصل الأكاذيب فى أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة؛ فإنهم وضعوا فى مبدأ الأمر أحاديث مختلقة فى صاحبهم، حملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية - يريد بعض السنيين- ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها «أبى بكر» أحاديث فى مقابلة هذه الأحاديث . . . فلما رأت الشيعة ما قد وضعت البكرية أوسعوا فى وضع الأحاديث، ولقد كان الفريقان فى غنية عما اكتسباه، ولقد كان فى فضائل على الثابتة الصحيحة وفضائل أبى بكر المحققة المعلومة ما يغنى عن تكلف العصبية[3].

ورغم ضعف هذه الحجج وعدم قوتها فإننا نجد أن بعض الشيعة المعاصرين لا زالوا يرددونها فى كتاباتهم، ويستشهدون بها لإثبات معتقداتهم فى الإمامة، وهذا أحد أئمتهم يذهب إلى أن الرسول يُعد غير مبلغ للرسالة لو لم يعين عليًا خليفة من بعده[4]، ويقول: إن الرسول الكريم قد كلمه اللَّه وحيًا أن يبلغ ما أنزل اللَّه إليه فيمن يخلفه فى الناس، ويحكم هذا الأمر، فقد اتبع ما أُمر به وعين أمير المؤمنين عليًا للخلافة[5]، وقولهم هذا يناقض كل ما يدعونه من آيات وأحاديث يستدلون بها على الإمامة؛ لأنه يلزم من قولهم هذا أنه إلى واقعة حديث غدير خم لم يكن اللَّه - سبحانه وتعالى- ورسوله قد نصًا على إمامة على.

ويكفى فى نقد نظرية الإمامة عند الشيعة الإمامية أنه لا سند لهم فيها إلا عبد اللَّه بن سبأ اليهودى، الذى بدأ يشيع القول بأن الإمامة هى وصية من النبى ﷺ ومحصورة بالوحى، وإذا تولاها سواه يجب البراءة منه وتكفيره، فقد اعترفت كتب الشيعة بأن ابن سبأ كان أول من أشهر

---

(١) «المقدمة» ابن خلدون، ص ١٩٧ .

(٢) «الفصل» ابن حزم (٤/ ١٤٨).

(٣) «شرح نهج البلاغة» (١١/ ٤٨، ٥٠) نقلاً عن «دراسة عن الفرق» لشيخى الدكتور أحمد جلى، ص ١٩٥، ١٩٦.

(٤) «دراسة عن الفرق» ص ١٩٦ .

(٥) «الحكومة الإسلامية» للخمينى ص ٤٢ ، ٤٣ ، «دراسة عن الفرَق فى تاريخ المسلمين» ص ١٩٦ .

القول بفرض إمامة على، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفيه وكفرهم[1]؛ لأنه كان يهودى الأصل يرى أن يوشع بن نون هو وصى موسى، فلما أسلم أظهر هذه المقالة فى على بن أبى طالب رضي الله عنه[2].

رابعًا: التوحيد والشيعة الاثنا عشرية:

جعل الشيعةُ العقيدةَ فى الإمام أساسًا لمذهبهم، وركنًا من أركان الدين، وأصبح الإمام عندهم جزءاً من العقيدة، وينسب الشيعة إلى بعض أئمتهم القول بأن من أصبح من هذه الأمة لا إمام له أصبح ضالاً تائهًا، وأن مات على هذه الحال مات ميتة جاهلية[3]؛ ذلك لأن الإمام فى تصور الشيعة يختلف اختلافًا كليًا عن تصور المسلمين جميعًا لخليفتهم؛ إذ إن المسلمين يعدون الإمام أو خليفة المسلمين شخصًا عاديًا فى تكوينه ومعارفه، وأن دوره لا يتجاوز دور المنفذ لشرع اللَّه، وأنه يعرض له الخطأ والانحراف، كما يعرض لسائر القوم فيُقَوَّم ويعارض إذا خالف أمر اللَّه، وفوق هذا، فإن الخليفة يُختار وينُتخب من قِبل الجماعة المسلمة وفقًا لمبدأ الشورى[4].

وخلافًا لهذا التصور يذهب الشيعة إلى أن الأئمة كانوا قبل هذا العام أنوارًا، وأن لهم ولاية تكوينية إلى جانب الولاية الحكمية، وقد نسبوا إلى رسول اللَّه ﷺ حديثًا أسندوه إلى على بن أبى طالب رضي الله عنه[5].

ويقول أحد أئمة الشيعة المعاصرين: وثبوت الولاية والحاكمية للإمام لا يعنى تجرده من منزلته التى هى له عند اللَّه، ولا تجعله مثل من عداه من الحكام، فإن للإمام مقامًا محمودًا ودرجة سامية، وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، وإن من ضروريَّات مذهبنا أن لأئمتنا مقامًا لا يبلغه مَلَك مقرَّب ولا نبى مرسل، وبموجب ما لدينا من الروايات والأحاديث، فإن الرسول الأعظم ﷺ والأئمة - عليهم السلام- كانوا قبل هذا العالم أنوارًا، فجعلهم اللَّه بعرشه محدقين، وجعل لهم من المنزلة والزلفى ما لا يعلمه إلا اللَّه.

---

(١) «رجال الكشى» ص ١٠٨، ١٠٩، «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٩٢).

(٢) «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٩٢).

(٣) «دراسة عن الفرَق فى تاريخ المسلمين» ص ١٩٧.

(٤) «النظام السياسى للدولة الإسلامية» ص ١٤٧ - ٢٣٦.

(٥) «دراسة عن الفرَق فى تاريخ المسلمين» ص ١٩٨.

وقد قال جبرائيل- كما ورد فى روايات المعراج- : «لو دنوتُ أنملة لاحترقتُ» وقد ورد عنهم- عليهم السلام- : إن لنا حالات لا يسعها مَلَك مقرَّب ولا نبى مرسل [١]، وبناء على هذا التصور للإمام فإن دوره لا يقف عند تنفيذ شرع اللَّه؛ بل له هيمنة على شئون الكون ومجرياته، فعلى عندهم الحكام المهيمن الشرعى على شئون البلاد والعباد، وأن الملائكة تخضع له، ويخضع له الناس حتى الأعداء منهم؛ لأنهم يخضعون للحق فى قيامه وقعوده، وفى كلامه وصمته، وفى خطبه وصلواته وحروبه [٢].

وقد أثر اعتقاد الشيعة فى الأئمة على عقيدتها فى توحيد اللَّه سبحانه بسبب الغلو، وإليك بيان ذلك :

١- نصوص التوحيد جعلوها فى ولاية الأئمة :

فأول ما نفاجأ به أن نصوص القرآن التى تأمر بعبادة اللَّه وحده غيروا معناها إلى الإيمان بإمامة على والأئمة، والنصوص التى تنهى عن الشرك جعلوا المقصود بها الشرك فى ولاية الأئمة، ففى قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر : ٦٥]

جاء فى «الكافى» [٣]- أصح كتاب عندهم فى الرواية - وفى «تفسير القمى» [٤]- عمدة تفاسيرهم- وفى غيرهما من مصادرهم المعتمدة [٥]، تفسيرها بما يلى : يعنى إن أشركت فى الولاية غيره [٦]، وفى لفظ آخر : لئن أمرت بولاية أحد مع ولاية على من بعدك ليحبطن عملك [٧]، وقد ساق صاحب «البرهان فى تفسير القرآن» أربع روايات لهم فى تفسير الآية السابقة بالمعنى المذكور [٨].

---

(١) «الحكومة الإسلامية» آية اللَّه الخمينى، ص ٩٣، ٩٤ .

(٢) «دراسة عن الفرق فى تاريخ المسلمين» ص ٢٠٠ .

(٣) «أصول الكافى» (١/ ٤٢٧) رقم (٧٦).

(٤) «تفسير القمى» (٢/ ٢٥١).

(٥) «البرهان» (٤/ ٨٣) و«تفسير الصافى» (٤/ ٣٢٨)).

(٦) هذا لفظ الكلينى فى «الكافى»، «أصول الشيعة» (٢/ ٥١٩).

(٧) «أصول الشيعة» (٢/ ٥١٩).

(٨) «البرهان» (٤/ ٨٣) «أصول الشيعة» (٢/ ٥١٩).

وقد جاء فى سبب نزولها عندهم: أن اللَّه - عز وجل- حين أوحى إلى نبيه ﷺ أن يقيم عليًا للناس علمًا، اندس إليه معاذ بن جبل، فقال: أشْرك فى ولايته الأول والثانى - يعنون: أبا بكر وعمر- حتى يسكن الناس إلى قولك ويصدقوك، فلما أنزل اللَّه - عز وجل-: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ [المائدة: ٦٧] شكا رسول اللَّه إلى جبرائيل فقال: «إن الناس يكذبوننى ولا يقبلون منى»، فأنزل اللَّه - عز وجل-: ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥].

وحتى يدرك القارئ مدى تحريفهم لآيات اللَّه، وتآمرهم لتغيير الآية وما قبلها وما بعدها، وتتبع ذلك بيان معناها، قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٤﴾ وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ وَلَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٦٥﴾ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ وَكُن مِّنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٦٦﴾﴾ [الزمر: ٦٤-٦٦] فالآية كما هو واضح من سياقها تتعلق بتوحيد اللَّه فى عبادته، فهم غيروا الأمر فاعتبروا الآية متعلقة بعلى، مع أنه ليس له ذكر فى الآية أصلاً، فكأنهم جعلوه هو المعبر عنه بلفظ الجلالة «اللَّه»، وجعلوا «العبادة» هى الولاية.

والآية واضحة المعنى بينة الدلالة، ليس بين معناها وتأويلهم المذكور أدنى صلة[1]، قال أهل العلم فى تفسيرها: إن اللَّه سبحانه أمر نبيه أن يقول هذا للمشركين لما دعوه إلى ما هم عليه من عبادة الأصنام، وقالوا: هو دين آبائك[2]، والمعنى: قل يا محمد لمشركى قومك: أتأمروننى بعبادة غير اللَّه أيها الجاهلون باللَّه، ولا تصلح العبادة لشىء سواه سبحانه.

ولما كان الأمر بعبادة غير اللَّه لا يصدر إلا عن غبى جاهل، ناداهم بالوصف المقتضى ذلك، فقال: ﴿أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿٦٤﴾﴾ [الزمر: ٦٤] ثم بيَّن سبحانه أنه قد أوحى إلى نبيه وإلى الرسل من قبله: لئن أشركت باللَّه ليبطلن عملك، وهذا فى بيان خطر الشرك وشناعته، وكونه بحيث ينهى عنه من لا يكاد يباشره، فكيف بمن عداه؟ ثم قال سبحانه: ﴿بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ﴾ لا تعبد ما أمرك به المشركون؛ بل اعبد اللَّه وحده دون كل ما سواه من الآلهة الباطلة والأوثان[3].

---

(١) «أصول الشيعة» (٢/ ٥٢٠).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٦٧) «تفسير البغوى» (٤/ ٢٨٤).

(٣) «تفسير الطبرى» (٢٤/ ٢٤) «تفسير القرطبى» (١٥/ ٢٧٦، ٢٧٧) «فتح القدير» (٤/ ٤٧٤) «روح المعانى» للألوسى (٢٤/ ٢٣، ٢٤).

فالمعنى كما ترى واضح جلى، لا يلتبس إلا على صاحب هوى مغرض، قد أعماه هواه عن رؤية الحق، فهذه الزمرة التى وضعت هذه الروايات كان جل همها، وغاية قصدها البحث عن سند لدعواهم فى الإمامة فى القرآن الكريم حتى ولو حرفوا آيات اللَّه، فكانت تخبط فى هذا الأمر خبط عشواء، لا تستند فى الاستدلال إلى أصل فى لغة أو عقل، فضلاً عن الشرع والدين، كما يظهر فى النص الإساءة للنبى ﷺ بتصويره فى موقف الخائف الوجل من قومه، المتردد فى تنفيذ أمر ربه، حتى إنه لم يفارق هذا الموقف إلا حينما نزل عليه التهديد بإحباط عمله[1].

٢- الولاية أصل قبول الأعمال عندهم:

قالوا: إن اللَّه - عز وجل- نصب عليًا علمًا بينه وبين خلقه، فمن عرفه كان مؤمنًا، ومن أنكره كان كافرًا، ومن جهله كان ضالاً، ومن نصب معه شيئًا كان مشركًا، ومن جاء بولايته دخل الجنة[2]، وقالوا: فإن من أقرَّ بولايتنا، ثم مات عليها؛ قُبلت منه صلاته وصومه وزكاته وحجه، وإن لم يقر بولايتنا بين يدى اللَّه - عز وجل-؛ لم يقبل اللَّه - عز وجل- شيئًا من أعماله[3].

وزعموا أن جبرائيل - عليه السلام- نزل على النبى ﷺ، فقال: يا محمد، السلام يقرئك السلام، ويقول: خلقتُ السموات السبع وما فيهن، والأرضين السبع وما عليهن، وما خلقت موضعًا أعظم من الركن والمقام، ولو أن عبدًا دعانى هناك منذ خلقتُ السموات والأرضين، ثم لقينى جاحدًا لولاية على لأكببته فى سقر[4].

والروايات فى هذا المعنى كثيرة، وكلها باطلة لا يصح منها شىء، وكل هذه الروايات ليست من الإسلام فى شىء، فأمامنا كتاب اللَّه سبحانه ليس فيه مما يدعون شىء، وهو الفيصل الأول، والمرجع الأول فى كل خلاف، فالقرآن الكريم ذكر أن أصل قبول الأعمال هو التوحيد، وسبب الحرمان هو الشرك، قال تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ﴾ [المائدة: ٧٢] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾[النساء: ٤٨].

وكل ما ذكر من مبالغات الشيعة تكذبها آيات القرآن، فاللَّه سبحانه يقول: ﴿مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ

(١) «أصول الشيعة» (٢/ ٥٢٢).
(٢) «أصول الكافى» (١/ ٤٣٧).
(٣) «أمالى الصدوق» ص ١٥٤، ١٥٥).
(٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٠، «بحار الأنوار» (٢٧/ ١٦٧).

وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٢) ﴾ [البقرة] ولم يذكر سبحانه من ضمن ذلك الولاية، وكذلك قال سبحانه: ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ (٦٩) ﴾ [المائدة: ٦٩] وهم يزعمون أن ولاية الاثنى عشر أعظم من الصلاة وسائر أركان الإسلام، والصلاة ذكرت فى القرآن بلفظ صريح واضح فى أكثر من ثمانين موضعاً، ولم تذكر ولايتهم مرة واحدة، فهل أراد جل شأنه ضلال عباده، أو لم يبين لهم طريق الوصول إليه، سبحانه هذا بهتان عظيم ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ [التوبة: ١١٥].

وقد جاء فى رواياتهم ما ينقض ما قالوه، وإن كانت لا تلبث تأويلاتهم، أو تقيتهم من وأد مثل هذه النصوص المعتدلة؛ ولكن نذكر ذلك لعل عاقلاً يتعظ، أو غافلاً ينتبه، أو نائمًا يستيقظ، ولإقامة الحجة على المعاند من كتبهم، وبيان ما عليه نصوصهم من تناقض. جاء فى «تفسير فرات»: قال على بن أبى طالب: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول لما نزلت: ﴿ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ ﴾ [الشورى: ٢٣] قال جبرائيل: يا محمد، إن لكل دين أصلاً ودعامة، وفرعًا وبنيانًا، وإ أصل الدين ودعامته قول: لا إله إلا اللَّه، وإن فرعه وبنيانه محبتكم أهل البيت، وموالاتكم فيما وافق الحق ودعا إليه[1].

فهذا النص يخالف ما تذهب إليه أخبارهم، حين يجعل أصل الدين شهادة التوحيد، لا الولاية، ويعد محبة أهل البيت هى الفرع، وهى مشروطة بمن وافق الحق منهم ودعا إليه[2].

٣- اعتقادهم أن الأئمة هم الواسطة بين اللَّه وخلقه:

تقول الشيعة الإمامية: إن الأئمة الاثنى عشر هم الواسطة بين اللَّه وخلقه، قال المجلسى عن أئمته: فإنهم حجب الرب، والوسائط بينه وبين الخلق[3]، وعقد لذلك باباً بعنوان: باب أن الناس لا يهتدون إلا بهم، وأنهم الوسائل بين الخلق وبين اللَّه، وأنه لا يدخل الجنة إلا من عرفهم[4]، وجاء فى كتاب «عقائد الإمامية»: أن الأئمة الاثنى عشر هم أبواب اللَّه والسُّبل إليه .... إنهم كسفينة نوح، من ركبها نجا، ومن تخلف عنها غرق[5].

---

(١) «تفسيرات فرات» ص ١٤٨، ١٤٩، «بحار الأنوار» (٢٣/ ٤٢٧).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٣٥).

(٣، ٤) «بحار الأنوار» (٢٣/ ٩٧).

(٥) «عقائد الإمامية» للمظفر، ص ٩٨، ٩٩.

■ ومن المسائل الموجودة فى كتبهم ومصادرهم، والتى هى تصبُّ فى هذه المعانى:

(أ) قولهم: لا هداية للناس إلا بالأئمة: قال أبو عبد اللَّه - على حد زعمهم - : بلية الناس عظيمة، إن دعوناهم لم يُجيبونا، وإن تركناهم لم يهتدوا بغيرنا[1]، وتقول أخبارهم: قال أبو جعفر : بنا عُبِدَ اللَّه، وبنا غُرِفَ اللَّه، وبنا وُحِّدَ اللَّه[2].

فهذه النصوص لا تنفى الهداية عن الأمة، ولكن تجعل مصدرها الأئمة، والحق أن الهداية بمعنى التوفيق إلى الحق وقبوله لا يملكها إلا رب العباد، ومقلب القلوب والأبصار، والذى يُحُول بين المرء وقلبه، والذى إذا قال للشيء: كن فيكون . . . و الشيعة فى إطلاقها هذه العبارات بلا أى قيد تجعل لأئمتها مشاركة للَّه فى هذه الهداية، واللَّه سبحانه هو الهادى وحده لا شريك له[3].

قال تعالى: ﴿مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا ﴿١٧﴾﴾ [الكهف] ويقول لنبيه ﷺ : ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦]

أما هداية الدالة على الحق والإرشاد إليه فهذه وظيفة الرسل ومن تبعهم بإحسان، ولا تنحصر فى الاثنى عشر ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِى أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِى﴾ [يوسف: ١٠٨] وإطلاق القول بأن هداية العباد لا تتم إلا بالأئمة جرأة على اللَّه[4].

(ب) قولهم: لا يُقبل الدعاء إلا بأسماء الأئمة: قالوا: لا يفلح من دعا بغير الأئمة، ومن فعل ذلك فقد هلك، جاء فى أخبارهم عن الأئمة: من دعا اللَّه بنا أفلح، ومن دعا بغيرنا هلك واستهلك[5]، وبلغت جرأتهم فى هذا الباب أن قالوا: إن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل والاستشفاع بهم، صلوات اللَّه عليهم أجمعين[6].

هذا ما تقوله الشيعة الرافضة وتفتريه، ولكن اللَّه يقول: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾ [الأعراف: ١٨٠] ولم يقل سبحانه: فادعوه بأسماء الأئمة ومقامات الأئمة أو مشاهدهم.

---

(١) «أمالى الصدوق» ص ٣٦٣، «أصول الشيعة» (٢/ ٥٣٩).

(٢) «بحار الأنوار» (٢٣/ ١٠٣).

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٤٠).

(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٤٠).

(٥) «وسائل الشيعة» (٤/ ١١٤٢) «أصول الشيعة» (٢/ ٥٤١).

(٦) وهذا أحد أبواب «بحار الأنوار» (٢٦/ ٣١٩).

كما قال جل شأنه: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠] ولو كان أساس قبول الدعاء ذكر أسماء الأئمة لقال: ادعونى بأسماء الأئمة أستجب لكم؛ بل إن هذا الأمر الذى تدعيه الشيعة وتفتريه من أسباب رد الدعاء وعدم قبوله؛ لأن الإخلاص فى الدعاء للَّه أصل فى الإجابة والقبول، قال تعالى: ﴿فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (١٤)﴾ [غافر]، ﴿وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ [الأعراف: ٢٩] وهؤلاء الأئمة من سائر البشر ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (١٩٤)﴾ [الأعراف: ١٩٤].

ولم يجعل اللَّه- عز وجل- بينه وبين خلقه فى عبادته ودعائه وليًا صالحًا، ولا مَلَكًا مقربًا، ولا نبيًا مرسلاً؛ بل الجميع عباد اللَّه ﴿لَن يَسْتَنكِفَ الْمَسِيحُ أَن يَكُونَ عَبْدًا لِّلَّهِ وَلَا الْمَلَائِكَةُ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [النساء: ١٧٢] وقوله: ﴿إِن كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَٰنِ عَبْدًا (٩٣)﴾ [مريم: ٩٣]

وأما دعوى أن دعاء الأنبياء استجيب بالتوسل بالأئمة فهى دعوى باطلة؛ إنما الأنبياء دعوا اللَّه - عز وجل- باسمه سبحانه وبوحدانيته جل شأنه، وأيوب - عليه السلام- توسل بأسماء اللَّه الحسنى، وأنه - عز وجل- أرحم الراحمين: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنتَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ (٨٣) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِن ضُرٍّ وَآتَيْنَاهُ أَهْلَهُ وَمِثْلَهُم مَّعَهُمْ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا وَذِكْرَىٰ لِلْعَابِدِينَ (٨٤)﴾ [الأنبياء: ٨٣، ٨٤].

وأما يونس - عليه السلام- فتوسل للَّه بواحدنيته، قال تعالى: ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلَّا أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ (٨٧) فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ (٨٨)﴾ [الأنبياء: ٨٧، ٨٨]

والكلمات التى قالها آدم - عليه السلام- وزوجه هى كما قال اللَّه سبحانه: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٢٣)﴾ [الأعراف: ٢٣].

وهذه المقالة من الشيعة معلوم فسادها من الدين بالضرورة، وقد نقلت كتب الشيعة نفسها ما يناقض هذه الدعوى عن الأئمة فى مناجاتهم للَّه ودعائهم له، وما من إمام إلا قد رووا عنه الكثير من الدعاء ومناجاته، وقد أتى على أكثره المجلسى فى «بحاره»[1].

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٤٥).

(جـ) قولهم: إن الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى بيت اللَّه:

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: حدثنى الثقات أن فيهم من يرى الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى البيت العتيق، فيرون الإشراك باللَّه أعظم من عبادة اللَّه وحده، وهذا من أعظم الإيمان بالطاغوت[1].

وجاء فى «الكافى» وغيره: إن زيارة قبر الحسين تعدل عشرين حجة، وأفضل من عشرين عمرة وحجة[2]، وخصَّت الروايات الشيعية الموضوعة زيارة الحسين يوم عرفة بفضل خاص، تقول: من أتى الحسين عارفًا بحقه فى غير يوم عيد؛ كتب اللَّه له عشرين حجة وعشرين عمرة مبرورات مقبولات . . . ومن أتاه فى يوم عيد كتب اللَّه له عشرين حجة ومائة عمرة، ومن أتاه يوم عرفة عارفًا بحقه كتب اللَّه له ألف حجة وألف عمرة مبرورات متقبلات، وألف غزوة مع نبى مرسل أو إمام عادل[3]، وليست زيارة قبر الحسين عند هؤلاء أفضل من الحج فحسب؛ بل هى أفضل الأعمال، جاء فى رواياتهم: إن زيارة قبر الحسين أفضل ما يكون من الأعمال[4]، وفى رواية أخرى: من أحبِّ الأعمال زيارة قبر الحسين[5].

وهكذا تُنسى شرائع الإسلام وأوامره، ويُهتم بالقبور والأضرحة، ويجعلونها من أفضل الأعمال بلا دليل إلا ما صنعته أوهامهم، وأوحاه لهم شياطينهم؛ ليشرعوا من الدين ما لم يشرعه اللَّه[6].

وقد جعل هؤلاء القوم زيارة الأضرحة فريضة من فرائض مذهبهم، ووضعوا لها مناسك كمناسك الحج إلى بيت اللَّه الحرام.

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: وقد صنف شيخهم ابن النعمان المعروف عندهم بالمفيد كتابًا سماه: «مناسك المشاهد»، جعل قبو المخلوقين تحج كما تحج الكعبة البيت الحرام الذى جعله اللَّه قيامًا للناس، وهو أول بيت وضع للناس، فلا يطاف إلا به، ولا يصلى إلا إليه، ولم يؤمر إلا بحجه[7]، ومن رجع إلى مصادر الشيعة الرافضة التى تتحدث عن المشاهد يرى العجب

(١) «منهاج السنة» (٢/ ١٢٤).

(٢) «ثواب الأعمال» ابن بابويه، ص ٥٢، «تهذيب الأحكام» للطوسى (٢/ ١٦).

(٣) «فروع الكافى» (١/ ٣٢٤) للكلينى، «من لا يحضره الفقيه» بابويه (١/ ١٨٢).

(٤) «كامل الزيارات» ص ١٤٦، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٦١).

(٥، ٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٦١).

(٧) «منهاج السنة» (١/ ١٧٥) «مجموع الفتاوى» (١٧/ ٤٩٨).

العجاب، والانحراف عن كتاب اللَّه وهدى الرسول ﷺ، ومن أراد التوسع فلينظر إلى كتاب «أصول مذهب الشيعة الإمامية»(١).

إن للمسلمين كعبة واحدة يتجهون إليها فى صلاتهم ودعائهم، ويحجون إليها، ويطوفون بها، أما الشيعة فلهم مزارات ومشاهد عبارة عن أضرحة الموتى من الأئمة(٢)، وهذا كله مما نهى اللَّه عنه ورسوله، وكل ما نهى اللَّه عنه ورسوله فهو مذموم منهى عنه، سواء أكان فاعله منتسبًا إلى السنة أم إلى التشيع، وقد علم بالاضطرار من دين الإسلام أن النبى ﷺ لم يأمر بما ذكروه من أمر المشاهد، ولا شرع لأمته مناسك عند قبور الأنبياء والصالحين؛ بل هذا من دين المشركين الذين قال اللَّه تعالى فيهم: ﴿وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح: ٢٣].

قال ابن عباس وغيره: هؤلاء . . . أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا إلى مجالسهم التى كانوا يجلسون أنصابًا، وسمهوها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد حتى إذا هلك أولئك ونُسى العلم عُبدت(٣).

وقد قال أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه، لأبى الهياج الأسدى: ألا أبعثك على ما بعثنى عليه رسول اللَّه ﷺ: «أن لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته»(٤)، وهذا المعنى أقرت به بعض روايات الشيعة، فقد روى الكلينى عن أبى عبد اللَّه، قال أمير المؤمنين: بعثنى رسول اللَّه ﷺ إلى المدينة فقال: «لا تدع صورة إلا محوتها، ولا قبرًا إلا سويته»(٥).

وعن أبى عبد اللَّه قال: نهى رسول اللَّه ﷺ وآله أن يُصلى على قبر أو يقعد عليه أو يبنى عليه(٦)، وعن أبى عبد اللَّه قال: لا تبنوا على القبور . . . فإن رسول اللَّه ﷺ كره ذلك(٧)، وعنه أيضًا عن آبائه أن رسول اللَّه نهى أن تجصص المقابر(٨).

---

(١) «أصول مذهب الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٥٠-٥٨٦). (٢) المصدر نفسه (٢/ ٥٨٠).

(٣) البخارى، «فتح البارى» (٨/ ٦٦٧) موقوف على ابن عباس من حكم المرفوع، قاله الألبانى رحمه اللَّه فى «شرح العقيدة الطحاوية» ص ٨٠.

(٤) مسلم، كتاب: الجنائز، رقم (٩٦٩).

(٥) «فروع الكافى» (٢/ ٢٢٧) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٦٩).

(٦) «تهذيب الأحكام» للطوسى (١/ ١٣٠) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٦٩).

(٧) «تهذيب الأحكام» (١/ ٣٠) «المحاسن» للبرقى، ٦١٢.

(٨) «من لا يحضره الفقيه» ابن بابويه (٢/ ١٩٤) «وسائل الشيعة» (٢/ ٨٧٠).

وقد زعم الحر العاملى أن هذا النهى يشمل كل قبر غير قبر النبى ﷺ والأئمة - عليهم السلام، وأن هذا النهى لمجرد الكراهة[1]، وصيغة العموم واضحة فى هذه الروايات، كما أن دلالة التحريم بيِّنة، ولا دليل عند العاملى سوى ما شذت به طائفته فى واقعها وفى جملة من رواياتها، والشذوذ دليل على البطلان؛ لمخالفته لكتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، وإجماع الأمة بمن فيهم أهل البيت الذين أُثر عنهم التحذير من ذلك؛ لأن ذلك وسيلة للشرك باللَّه، ثم إن الحكمة التى ورد من أجلها النهى لا تفرق بين قبر وقبر، وقد يكون الخطر فى قبور الأئمة أشد لعظيم الافتتان بهم؛ ولهذا كان أصل الشرك هو الغلو فى الصالحين[2].

٤- قولهم: إن الإمام يحرم ما يشاء ويحل ما يشاء:

تزعم الشيعة الإمامية فى رواياتها أن اللَّه - سبحانه وتعالى- خلق محمدًا وعليًا وفاطمة، فمكثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء فأشهدهم خلقها، وأجرى طاعتهم عليها، وفوض أمورها إليهم، فهم يحلون ما يشاءون ويحرمون ما يشاءون[3].

شرح شيخهم المجلسى النص السابق فقال: وأجرى طاعتهم عليها؛ أى: أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم حتى الجمادات من السماويات والأرضيات؛ كشق القمر، وإقبال الشجر، وتسبيح الحصى، وأمثالها مما لا يحصى، وفوض أمورها إليهم من التحليل والتحريم والعطاء والمنع[4]، وجاءت الرواية عندهم صريحة بهذا فيما ذكره المفيد فى «الاختصاص» والمجلسى فى «البحار» وغيرهما عن أبى جعفر قال: من أحللنا له شيئًا أصابه من أعمال الظالمين[5] فهو حلال؛ لأن الأئمة منا مفوض إليهم؛ فما أحلوا فهو حلال، وما حرموا فهو حرام[6].

ومن المعلوم فى كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ أن من أصول التوحيد الإيمان بأن اللَّه سبحانه

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٥٨٤).

(٢) «تيسير العزيز الحميد لشرح كتاب التوحيد» ص ٣٠٥.

(٣) «أصول الكافى» (١/ ٤٤١) «بحار الأنوار» (٢٥/ ٣٤٠).

(٤) «بحار الأنوار» (٢٥/ ٣٤١، ٣٤٢).

(٥) الظالمون فى معتقدهم هم خلفاء الدولة الإسلامية، ما عدا أمير المؤمنين عليًا وابنه الحسين- رضى اللَّه عنهما؛ لأن بقية أئمتهم لم يتولوا الخلافة ولا يومًا واحدًا، وكل خليفة من غيرهم هو ظالم وغاصب لحق الأئمة على حد زعمهم.

(٦) «الاختصاص» ص ٣٣٠، «بحار الأنوار» (٢٥/ ٣٣٤).

هو المشرع وحده سبحانه، يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء، لا شريك له فى ذلك، ورسل اللَّه يبلغون شرع اللَّه لعباده، ومن ادَّعى أن له إمامًا يحل ما يشاء ويحرم ما يشاء فهو داخل فى قوله سبحانه: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾[الشورى: ٢١].

إن حق التشريع لا يملكه إلا رب العباد، والرسل- عليهم الصلاة والسلام- إنما هم مبلغون عن اللَّه سبحانه، لا يحرمون ولا يحلون إلا ما يأمرهم اللَّه به، ويوحيه إليهم، وقد قال اللَّه- جل- شأنه فيمن اتبع مشايخه فيما يحلون ويحرمون من دون شرع اللَّه وحكمه، قال سبحانه: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾[التوبة: ٣١] فجعل سبحانه اتباعهم فيما يُحلون من الحرام ويُحرمون من الحال - كما جاء فى تفسير الآية[١] - عبادة لهم؛ حيث تلقوا الحلال والحرام من جهتهم، وهو أمر لا يُتلقَّى إلا من جهة اللَّه - عز وجل[٢].

٥- قولهم بأن الدنيا والآخرة كليهما للإمام يتصرف فيهما كيف يشاء:

عقد صاحب «الكافى» لهذا بابًا بعنوان: «باب أن الأرض كلها للإمام»[٣]، ومما جاء فيه عن أبى بصير عن أبى عبد اللَّه- عليه السلام- قال: أمَا علمت أن الدنيا للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى مَن يشاء، جائز له ذلك من اللَّه[٤].

فهذا النص شرك فى ربوبية اللَّه سبحانه؛ لأن اللَّه- جل شأنه- يقول: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[البقرة: ١٠٧] ويقول سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ ﴿١٨﴾﴾[المائدة: ١٨] ويقول جل شأنه: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ﴾[المائدة: ١٢٠] وقال: ﴿الَّذِى لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُن لَّهُ شَرِيكٌ فِى الْمُلْكِ﴾[الفرقان: ٢] وقال سبحانه: ﴿فَلِلَّهِ الآخِرَةُ وَالأُولَىٰ ﴿٢٥﴾﴾[النجم: ٢٥] كما قال سبحانه: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[سبأ: ٢٤] وقال سبحانه: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ﴾[فاطر: ٣] وقال: ﴿فَابْتَغُوا عِندَ اللَّهِ الرِّزْقَ وَاعْبُدُوهُ وَاشْكُرُوا لَهُ﴾[العنكبوت: ١٧] فهو سبحانه قد تفرد بالملك والرزق والتدبير، لا شريك له فى ذلك[٥].

---

(١) «تفسير الطبرى» (١/ ١١٣، ١١٤) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٧٣، ٣٧٤).

(٢) «تفسير ابن عطية» (٨/ ١٦٦).

(٣) «أصول الكافى» (١/ ٤٠٧، ٤١٠).

(٤) المصدر السابق (١/ ٤٠٩).

(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٢٢).

٦- إسناد الحوادث الكونية إلى الأئمة :

عن سماعة بن مهران قال : كنت عند أبى عبد اللَّه- عليه السلام- فأرعدتْ السماء وأبرقتْ، فقال أبو عبد اللَّه - عليه السلام : أما إنه ما كان من هذا الرعد ومن هذا البرق، فإنه من أمر صاحبكم، قلت : من صاحبنا؟ قال : أمير المؤمنين- عليه السلام-[١].

يعنى : كل ما وقع من رعد وبرق فهو من أمر علىٍّ، لا من أمر الواحد القهار، فماذا يستنبط المسلم المنصف من هذه الرواية، واللَّه- جل شأنه- يقول : ﴿هُوَ الَّذِى يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنشِئُ السَّحَابَ الثِّقَالَ ﴿١٢﴾﴾ [الرعد : ١٢]؟! أليست هذه هى السبئية قد أطلت برأسها المشوه من خلال كتب الاثنا عشرية؟! أليس هذا ادعاء لربوبية على ﷺ، أو أن له شركًا فى الربوبية؟! كيف يتجرأ قلم المجلس ومن قبله المفيد على كتابة هذه الأسطورة ونسبتها إلى جعفر؟! فإن هذا الإيحاء لا يخفى على أمثالهم، ولا يؤمن بهذا ويدعو إليه إلا كل زنديق ومُلحد.

والعجب من قوم يستقون دينهم من كتب حَوَتْ هذا الغثاء، ويعظمون شيوخًا يجاهرون بهذا البلاء، أليس فى هذه الطائفة من صاحب عقل ودين يعلن الصيحة والنكير على هذا الضلال المنتشر والكفر المبين، ويبرئ أهل البيت الأطهار من هذا الدرن القاتل، وينقى ثوب التشيع مما لطخه به شيوخ الدولة الصفوية من كُفر وضلال، أم أن كل صوت صادق إما أن يُعاجَل بالقتل كما فعلوا مع الكسروى، أو يُحمل قوله على التقية كما صنعوا فى الكثير من رواياتهم، وطائفة من أقوال شيوخهم؟! فهل وصل هذا المذهب فى سبيل دعوته إلى نور الحق إلى طريق مسدود[٢]؟.

٧- الجزء الإلهى الذى حل فى الأئمة :

وترد روايات عند الشيعة الإمامية تدعى بأن جزءًا من النور الإلهى حلَّ بعلىٍّ [٣]، قال أبو عبد اللَّه : ثم مسحنا بيمينه فأفضل نوره فينا[٤]؛ ولكن اللَّه خلطنا بنفسه[٥].

وهذا الجزء الإلهى الذى فى الأئمة - كما يزعمون - أعطوا به قدرات مطلقة؛ ولذلك فإن

---

(١) «الاختصاص» للمفيد، ص ٣٣٧، «بحار الأنوار» (٢٧/ ٣٣).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٢٤).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٦٢٨).

(٤) «أصول الكافى» (١/ ٤٤٠) المصدر السابق (١/ ٤٤١، ٤٤٢).

(٥) «أصول الكافى» (١/ ٤٣٥).

مَن يقرأ ما يسمونه معجزات الأئمة - وتبلغ مئات الروايات - يلاحظ أن الأئمة أصبحوا كربٍّ العالمين - تعالى وتقدس عما يقولون - فى الإحياء والإماتة والخلق والرزق[1] ، إلا أن رواياتهم تربط هذا بأنه من اللَّه كنوع من التلبيس والإيهام، ويكفى فى فساده مجرد تصوره؛ إذ هو مُخالف للنقل والعقل والسُّنن الكونية، كما هو منقوض بواقع الأئمة وإقراراتهم؛ حيث يزعم الشيعة أن الأئمة عاشوا مظلومين ومضطهدين، ورسول الهدى ﷺ يقول - كما أمره ربه - : ﴿ قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِى نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ ﴾[الأعراف : ١٨٨] .

ومن الطريف أن كتب الشيعة مع تعظيم الأئمة والغلو فيهم تروى ما يخالف هذا؛ لتثبت تناقضها فيما تقول، كالعادة فى كل كذب وباطل، فقد جاء فى «رجال الكشى» أن جعفر بن محمد قال: فواللَّه ما نحن إلا عبيد الذى خلقنا واصطفانا، ما نقدر على ضر ولا نفع، وإن رحمنا فبرحمته، وإن عذبنا فبذنوبنا، واللَّه ما لنا على اللَّه حجة، ولا معنا من اللَّه باءة، وإنا لميتون ومقبورون، ومنشورون، ومبعوثون، وموقوفون ومسئولون، ويلهم ما لهم لعنهم اللَّه فقد آذوا اللَّه وآذوا رسوله ﷺ فى قبره، وأمير المؤمنين وفاطمة والحسن والحسين وعلى بن الحسن ومحمد بن على صلوات اللَّه عليهم . . . أشهدكم أنى أمرؤ ولدنى رسول اللَّه ﷺ ، وما معى براءة من اللَّه، إن أطعته رحمنى، وإن عصيته عذبنى عذابًا شديدًا[2] .

ولكن شيوخ الشيعة يعدون مثل هذه الإقرارات من باب التقية، فأضلوا قومهم سواء السبيل، وأصبح مذهب الشيعة مذهب الشيوخ لا مذهب الأئمة[3] .

٨- قولهم: إن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون:

وأنه لا يخفى عليهم شىء عقد لذلك صاحب «الكافى» بابًا بعنوان: «باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شىء»[4] ، وضمَّنه طائفة من رواياتهم، وعقد بابًا آخر بعنوان: «باب أن الأئمة إذا شاءوا أن يعلموا علموا»[5] ، وذكر فيه جملة من أحاديثهم، ومن روايات هذه الأبواب[6] : قال أبو عبد اللَّه - كما يكذبون - : إنى لأعلم ما فى السموات وما فى الأرض، وأعلم ما فى الجنة، وأعلم ما فى النار، وأعلم ما كان وما يكون[7] .

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٢٨).
(٢) «رجال الكشى» ص ٢٢٥، ٢٢٦ .
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٣٠).
(٤) «أصول الكافى» (١/ ٢٦٠، ٢٦٢).
(٥) المصدر السابق (١/ ٢٥٨).
(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٧٩).
(٧) «أصول الكافى» (١/ ٢٦١).

وعن سيف التمار قال: كان مع أبى عبد اللَّه رضي الله عنه جماعة من الشيعة فى الحجر فقال: علينا عين؟ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نرَ أحدًا، فقلنا: ليس علينا عين، فقال: ورب الكعبة ورب البنية - ثلاث مرات- لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتهما أنى أعلم منهما، ولأنبأتهما بما ليس فى أيديهما؛ لأن موسى والخضر- عليهما السلام- أعطيا علم ما كان، ولم يُعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول اللَّه ﷺ وآله وراثة [1].

فهذا نموذج من غلو الشيعة الرافضة، وهذا بعض ما عندهم، فالغلو أساس مذهبهم وأصله، وقد نهى اللَّه- عز وجل- وحذر من الغلو؛ لما فيه من منافاة التوحيد وأصل الشرك قديمًا وحديثًا، قال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧].

قال ابن كثير- رحمه اللَّه- فى تفسيره عند هذه الآية: أى: لا تجاوزوا الحد فى اتباع الحق، ولا تطروا من أمرتكم بتعظيمه فتبالغوا فيه حتى تخرجوه من حيز النبوة إلى مقام الإلهية كما صنعتم فى المسيح، وهو نبى من الأنبياء فجعلتموه إلهًا من دون اللَّه، وما ذاك إلا لاقتدائكم بشيوخكم شيوخ الضلالة الذين هم سلفكم ممن ضل قديمًا ﴿قَدْ ضَلُّوا مِن قَبْلُ وَأَضَلُّوا كَثِيراً وَضَلُّوا عَن سَوَاءِ السَّبِيلِ﴾ [المائدة: ٧٧] أى: خرجوا عن طريق الاستقامة والاعتدال إلى طريق الغواية والضلال [2]، وقال تعالى: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]

فاللَّه- عز وجل- فى هاتين الآيتين ينهى عن الغلو والإطراء وتجاوز الحد، وفيه رد صريح على الشيعة الرافضة وكل من سلك هذا المسلك تجاه من يعظمهم، وقد أمر اللَّه - عز وجل- نبيه محمدًا ﷺ أن يُبيِّن للناس أنه لا يملك لنفسه شيئًا، وأن النفع والضر بيد اللَّه، وأن علم الغيب لا يعلمه إلا اللَّه، قال تعالى: ﴿قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلا تَتَفَكَّرُونَ (٥٠)﴾ [الأنعام: ٥٠] وقال تعالى: ﴿قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلا ضَرًّا إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ (١٨٨)﴾ [الأعراف: ١٨٨] فاللَّه - عز وجل- أمره أن يفوض الأمور إليه، وأن يخبرهم عن نفسه أنه لا يعلم غيب المستقبل، ولا اطلاع له على شيء من ذلك [3].

---

(١) المصدر نفسه (١/ ٢٦٠، ٢٦١).

(٢) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٨٥).

(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٣٧٣).

كل ذلك سدًا للطرق الموصلة إلى الغلو فيه ﷺ، وتحذيرًا لأمته أن يغلوا فيه كما غالت اليهود والنصارى فى أنبيائهم، فإذا كان هذا فى حق سيد الخلق، وأعظمهم منزلة عند اللَّه فغيره من باب أولى، وبهذا يظهر بطلان دعوى الرافضة فى الأئمة، وزعمهم أنهم يعلمون الغيب ويعلمون ما كان وما سيكون، وجعلهم شركاء للَّه فى الخلق والإحياء وفى الأسماء والصفات، وكيف يستقيم لهم ذلك مع قوله تعالى أيضًا فى غير آية من كتابه العزيز، قال تعالى: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ [لقمان: ٣٤] وقال تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾ [المائدة: ١٠٩].

وقال تعالى: ﴿اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ أُنثَىٰ وَمَا تَغِيضُ الأَرْحَامُ وَمَا تَزْدَادُ﴾ [الرعد: ٨] وقال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِى الْمَوْتَىٰ﴾ [الحج: ٦] وقال تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩] وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٨٩﴾﴾ [آل عمران] وقوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِى بِيَدِهِ الْمُلْكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿١﴾﴾ [الملك]

وغير ذلك من الآيات الواردة فى هذا الباب والتى تثبت تفرده -جل وعلا- بعلم الغيب والتصرف بالكون، فمن نسب شيئًا من ذلك إلى أحد من المخلوقين فقد نازع اللَّه فى ربوبيته وألوهيته وهوى فى الشرك، فأنَّى له الإسلام مع ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨] وقال: ﴿إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ﴿٧٢﴾﴾ [المائدة: ٧٢] وذلك أن اللَّه -عز وجل- خلق الخلق لعبادته، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذريات: ٥٦] أي: ليوحدوه، فأرسل الرسل وأنزل الكتب من أجل إفراده بالعبادة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦] والغلو ينافى تحقيق العبادة(١).

وكما حذر اللَّه -عز وجل- من الغلو بكل مظاهره وصوره، فقد حذر النبى ﷺ أيضًا؛ حماية لتوحيد اللَّه، وسدًا لكل ذريعة تكون سببًا فى نقص توحيده؛ لأن الغلو مطية الشرك ووسيلته، وما دبَّ فى أمة إلا أهلكها، فقال ﷺ محذرًا أمته من هذا الداء: «**إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو فى الدين**»(٢).

---

(١) «العقيدة فى أهل البيت» ص ٣٩٨.

(٢) «صحيح سنن ابن ماجه» (٢/ ١٧٧) صححه الألبانى.

وعن ابن عباس- رضى اللَّه عنهما- أنه سمع عمر رضي الله عنه يقول على المنبر: سمعت النبى ﷺ يقول: «**لا تطرونى كما أطرت النصارى ابن مريم، فإنما أنا عبدٌ، فقولوا: عبد اللَّه ورسوله**»(١)، فالنبى ﷺ يحذر أمته من الغلو ومجاوزة الحد فى مدحه، كما فعلت النصارى فى عيسى - عليه السلام- ويأمر ﷺ أن يوصف بصفة العبودية، والتى قد وصفه اللَّه بها فى الإسراء فقال: ﴿**سُبْحَانَ الَّذِى أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا**﴾ [الإسراء: ١]كما وصفه بذلك فى مقام الدعوة إليه فقال: ﴿**وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا ﴿١٩﴾**﴾ [الجن: ١٩].

وكذلك وصفه عند إنزال الكتاب عليه ونزول الملك إليه فقال: ﴿**تَبَارَكَ الَّذِى نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِ**﴾ [الفرقان: ١]فتلك ثلاثة مقامات، من أشرف المقامات وصفه ومدحه ربه جل وعلا فيها بصفة العبودية له، فأين الشيعة الرافضة من تلك الآيات والأحاديث الواردة فى النهى عن الغلو والتحذير منه، الداعية إلى تحقيق العبودية؟!.

إن الناظر إلى أقوال أمير المؤمنين على وأبنائه - رضى اللَّه عنهما- يجد فيها الرد البليغ على هذا الغلو والإفراط، وبراءتهم من أقوال الشيعة الرافضة وكل من غالى فيهم، كما تبين كذب تلك الروايات المنسوبة إليهم وضلالها(٢).

فقد روى الإمام مسلم فى «صحيحه» من حديث أبى الطفيل عامر بن واثلة رضي الله عنه، قال: كنت عند على بن أبى طالب فأتاه رجل فقال: ما كان النبى ﷺ يُسِرُّ إليك؟ قال: فغضب وقال: ما كان النبى ﷺ يُسِرُّ إلىَّ شيئًا يكتمه عن الناس، غير أنه قد حدثنى بكلمات أربع، قال: فقال: ما هن يا أمير المؤمنين؟ قال: «لعن اللَّه من لعن والده، ولعن اللَّه من ذبح لغير اللَّه، ولعن اللَّه من آوى محدثًا، ولعن اللَّه من غيَّر منار الأرض»، وفى رواية: أخصَّكم رسول اللَّه ﷺ؟ فقال: ما خصَّنا رسول اللَّه ﷺ بشىء(٣).

وفى رواية عند الإمام أحمد: ما عهد إلىَّ رسول اللَّه ﷺ شيئًا خاصة دون الناس(٤)، وروى البخارى فى «صحيحه» عن أبى جحيفة رضي الله عنه قال: قلت لعلى: هل عندكم كتاب؟ قال: لا إلا كتاب اللَّه، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما فى هذه الصحيفة، قال: قلت: فما هذه

(١) البخارى، كتاب: أحاديث الأنبياء، رقم (٣٤٤٥).
(٢) «العقيدة فى أهل البيت» ص ٣٩٩.
(٣) مسلم، كتاب: الأضاحى، رقم (١٩٧٨).
(٤) «المسند» (١/ ١١٩).

الصحيفة؟ قال: العقل، وفكاك الأسير، ولا يقتل مسلم بكافر[1]، وفى رواية: هل عندكم شيء من الوحى إلا ما فى كتاب اللَّه؟ قال: لا، والذى فلق الحبة وبرأ النسمة، ما أعلمه إلا فهمًا يعطيه اللَّه[2].

قال ابن حجر: وإنما سأله أبو جحيفة عن ذلك؛ لأن جماعة من الشيعة كانوا يزعمون أن عند أهل البيت - لا سيما عليًا- أشياء من الوحى خصهم النبى ﷺ بها، لم يطلع غيرهم عليها[3].

وقال ابن تيمية- رحمه اللَّه- عقب إيراده لهذا الحديث: والكتب المنسوبة إلى علىٍّ، أو غيره من أهل البيت فى الإخبار بالمستقبلات كلها كذب مثل كتاب «الجفر» و «البطاقة» وغير ذلك، وكذلك ما يضاف إليه من أنه عنده علم من النبى ﷺ خصه به دون غيره من الصحابة، وكذلك ما يُنقل عن غير على من الصحابة أن النبى ﷺ خصه بشيء من علم الدين الباطن، كل ذلك باطل[4].

ومما يبين بطلان ذلك، ما روى ابن سعد عن على بن الحسين زين العابدين أنه قال عن سعيد بن جبير رحمهما اللَّه: ذلك رجل كان يمر بنا فنسأله عن الفرائض وأشياء مما ينفعنا اللَّه بها، إنه ليس عندنا ما يرمينا به هؤلاء، وأشار بيده إلى العراق[5].

وجاء عن محمد ابن الحنفية محذراً الشيعة الرافضة مما تنسبه إليهم من علم خصهم به رسول اللَّه ﷺ؛ حيث قال: إنا واللَّه ما ورثنا من رسول اللَّه ﷺ إلا ما بين اللوحين[6]، وقد تواتر عن آل البيت أنهم كانوا يقولون لشيعتهم: أيها الناس أحبونا حب الإسلام، فما برح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً[7].

وزيادة على ذلك، فقد جاء فى كتب الشيعة الرافضة التحذير من الغلو وبراءة آل البيت من

---

(١) البخارى، كتاب: العلم، رقم (١١١).
(٢) البخارى، كتاب: الجهاد، رقم (٣٠٤٧).
(٣) «فتح البارى» (١/ ٢٠٤).
(٤) «منهاج السنة» (٨/ ١٣٦).
(٥) «الطبقات الكبرى» (٥/ ٢١٦).
(٦) المصدر السابق (٥/ ١٠٥).
(٧) «البداية والنهاية» (٩/ ١١٠).

ذلك، فقد روى المجلسى بسنده عن على بن أبى طالب رضي الله عنه أنه قال: إياكم والغلو فينا، قولوا: إنا عبيد مربوبون[1]. وروى عن على رضي الله عنه أنه قال: اللَّهم إنى برىء من الغلاة كبراءة عيسى ابن مريم من النصارى، اللَّهم اخذلهم أبدًا، ولا تنصر منهم أحدًا[2].

روى الكلينى بسنده عن سديد قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزار وداود بن كثير فى مجلس أبى عبد اللَّه إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ فى مجلسه قال: يا عجبًا لأقوام يزعمون أنَّا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا اللَّه عز وجل، لقد هممت بضرب جاريتى فلانة فهربت منى فما علمت فى أى بيوت الدار هى[3]. وروى الكشى عن أبى بصير قال: قلت لأبى عبد اللَّه - عليه السلام-: إنهم يقولون، قال: وما يقولون؟ قلت: يقولون تعلم قطر المطر، وعدد النجوم، وورق الشجر، ووزن ما فى البحر، وعدد التراب، فرفع يده إلى السماء وقال: سبحان اللَّه! لا واللَّه ما يعلم هذا إلا اللَّه[4].

فهذه أقوال أئمة آل البيت الطيبين الطاهرين كما صرحت بذلك كتب الشيعة الرافضة، وهم براء مما ترميهم به الشيعة الرافضة؛ إذا الرافضة من أكذب خلق اللَّه، فالنفاق دينهم والكذب ديدنهم؛ ولذلك قال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: إنهم من أكذب الناس فى النقليات، ومن أجهل الناس فى العقليات[5].

إن روايات الشيعة تكشف نفسها بنفسها وتتناقض نصوصها، وقول الأئمة: إنهم مصدر الرزق وإنزال الغيث . . . إلخ. والذى يرويه شيوخ الاثنا عشرية هو من مخلفات غلاة الشيعة، والذين أنكر الأئمة مذهبهم، فقد جاء فى أخبارهم: أن أبا عبد اللَّه قال حينما قيل له: إن الفضل بن عمر يقول: إنكم تقدرون أرزاق العباد، قال: واللَّه ما يقدر أرزاقنا إلا اللَّه، ولقد احتجت إلى الطعام لعيالى فضاق صدرى، وأبلغت إلىَّ الفكرة فى ذلك حتى أحرزت قوتهم، فعندها طابت نفسى، لعنه اللَّه وبرئ منه[6].

---

(١) «بحار الأنوار» (٢٥/ ٢٧٠).

(٢) المصدر السابق (٢٥/ ٢٨٤).

(٣) «أصول الكافى» (١/ ٢٥٧).

(٤) «رجال الكشى» ص ١٩٣، «العقيدة فى أهل البيت» ص ٤٠٢.

(٥) «منهاج السنة» (١/ ٣).

(٦) «رجال الكشى» ص ٢٧٤، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٨٥).

ولكن هذه الروايات هى كالشعرة البيضاء فى الثور الأسود، وفى التقية متسع لكل نص تضيق به نفوس شيوخ الشيعة، وإليك مثالاً على ذلك: فاسمع ما يقوله شارح «الكافى» تعقيبًا على قول أبى عبد اللَّه الذى نقلناه آنفًا، والذى يتعجب فيه أبو عبد اللَّه من قوم نسبوا له العلم بالغيب، ويذكر للرد عليهم أن جاريته قد اختفت فى داره، فلم يدر أين هى، فكيف يقال عنه: إنه يعلم ما كان وما يكون.

قال شارح «الكافى»: . . . الغرض من هذا التعجب وإظهاره هو ألا يتخذه الجُهَّال إلهًا، أو يدفع عن وهم بعض الحاضرين المنكر لفضله ما نسبوه إليه من العلم بالغيب حفظًا لنفسه، وإلا فهو رضي الله عنه، إذا كان عالمًا بما كان وما يكون، فكيف يخفى عليه مكان الجارية؟ فإن قلت: إخباره بذلك على هذا يوجب الكذب، قلت: إنما يوجب الكذب لو لم يقصد التورية، وقد قصدها، فإن المعنى ما علمت به علمًا غير مستفاد منه بأنها فى أى بيوت الدار[1].

انظر التكلف العجيب فى رد هذه الرواية لإثبات أن الإمام يعلم ما كان وما يكون، حتى ارتكب فى سبيل ذلك نسبة الإمام إلى الكذب، وهدم أصلاً من أصولهم وهو العصمة[2].

وأما شيخهم الآخر الشعرانى المعلق على الشرح، فلم يعجبه هذا التكلف فى تأويل الرواية، ورام ردها بأقصد طريق وهو الحكم بأن الرواية كذب، وهكذا يشيعون عن علماء أهل البيت مثل هذه الإشاعات الكاذبة، فإذا أنكروا على هؤلاء الكذابين فريتهم، وفضحوا باطلهم أمام الملأ حمل شيوخ الشيعة هذا التكذيب والإنكار على التقية . . . فصارت التقية حيلة بيد غلاة الشيعة لإبقاء التشيع فى دائرة الغلو، ورد الحق والإساءة لأهل البيت[3]، وقد ادَّعى زرارة بن أعين أن جعفر بن محمد يعلم أهل الجنة، وأهل النار، فأنكر ذلك جعفر لما بلغه ذلك، وكفَّر من قاله، ولكن زرارة حينما نقل له موقف جعفر قال لمحدثه: لقد عمل معك بالتقية[4].

٩- الغلو فى الإثبات «التجسيم»:

اشتهرت ضلالة التجسيم بين اليهود؛ ولكن أول من ابتدع ذلك بين المسلمين هم الشيعة الروافض؛ ولهذا قال الرازى: اليهود أكثرهم مشبهة، وكان بدء ظهور التشبيه فى الإسلام من

(١) «شرح جامع على الكافى» للمازندرانى (٦/ ٣٠، ٣١).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٨٦).

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٨٦).

(٤) «ميزان الاعتدال» (٢/ ٦٩، ٧٠).

الروافض؛ مثل: هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقى، ويونس بن عبد الرحمن القمى، وأبى جعفر الأحول[1]، وكل هؤلاء الرجال المذكورين هم ممن تعدهم الاثنا عشرية فى الطليعة من شيوخها، والثقات من نقلة مذهبها[2].

وقد حدد ابن تيمية أول من تولى كِبْر هذه الفرية من هؤلاء، فقال: وأول من عُرف فى الإسلام أنه قال: إن اللَّه جسم هو هشام بن الحكم[3]، وقد نقل أصحاب الفرق كلمات مغرقة فى التشبيه والتجسيم منسوبة إلى هشام بن الحكم وأتباعه تقشعر من سماعها جلود المؤمنين، يقول عبد القاهر البغدادى: زعم هشام بن الحكم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية، وأنه طويل عريض عميق، وأن طوله مثل عرضه[4]، وقد استفاض عن هشام بن الحكم ومن تبعه أمر الغلو فى التجسيم فى كتب الفرق وغيرها[5]. فقد كان تشبيه اللَّه سبحانه بخلقه فى اليهود، وتسرب إلى التشيع، وأول من تولى كبره هشام بن الحكم، ثم تعدى أثره إلى آخرين عرفوا فى كتب الفرق بمذاهب ضالة غالية منسوبة إليهم[6].

ولكن شيوخ الاثنا عشرية يدافعون عن هؤلاء الضُّلال الذين استفاض خبر فتنتهم، واستطار شرهم، ويتكلفون تأويل كل بائقة منسوبة إليهم أو تكذيبها[7]، وقد كان لهشام بن الحكم وهشام بن سالم الجواليقى بالذات دور ظاهر فى اتجاه التجسيم عند الشيعة كما تذكر ذلك مجموعة من رواياتهم[8]، وكان الأئمة يتبرءون منهما ومن قولهما، وحينما جاء بعض الشيعة إلى إمامهم، وقال له: إنى أقول بقول هشام، قال إمامهم أبو الحسن على بن محمد: ما لكم وقول هشام، إنه ليس منا من زعم أن اللَّه جسم، نحن منه براء فى الدنيا والآخرة[9].

وتفصح بعض رواياتهم عما قالوه فى الرب جل شأنه وتقدست أسماؤه، فهذا أحد

---

(١) «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» ص ٩٧.

(٢) «أعيان الشيعة» (١/ ١٠٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٤١).

(٣) «منهاج السنة» (١/ ٢٠).

(٤) «الفَرْق بين الفِرَق» ص ٦٥.

(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٤٢).

(٦) المصدر نفسه (٢/ ٦٤٣).

(٧) «بحار الأنوار» (٣/ ٢٩٠، ٢٩٢) دفاع المجلسى عن هؤلاء.

(٨) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٤٦).

(٩) «التوحيد» ابن بابويه، ص ١٠٤، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٤٦).

رجـــالهم[1] ينقل لأبى عبد اللَّه- كما تقول الرواية- ما عليه طائفة من الشيعة من التجسيم فيقول: إن بعض أصحابنا يزعم أن اللَّه صورة مثل الإنسان، وقال آخر: إنه فى صورة أمرد جعد قطط، فخرَّ أبو عبد اللَّه -عليه السلام- ساجداً، ثم رفع رأسه فقال: سبحان الذى ليس كمثله شىء، ولا تدركه الأبصار، ولا يُحيط به علم[2].

فأنت ترى أن كبار متكلميهم قد غلوا فى الإثبات، حتى شبهوا اللَّه جل شأنه بخلقه، وهو كفر باللَّه سبحانه؛ لأنه تكذيب لقوله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] وعطلوا صفاته اللائقة به سبحانه؛ فوصفوه بغير ما وصف به نفسه، ورواياتهم فى هذا الباب كثيرة[3]، فهذا الاتجاه إلى الغلو فى الإثبات قد طرأ على الإثبات الحق الذى عليه علماء أهل البيت، وأصبح المذهب يتنازعه اتجاهان: اتجاه التجسيم الذى يتزعمه هشام، واتجاه التنزيه الذى عليه أهل البيت كما تشير إليه روايات الشيعة نفسها، وكما هو ثابت مستفيض فى كتب أهل العلم[4].

١٠- التعطيل عندهم:

بعد هذا الغلو فى الإثبات بدأ تغير المذهب فى أواخر المائة الثالثة؛ حيث تأثر بمذهب المعتزلة فى تعطيل البارئ سبحانه من صفاته الثابتة له فى الكتاب والسنة، وكثر الاتجاه إلى التعطيل عندهم فى المائة الرابعة؛ لما صنف لهم المفيد وأتباعه كالموسوى الملقب بالشريف الرضى، وأبى جعفر الطوسى، واعتمدوا فى ذلك على كتب المعتزلة[5]، وكثير مما كتبوه فى ذلك منقول عن المتعزلة نقل المسطرة، وكذلك ما يذكرونه فى تفسير القرآن العظيم فى آيات الصفات والقدر ونحو ذلك هو منقول من تفاسير المعتزلة[6].

ولهذا لا يكاد القارئ لكتب متأخرى الشيعة يلمس بينها وبين كتب المعتزلة فى باب الأسماء والصفات فرقًا، فالعقل- كما يزعمون- هم عمدتهم فيما ذهبوا إليه، والمسائل التى يقررها المعتزلة فى هذا الباب أخذ بها شيوخ الشيعة المتأخرون؛ كمسألة خلق القرآن، ونفى رؤية المؤمنين لربهم فى الآخرة، وإنكار الصفات؛ بل إن الشبهات التى يثيرها المعتزلة فى هذا هى الشبهات التى يثيرها شيوخ الشيعة المتأخرون.

---

(١) سمته الرواية: يعقوب السراج، وهو من ثقاتهم. «الفهرست» للطوسى، ص ٢١٤.

(٢) «التوحيد» ابن بابويه، ص١٠٣، ١٠٤، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٤٧).

(٣) «أصول الكافى» (١/ ١٠٤، ١٠٦) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٤٨).

(٤) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٤٨).

(٥) «منهاج السنة» (١/ ٢٢٩).

(٦) المصدر السابق-١/ ٣٥٦).

والفرق الذى قد يلمسه القارئ فى هذه المسألة هو أن الشيعة أسندوا روايات إلى الأئمة تصرح بنفى الصفات وتقول بالتعطيل، فقد جاءوا بروايات كثيرة فى الأئمة يسندون بها مذهبهم فى التعطيل، ويفترون على أمر المؤمنين على رضي الله عنه وبعض علماء أهل البيت؛ كمحمد الباقر وجعفر الصادق بأنهم يقولون بالتعطيل، واعتبر بعض شيوخهم المعاصرين أن هذا هو عمدتهم فى نفى الصفات؛ حيث قال تحت عنوان «طريقة معرفة الصفات»: هل يبقى مجال للبحث عن الصفات، وهل له طريقة إلا الإذعان بكلمة أمير المؤمنين: كمال الإخلاص نفى الصفات عنه؟!(١).

هذا، والثابت عن أمير المؤمنين على رضي الله عنه وأئمة أهل البيت إثبات الصفات للّه، والنقل بذلك ثابت مستفيض فى كتب أهل العلم(٢)، وهذا أيضًا ما تعترف به بعض روايات لهم موجودة وسط ركام هائل من التعطيل، إن مجموعة من رواياتهم وصفت رب العالمين بالصفات السلبية التى ضمنوها نفى الصفات الثابتة له سبحانه، وليس هذا بجديد، فهو سبيل من زاع وحاد عن منهج الرسل - عليهم السلام- من المتفلسفة والجهمية وغيرهم.

إن اللّه سبحانه بعث رسله فى بيان صفاته بإثبات مفصل ونفى مجمل؛ ولهذا يأتى الإثبات للصفات فى كتاب اللّه مفصلاً والنفى مجملاً(٣)، قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١].

فالنفى جاء مجملاً: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وهذه طريقة للقرآن فى النفى غالبًا، قال تعالى: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا ﴿٦٥﴾﴾ [مريم] أى: نظيرًا يستحق مثل اسمه، ويقال: مساميًا يساميه(٤)، وهذا معنى ما يروى عن ابن عباس: هل تعلم له مثلاً أو شبيهًا(٥)، وقال سبحانه: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص: ٤].

وأما الإثبات فيأتى بالتفصيل: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى: ١١] وكآخر سورة الحشر: ﴿هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ﴿٢٢﴾ هُوَ اللَّهُ الَّذِي لا إِلَهَ

(١) «عقائد الإمامية الاثنا عشرية» للزنجانى، ص ٢٨.

(٢) «منهاج السنة» (٢/ ١٤٤).

(٣) «شرح الطحاوية» ص ٤٩، «التدمرية» لابن تيمية ص ٨.

(٤) «التدمرية» ص ٨.

(٥) «تفسير الطبرى» (١٦/ ١٠٦).

إِلاَّ هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلاَمُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٢٣﴾ هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ لَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٢٤﴾﴾ [الحشر: ٢٢-٢٤] وشواهد هذا كثيرة[١]

إن الشيعة تروى عن أئمتها: أن الخالق لا يوصف إلا بما وصف به نفسه[٢]؛ ولكنها تعرض عن ذلك كما أعرضت عن كتاب اللَّه سبحانه، وعن مقتضى العقل والفطرة، وتؤثر فى ذلك التقليد المحض، والأخذ من «نفايات» الفلسفات البائدة، وإلا فكيف يتجرأ عاقل على الاعتماد فى أمر غيبى لا سبيل للوصول إلى المعرفة فيه على سبيل التفصيل إلا بخبر السماء على العقل القاصر والفكر العاثر، وتحكيم خيالات البشر المتناقضة، وتصوراتهم المتعارضة؟![٣].

(أ) مسألة خلق القرآن: القرآن كلام اللَّه منزل غير مخلوق، وعلى هذا دل الكتاب والسنة، وإجماع السلف[٤]، والاثنا عشرية حذت حذو الجهمية فى القول بخلق القرآن، فقد عقد شيخ الشيعة فى زمنه المجلسى فى «البحار» فى كتاب: القرآن بابًا بعنوان: «باب أن القرآن مخلوق»[٥]، أورد فيه إحدى عشرة رواية، ومعظم هذه الروايات تخالف ما ذهب إليه، ولكن لشيوخ الشيعة مسلكًا فى تأويلها سنذكره بعد قليل بإذن اللَّه تعالى.

ويقول آية الشيعة محسن الأمين: قالت الشيعة والمعتزلة: القرآن مخلوق[٦]، وهذا بناء على إنكارها لصفة الكلام اللَّه، وزعمهم أن اللَّه سبحانه يوجد الكلام فى بعض مخلوقاته؛ كالشجرة حين كلم موسى، وكجبرائيل حين أنزله بالقرآن[٧]، هذا بعض ما يقوله شيوخهم فى هذا الأمر[٨]، وإذا رجعت إلى الروايات التى ينقلونها فى «آل البيت» وجدتها تخالف فى أكثرها ما يذهب إليه هؤلاء، فمن ذلك ما جاء فى «تفسير العياشى» عن الرضا أنه سئل عن القرآن، فقال: إنه كلام اللَّه غير مخلوق[٩].

---

(١) انظر: «التدمرية» لابن تيمية ص ٨، وما بعدها.

(٢، ٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٥٦).

(٤) «الرد على الزنادقة» للإمام أحمد، «خلق أفعال العباد» للبخارى.

(٥) «بحار الأنوار» (٩٢/ ١١٧، ١٢١).

(٦) «أعيان الشيعة» (١/ ٤٦١).

(٧) المصدر السابق (ـ ١/ ٤٥٣).

(٨) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٥٨).

(٩) «تفسير العياشى» (١/ ٨).

وفى «التوحيد» لابن بابويه القمى: قيل لأبى الحسن موسى رضي الله عنه: يابن رسول اللَّه، ما تقول فى القرآن، فقد اختلف فيه من قبلنا؛ فقال قوم: إنه مخلوق، وقال قوم: إنه غير مخلوق؟ فقال رضي الله عنه: أمَا إنى لا أقول فى ذلك ما يقولون؛ ولكن أقول: إنه كلام اللَّه - عز وجل -[1]، وفى هذا المعنى روايات كثيرة عندهم[2].

ولكن يلاحظ أن شيخ الشيعة فى زمنه ابن بابويه القمى قد ذهب فى تأويل هذه النصوص إلى اتجاه آخر، فأثبت أن قول الأئمة: القرآن غير مخلوق؛ يعنى: أنه غير مخلوق؛ أى: غير مكذوب، لا يعنى به أنه غير محدث[3]، وقال: وإنما امتنعنا من إطلاق المخلوق عليه؛ لأن المخلوق فى اللغات قد يكون مكذوبًا، ويقال: كلام مخلوق؛ أى: مكذوب[4].

وقد قال علماء السلف ردًا عليهم: إنه غير مخلوق، ولم يريدوا بذلك أنه غير مكذوب؛ بل هذا كفر ظاهر يعلمه كل مسلم، وإنما قالوا: إنه مخلوق خلقه فى غيره، فرد السلف هذا القول كما تواترت الآثار عنهم بذلك، وصنف فى ذلك مصنفات متعددة[5].

وفى كتاب «تفسير الصراط المستقيم» لعلامتهم ولآيتهم البروجوردى نقل نصًا عن ابن بابويه أيضًا يحيل فيه النصوص التى فيها المعنى السابق على التقية، فقال: ولعل المنع من إطلاق الخلق على القرآن إما للتقية مماشاة مع العامة، أو لكونه موهمًا لمعنى آخر أطلق الكفار عليه بهذا المعنى فى قولهم: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ اخْتِلاقٌ ۝٧﴾[ص: ٧][6]، فلم يجد هؤلاء الشيوخ ما يلوذون به إلا القول «بالتقية» أو ما ماثلها.

وهذا المنهج يثبت أنهم ليسوا على شىء، وأن احتمال التقية فى كل نص قد أفسد عليهم أمرهم أو أضاع حقيقة المذهب، فأصبح دينهم دين المجلسى أو الكلينى أو ابن بابويه القمى لا روايات الأئمة[7]، وهكذا يضيع العلم والحق بهذه الطريقة الماكرة، ويكتب على الأمة الفرقة والخلاف بهذه الأساليب التى هى من وحى الشيطان ومكره، ولو أحسن محسن للشيعة وأراد

(١) «التوحيد» ابن بابويه، ص ٢٢٤.
(٢) «البحار» (٩٢/ ١١٧، ١٢١) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٥٩).
(٣) «البحار» (٩٢/ ١١٩) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٥٩).
(٤) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٥٩).
(٥) «مجموع فتاوى شيخ الإسلام» (١٢/ ٣٠١).
(٦) «تفسير الصراط المستقيم» (١/ ٣٠٤).
(٧) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٠٠).

بها الخير من شيوخها لسلك بها طريق الجماعة، وأخذ من رواياتهم ما يتفق مع كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، وهدى الصحابة الكرام وعلماء أهل السنة والجماعة، وتخلص من مكر القمى والكلينى والمجلسى، ولا سيما والأئمة تشتكى من كثرة الكذابين عليهم حتى قالوا بأن الناس أولعوا بالكذب علينا [١].

ولو أردت أن تطبق هذه النظرية- أى: ما تتفق فيه روايات أهل السنة مع روايات الشيعة عن أهل البيت فى هذه المسألة - لوجدت أن كتب الشيعة روت- كما سبق- روايات عن أهل البيت بأن كلام اللَّه منزل غير مخلوق، وكتب أهل السنة روت مثل هذا.

فقد أخرج البخارى فى كتاب «أفعال العباد» [٢]، وابن أبى حاتم [٣]، وأبو سعيد الدارمى، والآجرى فى «الشريعة» [٤]، والبيهقى فى «الاعتقاد» [٥] و«الأسماء والصفات» [٦]، واللالكائى فى «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» [٧]، وأبو داود فى «مسائل الإمام أحمد» [٨] عن جعفر الصادق أنه قال حينما سئل عن القرآن: ليس بخالق ولا مخلوق، قال ابن تيمية: إنه قد استفاض ذلك عن جعفر [٩]، فلماذا لا يؤخذ بالمعنى المتفق عليه ويترك الباطل الذى لا يسنده إلا أقوال شيوخ يبغون فى الأمة الفرقة والخلاف، وينشدون الشذوذ والعزلة؛ ليتسنى لهم تحصيل الأموال الطائلة باسم الخُمس، وتتحقق لهم الوجاهة الاجتماعية، والمنزلة «المقدسة» باسم النيابة عن الإمام الغائب؟! ولهذا ما برحوا يؤكدون على القول: إن ما خالف العامة ففيه الرشاد [١٠]، ويقصدون بذلك أهل السنة والجماعة.

إن الروايات الواردة فى كتب الشيعة والتى تنص على أن القرآن منزل غير مخلوق، قد تمثل مذهب قدماء الشيعة الذين كانوا على هذا الاعتقاد كما أشار إلى ذلك أهل العلم [١١]؛ لأن القول بأن القرآن مخلوق هو إحداث متأخرى الشيعة [١٢]، كما أن الاعتقاد بأن القرآن مُنزل غير

---

(١) «رجال الكشى» ص ١٣٥، ١٣٦.
(٢) «خلق أفعال العباد» ص ٣٦، تحقيق: البدر.
(٣) «منهاج السنة» لابن تيمية (٢/ ١٨٧، ١٨٨).
(٤) «الشريعة» ص ٧٧.
(٥) «الاعتقاد» ص ٣٦.
(٦) «الأسماء والصفات» ص ٢٤٧.
(٧) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٢/ ٢٣٨، ٢٤١، ٢٤٢).
(٨) «مسائل الإمام أحمد» ص ٢٦٥.
(٩) «منهاج السنة» (١/ ٢٧٨).
(١٠) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٦٢).
(١١) «منهاج السنة» (١/ ٢٦٨) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٦٤).
(١٢) «مقالات الإسلاميين» للأشعرى (١/ ١١٤).

مخلوق هو الثابت عن أهل البيت؛ إذ ليس من أئمة أهل البيت مثل: على بن الحسين وأبى جعفر الباقر وابنه جعفر بن محمد من يقول بخلق القرآن؛ ولكن الإمامية تخالف أهل البيت فى عامة أصولهم(١).

وبعد، أليس يكفى فى بيان فساد مذهبهم أنه خلاف ما عليه أهل البيت، وخلاف ما اتفقت فيه روايات لهم ما جاء عند أهل السنة، وأن رواياتهم كلها متعارضة متناقضة؟(٢).

إن معتقد أهل السنة والجماعة فى هذه المسألة هو: أن القرآن كلام اللَّه منه بدا بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحيًا، وصدقه المؤمنون على ذلك حقًا، وأيقنوا أنه كلام اللَّه تعالى بالحقيقة، ليس بمخلوق ككلام البرية، فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر، وقد ذمه اللَّه وعابه وأوعده بسقر؛ حيث قال تعالى: ﴿سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴿٢٦﴾﴾ [المدثر: ٢٦] فلما أوعد اللَّه بسقر لمن قال: ﴿إِنْ هَذَا إِلاَّ قَوْلُ الْبَشَرِ ﴿٢٥﴾﴾ [المدثر: ٢٥] علمنا وأيقنا أنه قول خالق البشر، ولا يشبه قول البشر(٣).

(ب) مسألة الرؤية: ذهبت الشيعة الإمامية بحكم مجاراتهم للمعتزلة إلى نفى الرؤية، وجاءت روايات عديدة ذكرها ابن بابويه فى كتابه «التوحيد»، وجمع أكثرها صاحب «البحار» تنفى ما جاءت به النصوص من رؤية المؤمنين لربهم فى الآخرة، فتفترى -مثلاً- على أبى عبد اللَّه جعفر الصادق بأنه سئل عن اللَّه- تبارك وتعالى- هل يُرى فى المعاد؟ فقال: - سبحانه وتعالى- عن ذلك علوًا كبيرًا، إن الأبصار لا تدرك إلا ما له لون وكيفية، واللَّه خالق الألوان والكيفية(٤)، وقال شيخهم وآيتهم جعفر النجفى صاحب «كشف الغطاء»: ولو نسب إلى اللَّه بعض الصفات... كالرؤية حكم بارتداده(٥).

وجعل الحر العاملى نفى الرؤية من أصول الأئمة، وعقد بابًا بعنوان: «باب أن اللَّه سبحانه لا تراه عين ولا يدركه بصر فى الدنيا ولا فى الآخرة»(٦)، فنفيهم لرؤية المؤمنين لربهم فى الآخرة خروج عن مقتضى النصوص الشرعية، وهو أيضًا خروج عن مذهب أهل البيت، وقد اعترفت

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٢٩٦).
(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٦٨).
(٣) «المنحة الإلهية فى تهذيب شرح الطحاوية» عبد الآخر الغنيمى، ص ١٠٩.
(٤) «بحار الأنوار» (٤/ ٣١).
(٥) «كشف الغطاء» ص ٤١٧، «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٦٧٠).
(٦) «أصول الشيعة» (٢/ ٦٧٠).

بعض رواياتهم بذلك، فقد روى ابن بابوى القمى عن أبى بصير، عن عبد اللَّه - عليه السلام- قال: قلت له: أخبرنى عن اللَّه - عز وجل-، هل يراه المؤمنون يوم القيامة؟ قال: نعم [١].

والرؤية حق لأهل الجنة يرونه بغير إحاطة ولا كيفية كما نطق به كتاب ربنا مثل قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢, ٢٣]وقوله تعالى: ﴿لَهُم مَّا يَشَاءُونَ فِيهَا وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴿٣٥﴾﴾ [ق: ٣٥]قال أنس بن مالك رضي الله عنه: هو النظر إلى وجه اللَّه - عز وجل- [٢]، وقوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]فالحسنى: الجنة، والزيادة هى النظر إلى وجه الكريم، فسرها بذلك رسول اللَّه ﷺ والصحابة بعده.

كما روى مسلم فى «صحيحه» عن صهيب قال: قرأ رسول اللَّه ﷺ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: «**إذا دخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، نادى منادٍ: يأهل الجنة، إن لكم عند اللَّه موعداً ويريد أن ينجزكموه، فيقولون: ما هو؟ ألم يُثقل موازيننا، ويُبيِّض وجوهنا، ويُدخلنا الجنة ويُجرنا من النار؟ فيكشف الحجاب، فينظرون إليه، فما أعطاهم شيئاً أحب إليهم من النظر إليه، وهى الزيادة**» [٣].

وقال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين: ١٥]احتج الشافعى رحمه اللَّه وغيره من الأئمة بهذه الآية على الرؤية لأهل الجنة، ذكر ذلك الطبرى وغيره عن المزنى عن الشافعى، وقال الحاكم: حدثنا الأصم، حدثنا الربيع بن سليمان قال: حضرت محمد بن إدريس الشافعى، وقد جاءت رقعة من الصعيد فيها: ما تقول فى قول اللَّه- عز وجل-: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ [المطففين ١٥]قال الشافعى رحمه اللَّه: لما أن حُجب فى السخط كان فى هذا دليل على أن أولياءه يرونه فى الرضا [٤].

وأما الأحاديث عن النبى ﷺ وأصحابه الدالة على الرؤية فمتواترة رواها أصحاب الصحاح والمسانيد والسنن [٥]، وقد قال بثبوت الرؤية الصحابة والتابعون، وأئمة الإسلام المعرفون بالإمامة فى الدين، وسائر طوائف أهل الكلام المنسوبين إلى السُّنَّة و الجماعة [٦].

---

(١)«الفصول المهمة فى أصول الأئمة» ص ١٢.

(٢)«مجمع الفوائد» (٧/ ١١٢).

(٣) مسلم، رقم (١٨١).

(٤)«مناقب الشافعى» للبيهقى (١/ ٤١٩).

(٥)«شرح الطحاوية» ص ١٥١.

(٦)المصدر السابق ص ١٤٦.

١١- تفضيلهم الأئمة على الأنبياء والرسل:

الرسل أفضل البشر وأحقهم بالرسالة؛ حيث أعدهم اللَّه تعالى لكمال العبودية والتبليغ والدعوة والجهاد ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فهم قد امتازوا برتبة الرسالة عن سائر الناس[١]، وقد أوجب اللَّه على الخلق متابعتهم، قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٦٤] ولا يُفضل أحد من البشر عليهم.

قال الطحاوى فى بيان اعتقاد أهل السنة: ولا نفضل أحدًا من الأولياء على أحد من الأنبياء- عليهم السلام- ونقول: نبى واحد أفضل من جميع الأولياء[٢]، وتفضيل الأئمة على الأنبياء هو مذهب غلاة الروافض، كما نبَّه على ذلك عبد القاهر البغدادى[٣]، والقاضى عياض[٤]، وابن تيمية[٥]، وهذا المذهب بعينه قد غدا من أصول الاثنا عشرية، فقد قرر صاحب «الوسائل» أن تفضيل الأئمة على الأنبياء من أصول مذهب الشيعة التى نسبها للأئمة[٦]، وقال بأن الروايات عندهم فى ذلك أكثر من أن تحصى[٧].

وفى «بحار الأنوار» للمجلسى عقد بابًا بعنوان: «باب تفضيلهم - عليهم السلام- على الأنبياء وعلى جميع الخلق» وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأن أولى العزم إنما صاروا أولى عزم بحبهم صلوات اللَّه عليهم[٨]، وهذا المذهب الذى استقر عليه مذهب الاثنا عشرية مرَّ بتغيرات وتطورات نحو الغلو.

● فإن الشيعة فى مسألة تفضيل الأنبياء على الأئمة كانوا ثلاث فرق كما يقول الأشعرى:

الفرقة الأولى: يقولون بأن الأنبياء أفضل من الأئمة، غير أن بعض هؤلاء جوزوا أن يكون الأئمة أفضل من الملائكة.

الفرقة الثانية: يزعمون أن الأئمة أفضل من الأنبياء والملائكة.

والفرقة الثالثة: وهم القائلون بالاعتزال والإمامة، يقولون: إن الملائكة والأنبياء أفضل من الأئمة[٩].

---

(١) «المنهاج فى شعب الإيمان» للحليمى (١/ ٢٣٨).
(٢) «شرح الطحاوية» ص ٤٩٣).
(٣) «أصول الدين» ص ٢٩٨.
(٤) «الشفاء» ص ١٠٧٨.
(٥) «منهاج السنة» (١/ ١٧٧).
(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٤٥).
(٧) المصدر نفسه (٢/ ٧٤٥).
(٨) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٢٦٧).
(٩) «مقالات الإسلاميين» (١/ ١٢٠).

ويضيف المفيد فى أوائل المقالات مذهبًا رابعًا؛ وهو أفضيلة الأئمة على سائر الأنبياء ما عدا أولى العـزم[١]، ثم لا يبوح بذكر المذهب الذي يعتمده من هذه المذاهب؛ بل يذكر توقفه للنظر فى ذلك[٢]، ولكن يظهر أن كل هذه المذاهب تلاشت بسعى شيوخ الدولة الصفوية ومن تبعهم، واستقر المذهب على الغلو فى الأئمة، حتى أن المجلسى يقول فى عنوان الباب الذى عقده فى «بحاره» لهذا الغرض: إن أولى العزم إنما صاروا أولى عزم بحبهم صلوات اللَّه عليهم[٣].

إن من يرجع إلى كتاب اللَّه سبحانه يجد أنه ليس لأئمتهم الاثنى عشر ذكر، فضلاً عن أن يقدموا على أنبياء اللَّه ورسله، كما أنه يلاحظ أن الأنبياء لكونهم أرفع رتبة يقدمون بالذكر على غيرهم من صالحى عباد اللَّه، قال تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾[النساء: ٦٩] فرتب اللَّه سبحانه عباده السعداء المنعم عليهم أربع مراتب[٤].

وكتاب اللَّه يدل فى جميع آياته على اصطفاء الأنبياء واختيارهم على جميع العالم[٥]، وقد أجمع أهل القرون الثلاثة على تفضيل الأنبياء على من سواهم والإجماع حجة، وقال ابن تيمية: اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء اللَّه تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء[٦]، والعقل يدل صريحًا على أن جعل النبى واجب الطاعة وجعله آمرًا وناهيًا وحاكمًا على الإطلاق، والإمام نائبًا وتابعًا له لا يعقل بدون فضيلة النبى عليه، ولما كان هذا المعنى موجودًا فى حق كل نبى، مفقودًا فى حق كل إمام؛ لم يكن إمام أفضل من نبى أصلاً، بل يستحيل[٧].

ثم قد ورد فى كتب الشيعة نفسها ما يتفق مع النص والإجماع والعقل، وينفى ذلك الشذوذ؛ وهو ما رواه الكلينى عن هشام الأحول عن زيد بن على: أن الأنبياء أفضل من الأئمة، وأن من قال غير ذلك فهو ضال[٨]، وروى ابن بابويه عن الصادق ما ينص على أن الأنبياء أحب إلى اللَّه من على[٩].

---

(١) «أوائل المقالات» ص ٤٢، ٤٣.
(٢) المصدر السابق، ص ٤٣.
(٣) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٢٦٧).
(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٤٩).
(٥) «الفتاوى» (١١/ ٢٢١).
(٦) «الفتاوى» (١١/ ٢٢١).
(٧) «مختصر التحفة» ص ١٠١.
(٨) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٧٥٣)، «مختصر التحفة» ص ١٠٠.
(٩) «مختصر التحفة» ص ١٠١.

● الفصل الخامس ●

موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم

قد كان لمعتقد الشيعة فى الإمامة ومحاولة الدفاع عنها أثر كبير فى دفع بعض الشيعة إلى تبنى أفكار خطيرة حول القرآن والسنة، والصحابة رضوان اللَّه عليهم؛ فشككوا فى القرآن، وأنكروا كثيرًا من الأحاديث الثابتة، وطعنوا فى الصحابة - رضى اللَّه عنهم- وجرحوهم، ونسبوا إليهم تعمد الكذب وتحريف كتاب اللَّه تعالى.

١- اعتقاد بعضهم فى تحريف كتاب اللَّه - عز وجل- والرد عليهم:

فقد زعم بعض الشيعة الرافضة أن القرآن الكريم قد حُرِّف، وأُسقطت منه بعض السور وكثير من الآيات التى أنزلت فى فضائل أهل البيت والأمر باتباعهم، والنهى عن مخالفتهم، وإيجاب محبتهم، وأسماء أعدائهم، والطعن فيهم ولعنهم.

وقد اتهم الشيعة الصحابة - رضى اللَّه عنهم- بأنهم أسقطوا من القرآن من جملة ما أسقطوه «وجعلنا عليًا صهرك» من سورة «الشرح» والتى تشير إلى تخصيص على بمصاهرة الرسول ﷺ دون عثمان، وقد جهل هؤلاء أن هذه السورة مكية، وأنها حين نزلت لم يكن علىٌ صهرًا للرسول ﷺ؛ إذ إن عليًا تزوج فاطمة بالمدينة وبعد غزوة بدر كما سبق أن أشرنا، ويذهب الشيعة أيضًا إلى أنه من بين ما أُسقط من «القرآن» سورة الولاية، ويزعمون أنها سورة طويلة قد ذُكِرَ فيها فضائل أهل البيت[1].

وهكذا تدور معظم مزاعم هذا النفر من الشيعة فى القرآن حول هذه القضايا؛ إذ إنهم لم ينكروا حكمًا من أحكامه أو قاعدة من قواعده؛ ولكن تدور آراؤهم حول إسقاط بعض الآيات التى تشير إلى ولاية على ومَن بعده من الأئمة، وقد ردد هذه الافتراءات على القرآن الكريم العديد من علماء الشيعة الإمامية، وعلى رأسهم حجتهم المشهور أبو جعفر محمد بن يعقوب الكلينى (ت٣٢٩هـ)، صاحب كتاب «الكافى» الذى يعتبر فى حجيته لدى الشيعة فى مرتبة كتاب البخارى عند أهل السنة.

---

(١) «دراسات عن الفرق فى تاريخ المسلمين» ص ٢٢٦.

وقد ذكر صاحب «تفسير الصافى» الشيعى: إن الظاهر من ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكلينى- طاب ثراه- أنه كان يعتقد أيضًا فى التحريف والنقصان فى القرآن؛ لأنه روى روايات فى هذا المعنى فى كتابه «الكافى» ولم يتعرض بقدح فيها، على أنه ذكر فى أول كتابه أنه يثق بما رواه فيه(١).

وكتاب الكلينى هذا ملىء بهذه المزاعم المنحرفة، والتى تهدف فى الأساس إلى إثبات إمامة على بن أبى طالب رضي الله عنه والأئمة من بعده، ومن ذلك ما رواه الكلينى عن أبى بصير عن أبى عبد اللَّه- عليه السلام- فى قول اللَّه - عز وجل- : ﴿وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ - عن ولاية على والأئمة بعده- ﴿فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ هكذا نزلت(٢)، ويروى أيضًا عن جابر عن أبى جعفر- عليه السلام- قال: قلت له: لم سُمِّى «على بن أبى طالب» أمير المؤمنين؟ قال: اللَّه سماه وهكذا أنزل فى كتابه: «وإذا أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم وأن محمدًا رسولى وأن عليًا أمير المؤمنين»(٣).

ويروى الكلينى عن أحمد بن محمد بن أبى نصر قال: رفع إلىَّ أبو الحسن- عليه السلام- مصحفًا، وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١] فوجدت فيه سبعين رجلاً من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم قال: فبعث إلىَّ بالمصحف(٤)، وقد زعم الكلينى أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة، وأنهم - أى: الأئمة- يعلمون علمه كله، فما جمعه وحفظه كما أُنزل إلا على بن أبى طالب والأئمة من بعده(٥).

وقد ردد هذه الفرية التى ربطت جمع القرآن بعلى رضي الله عنه، وقد ذهب صاحب الاحتجاج إلى أنه لما توفى الرسول ﷺ جمع على- عليه السلام- القرآن، وجاء به إلى المهاجرين والأنصار، وعرضه عليهم لما قد أوصاه بذلك رسول اللَّه، فلما فتحه أبو بكر خرج فى أول صفحة فتحها فضائح القوم، فوثب عمر وقال: يا على اردده فلا حاجة لنا فيه، فأخذه - عليه السلام- وانصرف، ثم أحضروا زيد بن ثابت وكان قارئًا للقرآن، فقال له عمر: إن عليًا جاء بالقرآن وفيه فضائح المهاجرين والأنصار، وقد رأينا أن نؤلف القرآن ونسقط منه ما كان فيه فضيحة وهتك

(١) «تفسير الصافى» ص ١٣، «الإمام الصادق» لأبى زهرة، ص ٣٣٣.

(٢) «أصول الكافى» (١/ ٤١٤).

(٣) «أصول الكافى» (١/ ٤١٢) «السنة والشيعة» إحسان إلهى، ص ١٠٣.

(٤) «أصول الكافى» (٢/ ٦٣١) «السنة والشيعة» ص ٨٧.

(٥) «أصول الكافى» (١/ ٢٢٨).

للمهاجرين والأنصار، فأجابه زيد إلى ذلك، ثم قال: فإن أنا فرغت من القرآن على ما سألتم وأظهر عليٌّ القرآن الذى ألفه أليس قد بطل كل ما عملتم؟ قال عمر: فما الحيلة؟ قال زيد: أنتم أعلم بالحيلة، فقال عمر: فما حيلته دون أن نقتله ونستريح منه، فدبر فى قتله على يد خالد بن الوليد، فلم يقدر على ذلك(١).

ولا شك أن مثل هذه الرواية من نسج خيال مريض فاسد أراد أن يتهم الصحابة بتحريف القرآن، والتآمر على حرمان على من إمامة المسلمين، وهو إذ يمدح عليًا يذمه؛ إذ يصفه بالسكوت السلبى حينما رفض الصحابة الأخذ بقرآنه، فكيف يتفق هذا مع مواقف على رضي الله عنه البطولية فى سبيل الدفاع عن الإسلام، ويرد على مثل هذه التُّرهات قول على رضي الله عنه: أعظم الناس أجراً فى المصحف أبو بكر، رحمة اللَّه على أبى بكر، هو أول من جمع بين اللوحين(٢).

ولم يكتف الكلينى بهذا؛ بل نسب هذه الافتراءات والمزاعم الباطلة حول التحريف فى القرآن إلى جعفر الصادق؛ إذ ينسب إليه أنه قال: إن القرآن الذى نزل به الوحى على محمد سبعة آلاف آية، والآيات التى نتلوها ثلاث وستون ومائتنا وستة آلاف فقط، والباقى مخزون عند آل البيت(٣).

وزعم الكلينى أن لاصادق قال عن القرآن الذى جمعه على بن أبى طالب فى زعمه: قيل: هو مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات، واللَّه ما فيه من قرآنكم حرف واحد(٤)، ويقولون: إن فاطمة- رضى اللَّه عنها- مكثت بعد النبى خمسة وسبعين يومًا؛ صبت عليها مصائب من الحزن لا يعلمها إلا اللَّه، فأرسل اللَّه إليها جبرائيل يسلِّيها ويعزيها ويحدثها عن أبيها، وعما يحدث لذريتها، وكان على يستمع ويكتب ما يسمع، حتى جاء به مصحفًا قدر القرآن ثلاث مرات ليس فيه شىء من حلال وحرام، ولكن فيه علم ما يكون(٥).

ويردد عالم شيعى آخر وهو على بن إبراهيم القمى نفس المزاعم التى ذهب إليها الكلينى، ويورد عنه محمد محسن الملقب بالفيض الكاشى فى تفسيره فيقول: المستفاد من الروايات عن

---

(١) «الاحتجاج» للطبرسى، ص ٢٢٥، ٢٢٨، «دراسات عن الفرق فى تاريخ المسلمين» ص ٢٢٨.

(٢) «كتاب المصاحف» للسجستانى (٥/ ١).

(٣) «الإمام الصادق» ص ٣٢٣.

(٤) «أصول الكافى» (١/ ٢٣٩).

(٥) «أصول الكافى» (١/ ٢٤٠) «بحار الأنوار» (٢٦، ٤٤) «بصائر الدرجات» ص ٤٣.

طريق آل البيت أن القرآن الذى بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمد؛ بل منه ما هو خلاف ما أنزل اللَّه، ومنه ما هو مغير محرَّف، وأنه قد حُذف منه أشياء كثيرة منها اسم على فى كثير من المواضع، ومنها لفظ «آل محمد» غير مرة، ومنها أسماء المنافقين فى مواضعها، ومنها غير ذلك، وأنه ليس على الترتيب المرضى عند اللَّه ورسوله، وبه - أى: بهذا الرأى- قال على ابن إبراهيم المسمى بالقمى، وله تفسير ملىء بهذه الدعاوى والغلو فيها، وأخذ يخلط ويزعم أن هناك آيات فى ولاية على حذفت[1].

وقال صاحب كتاب «بصائر الدرجات» الصفَّار بسنده عن أبى جعفر - على حد زعمه-: ما يستطيع أحد أن يدعى أنه جمع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء[2]، وعنه أيضًا: ما من أحد من الناس يقول إنه جمع القرآن كله كما أنزل اللَّه إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أُنزل إلا على بن أبى طالب والأئمة من بعده[3].

وفى «تفسير العياشى» عن أبى عبد اللَّه: لو قُرئ القرآن كما أُنزلت لألفيتنا فيه مسمين[4]، وفيه عن أبى جعفر: لولا أنه زيدَ فى كتاب اللَّه ونقص منه ما خفى حقّنا على ذى حجى[5]، والروايات فى كتب الشيعة الرافضة المصرحة بتحريف القرآن كثيرة جداً، وقد أخبر عن استفاضتها وتواترها عندهم كبار علمائهم ومحققيهم.

يقول المفيد: إن الأخبار جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد ﷺ باختلاف القرآن، وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان[6].

ويقول هاشم البحرانى[7] أحد كبار مفسريهم: اعلم أن الحق الذى لا محيص عنه بحسب الأخبار المتواترة الآتية وغيرها أن هذا القرآن الذى فى أيدينا قد وقع فيه بعد رسول اللَّه ﷺ شىء من التغييرات، وأسقط الذين جمعوه بعده كثيراً من الكلمات والآيات[8]، ويقول أيضًا:

---

(١) «دراسات عن الفرق فى تاريخ المسلمين» ص ٢٢٩، ٢٣٠.

(٢) «بصائر الدرجات» ص ٢١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١٣.

(٤) «تفسير العياشى» (١/ ١٣).

(٥) المصدر نفسه (١/ ١٣).

(٦) «أوائل المقالات» ص ٩١.

(٧) هاشم بن سليمان البحرانى، توفى سنة (١١٠٧هـ).

(٨) مقدمة «تفسير البرهان فى تفسير القرآن» ص ٣٦.

وعندى فى وضوح صحة هذا القول - أى: تحريف القرآن - بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار؛ بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات مذهب التشيع، وأنه من أكبر مقاصد الخلافة[1].

ويقول نعمة اللّه الجزائرى[2]: إن الأخبار الدالة على هذا «التحريف» تزيد على ألفى حديث، وادّعى استفاضتها جماعة؛ كالمفيد، والمحقق الداماد، والعلامة المجلسى[3].

فهذه أقوال أئمتهم ومحققيهم الكبار تقطع بتواتر واستفاضة الروايات فى كتبهم بدعوى تحريف القرآن وتبديله، وأنها تبلغ الآلاف؛ مما جعل بعض هؤلاء العلماء يقطع بأن هذه العقيدة من ضروريات المذهب عندهم وأكبر مقاصد الإمامة.

وزيادة على ما جاء فى كتبهم من آلاف الروايات الدالة على دعوى تحريف القرآن، فإن أقوال علمائهم ومنظِّريهم وأهل الاجتهاد فيهم جاءت مؤكدة لتلك العقيدة الفاسدة، ولعل المقام لا يتسع لنقل كلامهم هنا، وإنما أذكر من نقل إجماعهم على ذلك من كبار علمائهم، يقول المفيد ناقلاً إجماعهم على ذلك: واتفقوا -أى: الإمامية- على أن أئمة الضلال خالفوا فى كثير من تأليف القرآن، وعدلوا فيه عن موجب التنزيل وسنة النبى ﷺ، وأجمعت المعتزلة والخوارج والمرجئة، وأصحاب الحديث على خلاف الإمامية فى جميع ما عددناه[4].

وقد قام النورى الطبرسى- أحد كبار علمائهم المتأخرين الهالك فى سنة (١٣٢٠هـ) - بتأليف كتاب ضخم فى إثبات دعوى تحريف القرآن عند الشيعة الرافضة، سماه: «فصل الخطاب فى إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»[5]، صدره بثلاث مقدمات يتبعها بابان:

الأول: فى الأدلة على تحريف القرآن بزعمه.

الثانى: فى الرد على القائلين بصحة القرآن فى الأمة.

وقد أودع الطبرسى فى كتابه هذا آلاف الروايات الدالة على تحريف القرآن بزعمهم؛ حيث أورد فى الفصلين الأخيرين فقط من الباب الأول المكون من اثنى عشر فصلاً (١٦٠٢) رواية،

---

(١) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٢) متوفى سنة (١١١٢هـ) قال عنه الحر العاملى: فاضل عالم محقق جليل القدر. «أمل الآمل» (٢/ ٣٣٦).

(٣) «فصل الخطاب» ص ٢٤٨.

(٤) «أوائل المقالات» ص ٤٩.

(٥) «الانتصار للصحب والآل» ص ٦١.

هذا غير ما أورده فى الفصول الأخرى من هذا الباب والمقدمات الثلاث والباب الثانى، وقال معتذراً عن قلة ما جمعه: «ونحن نذكر منها ما يصدق دعواهم مع قلة البضاعة»[١]، وقال موثقًا هذه الرويات: واعلم أن تلك الأخبار منقولة من الكتب المعتبرة التى عليها معول أصحابنا فى إثبات الأحكام الشرعية والآثار النبوية[٢]، وقال بعد أن سرد حشداً هائلاً من أسماء علمائهم القائلين بالتحريف استغرقت خمس صفحات من كتابه: ومن جميع ما ذكرنا ونقلنا - بتتبعى القاصر - يمكن دعوى الشهرة العظيمة بين المتقدمين، وانحصار المخالفين فيهم بأشخاص معينين يأتى ذكرهم[٣].

ثم ذكر أن هؤلاء المخالفين هم: الصدوق، والمرتضى، وشيخ الطائفة الطوسى، قال: ولم يعرف من القدماء موافق لهم[٤].

وذكر أنه تبعهم الطبرسى صاحب كتاب «مجمع البيان» قال: وإلى طبقته لم يعرف الخلاف صريحًا إلا من هؤلاء المشايخ الأربعة[٥]، ثم اعتذر بعد ذلك عن بعض هؤلاء العلماء فى عدم قولهم بتحريف القرآن بأن الذى حملهم على ذلك التقية، والمداراة للمخالفين، قال معتذراً عن الطوسى عما أورده فى كتابه «التبيان» من القول بعدم التحريف: ثم لا يخفى على المتأمل فى كتاب «التبيان» أن طريقته فيه على نهاية المداراة والمماشاة مع المخالفين . . . وهو بمكان من الغربة، ولو لم يكن على وجه المماشاة[٦].

وقد سبق النورى الطبرسى فى الاعتذار لهؤلاء العلماء نعمة اللّه الجزائرى؛ حيث قال بعد أن نقل إجماع علماء الإمامية على عقيدة التحريف: نعم، قد خالف فيها المرتضى والصدوق والشيخ الطبرسى، وحكوا أن ما بين دفتى هذا المصحف هو القرآن لا غير، ولم يقع فيه تحريف ولا تبديل.

والظاهر أن هذا القول صدر منهم لأجل مصالح كثيرة منها: سد باب الطعن عليها بأنه إذا جاز فى القرآن، فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه، مع جواز لحوق التحريف لها؟! كيف

---

(١) «فصل الخطاب» ص ٢٤٩، «الانتصار للصحب والآل» ص ٦٢ .

(٢) «المصدر نفسه» ص ٢٤٩ .

(٣) «فصل الخطاب» ص ٣٠ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٢ .

(٥، ٦) المصدر نفسه، ص ٣٤ .

روى هؤلاء الأعلام فى مؤلفاتهم أخباراً كثيرة تشتمل على وقوع تلك الأمور فى القرآن، وأن الآية هكذا أنزلت ثم غيرت إلى هذا؟!(١).

وبهذا يظهر أن القول بتحريف القرآن واعتقاد تغييره وتبديله هو محل إجماع علماء الشيعة الرافضة قاطبة، كما حقق ذلك الطبرسى فى «فصل الخطاب»، ودلت عليه النقول السابقة عن كبار علمائهم، وأنه لم يخالف فى هذه العقيدة أحد من علمائهم، حتى وقت تأليف «فصل الخطاب» إلا أربعة منهم حملهم على ذلك التقية والمداراة للمخالفين على ما نص عليه الطبرسى، ومن قبله نعمة اللَّه الجزائرى.

وكما أثبتت ذلك البحوث المعاصرة التى بحثت هذه المسألة، وأيدت ذلك بذكر شواهد كثيرة من الروايات الدالة على التحريف الوارد فى كتب هؤلاء المشايخ الأربعة(٢)، مما يدل على اعتقادهم مضمونها، وموافقتهم لسائر علماء الشيعة الرافضة فيما ذهبوا إليه من اعتقاد تحريف القرآن وتبديله، وإن أظهروا تقية ونفاقًا وخداعًا لأهل السنة(٣).

ومما يدل على ما ذهبتُ إليه أنه لم يتعرض واحد من هؤلاء الذين زعموا التحريف فى القرآن إلى نقد من قبل الشيعة؛ إذ ظل الكلينى موضع الثقة والتبجيل والإكرام والمرجع الأول عند جميع الشيعة اليوم، ورغم أن الشيعة المعاصرين أكدوا نفى التحريف عن القرآن زيادة ونقصًا؛ فإننا لا نجد أحدًا منهم يرد على الكلينى ردًا صريحًا، أو يظهر عدم الثقة به، أو يرفض ما ذهب إليه؛ بل إن البعض حاول بطريقة ملتوية أن يدافع عنه ويجد له المعاذير(٤).

وإن كان هؤلاء القوم صادقين، فعليهم أن يتبرَّءوا ممن قال بتحريف القرآن الكريم، ولا يتردَّدوا فى تكفير من أنكر كلمة واحدة من القرآن، وأن يبينوا أن جحود البعض كجحود الكل؛ لأن ذلك طعن صريح فيما ثبت عن النبى ﷺ بالضرورة من الدِّين، واتفاق المسلمين أن القرآن الكريم هو الكتاب الإلهى الذى لم يتطرق إليه التحريف والتبديل؛ وذلك لأ اللَّه- تبارك وتعالى- تعهَّد وتكفَّل بحفظه، بخلاف التوارة والإنجيل؛ فإن اللَّه لم يتكفل بحفظهما، بل استحفظ عليهما أهلهما فضيعوهما.

حكى الشاطبى عن أبى عمر الدانى عن أبى الحسن المنتاب قال: كنت يومًا عند القاضى أبى

---

(١) «الأنوار النعمانية» (٢/ ٣٢٨، ٣٥٩).

(٢) «الشيعة والقرآن» لإحسان إلهى ظهير، ص (٦٨- ٧١).

(٣) «الانتصار للصحب والآل» ص ٦٥.

(٤) «أضواء على خطوط محب الدين» ص ٤٢، وما بعدها.

إسحاق إسماعيل بن إسحاق، فقيل له: لِمَ جاز التبديل على أهل التوارة، ولم يجز على أهل القرآن؟ فقال القاضى: قال اللَّه - عز وجلَ- فى أهل التوارة: ﴿بما استُحْفِظُوا من كتاب اللَّه﴾ [المائدة: ٤٤] فوكل الحفظ إليهم، فجاز التبديل عليهم، وقال فى القرآن: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: ٩] فلم يجز التبديل عليهم، قال علىٌّ: فمضيت إلى أبى عبد اللَّه المحاملى فذكرت له الحكاية، فقال: ما سمعت كلامًا أحسن من هذا[1].

وقد أجمعت الأمة على مَرِّ العصور والدهور على أن القرآن الكريم الذى أنزله اللَّه تعالى على نبيه محمد ﷺ هو القرآن الموجود الآن بأيدى المسلمين، ليس فيه زيادة أو نقصان، ولا تغيير فيه أو تبديل، ولا يمكن أن يتطرق إليه شىء من ذلك؛ لوعد اللَّه بحفظه وصيانته، ولم يخالف فى هذا إلا الشيعة الرافضة؛ حيث زعموا أن القرآن الكريم قد حدث فيه تحريف وتغيير وتبديل، وزعموا أن الصحابة هم الذين حرَّفوا القرآن من أجل مصالحهم الدنيوية.

وعقيدتهم هذه باطلة، ودل على بطلانها الأدلة من القرآن الكريم، وأقوال الأئمة من أهل البيت، والعقل، وإليك بيان ذلك:

(أ) الأدلة من القرآن الكريم:

الآيات الصريحة الدالة على تكفل اللَّه تعالى بحفظ القرآن، وأنه لا يمكن أن يتطرق إليه التحريف أو التبديل، والآيات فى هذا الشأن كثيرة منها:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾[الحجر: ٩].
- قوله تعالى: ﴿وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِن كِتَابِ رَبِّكَ لا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَن تَجِدَ مِن دُونِهِ مُلْتَحَدًا ۝٢٧﴾[الكهف: ٢٧].
- قوله تعالى: ﴿لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ۝٤٢﴾[فصلت]
- قوله تعالى: ﴿الم ۝١ ذَلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ۝٢﴾[البقرة: ١، ٢].
- قوله تعالى: ﴿الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ۝١﴾[هود: ١].
- قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلا نَبِيٍّ إِلاَّ إِذَا تَمَنَّىٰ أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ۝٥٢﴾[الحج: ٥٢].

---

(١) «الموافقات» (٢/ ٥٩).

- وقوله تعالى: ﴿ لا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) ﴾ [القيامة].

فقد دلت هذه الآيات الكريمات على حفظ اللَّه لكتابه الكريم وإحكامه لآياته، وأنه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ﴿ وَعْدَ اللَّهِ حَقًّا وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً (١٢٢) ﴾ [النساء: ١٣٢].

وهذه الآيات فى صراحتها على حفظ اللَّه لكتابه وصيانته من التحريف والتبديل، حيث لا يحتاج إلى شرح أو توضيح، كما أن ثناء اللَّه تعالى فى القرآن الكريم على الصحابة رضوان اللَّه عليهم مما يؤكد كذُب ما نسبته إليهم الشيعة الرافضة من دعوى تحريف القرآن[1]، قال تعالى: ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١٠٠) ﴾ [التوبة: ١٠٠].

وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِى قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا (١٨) ﴾ [الفتح: ١٨] وغير ذلك من الآيات فى مدح الصحابة التى سيأتى شرحها وبيانها فى موضعه بإذن اللَّه تعالى.

وبعد إيراد هذه الآيات بقسميها المتقدمَين نقول للشيعة الرافضة: إن قولكم بتحريف القرآن تُعارضه هذه الآيات الكريمة التى أكد اللَّه تعالى فيها أن هذا القرآن لم يحرَّف ولن يحرَّف؛ لأنه هو الذى تكفل بحفظه وصيانته عن التحريف والتبديل، كما أثنى على صحابة نبيه ﷺ الذين اتهمتموهم بالتحريف، ووصفهم بالصدق، والإيمان باللَّه ورسوله، وزكَّاهم أعظم تزكية، فليلزمكم تجاه هذه الآيات؛ إما أن تعترفوا وتقروا أن هذه الآيات جاءت من اللَّه تعالى، فعند ذلك لا يسعكم إلا قبول واعتقاد ما دلت عليه من سلامة القرآن الكريم من التحريف والبتديل، وإما أن تنكروا أنها من اللَّه، فهذا كفر باللَّه بإجماع المسلمين؛ إذ من أنكر آية واحدة فى القرآن، واعتقد عدم صحة نسبتها إلى اللَّه؛ فهو كافر بإجماع المسلمين[2].

(ب) الأدلة من أقوال أئمتهم:

فقد جاءت روايات كثيرة عن أئمتهم الذين يعتقدون عصمتهم، يحثون فيها الشيعة على التمسك بكتاب اللَّه، ورد كل شىء إلى الكتاب والسنة، ومن هذه الروايات: ما جاء عن موسى ابن جعفر أنه سُئل: أكُلُّ شىء فى كتاب اللَّه وسنة نبيه، أو تقولون فيه؟ فقال: بل كل شىء فى

(١) «بذل المجهود» (١/ ٤٣٤) عبد اللَّه الجميلى.

(٢) «بذل المجهود» (١/ ٢٣٥).

كتاب اللَّه وسنة نبيه ﷺ[1]، وجاء عن أبى عبد اللَّه أنه قال: من خالف كتاب اللَّه وسنة نبيه محمد ﷺ فقد كفر[2]. وعن أبى جعفر أنه قال: إن اللَّه- تبارك وتعالى- لم يدع شيئًا تحتاج إليه الأمة إلا أنزله فى كتابه، وبينَّه لرسوله ﷺ، وجعل لكم شىء حدًا، وجعل عليه دليلاً يدل عليه[3]، وعن أبى عبد اللَّه قال: ما من شىء إلا وفى الكتاب أو السنة[4].

● والمتأمل لهذه الروايات يخرج بفائدتين مهمتين:

- أن الأئمة من آل البيت كانوا يعتقدون كغيرهم من سلف الأمة صحة القرآن الكريم، وإلا لم يطلبوا من تلاميذهم التمسك بكتاب اللَّه وسنة نبيه ﷺ ونبذ ما سواهما، ثم إخبارهم إياهم أنه ما من شىء إلا وهو فى كتاب اللَّه والسنة، وأنه ليس عندهم إلا ما فيهما.

- أن الروايات المنسوبة إليهم من القول بتحريف القرآن لم يقولوها؛ بل هم بُرَاءُ منها وممن افتراها[5].

(جـ) الأدلة العقلية:

وكما دل النقل على بطلان دعوى الرافضة فى تحريف القرآن الكريم، فإن العقل يدل على بطلان دعواهم تلك؛ وذلك لما يترتب على القول بتحريف القرآن من المفاسد العظيمة التى يستلزم منها الطعن فى اللَّه تبارك وتعالى، وفى النبى ﷺ، وصحابته رضوان اللَّه عليهم، والأئمة من آل البيت الأطهار؛ فيستلزم الطعن فى اللَّه تبارك وتعالى بعدم حفظه القرآن من التحريف- تعالى اللَّه عن ذلك علوًا كبيرًا- ويستلزم الطعن فى النبى ﷺ؛ حيث إنه لم يبلغ القرآن الكريم البلاغ الكامل، بل خصَّ عليًا رضي الله عنه بكثير من الآيات التى لم يطلع عليها غيره، ويستلزم الطعن فى الصحابة الذين حرفوا القرآن من أجل مصالحهم الخاصة، على حسب ما يدعيه الشيعة الرافضة.

ويستلزم الطعن فى على والأئمة من بعده؛ وذلك لأنهم لم يسلموا القرآن الذى معهم - على حد زعم الشيعة الرافضة- إلى الناس ويدعوهم إليه، وهذا كَتْمٌ لكتاب اللَّه، وقد توعد على ذلك بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾﴾ [البقرة: ١٥٩].

---

(١) «أصول الكافى» (١/ ٦٢).
(٢) «أصول الكافى» (١/ ٧٠).
(٣) المصدر نفسه (١/ ٥٩).
(٤) المصدر نفسه (١/ ٥٩).
(٥) «بذل المجهود» (١/ ٤٣٧).

ولو كان للشيعة الرافضة اعتراف بالأدلة العقلية؛ لكانت هذه اللوازم الفاسدة المترتبة على تلك العقيدة الخبيثة أكبر رادع لهم للإقلاع عن هذه العقيدة، والتوبة إلى اللَّه من كل ما افتروه عليه، وعلى نبيه ﷺ، وصحابة نبيه الكرام، وأهل البيت الأطهار[1].

٢- اعتقادهم أن القرآن ليس حُجة إلا بقيِّم:

قال الكلينى صاحب «أصول الكافى» والذى هو عندهم كـ«صحيح البخارى» عند أهل السنة[2]، يروى ما نصه: «... أن القرآن لا يكون حُجة إلا بقيِّم، وأن عليًا كان قيم القرآن، وكانت طاعته مفترضة، وكان الحجة على الناس بعد رسول اللَّه»[3]، كما توجد هذه المقالة فى طائفة من كتبهم المعتمدة؛ كـ«رجال الكشى»[4]، و«علل الشرائع»[5]، و«المحاسن»[6]، و«وسائل الشيعة»[7]، وغيرها.

وكيف يقال مثل هذا فى كتاب اللَّه سبحانه ليكون هداية للناس ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩].

قال الخليفة الراشد على رضي الله عنه: كتاب اللَّه فيه نبأ ما قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصمه اللَّه، ومن ابتغى الهدى فى غيره أضله اللَّه، وهو الحبل المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، وهو الذى لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسن، ولا تنقضى عجائبه، ولا يشبع منه العلماء، من قال به صدق، ومن عمل به أُجر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدى إلى صراط مستقيم[8].

وقال ابن عباس رضي الله عنه: «يضمن اللَّه لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه ألا يضلَّ فى الدنيا، ولا يشقى فى الآخرة» ثم قرأ هذه الآية: ﴿قَالَ اهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ (١٢٣)﴾ [طه: ١٢٣][9].

وقد جاء فى كتب الشيعة نفسها عن أهل البيت ما ينقض هذه المقولة فى بعض مصادرهم

---

(١) «بذل المجهود» (١/ ٤٣٧).
(٢) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٥٥).
(٣) «أصول الكافى» (١/ ١٨٨).
(٤) «رجال الكشى» ص ٤٢٠.
(٥) «علل الشرائع» للصدوق، ص١٩٢.
(٦) «المحاسن» للبرقى، ص٢٦٨.
(٧) «وسائل الشيعة» للحر العاملى (١٨/ ١٤١).
(٨) «فضائل القرآن» لابن كثير، ص ١٥، موقوف على أمير المؤمنين على رضي الله عنه.
(٩) «تفسير الطبري» (١٦/ ٢٢٥).

المعتمدة، فقد جاء فيها : . . . . فإذا التبست عليكم الفتن كقطع الليل المظلم، فعليكم بالقرآن؛ فإنه شافع مشفع، من جعله أمامه قاده إلى الجنة، ومن جعله خلفه ساقه إلى النار، وهو الدليل يدل على خير سبيل[1] .

وفى «نهج البلاغة» المنسوب لعلى رضي الله عنه ، وهو الذى عند الشيعة من أوثق المراجع، جاء النص التالى : فالقرآن آمر زاجر، وصامت ناطق، حُجة اللَّه على خلقه[2] .

ولهذه النصوص شواهد أخرى، وهى تكشف لنا مدى التناقض والاضطراب الواقع فى مصادر هؤلاء القوم، فرواياتهم - كما ترى- يعارض بعضها بعضًا، لكنهم فى حالة التناقض تلك قد وضعوا لهم منهجًا خطيرًا؛ وهو الأخذ بما خالف العامة - وهم أهل السنة عندهم- والمتأمل لتلك المقالة التى تواترت فى كتب الشيعة يلاحظ أنها من وضع عدو حاقد، أراد أن يصدَّ الشيعة عن كتاب اللَّه سبحانه، ويضلهم عن هدى اللَّه، فما دامت تلك المقالة ربطت حجية القرآن بوجود القَيِّم، والقيم هو أحد الأئمة الاثنى عشر؛ لأن القرآن فُسِّر لرجل واحد وهو على، وقد انتقل علم القرآن من على إلى سائر الأئمة الاثنى عشر، كل إمام يعهد بهذا العلم إلى من بعده، حتى انتهى إلى الإمام الثانى عشر، وهو غائب مفقود عند الاثنا عشرية منذ ما يزيد على أحد عشر قرنًا، ومعدوم عند طوائف من الشيعة وغيرهم.

فما دامت هذه المقالة ربطت حجية القرآن بهذا الغائب أو المعدوم فكأن نهايتها أن الاحتجاج بالقرآن متوقف لغياب قَيِّمه أو عدمه، وأنه لا يرجع إلى كتاب اللَّه، ولا يعرج عليه فى مقام الاستدلال؛ لأن الحجة فى قول الإمام فقط، وهو غائب فلا حجة فيه حينئذ، وحسبك بهذا الضلال والإضلال عن صراط اللَّه، وتلك ليست نهاية التآمر على كتاب اللَّه، وعلى الشيعة، ولكنها حلقة من حلقات، ومؤامرة ضمن سلسلة مؤمرات، تريد أن تبعد الشيعة عن كتاب اللَّه عز وجل[3] .

إن مما عُلم من الإسلام بالضرورة أن علم القرآن الكريم لم يكن سرًّا تتوارثه سلالة معينة، ولم يكن لعلىٍّ اختصاص بهذا دون سائر صحابة رسول اللَّه ﷺ ، وأن الصحابة- رضوان اللَّه عليهم- هم الطليعة الأولى التى حازت شرف تلقى هذا القرآن عن رسول البشرية محمد ﷺ

(١) «تفسير العياشى» (١/ ٢) «البحار» (٩٢/ ١٧).

(٢) «نهج البلاغة» ص ٢٦٥، «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٦٠).

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٦١).

ونقله إلى الأجيال كافة، ولكن الشيعة تخالف هذا الأصل، وتعتقدأن اللَّه - سبحانه وتعالى- قد اختص أئمتهم الاثنى عشر بعلم القرآن كله، وأنهم اختُصوا بتأويله، وأن من طلب علم القرآن من غيرهم فقد ضلَّ[1]، وتذكر بعض مصادر أهل السنة أن بداية هذه المقالة، وجذورها الأولى ترجع لابن سبأ، فهو القائل بأن القرآن جزء من تسعة أجزاء، وعلمه عند علىٍّ[2].

وقد استفاض ذكر هذه المقالة فى كتب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية بألوان الأخبار وصنوف الروايات.

(أ) جاء فى «أصول الكافى» فى خبر طويل عن أبى عبد اللَّه قال: إن الناس يكفيهم القرآن لو وجدوا له مفسراً، وإن رسول اللَّه ﷺ فَسَّره لرجل واحد، وفَسَّره للأئمة شأن ذلك الرجل وهو على بن أبى طالب[3]، وجاء فى طائفة من مصادر الشيعة المعتمدة لديهم أن رسول اللَّه ﷺ قال: إن اللَّه أنزل علىَّ القرآن وهو الذى من خالفه ضلَّ، ومن يبتغ علمه عند غير علىٍّ هلك[4].

وزعمت أيضًا كتب الشيعة أن أبا جعفر قال: يا قتادة، أنت فقيه أهل البصرة؟ فقال: هكذا يزعمون، قال أبو جعفر رضي الله عنه: بلغنى أنك تفسر القرآن، فقال له قتادة: نعم، إلى أن قال: ويحك يا قتادة، إنما يعرف القرآن من خوطب به[5].

ورواياتهم فى هذا الباب كثيرة جداً، وربما تستغرق مجلداً، وكلها تحوم حول معنى واحد؛ وهو اختصاص الأئمة الاثنى عشر بعلم القرآن، وأنه مخزون عندهم، وبه يعلمون كل شىء[6].

والرد على ذلك كما قال اللَّه تعالى لمن طلب آية تدل على صدق رسول اللَّه ﷺ: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ﴾ [العنكبوت: ٥١] فالقرآن الكريم العظيم هو الشاهد والدليل والحجة، ومن ابتغى علم القرآن من القرآن، أو من سنة المصطفى ﷺ، أو من صحابة رسول اللَّه ﷺ - بمن فيهم على- فقد اهتدى.

---

(١) المصدر نفسه (١/ ١٦٢).

(٢) «أحوال الرجال» للجوزجانى، ص ٣٨، «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٦٢).

(٣) «أصول الكافى» (١/ ٢٥)، «وسائل الشيعة» (١٨/ ١٣١).

(٤) «أمالى الصدوق» ص ٤٠، «وسائل الشيعة» (١٨/ ١٣١).

(٥) «بحار الأنوار» (٢/ ٢٣٧، ٢٣٨» «أصول الشيعة» (١/ ١٦٣).

(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٦٦).

والقول بأن من طلب علم القرآن عند غير على هلك ليس من دين الإسلام، وهو مما عُلم بطلانه من الإسلام بالضرورة، فلم يخص النبى ﷺ أحدًا من الصحابة بعلم الشريعة دون الآخرين، قال تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[النحل: ٤٤] فالآية تدل على أن البيان للناس وليس لفرد أو طائفة منهم، ولو كانوا أهل بيته، وقد نفى أمير المؤمنين على أن يكون خصَّه رسول اللَّه ﷺ بعلم دون الناس(١).

وقد خاطب النبى ﷺ الصحابة ومَن بعدهم، ورغَّبهم فى تبليغ سنته ولم يخص أحدًا منهم، فقال ﷺ: «**نضَّر اللَّه امرأ سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره، فإنه رُبَّ حامل فقه ليس بفقيه، وربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه**»(٢).

وقد روت هذا الحديث كتب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية المعتمدة(٣)، فيكون حُجة عليهم.

وأما الدعوى بأن القرآن الكريم لم يخاطب به سوى الأئمة الاثنى عشر، ومن هنا فلا يعرف القرآن سواهم - إنما يعرف القرآن من خوطب به(٤) - بهذا الفهم السقيم يُعد صحابة رسول اللَّه ﷺ والتابعون، وأئمة الإسلام على امتداد العصور قد هلكوا وأهلكوا - على حد زعمهم- بقيامهم بتفسير القرآن وفق أصوله، أو اعتقادهم أن فى كتاب اللَّه ما لا يعذر أحد بجهالته، ومنه ما تعرفه العرب من كلامها، ومنه ما لا يعرفه إلا العلماء، ومنه ما لا يعلمه إلا اللَّه(٥).

فالشيعة تزعم أنه لا يعرف القرآن سوى الأئمة، وأنهم يعرفون القرآن كله، وهذه دعوى تفتقر إلى الدليل، وزعم يكذبه العقل والنقل، فما يجب أن يُعلم أن النبى ﷺ بيَّن لأصحابه معانى القرآن، كما بيَّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] يتناول هذا وهذا.

وقد قال أبو عبد الرحمن السلمى: حدثنا الذين كانوا يقرئوننا القرآن- كعثمان بن عفان، وعبد اللَّه بن مسعود، وغيرهما- أنهم كانوا إذا تعلموا من النبى ﷺ عشر آيات لم يجاوزوها

---

(١) مسلم، رقم (١٩٧٨).

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٦٨٩، ٦٩٠).

(٣) «أصول الكافى» (١/ ٤٠٣)، «وسائل الشيعة» للحر العاملى (١٨/ ٦٤).

(٤) «بحار الأنوار» (٢٤/ ٢٣٧، ٢٣٨)، «أصول الشيعة» (١/ ١٦٣).

(٥) «تفسير الطبرى» (١/ ٧٦) كلام ابن عباس.

حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعًا[1]؛ ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة، وذلك أن اللَّه تعالى قال: ﴿كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِّيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴿٢٩﴾﴾[ص: ٢٩].

وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾[النساء: ٨٢] وقال: ﴿أَفَلَمْ يَدَّبَّرُوا الْقَوْلَ﴾[المؤمنون: ٦٨] وتدبر القرآن بدون فهم معانيه لا يمكن، كذلك قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾[يوسف: ٢] وعقل القرآن متضمن لفهمه، ومن المعلوم أن كل كلام المقصود منه فهم معانيه دون مجرد ألفاظه، فالقرآن أولى.

ولهذا لم تعد فئة من الشيعة تهضم هذه المقالة، وخرجت عن القول بكل ما فيها، فقالت بأن ظواهر القرآن لا يختص بعلمها الاثنا عشر؛ بل يشركهم غيرهم فيها، أما بواطن الآيات فمن اختصاص الأئمة، وقام خلاف كبير حول حجية ظواهر القرآن بين الأخباريين والأصوليين؛ فالفئة الأولى ترى أنه لا يعلم تفسير القرآن كله ظاهره وباطنه إلا الأئمة، والأخرى ترى حجية ظواهر القرآن لعموم الأدلة في الدعوة لتدبر القرآن وفهمه[2].

إن دعوى أن القرآن لم يُسَّر إلا لعليٍّ مخالفة لقول اللَّه سبحانه: ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾﴾[النحل: ٤٤] فالبيان للناس لا لعلي وحده - كما سبق- فليس لمن قال هذه المقالة إلا أحد طريقين؛ إما القول بأن الرسول لم يبلغ ما أُنزل إليه، وإما أن يُكذب القرآن، وهي مخالفة للعقل وما علم من الإسلام بالضرورة.

ودعوى أن علم القرآن اختُص به الأئمة ينافيه اشتهار عدد كبير من صحابة رسول اللَّه ﷺ بتفسير القرآن؛ كالخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وزيد بن ثابت وغيرهم، وكان علي رضي الله عنه يثني على تفسير ابن عباس - رضي اللَّه عنهما[3].

وقال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: وهذا ابن عباس نقل عنه من التفسير ما شاء اللَّه بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر علي، وابن عباس يروى عن غير واحد من الصحابة؛ يروى عن عمر، وأبي هريرة، وعبد الرحمن بن عوف، وعن زيد بن ثابت، وأُبَي بن كعب، وأسامة بن

(١) «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣٣١).

(٢) «البيان» للخوئي، ص ٤٦٣، «أصول الفقه» للمظفر (٣/ ١٣٠).

(٣) «تفسير ابن عطية» (١/ ١٩) «تفسير ابن جزي» (١/ ٩).

زيد، وغير واحد من المهاجرين والأنصار، وروايته عن على قليلة جدًّا، ولم يُخَرِّج أصحاب الصحيح شيئًا من حديثه عن على، وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبى هريرة وغيرهم . . . وما يُعرف بأيدى المسلمين تفسيرٌ ثابت عن على، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذى منها عن على قليل جدًّا، وما يُنقل من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب على جعفر[1].

وقد تحدث جعفر بولع الناس بالكذب عليه، وإن قولهم بأن علم القرآن انفرد بنقله على يفضى إلى الطعن فى تواتر شريعة القرآن من الصحابة إلى سائر الأجيال؛ لأنه لم ينقلها - على حد زعمهم عن رسول اللَّه إلا واحد وهو على رضي الله عنه، فهذه المقالة مؤامرة، الهدف منها الصد عن كتاب اللَّه سبحانه، والإعراض عن تدبره، واستلهام هديه، والتفكر فى عبره، والتأمل فى معانيه ومقاصده.

فالقرآن فى دين الشيعة لا وسيلة لفهم معانيه إلا من طريق الأئمة الاثنى عشر، أما غيرهم فمحروم من الانتفاع به، وهى محاولة أو حيلة مكشوفة الهدف، مفضوحة القصد؛ لأن كتاب اللَّه نزل بلسان عربى مبين، وخوطب به الناس أجمعون: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [يوسف: ٢] ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٨﴾﴾ [آل عمران ١٣٨] وأمر اللَّه عباده بتدبره، والاعتبار بأمثاله، والاتعاظ بمواعظه، ومحال أن يقال لمن لا يفهم ما يقال له ولا يعقل تأويله: اعتبر بما لا فهم لك به ولا معرفة من البيان والكلام[2].

وهى محاولة للصد عن ذلك العلم العظيم فى تفسير القرآن، والذى نقله إلينا صحابة رسول اللَّه ﷺ، والسلف والأئمة، فهذه الكنوز العظيمة لا عبرة بها ولا قيمة لها فى دين الشيعة؛ لأنها ليست واردة عن الأئمة الاثنى عشر، وقد صرح بذلك بعض شيوخهم المعاصرون، فقال: إن جميع التفاسير الواردة عن غير أهل البيت لا قيمة لها، ولا يُعتد بها[3].

لقد حوت كتب التفسير المعتمدة عندهم؛ كـ«تفسير القمى»، و«العياشى»، و«الصافى»، و«البرهان»، وكتب الحديث؛ كـ«الكافى»، و«البحار» تأويلات لكتاب اللَّه منسوبة لآل البيت، تكشف فى الكثير الغالب عن جهل فاضح بكتاب اللَّه، وتأويل منحرف لآياته، وتعسف بالغ

(١) «منهاج السنة» (٤/ ١٥٥).

(٢) «تفسير الطبرى» (١/ ٨٢).

(٣) «الشيعة والرجعة» محمد رضا النجفى، ص ١٩.

فى تفسيره، ولا يمكن أن تصح نسبتها لعلماء آل البيت، فهى تأويلات لا تتصل بمدلولات الألفاظ ولا بمفهومها، ولا بالسياق القرآنى - كما سيأتى أمثلة على ذلك بإذن اللَّه- وبناء على هذه العقيدة فإن هذا هو مبلغ علم علماء آل البيت، وفى ذلك من الزراية عليهم ونسبة الجهل إليهم الشىء الكثير من قوم يزعمون محبتهم والتشيع لهم[1].

٣- اعتقادهم بأن للقرآن معانى باطنة تخالف الظاهر:

ذهب الشيعة إلى أن للقرآن ظاهرًا وباطنًا، وأن الناس لا يعلمون إلا الظاهر، وأما الباطن فلا يعلمه إلا الأئمة ومن يستقى منهم، وبمثل هذه الأفكار فتح الشيعة الباب للزنادقة والملحدين، وأصحاب الأهواء والمذاهب الهدَّامة، لكى يتلاعبوا بالقرآن، وحاولوا جميعًا الكيد له، وأرادوا أن يطفئوا نور الإسلام بأفواههم؛ ولكن اللَّه متم نوره ولو كره الكافرون، وقد استغل الشيعة فكرة الظاهر والباطن هذه وحاولوا بها تفسير القرآن؛ لكى يوافق معتقداتهم، ويخدم مذهبهم فى الإمامة، كما اتخذوا القرآن تُكَأة للهجوم على الصحابة - رضى اللَّه عنهم- وتجريحهم، فى الوقت الذى يمجدون فيه أهل البيت وينسبون إليهم أشياء يدفعونها هم عن أنفسهم، وقد أتى الشيعة الرافضة فى هذا الباب بآراء تخالف كل ما أثر فى تفسير القرآن، ولا يسندها أثر ولا عقل ولا لغة ولا منطق[2].

إن جذور التأويل الباطنى نبتت فى أروقة السبئية؛ لأن ابن سبأ حاول أن يجد لقوله بالرجعة مستندًا من كتاب اللَّه بالتأويل الباطل، وذلك حينما قال: العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمدًا يرجع، وقد قال اللَّه - عز وجل-: ﴿إِنَّ الَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾[القصص: ٨٥][3].

وقد نقلت لنا بعض كتب أهل السنة نماذج من تأويلات الشيعة لكتاب اللَّه؛ ولكن ما انكشف لنا اليوم أمر خطير على عقائد الناس وفكرهم وثقافتهم، فقد تحدث الإمام الأشعرى[4]، والبغدادى[5]، والشهرستانى[6]، وغيرهم يحكون عن المغيرة بن سعيد - أحد

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ١٧٦).

(٢) «دراسات عن الفرق فى تاريخ المسلمين» ص ٢٣٣، ٢٣٤.

(٣) «تاريخ الطبرى» (٥/ ٣٤٧).

(٤) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٧٣).

(٥) «الفَرْق بين الفِرَق» (ص ٢٤).

(٦) «الملل والنحل» (١/ ١٧٧).

الغلاة باتفاق السنة والشيعة، والذى تنسب إليه الطائفة المغيرية- أنه ذهب بتأويل الشيطان فى قول اللَّه جل شأنه: ﴿ كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلإِنسَانِ اكْفُرْ ﴾ [الحشر: ١٦] بعمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وهذا التأويل بعينه قد ورثته الاثنا عشرية، ودونته فى مصادرها المعتمدة؛ حيث جاء فى «تفسير العياشى»(١)، و«الصافى»(٢)، و«القمى»(٣)، و«البرهان»(٤)، و«بحار الأنوار»(٥)، عن أبى جعفر فى قول اللَّه: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ﴾ [إبراهيم: ٢٢] قال: وهو الثانى، وليس فى القرآن شىء «وقال الشيطان» إلا وهو الثانى، فكانت كتب الاثنا عشرية تزيد على المغيرية بوضع هذا الانحراف فى كتاب اللَّه قاعدةً مطردةً(٦).

فهذه الروايات التى تسندها كتب الشيعة الاثنا عشرية إلى أبى جعفر الباقر هى من أكاذيب المغيرة بن سعيد وأمثاله، فقد ذكر الذهبى عن كثير النواء(٧) أن أبا جعفر قال: برئ اللَّه ورسوله من المغيرة بن سعيد، وبيان بن سمعان؛ فإنهما كذبا علينا أهل البيت(٨)، وروى الكشى فى «رجاله» عن أبى عبد اللَّه قال: لعن اللَّه المغيرة بن سعيد كان يكذب علينا(٩)، وساق الكشى روايات عديدة فى هذا الباب(١٠).

ويلاحظ أنه اتفق كل من الأشعرى، والبغدادى، وابن حزم، ونشوان الحميرى على أن جابراً الجعفى الذى وضع أول تفسير للشيعة على ذلك النهج الباطنى كان خليفة المغيرة بن سعيد(١١)، الذى قال بأن المراد بالشيطان فى القرآن هو أمير المؤمنين عمر، فهى عناصر خطرة يستقى بعضها من بعض عملت على فساد التشيع(١٢).

---

(١) «تفسير العياشى» (٢/ ٢٣٣).
(٢) «تفسير الصافى» (٣/ ٢٢٣).
(٣) «تفسير القمى» (٣/ ٨٤).
(٤) «البرهان» (٢/ ٣٠٩).
(٥) «بحار الأنوار» (٣/ ٣٧٨).
(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٢٠٦).
(٧) كثير النواء: شيعى، وروى أنه رجع عن تشيعه.
(٨) «ميزان الاعتدال» (٤/ ١٦١).
(٩) «رجال الكشى» ص ١٩٥ .
(١٠) «رجال الكشى» ص ١٩٥ .
(١١) «مقالات الإسلاميين» (١/ ٧٣) «الفَرْق بين الفِرَق» ص ٢٤٢، «المحلى» (٥/ ٤٤) «أصول الشيعة» (١/ ٢٠٧).
(١٢) «أصول الشيعة» (١/ ٢٠٨).

وحين احتج شيخ الشيعة فى زمنه - والذى إذا أطلق لقب العلامة عندهم انصرف إليه «ابن المطهر الحلى» - على استحقاق على للإمامة بقوله : «البرهان الثلاثون قوله تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ ﴾ [الرحمن : ١٩] قال : على وفاطمة ﴿ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لاَّ يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ ﴾ [الرحمن : ٢٠] النبى ﷺ ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللُّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾ ﴾ [الرحمن : ٢٢] الحسن الحسين، فحينما احتج ابن المطهر بذلك قال ابن تيمية رحمه اللَّه : إن هذا وأمثاله إنما يقوله من لا يعقل ما يقول، وهذا بالهذيان أشبه منه بتفسير القرآن، وهو من جنس تفسير الملاحدة والقرامطة الباطنية للقرآن ؛ بل هو شر من كثير منه، والتفسير بمثل هذا طريق للملاحدة على القرآن والطعن فيه ؛ بل تفسير القرآن بمثل هذا من أعظم القدح فيه والطعن فيه[1] .

■ **وهذه أمثلة من تحريف الشيعة الرافضة لآيات القرآن الكريم، وذلك بفتحهم باب التفسير الباطنى للقرآن الكريم على مصراعيه :**

(أ) تحريفهم معنى التوحيد الذى هو أصل الدين إلى معنى آخر وهو ولاية الإمامة :

فعن أبى جعفر أنه قال : ما بعث اللَّه نبيًا قط إلا بولايتنا والبراءة من عدونا[2]، وذلك قول اللَّه فى كتابه : ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِى كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ ﴾ [النحل : ٣٦] .

(ب) تحريفهم معنى الإله إلى معنى الإمام :

ففى قوله تعالى : ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ ﴾ [النحل : ٥١] قال أبو عبد اللَّه : يعنى بذلك : ولا تتخذوا إمامين، إنما هو إمام واحد[3] .

(جـ) تحريفهم معنى الرب فى القرآن إلى معنى الإمام :

ففى تفسير قول اللَّه تعالى : ﴿ وَكَانَ الْكَافِرُ عَلَىٰ رَبِّهِ ظَهِيرًا ﴿٥٥﴾ ﴾ [الفرقان : ٥٥] قال القمى فى «تفسيره» : الكافر الثانى - يعنى : عمر بن الخطاب - كان على أمير المؤمنين على رضي الله عنه ظهيرًا[4] .

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٦٦).

(٢) «تفسير العياشى» (٢/ ٢٦١) «البرهان» (٢/ ٣٧٣).

(٣) «البرهان» (٣/ ٣٧٣) «أصول الشيعة» (١/ ٢٠٩).

(٤) «تفسير القمى» ((٢/ ١١٥).

وقال الكاشانى فى «البصائر»: إن الباقر - عليه السلام- سُئِلَ عن تفسير هذه الآية فقال: إن تفسيرها فى بطن القرآن: على هو ربه فى الولاية[١].

(د) تحريفهم معانى الكلمة إلى معانى الأئمة:

فقالوا فى تفسير قول اللَّه: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ٢١] الكلمة: الإمام[٢]، وقوله سبحانه: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ [يونس: ٦٤] قالوا: لا تفسير للإمامة[٣].

(هـ) تحريفهم معانى المسجد والكعبة والقبلة إلى معانى الأئمة:

فقالوا فى تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ [الأعراف: ٢٩] قال: يعنى: الأئمة[٤]، وفى قوله: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ قال: يعنى: الأئمة[٥]، وفى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴿١٨﴾﴾ [الجن: ١٨] قال: إن الإمام من آل محمد، فلا تتخذوا من غيرهم إماماً[٦].

ويقول الصادق عنهم: نحن البلد الحرام، ونحن كعبة اللَّه، ونحن قبلة اللَّه[٧]، والسجود: هو ولاية الأئمة وبهذا يفسرون قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ﴾ [القلم: ٤٣] حيث قالوا: يدعون إلى ولاية على فى الدنيا[٨].

(و) تحريفهم معانى التوبة فى القرآن إلى الرجوع عن ولاية أبى كبر وعمر وعثمان إلى ولاية على وحده:

ففى قوله سبحانه: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ [غافر: ٧] جاء تأويلها عندهم فى ثلاث روايات، تقول الأولى: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ من ولاية فلان وفلان - يعنون: أبا بكر

(١) «تفسير نور الثقلين» (٤/ ٢٥).
(٢) «تفسير القمى» (٢/ ٢٧٤) «بحار الأنوار» (٢٤/ ١٧٤).
(٣) «تفسير القمى» (١/ ٣١٤) «بحار الأنوار» (٢٤/ ١٧٥).
(٤) «تفسير العياشى» (٢/ ١٢) «أصول الشيعة» (١/ ٢١٦).
(٥) «تفسير العياشى» (٢/ ١٣) «أصول الشيعة» (١/ ٢١٦).
(٦) «البرهان» (٤/ ٣٩٣) «أصول الشيعة» ١/ ٢١٦).
(٧) «بحار الأنوار» (٢٤/ ٣٠٣).
(٨) «تفسير القمى» (٢/ ٣٨٣) «مرآة الأنوار» ص ١٧٦ .

وعمر وبنى أمية- وتقول الرواية الثانية: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ من ولاية الطواغيت الثلاثة - يعنون: أبا بكر وعمر وعثمان- ومن بنى أمية، ﴿وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ يعنى: ولاية على، وتقول الثالثة: ﴿فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا﴾ من ولاية هؤلاء وبنى أمية: ﴿وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ﴾ هو أمير المؤمنين[1]، وكل الروايات الثلاث المذكورة منسوبة لأبى جعفر محمد الباقر، وعلمه ودينه ينفيان صحة ذلك[2].

وهذا قليل من كثير من تأويلاتهم الباطلة، فقد قامت مصادرهم فى التفسير غالبًا على هذا المنهج الباطنى فى التأويل الذى استقته من أبى الخطاب، وجابر الجعفى، والمغيرة بن سعيد، وغيرهم من الغلاة.

ويلاحظ أنه فى القرن الخامس بدأ اتجاه التفسير عندهم يحاول التخلص من تلك النزعة المفرطة فى التأويل الباطنى؛ حيث بدأ شيخ الطائفة عندهم أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسى (المتوفى ٤٦٠هـ)، يؤلف لهم كتابًا فى التفسير، ويحاول فيه أن يتخلص أو يخفف من ذلك الغلو الظاهر فى تفسير «القمى» و«العياشى»، وفى «أصول الكافى» وغيرها، وهو إن كان يدافع عن أصول طائفته ويقرر مبادئهم المبتدعة، إلا أنه لا يهبط ذلك الهبوط الذى نزل إليه القمى ومن تأثر به، ومثل الطوسى فى هذا النهج الفضل بن الحسن الطبرسى فى «مجمع البيان»، وقد أشار ابن تيمية إلى ذلك؛ حيث يقول: الطوسى ومن معه فى تفسيرهم يأخذون من تفسير أهل السنة، وما فى تفاسيرهم من علم يستفاد إنما هو مأخوذ من تفاسير أهل السنة[3].

* * *

(١) «تفسير الصافى» (٤/ ٣٣٥) «تفسير القمى» (٢/ ٢٥٥).

(٢) «أصول الشيعة» (١/ ٢١٨).

(٣) «منهاج السنة» (٣/ ٢٤٦).

• الفصل السادس •

موقف الشيعة الإمامية من الصحابة الكرام

يقف الشيعة الرافضة من أصحاب النبى ﷺ موقف العداوة والبغضاء، والحقد والضغينة، يبرز ذلك من خلال مطاعنهم الكبيرة على الصحابة التى تزخر بها كتبهم القديمة والحديثة، فمن ذلك اعتقادهم كُفرهم وردتهم إلا نفرًا يسيرًا منهم، وعلى ما جاء مصرحًا بذلك فى بعض الروايات الواردة فى أصح كتبهم وأوثقها عندهم.

فقد روى الكلينى عن أبى جعفر أنه قال: كان الناس أهل ردة بعد النبى ﷺ إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفارى، وسلمان الفارسى رحمة اللَّه وبركاته عليهم، ثم عرف أناسًا بعد يسير، وقال: هولاء الذين دارت عليهم الرحا وأبوا أن يبايعوا، حتى جاءوا بأمير المؤمنين مكرهًا فبايع[1].

وقال نعمة اللَّه الجزائرى: الإمامية قالوا بالنص الجلى على إمامة علىٍّ، وكفَّروا الصحابة، ووقعوا فيهم، وساقوا الإمامة إلى الجعفر الصادق، وبعده إلى أولاده المعصومين - عليهم السلام- ومؤلف هذا الكتاب من هذه الفرقة وهى الناجية إن شاء اللَّه[2].

وقدح الشيعة الرافضة فى الصحابة لا يقف عند هذا الحد من اعتقاد تكفيرهم وردَّتهم؛ بل يعتقدون أنهم شر خلق اللَّه، وأن الإيمان باللَّه ورسوله لا يكون إلا بالتبرؤ منهم، وخاصة الخلفاء الثلاثة: أبا بكر وعمر وعثمان، وأمهات المؤمنين[3].

يقول محمد باقر المجلسى: وعقيدتنا فى التبرؤ أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبى بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، والنساء الأربع: عائشة، وحفصة، وهند، وأم الحكم، ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنهم شر خلق اللَّه على وجه الأرض، وأنه لا يتم الإيمان باللَّه ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم[4].

---

(١) «الروضة من الكافى» (٨/ ٢٤٥، ٢٤٦) «الانتصار للصحب والآل» ص ٧٦.

(٢) «الأنوار النعمانية» (٢/ ٢٤٤).

(٣) «الانتصار للصحب والآل» ص ٧٧.

(٤) «حق اليقين» (فارسى) ص ٥١٩، وقد قام بترجمة النص إلى العربية الشيخ محمد عبد الستار التونسوى، فى كتابه «بطلان عقائد الشيعة» ص ٥٣.

وقد بلغ من حقد هؤلاء على أصحاب النبى ﷺ استباحة لعنهم؛ بل تقربهم إلى اللَّه بذلك بشكل يفوق الوصف، فقد روى الملاَّ كاظم عن أبى حمزة الثمانى - افتراءً على زين العابدين رحمه اللَّه- أنه قال: من لعن الجبت والطاغوت لعنة واحدة كتب اللَّه له سبعين ألف ألف حسنة، ومحا عنه سبعين ألف ألف سيئة، ورفع له سبعين ألف ألف درجة، ومن أمسى يلعنهما لعنة واحدة كتب له مثل ذلك، قال: فمضى مولانا على بن الحسين، فدخلت على مولانا أبى جعفر محمد الباقر، فقلت: يا مولاى حديث سمعته من أبيك، قال: هات يا ثمالى، فأعدت عليه الحديث. فقال: نعم يا ثمالى، أتحب أن أزيدك؟ فقلت: بلى يا مولاى، فقال: من لعنهما لعنة واحدة فى كل غداة لم يُكتب عليه ذنب فى ذلك اليوم حتى يمسى، ومن أمسى فلعنهما لعنة واحدة لم يكتب عليه ذنب فى ليله حتى يصبح[1].

ومن الأدعية المشهورة عندهم الواردة فى كتب الأذكار: دعاء يسمونه دعاء صمنى قريش - يعنون بهما: أبا بكر وعمر - وينسبون هذا الدعاء ظلمًا وزورًا لعلى رضي الله عنه، وهو يتجاوز صفحة ونصف الصفحة، وفيه: اللهم صلِّ على محمد وآل محمد، والعن صنمى قريش وجبتيهما وطاغوتيهما وإفكيهما، وابنيهما اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وجحدا إنعامك، وعصيا رسولك، وقلبا دينك، وحرَّفا كتابك . . . إلى أن جاء فى آخره: اللهم العنهما فى مكنون السر وظاهر العلانية لعنًا كثيرًا أبدًا، دائمًا سرمدًا، لا انقطاع لأمره، ولا نفاد لعدده، لعنًا يعود أوله ولا يروح آخره، لهم ولأعوانهم، وأنصارهم ومحبيهم ومواليهم، والمسلِّمين لهم، والمائلين إليهم، والناهضين باحتجاجهم، والمقتدين بكلامهم، والمصديقين بأحكامهم، (قل أربع مرات): اللهم عذبهم عذابًا يستغيث منه أهل النار، آمين يارب العالمين[2].

هذا الدعاء مرغب فيه عندهم، حتى إنهم رووا فى فضله نسبة إلى ابن عباس أنه قال: إن عليًا - عليه السلام- كان يقنت بهذا الدعاء فى صلواته، وقال: إن الداعى به كالرامى مع النبى ﷺ فى بدر وأُحد وحنين، بألف ألف سهم[3].

ولهذا كان هذا الدعاء محل عناية علمائهم، حتى إن أغا برزك الطهرانى ذكر أن شروحه

---

(١) «أجمع الفضائح» للملاَّ كاظم، ص ٥١٣، نقلاً عن «الشيعة وأهل البيت» ص ١٥٧.

(٢) «مفتاح الجنان فى الأدعية والزيارات والأذكار» ص ١١٣، ١١٤، «تحفة عوام مقبول ص ٢١٤، ٢١٥ وهذا الكتاب الأخير موثَّق من كبار علمائهم المعاصرين، ورد ذكر أسمائهم على غلاف الكتاب، ومنهم الخمينى.

(٣) «علم اليقين فى أصول الدين» لمحسن الكاشانى (٢/ ١٠١).

بلغت العشرة[١]، فهذا ما جاء فى كتبهم القديمة وعلى ألسنة علمائهم المتقدمين، أما المعاصرون منهم فهم على عقيدة سلفهم سائرون وبها متمسكون، فهذا إمامهم المقدس وآيتهم العظمى الخمينى يقول فى كتابه «كشف الأسرار» : إننا هنا لا شأن لنا بالشيخين، وما قاما به من مخالفات للقرآن، ومن تلاعب بأحكام الإله، وما حللاه وحرماه من عندهما، وما مارساه من ظلم ضد فاطمة ابنة النبى ﷺ وضد أولادها؛ ولكننا نشير إلى جهلهما بأحكام الإله والدين [٢]؛ ويقول عن الشيخيين - رضى اللَّه عنهما- : وهنا نجد أنفسنا مضطرين إلى إيراد شواهد من مخالفتهما الصريحة للقرآن لنثبت أنهما كانا يخالفان ذلك[٣].

ويقول متَّهمَهُما بتحريف القرآن : لقد ذكر اللَّه ثمانى فئات تستحق سهمًا من الزكاة؛ لكن أبا بكر أسقط واَحدة من هذه الفئات بإيعاز من عمر، ولم يقل المسلمون شيئًا[٤]، ويقول : الواقع أنهم أعطوا الرسول حق قدره، الرسول الذى كدَّ وجد وتحمل المصائب من أجل إرشادهم وهدايتهم، وأغمض عينيه وفى أذنيه كلمات ابن لخطاب القائمة على الفدية والنابعة من أعمال الكفر والزندقة[٥].

وقد خرجت أصوات شيعية معاصرة تدعو للتقارب بين الشيعة وأهل السنة، وتزعم أنها تقدر الصحابة؛ كالخنيزى، وأحمد مغنية، والرفاعى، ومحمد جواد مغنية، فعليهم أن يعلنوا موقفهم فى تقديمهم للصحابة فى الأوساط الشيعية، وأن يعملوا على تنقية التراث الشيعى من كل ما يخالف كتاب اللَّه وسنة رسوله، وأن يتصدوا لمشايخ الشيعة المعاصرين الذين لا يزالون يهذون فى هذا الضلال، وألا يتجاهلوا ما جاء فى كتبهم قديمًا وحديثًا، وما يجرى فى واقعهم من عوامهم وشيوخهم، وأن يصدقوا ولا يتناقضوا؛ حتى يُقبل منهم موقفهم[٦].

إن عقيدة الشيعة الرافضة فى الصحابة موجودة فى أصول كتبهم التى يقوم عليها المذهب من مطاعن وسباب وشتائم بذيئة، يتنزه أصحاب المروءة والدين عن إطلاقها على أكفر الناس،

---

(١) «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» (٨/ ١٩٢).

(٢) «كشف الأسرار» ص ١٢٦ .

(٣) المرجع نفسه ، ١٣١ .

(٤) المرجع نفسه ، ص ١٣٥ .

(٥) المرجع نفسه ، ص ١٣٧ .

(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٣/ ١٣١٩-١٣٤٢).

بينما تنشرح بها صدور الشيعة الرافضة، وتسارع بها ألسنتهم فى حق أصحاب رسول اللَّه ﷺ وخلفائه ووزرائه وأصهاره، ويعدون ذلك دينًا يرجون عليه من اللَّه أعظم الأجر والمثوبة.

■ **وفى الحقيقة إن المسلم إذا ما تأمل حال هؤلاء الناس من بُعد وضلال، فإنه لا بد له من موقفين:**

(أ) موقف استشعار نعمة اللَّه، وعظم لطفه، وسابغ كرمه أن أنقذه من هذا الضلال، الأمر الذى يستوجب شكرًا للَّه على ذلك.

(ب) موقف الاتعاظ والاعتبار بما بلغ هؤلاء القوم من زيغ وانحراف، يعلمه من له أدنى ذرة عقل، كتقربهم إلى اللَّه بلعن أبى بكر وعمر صباحًا ومساءً، وزعمهم أن من لعنهما لعنة واحدة لم تكتب عليه خطيئة يومه، وذلك أن عامة العقلاء من هذه الأمة؛ بل ومن أصحاب الملل السماوية يدركون إدراكًا ضروريًا من دين اللَّه أن اللَّه ما تعبد أمة من الأمم بلعن أحد من الكفار، ولو كان أكفر الناس؛ بل ما تعبدهم بلعن إبليس اللعين المطرود من رحمة اللَّه صباحًا ومساء فى أوراد مخصوصة تقربنا إلى اللَّه، كما تتقرب الشيعة الرافضة بلعن أبى بكر وعمر.

بل إنى لا أعلم[1] فيما اطلعت عليه من كتب الرافضة أنفسهم أنها تضمنت دعاء مخصوصًا أو غير مخصوص فى لعن أبى جهل، أو أمية بن خلف، أو الوليد بن المغيرة الذين هم أشد الناس كفرًا باللَّه، وتكذيبًا لرسوله ﷺ؛ بل ولا فى لعن إبليس، فى حين أن كتبهم تمتلئ بالروايات فى لعن أبى بكر وعمر، كما فى دعاء صنمى قريش وغيره.

ففى هذا عبرة لكل معتبر فيما يبلغ بالعبد من الضلال إن هو أعرض عن شرع اللَّه، واتبع الأهواء والبدع، كيف يزين له سوء عمله وقبيح أفعاله حتى يصبح لا يعرف معروفًا من منكر، ولا يميز حقًا من باطل؛ بل يتخبط فى الظلمات، ويعيش سكرة الشهوات، وهذا ما أخبر اللَّه عنه فى كتابه وبيَّن حال أصحابه[2] فى وقوله: ﴿**أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَاءُ**﴾ [فاطر: ٨] وقال: ﴿**الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾**﴾ [الكهف: ١٠٤] وقال تعالى: ﴿**قُلْ مَن كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَّكَانًا وَأَضْعَفُ جُندًا ﴿٧٥﴾**﴾ [مريم: ٧٥].

---

(١) هو الدكتور إبراهيم الرحيلى صاحب كتاب «الانتصار للصحب والآل» ص ٨٥.

(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص ٨٥.

■ نماذج للمزاجية فى تفسير الآيات عند الشيعة الرافضة المتعلقة بردة الصحابة - على حد زعمهم- والرد على باطلهم:

(أ) آية آل عمران :

استدل الشيعة الرافضة بقول اللَّه تعالى فى كتابه العزيز: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ (١٤٣) وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ (١٤٤)﴾ [آل عمران: ١٤٣ , ١٤٤]

إن هذه الآية يزعمون أنها صريحة فى الدلالة على انقلاب الصحابة بعد رسول اللَّه ﷺ، وعد الصحابة المنقلبين على أعقابهم هم الكثرة الغالبة من الصحابة فما ثبت من الصحابة قلة قليلة، وهى الفئة التى ترى الشيعة الرافضة ثبوتها على الإسلام، وهؤلاء الثابتون هم الشاكرون، ولا يكونون إلا قلة كما قال تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ (١٣)﴾ [سبأ: ١٣] والمهم عندهم أن آية الانقلاب مباشرة بعد وفاته دون فصل[١]، وقد حولوها وطبقوها على ما حدث فى سقيفة بنى ساعدة عندما انتخب الصحابة الكرام أبا بكر الصديق رضي الله عنه، والرد على هذا الكذب العظيم كالآتى:

روى الطبرى فى «تفسيره» بسنده عن الضحاك قال فى قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤] ناس من أهل الارتياب ومرضى النفاق، قالوا يوم فرَّ الناس عن نبى اللَّه ﷺ، وشُجَّ فوق حاجبه، وكسرت رباعيته: قتل محمد فالحقوا بدينكم الأول، فذلك قوله: ﴿أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٤٤][٢].

وروى أيضًا عن ابن جريج قال: قال أهل المرض والارتياب والنفاق حين فرَّ الناس عن النبى ﷺ: قد قُتل محمد، فالحقوا بدينكم الأول، فنزلت هذه الآية[٣]، فالمقصود بالانقلاب على الأعقاب فى الآية هو ما قاله المنافقون لما أشيع فى الناس أن رسول اللَّه ﷺ قتل، وهو قولهم: ارجعوا إلى دينكم الأول.

---

(١) «ثم اهتديت» للتيجانى، ص ١١٤ ، ١١٥ .

(٢) «تفسير الطبرى» (٣/ ٤٥٨).

(٣) المصدر نفسه (٣/ ٤٥٨).

ولم تكن هذه الآية فيمن ارتد بعد موت النبى ﷺ ، وإن كانت هى حجة عليهم، مع أنها لو كانت فيمن ارتد بعد موت النبى ﷺ لكانت أظهر فى الدلالة على براءة أصحاب النبى ﷺ من المرتدين، فإنهم هم الذين قاتلوهم، وأظهر اللَّه دينه على أيديهم، وخذل المرتدين بحربهم لهم، فرجع منهم من رجع إلى الدين، وهلك من هلك على ردَّته، وظهر فضل الصديق والصحابة بمقاتلتهم لهم[1]؛ ولهذا ثبت عن على رضي الله عنه أنه كان يقول فى قوله تعالى: ﴿وَسَيَجْزِى اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: ١٤٤] الثابتين على دينهم أبا بكر وأصحابه[2]، وكان يقول: كان أبو بكر أمين الشاكرين وأمين أحباء اللَّه، وكان أشكرهم وأحبهم إلى اللَّه[3].

لقد كان لموقعة أُحد ظروفها الخاصة وملابساتها؛ ولذلك جاءت الآيات الكريمة فى سورة آل عمران وفقًا لتلك الظروف والملابسات، واستخدام الآية الكريمة للاستدلال على وقائع أخرى كحادثة السقيفة أو موقعة الجمل لا يخلو من غرابة ومن مزاجية، لا تمت بصلة للمنهجية العلمية، وتُعد هذه الآية من أكبر الدلائل على عظم إيمان أبى بكر وحكمته وتفانيه فى الدفاع عن دين اللَّه، فموقفه الثابت يوم أن توفى رسول اللَّه ﷺ خير شاهد على ذلك، يوم أن وقف وقفته الثابتة مخاطبًا للناس بعد ما أصابه الوهن والضعف على فقد رسول اللَّه ﷺ، فقال: إن اللَّه - عز وجل- يقول: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الزمر: ٣٠] ويقول: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ انقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِى اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمران: ١٤٤] فمن كان يعبد اللَّه - عز وجل - فإن اللَّه- عز وجل- حى لا يموت، ومن كان يعبد محمدًا فإن محمدًا قد مات[4].

وموقفه الصارم من الذين ارتدوا على أعقابهم واستبدلوا الإيمان بالكفر، فاتبعوا مسيلمة، وسجاح، وطليحة بن خويلد، والأسود العنسى وأمثالهم، وهم الذين قالوا: نصلى ولا نزكى، فأسقطوا شعائر الإسلام بالهوى - لأروعُ مثال على عظمة أبى بكر والصحابة وعلى حرصهم على الدين[5]، وقد وقف أمير المؤمنين على بجانب الخليفة الراشد الصديق فى جهاده ضد المرتدين وما نعى الزكاة، أما التيجانى وشرف الدين الموسوى وفلان وفلان من أئمة علماء

(١) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٢٢ .
(٢) «تفسير الطبرى» (٣/ ٤٥٥).
(٣) «تفسير الطبرى» (٣/ ٤٥٥).
(٤) البخارى، فضائل الصحابة، رقم (٣٦٦٨).
(٥) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٣٠٢ .

الشيعة الاثنا عشرية فلا زالوا يدندنون حول قضية مانعى الزكاة، محاولين تبرئة ساحتهم، ورمى أبى بكر والصحابة فى المقابل بالأباطيل والردة.

فأى ضلال ينطق به هؤلاء حين يطعنون فى أصحاب رسول اللَّه، ويجعلون من الذين جاهدوا[1]، فى سبيل اللَّه رفعة لهذا الدين رموزاً للكفر والردة والنفاق؛ ولذلك لا نعجب إن علمنا مدى إكبار الإمام أبى بكر جعفر محمد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب لأبى بكر الصديق وإجلاله له، يذكر الأربلى فى كتاب «كشف الغمة فى معرفة الأئمة» عن عروة بن عبد اللَّه أنه قال: سألت أبا جعفر محمد بن على عن حلية السيوف، فقال: لا بأس بها، قد حلى أبو بكر الصديق رضي الله عنه سيفه، قلت: فتقول الصديق؟ قال: فوثب وثبة واستقبل القبلة، وقال: نعم الصديق، ، فمن لم يقل له الصديق فلا صدق اللَّه له قولاً فى الدنيا ولا فى الآخرة[2]، فرحم اللَّه الإمام أبا جعفر، ورحم اللَّه كلماته التى طوتها صحف الأمس ولم تنطق بها ضمائر اليوم[3].

(ب) آية سورة المائدة:

وقد استدل بعض المتنطعين على ردَّة الصحابة وانقلابهم على أعقابهم بقول اللَّه تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٥٤﴾ ﴾ [المائدة: ٥٤].

إن هذه الآية التى بين أيدينا، والتى يستدل بها علماء الشيعة الاثنا عشرية على ردَّة الصحابة وانقلابهم على أعقابهم[4] - لهى أعظم دليل على عظمة هؤلاء الصحابة وتفانيهم فى الدفاع عن الإسلام، لا على ردَّتهم وانقلابهم على أعقابهم، فقد روى الطبرى بسنده عن على رضي الله عنه أنه قال فى قوله تعالى: ﴿ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴾ بأبى بكر وأصحابه، وعن الحسن البصرى، قال: هذا واللَّه أبى بكر وأصحابه، وعن الضحاك قال: هو أبو بكر وأصحابه، لما ارتد من ارتد من العرب عن الإسلام وجاهدهم أبو بكر وأصحابه، حتى ردهم إلى الإسلام، وبهذا قال قتادة وابن جريج وغيره من أئمة التفسير[5].

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(٢) «كشف الغمة» (٢/ ١٤٧).

(٣) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٣٠٤.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٥) «تفسير الطبرى» (٤/ ٦٢٣، ٦٢٤).

إن الآية الكريمة تحدثت عن صفات جيل التمكين، وبأن أهل الإيمان سيحالفهم النصر والتمكين فينالون العزة والكرامة، بينما سيحيق بأهل الردة مكرهم السيئ وتغشاهم الذلة، وهذه حقيقة يلمسها كل من قرأ التاريخ الصحيح، وتجلت له عزة الصحابة وعلى رأسهم الخليفة الرشاد أبو بكر، وذلُّ زعماء الردة؛ كمسليمة والعنسى وسجاح وخيبتهم[1].

إن هذه الصفات المذكورة فى هذه الآية الكريمة أول من تنطبق عليه أبو بكر رضي الله عنه وجيوشه من الصحابة الذين قاتلوا المرتدين، فقد مدحهم اللَّه بأكمل الصفات وأعلى المبرات، فاللَّه - سبحانه وتعالى- ذكر أنه يحبهم ويحبونه، أذلة على المؤمنين، أعزة على الكفارين، يجاهدون فى سبيل اللَّه، ولا يخافون لومة لائم، وقد شرحت هذه الصفات فى كتاب «الانشراح ورفع الضيق فى سيرة أبى بكر الصديق»[2]، فمن أراد المزيد فليرجع إليه.

(جـ) آية سورة التوبة:

قال تعالى: ﴿ **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ ﴿٣٨﴾ إِلَّا تَنفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا وَيَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٩﴾** ﴾ [التوبة: ٣٨، ٣٩].

فقد قال بعض علماء الشيعة الرافضة: هذه الآية صريحة فى أن الصحابة تثاقلوا عن الجهاد، واختاروا الركون إلى الحياة الدنيا، رغم علمهم بأنها متاع قليل، حتى استوجبوا توبيخ اللَّه سبحانه، وتهديده إياهم بالعذاب الأليم، واستبدال غيرهم من المؤمنين الصادقين، وقد جاء هذا التهديد باستبدال غيرهم فى العديد من الآيات؛ مما يدل دلالة واضحة على أنهم تثاقلوا عن الجهاد فى مرات عديدة، فقد جاء فى قول اللَّه تعالى: ﴿ **وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ ﴿٣٨﴾** ﴾ [محمد: ٣٨] عند صاحب كتاب «ثم اهتديت»: ومن البديهى المعلوم أن الصحابة تفرقوا بعد النبى ﷺ واختلفوا، وأوقدوا نار الفتنة، حتى وصل بهم الأمر إلى القتال والحرب الدامية التى سببت انتكاس المسلمين وتخلفهم، وأطمعت فيهم أعداءهم[3].

**

(١) «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٣١٢.

(٢) «الانشراح ورفع الضيق فى سيرة أبى بكر الصديق» ص ٢٨٨-٣٩١، للمؤلف.

(٣) «ثم اهتديت» ص ١١٥.

● والرد على هذا الشيعى الرافضى كالآتى:

إنه ليس فى هاتين الآيتين مطعن على أصحاب النبى ﷺ، وإنما فيها حث اللَّه تعالى الصحابة على الجهاد، وذلك عندما أمر النبى ﷺ أصحابه فى غزوة تبوك بغزو الروم، وكان ذلك فى زمن العسرة وفاقة من أصحاب النبى ﷺ مع شدة الحر وبعد السفر، فشق ذلك على بعضهم، فنزلت الآيات فى الترغيب فى الجهاد فى سبيل اللَّه والتحذير من التثاقل عنه، فاستجاب أصحاب النبى لأمر ربهم.

قال الطبرى فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]: وهذه الآية حث من اللَّه- جل ثناؤه- للمؤمنين به من أصحاب رسوله على غزو الروم، وذلك فى غزوة رسول اللَّه ﷺ تبوك(١).

ولا شك أن هاتين الآيتين تضمنتا نوع عتاب من اللَّه- عز وجل- لبعض من ثقل عليهم الخروج فى الجهاد، وهذا قطعًا لا يرد على عامة أصحاب النبى ﷺ الذين استجابوا للَّه ورسوله بالمسارعة فى الخروج فى سبيل اللَّه، وهم غالب الصحابة وأكثرهم(٢)، وقال ابن كثير: هذا شروع فى عتاب من تخلف عن رسول اللَّه فى غزوة تبوك(٣).

ومعلوم أنه لم يتخلف عن النبى ﷺ فى غزوة تبوك أحد من أصحابه من غير أهل الأعذار، إلا ثلاثة نفر كما دل على ذلك حديث كعب بن مالك المشهور فى «الصحيحين»(٤)، وهم: كعب بن مالك، وهلال بن أمية، ومرارة بن الربيع، ومع هذا فقد ثبت بنص كتاب اللَّه الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه أن اللَّه تاب على الجميع، وأنزل فى توبته على سائر الصحابة وحيًا يُتلى فى كتابه فى قوله: ﴿لَقَد تَّابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ (١١٧) وَعَلَى الثَّلاثَةِ الَّذِينَ خُلِّفُوا حَتَّىٰ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لاَّ مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلاَّ إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ لِيَتُوبُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (١١٨)﴾ [التوبة: ١١٧، ١١٨].

وتضمنت هذه الآيات إخبار اللَّه تعالى عن توبته على المهاجرين والأنصار، الذين اتبعوا

---

(١) «تفسير الطبرى» (٦/ ٣٧٢).

(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٢٧.

(٣) «تفسير ابن كثير» (٢/ ٣٧٢).

(٤) البخارى، رقم (٤١١٨)، مسلم، (٢٧٦٩).

الرسول ﷺ فى غزوة تبوك، والتى تسمى غزوة العسرة، فلم يتخلفوا عنه مع ما أصابهم فيها من الجهد والشدة والفقر، حتى جاء فى بعض الروايات أن النفر منهم كانوا يتناولون التمرة بينهم يَمُصُّها هذا ثم يشرب عليها، ثم يمصها هذا ثم يشرب عليها، حتى تأتى على آخرهم(١).

كما تضمنت توبة اللَّه على الثلاثة المُخَلَّفين، والذين تأخروا عن رسول اللَّه ﷺ فى تلك الغزوة بعد هجر النبى ﷺ لهم، وندمهم ندمًا عظيمًا حتى ضاقت عليهم الأرض بما رَحُبَت(٢)، فلم يبق بعد ذلك عذر لأحد فى النيل من أصحاب النبى ﷺ، أو غمزهم بشىء مما قد يقع منهم، بعد مغفرة اللَّه لهم وتوبته عليهم، وثنائه عليهم الثناء العظيم فى كتابه، وتزكية الرسول ﷺ لهم فى سنته ﷺ (٣).

وأما اقتتال الصحابة - رضى اللَّه عنهم - فقد نشأ فى عهد على رضي الله عنه، وقد بيَّنا الحديث عن أسباب الاختلاف بين الصحابة فى الفتنة، وبيان وجهة كل فريق، وبراءتهم من كل ما يلصق بهم من ذلك، وأن عامة ما صدر منهم إنما كانوا مجتهدين فيه، ليس لأحد أن يذمهم بشىء منه(٤)، وإنما الإمساك عما شجر بينهم والترحم عليهم هو السبيل الأمثل، والمنهج الأقوم فى حقهم، فرضى اللَّه عنهم أجمعين (٥).

(د) حديث المذادة عن الحوض:

قال رسول اللَّه ﷺ: «**بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بينى وبينهم فقال: هلم، فقلت: إلى أين؟ إلى النار واللَّه، قلت: ما شأنهم؟ قال: ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، فلا أرى يخلص منهم إلا همل النعم**»(٦).

فقال ﷺ: «**إنى فرطكم على الحوض، من مر علىَّ شرب، ومن شرب لم يظمأ أبدًا، ليردنَّ علىَّ أقوام أعرفهم ويعرفوننى، ثم يُحال بينى وبينهم، فأقول: أصحابى، فيقال: إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقًا سحقًا لمن غيَّر بعدى**»(٧).

---

(١) «تفسير الطبرى» (٦/ ٥٠٢) «تفسير البغوى» (٢/ ٣٣٣).

(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٢٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٢٨.

(٤) راجع الفصل السادس من كتابنا: «أسمى المطالب فى سيرة أمير المؤمنين على بن أبى طالب».

(٥) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٣٠.

(٦) البخارى، كتاب: الرقاق، رقم (٦٥٨٤، ٦٥٨٧).

(٧) مسلم، كتاب: الفضائل (٤/ ١٧٩٣).

يقول بعض الشيعة: فالمتمعن فى هذه الأحاديث العديدة التى أخرجها علماء أهل السنة فى صحاحهم ومسانيدهم، لا يتطرق إليه الشك فى أن أكثر الصحابة قد بدلوا وغيروا؛ بل ارتدوا على أدبارهم بعده ﷺ، إلا القليل الذين عبر عنه بهمل النعم، ولا يمكن بأية حال من الأحوال حمل هذه الأحاديث على القسم الثالث وهم المنافقون؛ لأن النص يقول: «فأقول: أصحابى» ولأن المنافقين لم يبدلوا بعد النبى ﷺ، وإلا لأصبح المنافق بعد وفاة النبى ﷺ مؤمنًا[1].

والرد على هذه الشبهة كالتالى: إن أصحاب النبى ﷺ مما لا يقبل النزاع فى عدالتهم، أو التشكيك فى إيمانهم بعد تعديل العليم الخبير لهم فى كتابه، وتزكية رسوله لهم فى سنته، وثناء اللَّه ورسوله عليهم أجمل الثناء، ووصفهم بأحسن الصفات، مما هو معلوم ومتواتر من كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، ويأتى بيان ذلك بإذن اللَّه.

ولهذا اتفق شراح الحديث من أهل السنة على أن الصحابة غير معنيين بهذه الأحاديث، وأنها لا توجب قدحًا فيهم، قال ابن قتيبة فى معرض رده على الشيعة الرافضة فى استدلالهم بالحديث على ردة الصحابة: فكيف يجوز أن يرضى اللَّه - عز وجل- عن أقوام ويحمدهم، ويضرب لهم مثلاً فى التوارة والإنجيل، وهو يعلم أنهم يرتدون على أعقابهم بعد رسول اللَّه إلا أن يقولوا: إنه لم يعلم، وهذا هو شر الكفرين[2].

وقال الخطابى: لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد من جفاة العرب ممن لا نصرة له فى الدين، وذلك لا يوجب قدحًا فى الصحابة المشهورين، ويدل القول: «أصيحابى» على قلة عددهم[3]

وقال النووى فى شرح بعض روايات الحديث عند قوله ﷺ: «هل تدرى ما أحدثوا بعدك؟» هذا مما اختلف العلماء فى المراد به على أقوال:

(أ) إن المراد به المنافقون والمرتدون، فيجوز أن يحشروا بالغرة والتحجيل، فيناديهم النبى ﷺ للسيما التى عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مما وعدت بهم، إن هؤلاء بدلوا بعدك؛ أى: لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم.

---

(١) «ثم اهتديت» ص ١١٩.

(٢) «تأويل مختلف الحديث» ص ٢٧٩.

(٣) «فتح البارى» (١١/ ٢٨٥).

(ب) إن المراد من كان فى زمن النبى ﷺ، ثم ارتد بعده، فيناديهم النبى ﷺ لما كان يعرفه ﷺ فى حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدوا بعدك.

(جـ) إن المراد به أصحاب المعاصى والكبائر الذين ماتوا على التوحيد، وأصحاب البدع الدين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإسلام، وعلى هذا لا يقطع لهؤلاء الذين يذادون بالنار، فيجوز أن يذادوا عقوبة لهم، ثم يرحمهم اللَّه - سبحانه وتعالى- فيدخلهم الجنة بغير عذاب[1]، ونقل هذه الأقوال- أو قريباً منها- القرطبى وابن حجر رحمهما اللَّه تعالى[2].

ولا يمتنع أن يكون أولئك المذادون عن الحوض من مجموع تلك الأصناف المذكورة، فإن الروايات محتملة لكل هذا، ففى بعضها يقول النبى ﷺ: «**فأقول: أصحابى**» أو «**أصيحابى**» **بالتصغير، وفى بعضها يقول: «سيؤخذ أناس من دونى، فأقول: ياربى منى ومن أمتى» وفى بعضها يقول: «ليردنَّ علىَّ أقوام أعرفهم ويعرفوننى»**[3].

وظاهر ذلك أن المذادين ليسوا طائفة واحدة، وهذا هو الذى تقتضيه الحكمة، فإن العقوبات فى الشرع تكون بحسب الذنوب، فيجتمع فى العقوبة الواحدة كل من استوجبها من أصحاب ذلك الذنب[4]، وإذا كان النبى ﷺ قد بيَّن أن سبب الذود عن الحوض هو الارتداد كما فى قوله: «إنهم ارتدوا على أدبارهم» أو الإحداث فى الدين كما فى قوله: «إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك»[5]، فمقتضى ذلك هو أن يذاد عن الحوض كل مرتد عن الدين، سواء أكان ممن ارتد بعد موت النبى ﷺ من الأعراب، أم من كان بعد ذلك، يشاركهم فى هذا أهل الإحداث وهم المبتدعة، وهذا ما ذهب إليه بعض أهل العلم.

● **قال ابن عبد البر- رحمه اللَّه-:**

كل من أحدث فى الدين فهو من المطرودين عن الحوض؛ كالخوارج والروافض، وسائر أصحاب الأهواء، قال: وكذلك الظلمة المسرفون فى الجور وطمس الحق، والمعلنون بالكبائر، قال: وكل هؤلاء يُخاف عليهم أن يكونوا ممن عنوا بهذا الخبر، واللَّه أعلم[6].

---

(١) «شرح صحيح مسلم» (٣/ ١٣٦، ١٣٧).

(٢) «المفهم» للقرطبى، (١/ ٥٠٤) «فتح البارى» (١١/ ٣٨٥).

(٣) الروايات فى البخارى، كتاب: الرقاق، «فتح البارى» (١١/ ٤٦٣، ٤٦٥).

(٤) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٥٤.

(٥) مسلم، كتاب: الفضائل وإثبات الحوض (٤/ ١٧٩٢).

(٦) «شرح النووى على صحيح مسلم» (٣/ ١٣٧).

●وقال القرطبى- رحمه اللَّه- فى «التذكرة»:

قال علماؤنا- رحمة اللَّه عليهم أجمعين-: فكل من ارتد عن دين اللَّه، أو أحدث فيه ما لا يرضاه، ولم يأذن به اللَّه؛ فهو من المطرودين عن الحوض المبعدين عنه، وأشدهم طردًا من خالف جماعة المسلمين وفارق سبيله؛ كالخوارج على اختلاف فرقها، والروافض على تباين ضلالها، والمعتزلة على أصناف أهوائها، فهؤلاء كلهم مبدِّلون[1].

وإذا ما تقرر هذا ظهرت براءة الصحابة من كل ما يرميهم به الشيعة الرافضة، فالذود عن الحوض إنما هو بسبب الردة أو الإحداث فى الدين، والصحابة من أبعد الناس عن ذلك؛ بل هم أعداء المرتدين الذين قاتلوهم وحاربوهم فى أصعب الظروف وأحرجها بعد موت النبى ﷺ، على ما روى الطبرى فى «تاريخه» بسنده عن عروة بن الزبير عن أبيه قال: قد ارتدت العرب؛ إما عامة وإما خاصة فى كل قبيلة، ونجم النفاق، واشرأبَّت اليهود والنصارى، والمسلمون كالغنم فى الليلة المطيرة الشاتية؛ لفقد نبيهم ﷺ، وقلتهم وكثرة عدوهم[2].

ومع هذا تصدى أصحاب النبى ﷺ لهؤلاء المرتدين، وقاتلوهم قتالاً عظيمًا، وناجزوهم حتى أظهرهم اللَّه عليهم، فعاد للدين من أهل الردة من عاد، وقُتل منهم من قتل، وعاد للإسلام عزه وقوته وهيبته على أيدى الصحابة- رضى اللَّه عنهم.

وكذلك أهل البدع كان الصحابة- رضوان اللَّه عليهم- أشد الناس إنكارًا عليهم؛ ولهذا لم تشتد البدع وتقوى إلا بعد انقضاء عصرهم، ولما ظهرت بعض بوادر البدع فى عصرهم أنكروها وتبرءوا منها ومن أهلها، فعن ابن عمر- رضى اللَّه عنهما- أنه قال لمن أخبره عن مقالة القدرية: إذا لقيت هؤلاء، فأخبرهم أن ابن عمر منهم برىء، وهم منه براء، ثلاث مرات[3].

■ويقول البغوى ناقلاً إجماع الصحابة وسائر السلف على معاداة أهل البدع:

وقد مضى الصحابة والتابعون وأتباعهم وعلماء السنة على هذا مجمعين متفقين على معاداة أهل البدع ومهاجرتهم[4]، وهذه المواقف العظيمة للصحابة من أهل الردة وأهل البدع من أكبر الشواهد الظاهرة على صدق تدينهم، وقوة إيمانهم، وحسن بلائهم فى الدين،

(١) «التذكرة فى أحوال الموتى وأمور الآخرة» (١/ ٣٤٨).

(٢) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٥٦، نقلاً عن «تاريخ الطبرى» (٣/ ٢٢٥).

(٣) «السنة» لعبد اللَّه بن أحمد (٢/ ٤٢٠).

(٤) «شرح السنة» للبغوى (١/ ١٩٤).

وجهادهم أعداءه بعد موت رسول اللَّه ﷺ، حتى أقام اللَّه بهم السنة وقمع البدع، الأمر الذى يظهر به كذب الرافضة فى رميهم لهم بالردة والإحداث فى الدين، والذود عن حوض النبى ﷺ، بل هم أولى الناس بحوض نبيهم؛ لحسن صحبتهم له فى حياته، وقيامهم بأمر الدين بعد وفاته.

ولا يَشْكُل على هذا قول النبى ﷺ: **«ليردنَّ علىَّ ناس من أصحابى الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دونى»**[1]، فهؤلاء هم من مات النبى ﷺ وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد ذلك، كما ارتدت كثير من قبائل العرب بعد موت النبى ﷺ، فهؤلاء فى علم النبى ﷺ أصحابه؛ لأنه مات وهم على دينه، ثم ارتدوا بعد وفاته؛ ولذا يقول له: **«إنك لا تدرى ما أحدثوا بعدك»** وفى بعض الروايات: **«إنك لا علم لك بما أحدثوا بعدك، إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى»**[2].

فظاهر أن هذا فى حق المرتدين بعد موت النبى ﷺ، وأين أصحاب النبى ﷺ الذين قاموا بأمر الدين بعد نبيهم خير قيام، فقاتلوا المرتدين وجاهدوا الكفار والمنافقين، وفتحوا بذلك الأمصار، حتى عمَّ دين اللَّه كثيراً من الأمصار، من أولئك المنقلبين على أدبارهم، وهؤلاء المرتدون لا يدخلون عند أهل السنة فى الصحابة، ولا يشملهم مصطلح الصحبة إذا ما أطلق، فالصحابى كما عرفه العلماء المحققون: من لقى النبى ﷺ مؤمنًا به ومات على الإسلام[3].

وأما قول النبى ﷺ: **«فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم»**[4]، واحتجاج الشيعة الرافضة به على تكفير الصحابة إلا القليل منهم فالحجة عليهم فيه؛ لأن الضمير فى قوله: «منهم» إنما يرجع على أولئك القوم الذين يدنون من الحوض، ثم يذادون عنه، فلا يخلص منهم إلا القليل، وهذا ظاهر من سياق الحديث، فإن نصه: **«بينما أنا قائم فإذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بينى وبينهم فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: إلى النار واللَّه، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى، ثم إذا زمرة حتى عرفتهم خرج رجل من بينى وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار واللَّه، قلت: ما شأنهم؟ قالوا: إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يخلص إلا مثل هَمَل النعم»**[5].

---

(١) البخارى، رقم (٦٥٨٢).

(٢) مسلم، باب: الفضائل (٤/ ١٧٩٦).

(٣) «الإصابة فى تمييز الصحابة» (١/ ٧).

(٤) البخارى، رقم (٦٥٨٤، ٦٥٨٧).

(٥) البخارى، رقم (٦٥٨٤).

فليس فى الحديث للصحابة ذكر، وإنما ذكر زمرًا من الرجال يذادون من دون الحوض، ثم لا يصل إليه منهم إلا القليل[1]، قال ابن حجر فى شرح الحديث عند قوله: «**فلا أراه يخلص منهم إلا مثل همل النعم**» يعنى: من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكادوا يردونه فصدوا عنه، والمعنى: لا يَرِدُه منهم إلا القليل؛ لأن الهَمَل فى الإبل قليل بالنسبة لغيره[2]؛ ولهذا يظهر بطلان احتجاج الشيعة الرافضة وتلبسيهم، وبراءة الصحابة من طعنهم وتجريحهم[3].

١ - عدالة الصحابة- رضى اللَّه عنهم:

إن تعريفات أهل العلم للعدالة فى الاصطلاح ترجع إلى معنى و احد؛ وهو أن العدالة ملكة فى النفس تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة، ولا تتحقق للإنسان إلا بفعل المأمور وترك المنهى، وأن يبعد عما يخل بالمروءة، ولا تتحقق إلا بالإسلام والبلاغ، والعقل، والسلامة من الفسق، ولم تتحقق العدالة فى أحد تحققها فى أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فجميعهم - رضى اللَّه عنهم- عدول تحققت فيهم صفة العدالة[4].

والمراد بها رواياتهم للحديث عن رسول اللَّه ﷺ، وحقيقتها التجنب عن تعمد الكذب فى الرواية والانحراف فيها، قال العلامة الدهلوى: ولقد تتبعنا سيرة الصحابة كلهم، فوجدناهم يعتقدون الكذب على النبى ﷺ أشدَّ الذنوب، ويحترزون عنه غاية الاحتراز، كما لا يخفى على أهل السير[5].

ولقد تضافرت الأدلة فى كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ على تعديل الصحابة الكرام - رضى اللَّه عنهم- مما لا يبقى معها شك لمرتاب فى تحقق عدالتهم، فكل حديث له سند متصل بين مَن رواه وبين المصطفى ﷺ لم يلزم العمل به إلا بعد أن تثبت عدالة رجاله، ويجب النظر فى أحوالهم سوى الصحابى الذى رفعه إلى النبى ﷺ؛ لأن عدالة الصحابى ثابتة معلومة بتعديل اللَّه لهم، وإخباره عن طهارتهم، واختياره لهم بنص القرآن الكريم، الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه[6].

---

(١) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٥٩ .

(٢) «فتح البارى» (١١/ ٤٧٤، ٤٧٥).

(٣) «الانتصار للصحب والآل» ص ٣٦٠ .

(٤) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٧٩٩).

(٥) «ظفر الأمانى فى مختصر الجرجانى» للكنوى، ص ٥٠٦، ٥٠٧ .

(٦) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٠).

(أ) قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة: ١٤٣] ووجه الاستدلال بهذه الآية على عدالة الصحابة- رضى اللَّه عنهم- أن ﴿ وَسَطًا ﴾ تعنى : عدولاً خياراً، ولأنهم المخاطبون بهذه الآية مباشرة(١).

(ب) قوله تعالى : ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ووجه دلالة هذه الآية على عدالة الصحابة- رضى اللَّه عنهم- : أنها أثبتت الخيرية المطلقة لهذه الأمة على سائر الأمم قبلها، وأول من يدخل فى هذه الخيرية المخاطبون بهذه الآية مباشرة عند النزول، وهم الصحابة الكرام - رضى اللَّه عنهم- وذلك يقتضى استقامتهم فى كل حال، وجريان أحوالهم على الموافقة دون المخالفة، ومن البعيد أن يصفهم اللَّه - عز وجل- بأنهم خير أمة ولا يكونون أهل عدل واستقامة، وهل الخيرية إلا ذلك؟!(٢).

(جـ) قوله تعالى : ﴿ وَالسَّابِقُونَ الأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [التوبة: ١٠٠]

ووجه دلالة هذه الآية على عدلاتهم- رضى اللَّه عنهم- : أن اللَّه تعالى أخبر فيها برضاه عنهم، ولا يثبت اللَّه رضاه إلا لمن كان أهلاً للرضا، ولا توجد الأهلية لذلك إلا لمن كان من أهل الاستقامة فى أموره كلها عدلاً فى دينه، ومن أثنى اللَّه تعالى عليه هذا الثناء كيف لا يكون عدلاً؟! وإذا كان التعديل يثبت بقول اثنين من الناس، فكيف لا تثبت عدالة صفوة الخلق وخيارهم بهذا الثناء الصادر من رب العالمين؟!(٣).

(د) قوله تعالى : ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ

(١) «الكفاية» للخطيب البغدادى، ص ٦٤ .

(٢) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٢).

(٣) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٤).

الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ ﴾ [الفتح: ٢٩] فهذا الوصف الذى وصفهم اللَّه به فى كتبه، وهذا الثناء الذى أثنى به عليهم لا يتطرق إلى النفس معه الشك فى عدالتهم.

● **قال القرطبى- رحمه اللَّه- عند تفسير هذه الآية:**

فالصحابة كلهم عدول - أولياء اللَّه تعالى وأصفياؤه، وخيرته من خلقه بعد أنبيائه ورسله- هذه الأمة، وقد ذهبت شرذمة - لا مبالاة بهم- إلى أن حال الصحابة كحال غيرهم، فيلزم البحث عن عدالتهم، ومنهم من فرق بين حالهم فى بداءة الأمر، فقال: إنهم كانوا على العدالة إذ ذاك، ثم تغيرت بهم الأحوال، فظهرت فيهم الحروب وسفك الدماء، فلابد من البحث، وهذا مردود، فإن خيار الصحابة وفضلاءهم؛ كعلى وطلحة والزبير وغيرهم- رضى اللَّه عنهم- ممن أثنى اللَّه عليهم وزكاهم ورضى عنهم وأرضاهم، ووعدهم الجنة بقوله تعالى: ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ ﴾ وخاصة العشرة المقطوع لهم بالجنة بإخبار الرسول - هم القدوة مع علمهم بكثير من الفتن والأمور الجارية عليهم بعد نبيهم بإخباره لهم بذلك، وذلك غير مسقط من مرتبتهم وفضلهم، إذا كانت الأمور مبنية على الاجتهاد[1].

(هـ) قوله تعالى: ﴿ لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ﴿٨﴾ وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الحشر: ٨-٩].

فالصادقون هم المهاجرون، والمفلحون هم الأنصار، بهذا فسَّر أبو بكر الصديق رضي الله عنه هاتين الكلمتين من الآيتين؛ حيث قال فى خطبته يوم السقيفة مخاطبًا الأنصار: إن اللَّه سمانا «الصادقين» وسماكم «المفلحين»، وقد أمركم أن تكونوا حيثما كنا، فقال: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴿١١٩﴾ ﴾ [التوبة ١١٩].

فهذه الصفا الحميدة فى هاتين الآيتين كلها حققها المهاجزرن والأنصار من أصحاب

(١) «تفسير القرطبى» (١٦/ ٢٩٩).

النبى ﷺ، واتصفوا بها؛ ولذلك ختم صفات المهاجرون بالحكم بأنهم صادقون، وختم صفات الذين آزروهم ونصروهم وآثروهم على أنفسهم بالحكم لهم بأنهم مفلحون، وهذه الصفات العالية لا يمكن أن يحققها قوم ليسوا بعدول، فهذه الآيات التى أسلفناها من الآيات البينة الدالة على عدالة الصحابة- رضى اللَّه عنهم- فعدالتهم ثابتة بنص القرآن الكريم(١).

■ **وأما دلالة السنة على تعديلهم - رضى اللَّه عنهم:**

فقد وصفهم النبى ﷺ فى أحاديث يطول تعدادها، وأحسن الثناء عليهم بتعديلهم؛ ومن تلك الأحاديث.

(أ) ما رواه الشيخان فى «صحيحيهما» من حديث أبى بكر أن النبى ﷺ قال: «. . . ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب»(٢).

وجه دلالة الحديث على عدالتهم - رضى اللَّه عنهم-: أن هذا القول صدر من النبى ﷺ فى أعظم جمع من الصحابة فى حجة الوداع، وهذا من أعظم الأدلة على ثبوت عدالتهم؛ حيث طلب منهم أن يبلغوا ما سمعوه منه مَن لم يحضر ذلك الجمع، دون أن يستثنى منهم أحدًا(٣).

● **قال ابن حبان- رحمه اللَّه-:**

وفى قوله ﷺ: «**ألا ليبلغ الشاهد منكم الغائب**» أعظم دليل على أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف؛ إذ لو كان فيهم أحد غير عدل لاستثنى فى قوله ﷺ وقال: ألا يبلغ فلان منكم الغائب، فلم أجملهم فى الذكر بالأمر بالتبليغ من بعده؛ دل ذلك على أنهم كلهم عدول، وكفى بمن عدله رسول اللَّه ﷺ شرفًا(٤).

(ب) روى البخارى بإسناده إلى أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه، قال النبى ﷺ: «**لا تسبوا أصحابى فلو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»(٥)، وجه الاستدلال بهذا الحديث على عدالة الصحابة - رضى اللَّه عنهم-: أن الوصف لهم بغير العدالة سب، لا سيما وقد نهى ﷺ بعض من أدركه وصحبه عن التعرض لمن تقدمه لشهود المواقف

(١) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٧).
(٢) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ٩١).
(٣) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٧).
(٤) «الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان» (١/ ٩١).
(٥) البخارى (٢/ ٢٩٢).

الفاضلة، فيكون من بعدهم بالنسبة لجميعهم من باب أولى[1]، فالصحابة كلهم عدول بتعديل اللَّه لهم وثنائه عليهم، وثناء رسول اللَّه ﷺ عليهم، فليسوا بحاجة إلى تعديل أحد من الخلق[2].

ولو لم تكن عدالتهم منصوصًا عليها فى كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ أهل العقول الصحيحة والقلوب السليمة بعدالتهم؛ استنادًا إلى ما تواترت به الأخبار عنهم من الأعمال الجليلة والخيرات الوفيرة التى قدموها لنصرة دين اللَّه الحنيف، فقد بذلوا ما أمكنهم بذله فى سبيل نصرة الحق، ورفع رايته، وإرساء قواعده، ونشر أحكامه فى جميع الأقطار - رضى اللَّه عنهم- أجمعين.

والعدالة المرادة هنا ليس المقصود بها عدم الوقوع فى الذنوب والخطايا، فإن هذا لا يكون إلا لمعصوم[3]، قال ابن الأنبارى: وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم؛ وإنما المراد قبول رواياتهم من غير تكلف البحث عن أسباب العدالة، وطلب التزكية إلى أن يثبت ارتكاب قادح، ولم يثبت ذلك وللَّه الحمد والمنة، فنحن على استصحاب ما كانوا عليه فى زمن رسول اللَّه ﷺ حتى يثبت خلافه، ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح[4].

● **الإجماع على عدالتهم:**

أجمع أهل السُّنَّة والجماعة على أن الصحابة جميعهم عدول بلا استثناء مَن لابس الفتن وغيرها، ولا يفرقون بينهم، الكل عدول؛ إحسانًا للظن بهم، ونظرًا لما أكرمهم اللَّه به من شرف الصحبة لنبيه عليه الصلاة والسلام، ولما لهم من المآثر الجليلة من مناصرتهم للرسول ﷺ، والهجرة إليه، والجهاد بين يديه، والمحافظة على أمور الدين والقيام بحدوده، فشهاداتهم ورواياتهم مقبولة دون تكلف بحث عن أسباب عدالتهم بإجماع من يعتد بقوله، وقد نقل الإجماع على عدالتهم جمع غفير من أهل العلم، ومن تلك النقول:

(أ) قال الخطيب البغدادى- رحمه اللَّه- بعد أن ذكر الأدلة من كتاب اللَّه وسنة

---

(١) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» (٣/ ١١٠، ١١١).

(٢) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٠٩).

(٣) المصدر نفسه (٢/ ٨٠٩).

(٤) «فتح المغيث (٣/ ١١٥).

رسوله ﷺ، التى دلت على عدالة الصحابة - رضى اللَّه عنهم- وأنهم كلهم عدول قال: هذا مذهب كافة العلماء ومن يُعتد بقوله من الفقهاء[1].

(ب) وقال أبو عمر بن عبد البر- رحمه اللَّه-: ونحن وإن كان الصحابة- رضى اللَّه عنهم- قد كُفينا البحث عن أحوالهم؛ لإجماع أهل الحق من المسلمين- وهم أهل السُّنَّة والجماعة - على أنهم عدول، فواجب الوقوف على أسمائهم[2].

(ج) وحكى الإجماع على عدالتهم إمام الحرمين الجوينى- رحمه اللَّه-: وعلل حصول الإجماع على عدالتهم بقوله: ولعل السبب فيه أنهم نقلة الشريعة، فلو ثبت توقف فى رواياتهم لانحصرت على عصر الرسول ﷺ، ولما استرسلت على سائر الأعصار[3].

(د) ذكر ابن الصلاح: أن الإجماع على عدالة الصحابة خصيصة فريدة تميزوا بها عن غيرهم، فقد قال: للصحابة بأسرهم خصيصة؛ وهى أنه لا يُسأل عن عدالة أحد منهم، بل ذلك أمر مفروغ منه؛ لكونهم على الإطلاق معدَّلين بنصوص الكتاب والسنة، وإجماع من يُعتد به فى الإجماع من الأمة، وقال أيضًا: إن الأمة مجمعة على تعديل جميع الصحابة، ومن لابس الفتن منهم، فكذلك بإجماع العلماء الذى يعتد بهم فى الإجماع؛ إحسانًا للظن بهم، ونظرًا إلى ما تمهد لهم من المآثر، وكأن اللَّه - سبحانه وتعالى- أتاح الإجماع على ذلك؛ لكونهم نقلة للشريعة[4]، واللَّه أعلم.

(هـ) قال الإمام النووى- رحمه اللَّه- بعد أن ذكر أن الحروب التى وقعت بينهم كانت عن اجتهاد، وأن جميعهم معذورون -رضى اللَّه عنهم- فيما حصل بينهم، قال: ولهذا اتفق أهل الحق ومن يعتد به فى الإجماع على قبول شهاداتهم ورواياتهم، وكمال عدالتهم -رضى اللَّه عنهم[5]، وقال فى «التقريب»: الصحابة كلهم عدول من لابس الفتن وغيرهم بإجماع من يعتد به[6].

---

(١) «الكفاية» ص ٦٧.

(٢) «الاستيعاب على حاشية الإصابة» (١/ ٨).

(٣) «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» (٣/ ١١٢) وذكره السيوطى فى «تدريب الراوى» (٢/ ٢١٤).

(٤) «مقدمة ابن الصلاح» ص ١٤٦، ١٤٧.

(٥) «شرح النووى على صحيح مسلم (١٥/ ١٤٩).

(٦) «تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى» (٢/ ٢١٤).

(و) وقال الحافظ ابن كثير - رحمه اللَّه - : والصحابة كلهم عدول عند أهل السنة والجماعة ؛ لما أثنى اللَّه عليهم فى كتابه العزيز ، وبما نطقت به السنة النبوية فى المدح لهم فى جميع أخلاقهم وأفعالهم ، وما بذلوه من الأموال والأرواح بين يدى رسول اللَّه ﷺ ، ورغبة فيما عند اللَّه من الثواب الجزيل والجزاء الجميل[1] .

(ز) وقال العراقى فى شرح ألفيته بعد ذكره لبعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على عدالة الصحابة : إن جميع الأمة مجمعة على تعديل من لم يلابس الفتن منهم ، وأما من لابس الفتن منهم ، وذلك من حيث مقتل عثمان ، فأجمع من يُعتد به أيضًا فى الإجماع على تعديلهم ؛ إحسانًا للظن بهم ، وحملاً لهم فى ذلك على الاجتهاد[2] .

(ح) وقال الحافظ ابن حجر - رحمه اللَّه تعالى - مبينًا أن أهل السنة مجمعون على عدالة الصحابة : اتفق أهل السنة على أن الجميع عدول ، ولم يخالف فى ذلك إلا شذوذ من المبتدعة[3] .

فهذه النقول المباركة للإجماع من هؤلاء الأئمة كلها فيها بيان واضح ، ودليل قاطع على أن ثبوت عدالة الصحابة عمومًا أمر مفروغ منه ومسلَّم ، فلا يبقى لأحد شك ولا ارتياب بعد تعديل اللَّه ورسوله وإجماع الأمة على ذلك[4] .

٢- وجوب محبتهم والدعاء والاستغفار لهم :

من عقائد أهل السنة والجماعة وجوب محبة أصحاب رسول اللَّه ﷺ ، وتعظيمهم وتوقيرهم و تكريمهم ، والاحتجاج بإجماعهم ، والاقتداء بهم ، وحرمة بغض أحد منهم ؛ لما شرفهم اللَّه به من صحبة رسوله ﷺ ، والجهاد معه لنصرة دين الإسلام ، وصبرهم على أذى المشركين والمنافقين ، والهجرة عن أوطانهم وأموالهم ، وتقديم حب اللَّه ورسوله ﷺ على ذلك كله ، قال تعالى : ﴿ **وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ** ﴿١٠﴾ ﴾ [الحشر : ١٠] .

هذه الآية دليل على وجوب محبة الصحابة ؛ لأنه جعل لمن بعدهم حظًا فى الفىء ما أقاموا

---

(١) «الباعث الحثيث» ص ١٨١ ، ١٨٢ .

(٢) «شرح ألفية العراقى» المسماة بـ «التبصرة والتذكرة» (٣/ ١٣ ، ١٤) .

(٣) «الإصابة» (١/ ١٧) .

(٤) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨١٣) .

على محبتهم وموالاتهم والاستغفار لهم، وأن من سبَّهم أو أحداً منهم أو اعتقد فيه شراً أنه لا حق له فى الفيء، روى ذلك عن الإمام مالك وغيره، قال مالك: من كان يبغض أحداً من أصحاب محمد ﷺ، أو كان فى قلبه عليهم غل، فليس له حق فى فيء المسلمين، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ﴾ (١).

وقد فهم متقدمو أهل السنة والجماعة ومتأخروهم أن المراد من الآية السابقة الأمر بالدعاء والاستغفار لهم من اللاحق للسابق، ومن الخلف للسلف الذين هم أصحاب رسول الله ﷺ، روى مسلم بإسناده إلى هشام بن عروة عن أبيه قال: قالت لى عائشة: يا ابن أختى، أُمروا أن يستغفروا لأصحاب النبى ﷺ فسبوهم(٢).

وروى ابن بطة وغيره من حديث أبى بدر قال: حدثنا عبد الله بن زيد عن طلحة بن مطرف، عن مصعب بن سعد، عن سعد بن أبى وقاص قال: الناس على ثلاث منازل، فمضت منزلتان، وبقيت واحدة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهذه المنزلة التى بقيت، ثم قرأ: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا﴾ [الحشر: ٨] هؤلاء المهاجرون وهذه منزلة قد مضت، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُو الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِى صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ۝٩﴾ [الحشر: ٩] ثم قال: هؤلاء الأنصار، وهذه المنزلة قد مضت، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلاًّ لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ۝١٠﴾ فقد مضت هاتان وبقيت هه المنزلة، فأحسن ما أنتم عليه كائنون أن تكونوا بهذه المنزلة التى بقيت أن تستغفروا الله لهم(٣).

ولا يتردد من له أدنى علم فى أن الشيعة الرافضة خارجون من هذه المنزلة؛ لأنهم لم يترحموا على الصحابة ولم يستغفروا لهم؛ بل سبوهم وحملوا لهم الغل فى قلوبهم، فحرموا من تلك المنزلة التى يجب على المسلم أن يكون فيها، ولا يحيد عنها بحال حتى يلقى ربه(٤).

---

(١) «تفسير القرطبى» (١٨/ ٣٢).

(٢) مسلم، (٤/ ٢٣١٧).

(٣) «منهاج السنة» (١/ ١٥٣) «المستدرك» (٢/ ٤٨٤) وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبى.

(٤) «عقيدة أهل السنة» (٢/ ٧٧٠).

وقد قال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: وهذه الآيات تتضمن الثناء على المهاجرين والأنصار، وعلى الذين جاءوا من بعدهم يستغفرون لهم، ويسألون اللَّه ألا يجعل فى قلوبهم غلاً لهم، وتتضمن أن هؤلاء الأصناف هم المستحقون للفيء، ولا ريب أن هؤلاء الرافضة خارجون من الأصناف الثلاثة؛ فإنهم لم يستغفروا للسابقين، وفى قلوبهم غل عليهم، ففى الآيات الثناء على الصحابة وعلى أهل السُّنَّة الذين يتولونهم، وإخراج الرافضة من ذلك، وهذا ينقض مذهب الرافضة[1].

٣- تحريم سب الصحابة -رضى اللَّه عنهم- فى الكتاب والسنة:

(أ) قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا ﴿٥٧﴾﴾[الأحزاب: ٥٧] هذه الآية تضمنت التهديد والوعيد بالطرد والإبعاد من رحمة اللَّه، والعذاب المهين لمن آذاه - جل وعلا- بمخالفة أوامره وارتكاب زواجره وإصراره على ذلك، وإيذاء رسوله[2]، شمل كل أذية قولية أو فعلية من سب وشتم أو تنقص له أو لدينه، أو ما يعود إليه بالأذى[3]، ومما يؤذيه ﷺ سب أصحابه، وقد أخبر ﷺ أن إيذاءهم إيذاء له، ومن آذاه فقد آذى اللَّه[4]، وأية أذية للصحابة أبلغ من سبهم؟! والآية فيها إشارة قوية ظاهرة إلى أنه يحرم سبهم - رضى اللَّه عنهم.

(ب) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿٥٨﴾﴾[الأحزاب: ٥٨] وهذه الآية فيها التحذير من إيذاء المؤمنين والمؤمنات بما ينسب إليهم مما هم منه براء، لم يعملوه ولم يفعلوه، والبُهت الكبير أن يُحكى أو يُنقل عن المؤمنين والمؤمنات ما لم يفعلوه على سبيل العيب والتنقص لهم[5].

ووجه دلالة الآية على تحريم سب الصحابة -رضى اللَّه عنهم- : أنهم فى صدارة المؤمنين، فإنهم المواجهون بالخطاب فى كل آية مفتتحة بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ١٥٣) «عقيدة أهل السنة» (٢/ ٧٧٢).

(٢) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٣٢).

(٣) «تفسير السعدى» (٦/ ١٢١).

(٤) «مسند أحمد» (٤/ ٨٧).

(٥) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٥٣٥).

[البقرة: ١٠٤] ومثل قوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ﴾[الكهف: ١٠٧] فى جميع القرآن، فالآية دلت على تحريم سب الصحابة؛ لأن لفظ المؤمنين أول ما ينطبق عليهم؛ لأن الصدارة فى المؤمنين لهم-رضى اللَّه عنهم- وسبهم والنيل منهم من أعظم الأذى، وأن من نال منهم بذلك فقد آذى خيار المؤمنين بما لم يكتسبوا، وأن من اتخذ شتمهم والنيل منهم دينًا له؛ فإن الوعيد المذكور فى الآية يصيبه[١].

قال ابن كثير- رحمه اللَّه- عند هذه الآية: ومن أكثر من يدخل فى هذا الوعيد الكفرة باللَّه وبرسوله، ثم الرافضة الذين يتنقصون الصحابة ويعيبونهم بما قد برأهم اللَّه منه، ويصفونهم بنقيض ما أخبر اللَّه عنهم، فإن اللَّه - عز وجل- قد أخبر أنه قد رضى عن المهاجرين والأنصار ومدحهم، وهؤلاء الجهلة الأغبياء يسبونهم وينتقصونهم، ويذكرون عنهم ما لم يكن ولا فعلوه أبداً، فهم فى الحقيقة منكسو القلوب، يذمون الممدوحين ويمدحون المذمومين[٢].

(ج) قوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ فَاسْتَغْلَظَ فَاسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِ يُعْجِبُ الزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ الْكُفَّارَ وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴿٢٩﴾ ﴾[الفتح: ٢٩].

ووجه دلالة الآية على تحريم سب الصحابة - رضى اللَّه عنهم-: أنه لا يسبهم شخص إلا لما وجد فى قلبه من الغيظ عليهم، وقد بيَّن تعالى فى هذه الآية إنما يغاظ بهم الكفار؛ فدلت على تحريم سبهم، والتعرض لهم بما وقع بينهم على وجه العيب.

(د) وعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تسبوا أصحابى، فوالذى نفسى بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أُحد ذهبًا ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نصيفه**»[٣]، فهذا الحديث اشتمل على النهى والتحذير من سبِّ الصحابة -رضى اللَّه عنهم-، وفيه التصريح بتحريم سبِّهم[٤]، والأحاديث فى هذا الباب كثيرة.

---

(١) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٢٣).

(٢) «عقيدة أهل السنة» نقلاً عن «تفسير ابن كثير».

(٣) مسلم (٤/ ١٦٩٧، ١٦٩٨).

(٤) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٣٨).

● **نهى السلف عن سبِّ الصحابة -رضى اللَّه عنهم-:**

إن النصوص الواردة عن سلف الأمة وأئمتها من الصحابة، ومن جاء بعدهم من التابعين لهم بإحسان، والتى تقضى بتحريم سبِّ الصحابة، والدفاع عنهم - كثيرة جدًا؛ منها:

(أ) قال أحمد بن حنبل- رحمه اللَّه-: إذا رأيت رجلاً يذكر أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ بسوء، فاتهمه على الإسلام[1].

(ب) قال أبو زُرعة الرازى- رحمه اللَّه-: إذا رأيت الرجل ينتقص أحدًا من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، فاعلم أنه زنديق؛ وذلك أن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا؛ ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة[2].

(جـ) وقد ذكر الإمام الشوكانى- رحمه اللَّه-: إجماع أهل البيت-رضى اللَّه عنهم- على تحريم سبِّ الصحابة رضوان اللَّه عليهم، من اثنى عشر طريقًا[3]، وقد روى أبو عبد اللَّه محمد ابن عبد الواحد المقدسى بإسناده إلى محمد بن على بن الحسين بن على أنه قال لجابر الجعفى: يا جابر، بلغنى أن قومًا بالعراق يزعمون أنهم يحبوننا ويتناولون أبا بكر وعمر، ويزعمون أنى آمرهم بذلك، فأبلغهم عنى أنى إلى اللَّه منهم برىء، والذى نفس محمد بيده لو ولِّيت لتقربتُ إلى اللَّه بدمائهم، لا نالتنى شفاعة محمد ﷺ إن لم أكن أستغفر لهما وأترحم عليهما، إن أعداء اللَّه لغافلون عن فضلهما، فأبلغهم أنى برىء منهم، وممن تبرأ من أبى بكر وعمر -رضى اللَّه عنهما-[4].

روى أيضًا بسنده إلى عبد اللَّه بن الحسن بن على أنه قال: ما أرى رجلاً يسبُّ أبا بكر وعمر تيسر له توبة أبدًا[5].

---

(١) «مناقب الإمام أحمد» ابن الجوزى، ص ١٦٠.

(٢) «الكفاية فى علم الرواية» ص ٦٧.

(٣) «إرشاد الغبى إلى مذهب أهل البيت فى صحب النبى» ص ٥٠-٦٤.

(٤) «البداية والنهاية» (٩/ ٣٤٩).

(٥) «عقيدة أهل السنة فى الصحابة الكرام» (٢/ ٨٥١).

٤- حب أمير المؤمنين على وأبنائه للصحابة -رضى اللَّه عنهم-:

الصورة الحقيقية الناصعة البياض تبقى وما سواها يزول، إنها تتجلى فى أهم كتاب عند الشيعة الاثنا عشرية «نهج البلاغة» تلك النصوص كفيلة بهدم الأطروحة القائمة على لعن وسب صحابة رسول اللَّه ﷺ، والقول بردَّتهم وانقلابهم على أعقابهم من بعده، فهذا أمير المؤمنين على يصور لنا بنفسه صحابة رسول اللَّه ﷺ كما رآهم وعاينهم؛ إذ يقول: لقد رأيت أصحاب محمد فما أرى أحدًا يشبههم، لقد كانوا يصبحون شعثًا غبرًا، وقد باتوا سجدًا وقيامًا، يراوحون بين جباههم وخدودهم، ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأن بين أعينهم ركب المعْزَى من طول سجودهم، إذا ذكر اللَّه هملت أعينهم حتى تبُلَّ جيوبهم، ومادوا كما يميد الشَجر يوم الريح العاصف؛ خوفًا من العقاب ورجاء الثواب[1].

وهو يتحسر على فراقهم ويرثيهم بعد موتهم كحال أى محب فارق من يحبه فيقول: أين القوم الذين دُعوا إلى الإسلام فقبلوه، وقرءوا القرآن فأحكموه، وسلبوا السيوف أغمادها، وأخذوا بأطراف الأرض أطرافها زحفًا زحفًا وصفًا صفًا، مُره العيون من البكاء، خُمص البطون من الصيام، ذُبل الشفاه من الدعاء، صُفر الألوان من السهر، على وجوههم غبرة الخاشعين، أولئك إخوانى الذاهبون، فحق لنا أن نظمأ إليهم، ونعض الأيدى على فراقهم[2].

فيا أحباب أمير المؤمنين على رضي الله عنه، تأملوا فى نظرته إلى أصحاب رسول اللَّه ﷺ.

وأما الإمام على بن الحسين زين العابدين - رحمه اللَّه- فكان يذكر أصحاب رسول اللَّه، ويدعو لهم فى صلاته بالرحمة والمغفرة؛ لنصرتهم سيد الخلق فى نشر دعوة التوحيد، وتبليغ رسالة اللَّه إلى خلقه، فيقول: فاذكرهم منك بمغفرة ورضوان، اللهم وأصحاب محمد خاصة الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن فى نصره، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالته، وفارقوا الأزواج والأولاد فى إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء فى تثبيت نبوته.

والذين هجرتهم العشائر إذ علقوا بعروته، وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا فى قرابته، اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك وبما حاشوا الحق عليك، وكانوا من ذلك لك

(١) «نهج البلاغة» ص ١٨٢-١٨٩، «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٣٢٤.

(٢) «نهج البلاغة» ص ٢٣٥، «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٣٢٥.

وإليك، واشكرهم على هجرتهم فيك ديارهم، وخروجهم من سعة العيش إلى ضيقه، ومن أكثره فى اعتزاز دينك إلى أقله، اللهم وأوصل إلى التابعين لهم بإحسان الذين يقولون: ربنا اغفر لإخواننا الذين سبقونا بالإيمان واجزهم خير جزائك، والذين قصدوا سمتهم، وتحروا جهتهم، ولو مضوا إلى شاكلتهم لم يثنهم ريب فى بصيرتهم، ولم يختلجهم شك فى قفو آثارهم والائتمام بهداية منارهم، كانفين وموازرين لهم، يدينون بدينهم، ويهتدون بهديهم، يتفقون عليهم، ولا يتهمونهم فيما أدوا إليهم[1].

فهذا موقف أئمة أهل البيت رضوان اللَّه عليهم من الصحابة، لا ما يدعيه المندسُّون من الرافضة، المتسترون بستار التشيع، أعداء القرآن الكريم والسنة النبوية المشرفة وأئمة أهل البيت الأطهار.

* **

(١) «صحيفة كاملة» لزين العابدين، ص ١٣، نقلاً عن «ثم أبصرت الحقيقة» ص ٣٢٩.

• الفصل السابع •

موقف الشيعة من السنة النبوية

معنى السنة النبوية فى اصطلاح الأصوليين: ما نُقل عن النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير[1]، ولقد اهتم علماء أهل السنة بتدوين السنة الصحيحة، وبذلوا جهوداً عظيمة من أجل حمايتها من الوضع والوضَّاعين، وقد بذلوا جهداً لا مزيد عليه، وقد سلكوا طرقًا هى أقوم الطرق العلمية للنقد والتمحيص، حتى لنستطيع أن نجزم بأن علماءنا رحمهم اللَّه هم أول من وضعوا قواعد النقد العلمى الدقيق للأخبار والمرويات بين أمم الأرض كلها، وأن جهدهم فى ذلك جهد تفاخر به الأجيال، وتتيه به على الأمم، وذلك فضل اللَّه يؤتيه من يشاء، واللَّه واسع عليم.

وقد سار علماء أهل السنة على الخطوات التالية فى سبيل النقد حتى أنقذوا السنة مما دُبِّر لها من كيد، ونظفوها مما علق بها من أوحال[2].

١ - إسناد الحديث:

لم يكن صحابة رسول اللَّه ﷺ بعد وفاته يشك بعضهم فى بعض، ولم يكن التابعون يتوقفون عن قبول أى حديث يرويه صحابى عن رسول اللَّه ﷺ، حتى وقعت الفتنة، وقام اليهودى الخاسر عبد اللَّه بن سبأ بدعوته الآثمة التى يتبناها على فكرة التشيع الغالى القائل بإلهية على رضي الله عنه، وأخذ الدس على السنة يربو عصراً بعد عصره، عندئذ بدأ العلماء من الصحابة والتابعين يتحرون فى نقل الأحاديث، ولا يقبلون منها إلا ما عرفوا طريقها ورواتها، واطمأنوا إلى ثقتهم وعدالتهم.

يقول ابن سيرين فيما يرويه عنه الإمام مسلم فى مقدمة «صحيحه»: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فيُنظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم.

---

(١) «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» ص ٤٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٩٠.

وقد ابتدأ هذا التثبيت منذ عهد صاغر الصحابة الذين تأخرت وفاتهم عن زمن الفتنة، فقد روى مسلم فى مقدمة «صحيحه» عن مجاهد أن بشيراً العدوى جاء إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول اللَّه كذا، فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس ما لى أراك لا تسمع لحديثى، أحدثك عن رسول اللَّه ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول اللَّه؛ ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف.

ثم أخذ التابعون فى المطالبة بالإسناد حين فشا الكذب، يقول أبو العالية: كنا نسمع الحديث عن الصحابة فلا نرضى حتى نركب إليهم فنسمعه منهم، ويقول ابن المبارك: الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء، ويقول ابن المبارك أيضًا: بيننا وبين القوم القوائم؛ يعنى: الإسناد(١).

٢- التوثق من الأحاديث:

وذلك بالرجوع إلى الصحابة والتابعين وأئمة هذا الفن، فلقد كان من عناية اللَّه بسنة نبيه أن مد فى أعمار عدد من أقطاب الصحابة وفقهائهم ليكونوا مرجعًا يهتدى الناس بهديهم، فلما وقع الكذب لجأ الناس إلى هؤلاء الصحابة يسألونهم ما عندهم أولاً، ويستفتونهم فيما يسمعونه من أحاديث وآثار، ولهذا الغرض كثرت رحلات التابعين؛ بل بعض الصحابة أيضًا من مصر إلى مصر؛ ليسمعوا الأحاديث الثابتة من الرواة الثقات، ولذلك سافر جابر بن عبد اللَّه إلى الشام، وأبو أيوب إلى مصر لسماع الحديث.

٣- نقد الرواة وبيان حالهم من صدق وكذب:

وهذا باب عظيم وصل منه العلماء إلى تمييز الصحيح من المكذوب، والقوى من الضعيف، وقد أبلوا فيه بلاء حسنًا وتتبعوا الرواة ودرسوا حياتهم وتاريخهم وسيرتهم، وما خفى من أمرهم وما ظهر، ولم تأخذهم فى اللَّه لومة لائم(٢).

وقد وضعوا لذلك قواعد ساروا عليها فيمن يُؤخذ منه ومن لا يُؤخذ، ومن يُكتب عنه ومن لا يُكتب... و من أهمِّ أصناف المتروكين الذين لا يؤخذ حديثهم:

---

(١) «مقدمة صحيح مسلم» (١/ ١٠).

(٢) «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» ص ٩١.

(أ) الكذابون على رسول اللَّه ﷺ :

وقد أجمع أهل العلم على أنه لا يؤخذ حديث مَن كذب على النبى ﷺ ، كما أجمعوا على أنه من أكبر الكبائر ، واختلفوا فى كفره ؛ فقال به جماعة ، وقال آخرون بوجوب قتله ، واختلفوا فى توبته ؛ هل تُقبل أم لا؟ .

(ب) الكذابون فى أحاديثهم العامة :

ولو لم يكذبوا على رسول اللَّه ﷺ ، وقد اتفقوا على أن من عُرف عنه الكذب ، ولو مرة واحدة تُرك حديثه .

(جـ) أصحاب البدع والأهواء :

وكذلك اتفقوا على أنه لا يُقبل حديث صاحب البدعة إذا كفر ببدعته ، وكذا إذا استحل الكذب وإن لم يكفر ببدعته ، أما إذا لم يستحل الكذب ، فهل يقبل أم لا؟ أو يفرق بين كونه داعية أو غير داعية؟ قال ابن كثير : فى ذلك نزاع قديم وحديث ، والذى عليه الأكثرون التفصيل بين الداعية وغيره[1] ، والذى يظهر لى أنهم يرفضون رواية المبتدع إذا روى ما يوافق بدعته ، أو كان من طائفة عرفت بإباحة الكذب ووضع الحديث فى سبيل أهوائها ؛ ولهذا رفضوا رواية الرافضة ، وقبلوا رواية المبتدع ، إذا كان هو أو جماعته لا يستحلون الكذب ؛ كعمران بن حطان[2] .

(د) الزنادقة والفساق والمغفلون الذين لا يفهمون ما يحدثون ، وكل من لا تتوافر فيهم صفات الضبط والعدالة والفهم :

وقد وضع علماء الحديث القواعد لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف من أقسام الحديث ، ووضعوا قواعد لمعرفة الموضوع ، وذكروا له علامات يُعرف بها ، كركاكة اللفظ ، وفساد المعنى ، ومخالفته لصريح القرآن ، ومخالفته لحقائق التاريخ المعروفة فى عهد النبى ﷺ ، وغيرها من العلامات[3] .

وبتلك الجهود الموفقة استقام أمر الشريعة بتوطيد دعائم السنة التى هى ثانى مصادرها

(١) «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» ص ٩٣ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٤ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٩٤-٩٨ .

التشريعية، واطمأن المسلمون إلى حديث نبيهم، فأُقصى عنه كل دخيل، ومُيِّز بين الصحيح والحسن والضعيف، وصان شرعه من عبث المفسدين، ودس الدساسين، وتآمر الزنادقة والشعوبيين، وقطف المسلمون ثمار هذه النهضة الجبارة المباركة التى كان من أبرزها تدوين السنة، وعلم مصطلح الحديث، وعلم الجرح والتعديل، وعلوم الحديث[1].

● موقف الشيعة من السنة بسبب تكفيرهم للصحابة:

كان لنظرة الشيعة ورأيهم فى الإمامة أثر فى تكفيرهم لمعظم الصحابة -رضى اللَّه عنهم- وهذا التكفير الشنيع ترتب عليه إنكار الشيعة لكل الأحاديث الواردة عن طريق الصحابة، ولم يقبلوا إلا الأحاديث الواردة عن طريق الأئمة من أهل البيت، أو ممن نسبوهم إلى التشيع؛ كسلمان الفارسى، وعمار بن ياسر، وأبى ذر، والمقداد بن الأسود، وقد شنوا هجومًا عنيفًا على رواة الحديث؛ كأبى هريرة، وسمرة بن جندب، وعروة بن الزبير، وعمرو بن العاص، والمغيرة بن شعبة وغيرهم، واتهموهم بالوضع والتزوير والكذب[2]، وعد الإمام عبد القاهر البغدادى الشيعة من المنكرين للسنة؛ لرفضهم قبول مرويات صحابة رسول الهدى ﷺ[3].

فالشيعة تحارب السنة؛ ولهذا فإن أهل السنة اختصوا بهذا الاسم لاتباعهم سنة المصطفى ﷺ[4]، هذا ما جاء فى بعض مصادر أهل السنة؛ ولكن الشيعة تروى عن أئمتها أن كل شىء مردود إلى الكتاب والسنة، وكل حديث لا يوافق كتاب اللَّه فهو زخرف[5]، وبهذا المعنى روايات أُخر[6] عندهم، وهو يفيد أن الشيعة لا تُنكر سُنَّة رسول اللَّه ﷺ؛ بل تعتمد عليها، وتجعلها مع كتاب اللَّه الميزان والحكم، والدارس لنصوص الشيعة ورواياتها ينتهى إلى الحكم بأن معظم رواياتهم وأقوالهم تتجه اتجاهًا مجانفًا عن السنة التى يعرفها المسلمون، فى الفهم والتطبيق، وفى الأسانيد والمتون، ويتبين ذلك فيما يلى:

---

(١) «السنة ومكانتها فى التشريع الإسلامى» ص ١٠٣.

(٢) «أضواء على خطوط محب الدين» ص ٤٨، ٦٥، ٦٦.

(٣) «الفَرْق بين الفِرَق» ص ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٤٦.

(٤) «منهاج السنة» (٢/ ١٧٥).

(٥) «صحيح الكافى» (١/ ١١) «أصول الشيعة الإمامية (١/ ٣٧٣).

(٦) «أصول الشيعة الإمامية (١/ ٣٧٣).

١- قول الإمام كقول اللَّه ورسوله:

فالسنة عندهم هى كل ما يصدر عن المعصوم من قول أو فعل أو تقرير[١]، ومن لا يعرف طبيعة مذهبهم لا يلمح مدى مجانبتهم للسنة فى هذا القول؛ إذ إن المعصوم هو رسول اللَّه، ومن يجعلون كلامهم مثل كلام اللَّه وكلام رسوله، وهم الأئمة الاثنا عشر، لا فرق عندهم فى هذا بين هؤلاء الاثنى عشر وبين من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى[٢]، فهم ليسوا من قبيل الرواة عن النبى والمحدثين عنه ليكون قولهم حجة من جهة أنهم ثقات فى الرواية؛ بل لأنهم هم المنصوبون من اللَّه تعالى على لسان النبى لتبليغ الأحكام الواقعية، فلا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند اللَّه تعالى كما هى[٣].

ولا فرق فى كلام هؤلاء الاثنى عشر بين سن الطفولة، وسن النضج العقلى؛ إذ إنهم - فى نظرهم - لا يخطئون عمداً ولا سهواً ولا نسياناً طوال حياتهم - كم مَرَّ معنا فى مسألة العصمة - ولهذا قال أحد شيوخهم المعاصرين: إن الاعتقاد بعصمة الأئمة جعل الأحاديث التى تصدر عنهم صحيحة دون أن يشترطوا إيصال سندها إلى النبى ﷺ، كما هو الحال عند أهل السنة[٤].

فالسنة عندهم ليست سنة النبى فحسب؛ بل سنة الأئمة، وأقوال هؤلاء الأئمة كأقوال اللَّه ورسوله؛ ولهذا اعترفوا بأن هذا مما ألحقته الشيعة بالسنة المطهرة، قالوا: وألحق الشيعة الإمامية كل ما يصدر عن أئمتهم الاثنى عشر من قول أو فعل أو تقرير بالسُّنَّة الشريفة[٥].

وهم يقولون بهذا القول من منطلقين خطيرين، وقاعدتين أساسيتين عندهم فى هذه المسألة، وقد أشار أحد شيوخهم المعاصرين إليهما حينما ذكر أن قول الإمام يجرى مجرى قول النبى ﷺ من كونه حجة على العباد واجب الاتباع، وأنهم لا يحكمون إلا عن الأحكام الواقعية عند اللَّه تعالى كما هى، فبين أن ذلك يتحقق لهم من طريقين: من طريق الإلهام كالنبى؛ أى: من طريق الوحى، أو من طريق التلقى عن المعصوم قبله[٦].

---

(١) «الأصول العامة للفقه المقارن» محمد تقى الحكيم، ص ١٢٢.

(٢) «أصول الشيعة الإمامية (١/ ٣٧٤).

(٣) «أصول الفقه المقارن» (٣/ ٥١) «أصول الشيعة» (١/ ٣٧٤).

(٤) «تاريخ الإمامية» عبد اللَّه فياض، ص ١٤٠.

(٥) «سنة أهل البيت» محمد تقى الحكيم، ص ٩٠.

(٦) «أصول الشيعة الإمامية (١/ ٣٧٧).

وهم يزعمون أن الأئمة هم خزنة علم اللَّه ووحيه، وقد عقد صاحب «الكافى» بابًا لهذا بعنوان: «باب أن الأئمة -عليهم السلام- ولاة أمر اللَّه وخزنة علمه»[1]، وضمن هذا الباب ست روايات فى هذا المعنى، وبابًا آخر بعنوان: «إن الأئمة ورثوا علم النبى وجميع الأنبياء والأوصياء الذين من قبلهم»[2]، وفيه سبع روايات، وبابًا ثالثًا بعنوان: «إن الأئمة يعلمون جميع العلوم التى خرجت إلى الملائكة والأنبياء والرسل - عليهم السلام-»[3]، وفيه أربع روايات[4].

وقد توسع الشيعة الرافضة فى ذلك الباب، ونكتفى بهذا القدر من المصادر الوهمية التى تزعمها الرافضة، والتى يغنى فى بيان فسادها مجرد عرضها وتصورها، ونتيجة لذلك التصور عن الأئمة؛ فإن الشيعة الرافضة لم يهتموا بصحة الإسناد وتقويم الرجال، كما اهتم علماء الحديث من أهل السنة، وفى الوقت الذى رفض فيه الشيعة صحيحى البخارى ومسلم وكتب السنة المعتمدة الموثقة، اعتمدوا فى أحاديثهم على ما نقله الكلينى الذى سبق أن أوردنا أقواله فى كثير من عقائدهم، وعدوه حجة، ويُعد كتابه «الكافى»[5] من أقدم كتب الشيعة فى الحديث وأوثقها عندهم.

ويصور أحد الشيعة مكانة هذا الكتاب لديهم فيقول: وقد اتفق أهل الإمامة وجمهور الشيعة على تفضيل هذا الكتاب، والأخذ به، والثقة بخبره، والاكتفاء بأحكامه، وهم مجمعون على الإقرار بارتفاع درجته وعلو قدره، على أنه القطب الذى عليه مدار روايات الثقات المعروفين بالضبط والإتقان إلى اليوم، وعندهم أجلُّ وأفضل من جميع أصول الأحاديث، علمًا بأن جل ما فى «الكافى» - كما يقول أبو زهرة - أخبار تنتهى عند الأئمة، ولا يصح أن نقول أنه يذكر سندًا متصلاً بالنبى ﷺ، ولا أن يدعى أن هذه أقوال النبى ﷺ، إلا على أساس أن أقوال أئمتهم هى أقوال النبى ﷺ، وأنها دين اللَّه تعالى.

---

(١) «أصول الكافى» (١/ ١٩٢، ١٩٣).

(٢) «أصول الكافى» (١/ ٢٣٣-٢٢٦).

(٣) «أصول الشيعة» (١/ ٣٨٥).

(٤) المصدر نفسه (١/ ٣٨٥، ٣٨٦).

(٥) «أثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله» للسالوس، ص ٢٧٤، ٢٧٥.

وأكثر ما يروى فى «الكافى» واقف عند الصادق، وقليل منه ما يعلو إلى أبيه الباقر، وأقل من ذلك ما يعلو إلى أمير المؤمنين على رضي الله عنه، ونادراً ما يقف عند النبى ﷺ[1].

كما أن هناك كتاب «من لا يحضره الفقيه» جمعه أبو جعفر محمد بن على بن موسى بن بابويه الذى يلقبونه بالشيخ الصدوق، وهو أيضاً من أكبر علمائهم بخراسان توفى(٣٨١هـ).

ومن الكتب المعتمدة عند الشيعة كتابا: «تهذيب الأحكام» و«الاستبصار فيما اختلف من الأخبار» لمحمد بن الحسن الطوسى، وهذه الكتب الشيعية مليئة بعشرات الألوف من الأحاديث التى لا يمكن إثبات صحتها؛ بل معظمها موضوع مختلق[2]، مثل ما سبق أن أشرنا إليه من الأحاديث التى اعتمدوا عليها فى دفاعهم عن أحقية على بالإمامة.

من هذا العرض لآراء الشيعة ومعتقداتهم، والشيعة يعترفون - أو على الأقل بعض منهم- بأن فى تلك الكتب بعض الروايات الموضوعة، كما أنهم أنفسهم جرحوا بعض روايتهم، وإذا كان الأمر كذلك فيمكن أن يأخذ الشيعة بوصية أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه عندما قال: الزموا دينكم، واهتدوا بهدى نبيكم، واتبعوا سنته، واعرضوا ما أشكل عليكم على القرآن فما عرفه فالزموه، وما أنكره فردوه[3].

وقوله رضي الله عنه: واقتدوا بهدى نبيكم ﷺ؛ فإنه أفضل الهدى، واستنوا بسنته؛ فإنها أفضل السنن[4]، وأن يلتزموا بطريقة أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضي الله عنه فى فهم الأحكام من القرآن الكريم ومعانى الآيات، فيلتزموا بظاهر القرآن الكريم، وحمل المجمل على المفسر، والمطلق على المقيد، وأن يراعوا الناسخ والمنسوخ، والنظر فى لغة العرب، وفهم النص بنص آخر، والسؤال عن مشكله، والعلم بمناسبة الآيات، وتخصيص العام، وأن يتعلموا من أمير المؤمنين على رضي الله عنه كيف يحترمون مقام النبوة، ويتعاملون مع سنة الرسول ﷺ وفق هديه الذى بينته فى هذا الكتاب.

ثم يعرضون رواياتهم التى فى كتبهم على العدلين: كتاب اللَّه وسنة رسوله، فما وافق

(١) «الإمام الصادق» أبو زهرة، ص ٤٢٩.

(٢) «الخطوط العريضة» ص ٤٩.

(٣) «البداية والنهاية» (٧/ ٢٤٩).

(٤) المصدر نفسه (٧/ ٣١٩).

كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ قبلوه، وما خالفها نبذوه وحذروا أتباعهم منه، وخصوصًا تلك الروايات التى تسىء إلى أئمتهم أنفسهم، فضلاً عن الإسلام.

إن دين اللَّه كَمُل، قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] ورسول اللَّه ﷺ بلغ جميع ما أُنزل إليه، وامتثل أمر ربه فى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴿٦٧﴾﴾ [المائدة].

وقد بلغ النبى ﷺ البلاغ المبين، وأقام الحجة على العالمين، وأعلن ذلك بين المسلمين، ولم يسرَّ لأحد بشىء من الشريعة ويستكتمه إياه، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ﴿١٥٩﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنُوا﴾ [البقرة: ١٥٩-١٦٠] وقال: ﴿وَمَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ [النحل: ٦٤].

فالدين قد تم وكَمُل، ولا يُزاد فيه ولا يُنقص منه ولا يُبدل[١]، لا من إمام مزعوم، ولا من غائب موهوم[٢]، وقد ودع المصطفى الندىا بعد أن بلَّغ الدين كله، وبيَّن جميعه كما أمره ربه، قال ﷺ: «**تركتكم على مثل البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها بعدى إلا هالك**»[٣]، وقال أبو ذر رضي الله عنه، لقد تركنا محمد ﷺ وما يحرك طائر جناحيه فى السماء إلا ذكر لنا منه علمًا[٤].

***

(١) «المحلى» (١/ ٢٦).

(٢) «أصول الشيعة الإمامية (١/ ٣٩٨).

(٣) هذا المعنى صحح الألبانى رحمه اللَّه معظمه.

(٤) «مسند أحمد (٥/ ١٥٣).

● الفصل الثامن ●

التقية عند الشيعة

١- تعريفها عند الشيعة الرافضة:

فيقول شيخهم المفيد: التقية كتمان الحق، وستر الاعتقاد فيه، وكتمان المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يعقب ضرراً فى الدين أو الدنيا(١).

ويقول يوسف البحرانى - أحد كبار علمائهم فى القرن الثانى عشر-: المراد بها إظهار موافقة أهل الخلاف فيما يدينون به خوفًا(٢).

ويقول الخمينى: التقية معناها: أن يقول الإنسان قولاً مغايراً للواقع، أو يأتى بعمل مناقض لموازين الشريعة؛ وذلك حفظًا لدمه أو عرضه أو ماله(٣).

فهذه ثلاثة تعريفات للتقية لثلاثة من كبار علماء الشيعة الرافضة جاءوا فى فترات زمنية مختلفة.

● وهذه التعريفات تدور حول أربعة أحكام رئيسية للتقية عندهم؛ وهى:

- أن معنى التقية أن يُظهر الإنسان لغيره خلاف ما يبطن.

- أن التقية تستعمل مع المخالفين، ولا يخفى دخول كافة المسلمين تحت هذا العموم.

- أن التقية تكون فيما يدين به المخالفون من أمور الدين.

- أن التقية إنما تكون عند الخوف على الدين أو النفس أو المال.

وهذه أربعة أحكام هى محور عقيدة التقية عندهم(٤).

---

(١) «تصحيح الاعتقاد» ص ١١٥.

(٢) «الكشكول» (١/ ٢٠٢).

(٣) «كشف الأسرار» ص ١٤٧.

(٤) «بذل المجهود» (٢/ ٦٣٨).

٢- مكانتها عند الشيعة الرافضة:

فهى تحتل منزلة عظيمة ومكانة رفيعة، دلت عليها روايات عديدة جاءت فى أمهات الكتب عندهم، فقد روى الكلينى وغيره عن جعفر الصادق أنه قال: التقية من دينى ودين آبائى، ولا إيمان لمن لا تقية له[١].

وعن أبى عبد اللَّه أنه قال: إن تسعة أعشار الدين فى التقية، ولا دين لمن لا تقية له، والتقية فى كل شىء إلا فى النبيذ، والمسح على الخفين[٢].

وفى «المحاسن» عن حبيب بن بشير عن أبى عبد اللَّه أنه قال: لا واللَّه ما على الأرض شىء أحب إلىَّ من التقية، يا حبيب إنه من كانت له تقية رفعه اللَّه، يا حبيب من لم يكن له تقية وضعه اللَّه[٣].

وفى «أمالى الطوسى» عن جعفر الصادق أنه قال: ليس منا من لم يلزم التقية، ويصوننا عن سفلة الرعية[٤].

وفى «الأصول الأصلية»: عن على بن محمد من مسائل داود الصرمى قال: قال لى: يا داود لو قلتُ لك: إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنتُ صادقًا[٥].

وعن الباقر أنه سئل: من أكمل الناس؟ قال: أعملهم بالتقية، وأقضاهم لحقوق إخوانه[٦].

وعنه أيضًا أنه قال: أشرف أخلاق الأئمة الفاضلين من شيعتنا استعمال التقية[٧].

فدلت هذه الروايات على مكانة التقية عندهم، ومنزلتها العظيمة فى دينهم، فالتقية عند الشيعة الرافضة من أهم أصول الدين، فلا إيمان لمن لا تقية له، والتارك للتقية كالتارك للصلاة؛ بل إن التقية عندهم أفضل من سائر أركان الإسلام، فالتقية تمثل تسعة أعشار دينهم، وسائر

(١) «أصول الكافى» (٢/ ٢١٩) «المحاسن» ص ٢٥٥.
(٢) «أصول الكافى» (٢/ ٢١٧) «بذل المجهود» (٢/ ٢٣٦).
(٣) «المحاسن» للبرقى، ص ٢٥٧.
(٤) «الأمالى» للطوسى، ص ٢٨٧.
(٥) «الأصول الأصلية» عبد اللَّه شبر، ص ٣٢٠.
(٦) «الأصول الأصلية» ص ٣٢٤.
(٧) المصدر السابق، ص ٣٢٣.

أركان الإسلام وفرائضه تمثل العُشر الباقى[١]، وقد ذكر صاحب «الكافى» أخباراً فى «باب التقية»[٢]، و«باب الكتمان»[٣]، و«باب الإذاعة»[٤]، وذكر المجلسى فى «بحاره» من رواياتهم فيها مائة وتسع روايات فى باب عقده بعنوان: «باب التقية والمداراة»[٥].

٣- سبب هذا الغلو فى أمر التقية يعود إلى عدة أمور منها:

(أ) أن الشيعة الرافضة تعد إمامة الخلفاء الثلاثة باطلة:

وهم ومن بايعهم فى عداد الكفار، مع أن علياً رضي الله عنه بايعهم وصلى خلفهم وجاهد معهم، وزوج عمر ابنته أم كلثوم، وتسرى جهاده مع أبى بكر، ولما ولى الخلافة سار على نهجهم ولم يغير شيئًا مما فعله أبو بكر وعمر، كما تعترف بذلك كتب الشيعة نفسها، وهذا يبطل مذهب الشيعة من أساسه، فحاولوا الخروج من هذا التناقض المحيط بهم بالقول بالتقية[٦]، واستخدموا مبدأ التقية لتفسير أحداث تاريخهم، فذهبوا إلى أن سكوت على عن أبى بكر وعمر -رضى اللَّه عنهما- كان تقية، وتنازل الحسن بن على عن الخلافة لمعاوية كان تقية، واختفاء أئمتهم وسترهم كان تقية منهم، وهكذا يمكن تفسير كل الأحداث التى تناقض عقيدتهم بالتقية[٧].

(ب) أنهم قالوا بعصمة الأئمة، وأنهم لا يسهون ولا يخطئون ولا ينسون:

وهذه الدعوى خلاف ما هو معلوم من حالهم، حتى إن روايات الشيعة نفسها المنسوبة للأئمة مختلفة متناقضة، حتى لا يوجد خبر منها إلا وبإزائه ما يناقضه، كما اعترف بذلك شيخهم الطوسى[٨]، وهذا ينقض مبدأ العصمة من أصله، فقالوا بالتقية لتبرير هذا التناقض والاختلاف والتستر على كذبهم على الأئمة.

---

(١) «بذل المجهود» (٢/ ٦٣٧).

(٢) «أصول الكافى» (٢/ ٢١٧).

(٣) «المصدر السابق» (٢/ ٢٢١).

(٤) «المصدر السابق» (٢/ ٣٦٩).

(٥) «بحار الأنوار» (٧٥/ ٣٩٣-٤٤٣).

(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٩٨٤).

(٧) «دراسات عن الفرق فى تاريخ المسلمين» ص ٢١٧.

(٨) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٩٨٥).

روى صاحب «الكافى» عن منصور بن حازم قال: قلت لأبى عبد اللَّه - عليه السلام- ما بالى أسألك عن المسألة فتجيبنى فيها بالجواب، ثم يجيئك غيرى فتجيبه فيها بجواب آخر؟ فقال: إنا نجيب الناس على الزيادة والنقصان[1].

قال شارح «الكافى»: أى: زيادة حكم عند التقية، ونقصانه عند عدمها، ولم يكن ذلك مستنداً إلى النسيان والجهل؛ بل لعلمهم بأن اختلاف كلمتهم أصلح لهم وأنفع لبقائهم؛ إذ لو اتفقوا لعُرفوا بالتشيع، وصار ذلك سبباً لقتلهم وقتل الأئمة - عليهم السلام[2].

(جـ) تسهيل مهمة الكذابين على الأئمة:

ومحاولة التعتيم على حقيقة مذهب أهل البيت؛ بحيث يوهمون الأتباع أن ما ينقله «واضعو مبدأ التقية» عن الأئمة هو مذهبهم، وأن ما اشتهر وذاع عنهم، وما يقولونه ويفعلونه أمام المسلمين لا يمثل مذهبهم، وإنما يفعلونه تقية فيسهل عليهم بهذه الحيلة تزوير أقوال الأئمة، والدس عليهم، وتكذيب ما يروى عنهم من حق، فتجدهم مثلاً يردون كلام الإمام محمد الباقر أو جعفر الصادق الذى قاله أمام ملأ من الناس، أو نقله العدول من المسلمين بحجة أنه حضره بعض أهل السنة، فاتقى فى كلامه، ويقبلون ما ينفرد بنقله الكذبة - أمثال: جابر الجعفى- بحجة أنه لا يوجد أحد يتقيه فى كلامه.

وبحسبك أن تعرف أن الإمام زيد بن على وهو من أهل البيت يروى عن على رضي الله عنه - كما تنقله كتب الاثنا عشرية نفسها- أنه غسل رجليه فى الوضوء؛ ولكن من يلقبونه بـ«شيخ الطائفة» لا يأخذ بهذا الحديث ولا يجد حجة يحتج بها سوى التقية، فهو يرد الحديث فى «الاستبصار» عن زيد بن على عن جده على بن أبى طالب قال: جلست أتوضأ فأقبل رسول اللَّه ﷺ حين ابتدأت الوضوء . . . إلى أن قال: وغسلت قدمى، فقال لى: «يا على خلل بين الأصابع، ولا تخلل بالنار»[3].

فأنت ترى أن علياً كان يغسل رجليه فى وضوئه، وأن رسول اللَّه ﷺ أكد عليه بأن يخلل أصابعه، والشيعة تخالف سنة رسول اللَّه ﷺ وهدى على رضي الله عنه فى ذلك، ولا تلتفت لمثل هذه

(١) «أصول الكافى» (١/ ٦٥).

(٢) «شرح الجامع» للمازندرانى (١/ ٦٥).

(٣) «الاستبصار» (١/ ٦٥-٦٦).

الروايات، وإن جاءت فى كتبها بروايات أئمة أهل البيت، ولا يكلف شيوخ الشيعة أنفسهم بالتفكير فى أمر هذه الروايات ودراستها، فلديهم هذه الحجة الجاهزة[1] «التقية».

ولهذا قال الطوسى: هذا خبر موافق للعامة - يعنى: أهل السنة- وقد ورد مورد التقية؛ لأن المعلوم الذى لا يتخالج منه الشك من مذاهب أئمتنا - عليهم السلام- القول بالمسح على الرجلين، ثم قال: إن رواة هذا الخبر كلهم عامة، ورجال الزيدية وما يختصون به[2] لا يعمل به.

وفى النكاح: جاءت عندهم روايات فى تحريم المتعة، ففى كتبهم عن زيد بن على عن آبائه عن على - عليهم السلام-، قال: حرَّم رسول اللَّه ﷺ يوم خيبر لحوم الحمر الأهلية ونكاح المتعة[3]، وقال شيخهم الحر العاملى: أقول: حمله الشيخ[4] وغيره على التقية - يعنى: فى الرواية - لأن إباحة المتعة من ضروريات مذهب الإمامية[5].

وفى قسمة المواريث: أن المرأة لا ترث من العقار والدور والأرضين شيئًا[6]، ولما يأتى عندهم نص عن الأئمة يخالف ذلك؛ وهو حديث أبى بعقوب عن أبى عبد اللَّه قال: سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئًا؟ أو يكون فى ذلك منزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئًا؟ فقال: يرثها وترثه من كل شىء ترك وتركت[7].

قال الطوسى: نحمله على التقية؛ لأن جميع من خالفنا يخالف فى هذه المسألة، وليس يوافقنا عليها أحد من العامة، وما يجرى هذا المجرى يجوز التقية فيه[8].

(د) وضع مبدأ التقية لعزل الشيعة عن المسلمين:

لذلك جاءت أخبارهم فيها على هذا النمط، يقول إمامهم «أبو عبد اللَّه»:

ما سمعتَ منى يشبه قول الناس فيه التقية، وما سمعتَ منى لا يشبه قول الناس فلا تقية فيه[9]، وقد كان من آثار عقيدة التقية ضياع مذهب الأئمة عند الشيعة، حتى إن شيوخهم لا

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٩٨٧).

(٢) «الاستبصار» (١/ ٦٥-٦٦).

(٣) «تهذيب الأحكام» للطوسى (٢/ ١٨٤).

(٤) إذا أُطلق الشيخ فى كتب الشيعة، فالمراد به شيخهم الطوسى.

(٥) «وسائل الشيعة» (٧/ ٤٤١).

(٦) «الاستبصار» للطوسى (٤/ ١٥١-١٥٥).

(٧) المصدر السابق (٤/ ١٥٤).

(٨) المصدر السابق (٤/ ١٥٥).

(٩) «بحار الأنوار» (٢/ ٢٥٢).

يعلمون فى الكثير من أقوالهم أيُّهما تقية وأيُّهما حقيقة[١]، ووضعوا لهم ميزانًا أخرج المذهب إلى دائرة الغلو، وهو أن من خالف العامة فيه الرشاد[٢].

وقد اعترف صاحب «الحدائق» بأنه لم يعلم من أحكام دينهم إلا القليل بسبب التقية؛ حيث قال: فلم يعلم من أحكام الدين على اليقين إلا القليل؛ لامتزاج أخباره بأخبار التقية، كما قد اعترف بذلك ثقة الإسلام محمد بن يعقوب الكلينى فى جامعه «الكافى»، حتى إنه تخطى العمل بالترجيحات المروية عند تعارض الأخبار، والتجأ إلى مجرد الرد والتسليم للأئمة الأبرار[٣].

وأما تطبيق التقية عندهم فهو خبر كاشف بأن تقيتهم غير مرتبطة بحالة الضرورة، وقد اعترف يوسف البحرانى بأن الأئمة يخالفون بين الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون فى المسألة الواحدة بأجوبة متعددة، وإن لم يقل بها قائل من المخالفين[٤].

٤- مفهوم التقية عند أهل السنة:

إن مفهوم التقية فى الإسلام غالبًا إنما هى مع الكفار، قال تعالى: ﴿إِلَّا أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ [آل عمران: ٢٨] قال ابن جرير الطبرى: التقية التى ذكرها اللَّه فى هذه الآية إنما هى تقية من الكفار لا غيرهم[٥]؛ ولهذا يرى بعض السلف أنه لا قتية بعد أن أعز اللَّه الإسلام، قال معاذ بن جبل ومجاهد: كانت التقية فى جدة الإسلام قبل قوة المسلمين، أما اليوم فقد أعز اللَّه المسلمين أن يتقوا منهم تقاة[٦].

ولكن تقية الشيعة هى مع المسلمين ولا سيما أهل السنة، حتى إنهم يرون عصر القرون المفضلة عهد تقية كما قرره شيخهم المفيد، وكما تلاحظ ذلك من نصوصهم التى ينسبونها للائمة؛ لأنهم يرون أهل السنة أشد كفرًا من اليهود والنصارى؛ لأن منكر إمامة الاثنى عشر أشد من منكر النبوة[٧].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (١/ ٩٨٩).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ٩٨٩).

(٣، ٤) «الحدائق الناضرة» يوسف البحرانى (١/ ٥).

(٥) «تفسير الطبرى» (٦/ ٣١٦).

(٦) «تفسير القرطبى» (٤/ ٥٧) «فتح القدير» (١/ ٣٣١).

(٧) المصدر نفسه (٢/ ٩٧٨).

والتقية رخصة فى حالة الاضطرار؛ ولذلك استثناها - سبحانه - من مبدأ النهى عن موالاة الكفار، فقال سبحانه: ﴿لا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ ﴿٢٨﴾﴾[آل عمران: ٢٨] فنهى اللَّه سبحانه عن موالاة الكفار، وتوعد على ذلك أبلغ الوعيد فقال: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾[آل عمران: ٢٨] أى: من يرتكب نهى اللَّه فقد برئ من اللَّه، ثم قال سبحانه: ﴿إِلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً﴾ أى: من خاف فى بعض البلدان والأوقات من شرهم، فله أن يتقيهم بظاهره لا بباطنه ونيته[١].

● وأجمع أهل العلم على أن التقية رخصة فى حال الضرورة، قال ابن المنذر:

أجمعوا على أن من أُكره على الكفر حتى خشى على نفسه القتل، فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أن لا يحكم عليه بالكفر[٢].

ولكن من اختار العزيمة فى هذا المقام فهو أفضل، قال ابن بطال: وأجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجرًا عند اللَّه[٣]؛ ولكن التقية عند الشيعة خلاف ذلك، فهى عندهم ليست رخصة؛ بل هى ركن من أركان دينهم[٤].

والتقية فى دين الإسلام دين الجهاد و الدعوة لا تمثل نهجًا عامًا فى سلوك المسلم، ولا سمة من سمات المجتمع الإسلامى؛ بل هى - غالبًا- حالة فردية مؤقتة مقرونة بالاضطرار، ومرتبطة بالعجز عن الهجرة، وتزول بزوال حالة الإكراه، أما فى المذهب الشيعى تُعد طبيعة ذاتية فى بنية المذهب، وحالة مستمرة، وسلوك جماعى دائم[٥]، وقد قرر أهل العلم من خلال معرفتهم بواقع الشيعة أن تقيتهم إنما هى الكذب والنفاق ليس إلا.

وقد فرق ابن تيمية- رحمه اللَّه- بين تقية النفاق والتقية فى الإسلام، فقال: .... ليست بأن أكذب وأقول بلسانى ما ليس فى قلبى، فإن هذا نفاق؛ ولكن أفعل ما أقدر عليه ....

---

(١) «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٧١).

(٢) «فتح البارى» (٢/ ٣١٤).

(٣) «المصدر السابق» (٢/ ٣١٧).

(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٧٩).

(٥) المصدر نفسه (٢/ ٩٨١).

فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجار لم يكن عليه أن يجاهدهم بيديه مع عجزه؛ ولكن إن أمكنه بلسانه، وإلا فبقلبه مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه، وإما أن يكتمه، ومع هذا لا يوافقهم على دينهم كله؛ بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون؛ حيث لم يكن موافقًا لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه شيئًا، وإظهاره الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يبحه اللَّه قط إلا لمن أُكره؛ بحيث أتيح لهم النطق بكلمة الكفر فيعذره اللَّه بذلك.

والمنافق والكاذب لا يعذر بحال، ثم إن المؤمن الذي يعيش بين الكفر مضطراً ويكتم إيمانه يعاملهم - بمقتضى الإيمان الذي يحمله- بصدق وأمانة ونصح وإرادة للخير بهم، وإن لم يكن موافقًا لهم على دينهم، كما كان يوسف الصديق يسير في أهل مصر وكانوا كفاراً، وبخلاف الرافض الذي لا يترك شراً يقدر عليه إلا فعله بمن يخالفه[1].

● ولقد لخص الشيخ سلمان العودة الفروق بين التقية عند أهل السنة والرافضة فقال:

إن التقية عند أهل السنة استثناء مؤقت مخالف للأصل، أما عند الشيعة فواجب مفروض حتى يقوم القائم من آل البيت، وينتهي العمل بها عند أهل السنة بمجرد زوال السبب الداعي إليها، أما عند الشيعة فواجب جماعي مستمر لا ينتهي العمل به حتى يخرج مهديهم الذي لا يخرج أبداً، وتقية أهل السنة هي مع الكفار في الغالب، وقد تكون مع الفُسَّاق الظلمة، أما تقية الشيعة فهي - أصلاً- مع المسلمين المخالفين لهم من أهل السنة، إن التقية عند أهل السنة حالة ممقوتة يلجأ إليها المسلم دون رضا واطمئنان إليها، أما عند الشيعة فقد أصبحت خلة ممدوحة مرضية، جاء في مدحها من النصوص عن أئمتهم الكثير الكثير[2].

* * *

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ٩٥٩).

(٢) «العزلة والخلطة» سلمان بن فهد العودة، ص ١٤٩.

• الفصل التاسع •

المهدى المنتظر بين الشيعة والسنة

١- عقيدة المهدى المنتظر عند الشيعة:

من أبرز عقائد الشيعة الرافضة التى تكاد تمتلئ بها كتبهم عقيدة المهدى المنتظر، ويقصد الرافضة الإمامية بالمهدى المنتظر: محمد بن الحسن العسكرى، وهو الإمام الثانى عشر عندهم، ويطلقون عليه الحجة، كما يطلقون عليه القائم[١]، يزعمون أنه ولد سنة (٢٥٥هـ) واختفى فى سرداب «سر من رأى» سنة (٢٦٥هـ)، وهم ينتظرون خروجه فى آخر الزمان؛ لينتقم لهم من أعدائهم وينتصر لهم[٢].

ولا زال الشيعة الرافضة يزورونه بسرداب «سر من رأى»[٣] ويدعونه للخروج[٤]، وهذا المهدى الذى يدعيه الرافضة معدوم لا وجود له، فالحسن العسكرى الذى ينسبون إليه المهدى مات ولم يعقب أحدًا، فقُسِّم ميراثه بين أمة وأخيه جعفر، وقد صاحب عقيدة المهدى المنتظر عند الشيعة الرافضة خرافات وأساطير كبيرة لا يصدقها عاقل، ويعتقدون أن المهدى من ولد الحسين[٥]، ويرون العجائب فى ولادته[٦]، ويقولون: عندما يخرج يجتمع إليه الشيعة الرافضة من كل مكان[٧]، ويخرج الصحابة من قبورهم ويعذبهم[٨]، ويقتل العرب وقريش[٩]، ويهدم الكعبة والمسجد النبوى وكل المساجد[١٠]، ويدعو إلى دين جديد وكتاب جديد وقضاء

---

(١) «الإرشاد» للمفيد، ص ٣٦٣، «كشف الغمة» الأربلى (٢/ ٤٣٧)، «بذل المجهود» (١/ ٢٣٧).

(٢) «بذل المجهود» (١/ ٢٣٧) «معجم البلدان» (٣/ ١٧٣).

(٣) «المفيد» ص ٣٤٦، «كشف الغمة» (٢/ ٤٤٦) «بذل المجهود» (١/ ٢٣٧).

(٤) «مصابيح الجنات» محسن العصفور، ص ٢٥٥.

(٥) «الغيبة» ص ١١٥، «بذل المجهود» (١/ ٢٣٨).

(٦) «بذل المجهود» (١/ ٢٣٩).

(٧) «بحار الأنوار» (٥٢/ ٢٩١).

(٨) المصدر نفسه (٥٢/ ٣٨٦).

(٩) المصدر نفسه (٥٢/ ٣٥٥).

(١٠) «الرجعة» للإحسائى، ص ١٨٤.

جديدة[١]، ويستفتح المدن بتابوت اليهود[٢]، وتنبع له عينان من ماء ولبن، ويصير الرجل من الشيعة الرافضة بقوة أربعين رجلاً، ويمد لهم فى أسماعهم وأبصارهم، ويحكم بحكم آل داود[٣].

● وعقيدة الشيعة الرافضة فى مهديهم المنتظر باطلة، وقد دل على بطلانها عدة أوجه:

(أ) ثبوت عدم ولادة هذا المهدى:

فقد اقتضت حكمة العلى القدير أن يموت الحسن العسكرى الإمام الحادى عشر عند الرافضة وليس له ولد، فكانت فضيحة كبيرة وخذلانًا عظيمًا للشيعة الرافضة؛ إذ كيف يموت الإمام ولا يوجد له من الأولاد من يخلفه فى الإمامة؟! فعقيدة الشيعة الرافضة تنص على أن الذى يخلف الإمام بعد موته ولده، ولا يجوز أن تكون الإمامة فى الإخوة بعد الحسن والحسين[٤]، وعدم ولادة المهدى ثابتة فى كتب الشيعة أنفسهم[٥].

(ب) لا معنى لاختفاء المهدى:

لو سلمنا جدلاً بولادة هذا المهدى، فإنه لا معنى لاختفائه هذه الفترة الطويلة فى السرداب، وإذا سئل الشيعة الرافضة عن الحكمة من اختفائه فى السرداب وعدم خروجه للناس، فإنهم يعللون ذلك بأنه يخشى على نفسه القتل[٦]، وهذه علة واهية قد دل على بطلانها عدة أدلة؛ منها:

أنه قد جاء فى كتبكم أنه سيكون منصوراً ومؤيداً من اللَّه تعالى، وأنه يملك مشارق الأرض ومغاربها، فيملأ الأرض عدلاً كما مُلئت جوراً، ويعيش حتى زمن نزول عيسى ابن مريم - عليه السلام[٧].

---

(١) «الغيبة» ص ١٥٤.

(٢) «بذل المجهود» (١/ ٢٤٧).

(٣) المصدر نفسه (١/ ٢٤٩).

(٤) «كمال الدين وتمام النعمة» للصدوق، ص ٤١٤.

(٥) «أصول الكافى» (١/ ٥٠٥) «بذل المجهود» (١/ ٢٦٧).

(٦) «الغيبة» ص ١١٩.

(٧) «بحار الأنوار» (٥٢/ ١٩١)

كما أن قولهم هذا يترتب عليه أن المهدى لن يخرج حتى تذهب دول الجور والظلم والفساد، ليأمن على نفسه من القتل، وعندئذ لا حاجة فى خروجه، وهذه الدول تستطيع أن تحمى المهدى لو خرج، فلماذا لم يخرج؟! إن من لا يستطيع أن يحمى نفسه من القتل، فمن باب أولى عجزه عن حماية غيره، فإن فاقد الشىء لا يعطيه، فكيف تنتظرون ممن هذه صفته أن ينتقم لكم من أعدائكم وينصركم عليهم نصراً مؤزَّراً؟!.

وبهذا تكون قد بطلت دعواهم بأن العلة من عدم خروج المهدى هى الخوف من القتل؛ وبناء على هذا تبطل دعوى وجود المهدى أصلاً؛ إذ لا سبب يمنعه من الاستتار غير خوفه من القتل، كما صرح بذلك شيخ الطائفة الطوسى[1]، فتكون دعوى وجود المهدى باطلة بشهادة علمائهم، وهذا من توفيق اللَّه وعظيم فضله[2].

(جـ) أنه لم تحصل منفعة بهذا المهدى:

ومما يدل على بطلان عقيدة الشيعة الرافضة فى المهدى المنتظر أن هذا المهدى الذى تدعيه الرافضة لم تحصل به مصلحة فى شىء من أمور الدين أو الدنيا، ولم ينتفع منه المسلمون بشىء لا الرافضة ولا غيرهم:

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: إن هذا المعصوم الذى يدَّعون أنه فى وقت ما قد ولد عندهم لأكثر من أربعمائة وخمسين سنة[3]؛ فإنه دخل السرداب عندهم سنة ستين ومائتين، وله خمس سنين عند بعضهم، وأقل من ذلك عند أخرين، ولم يظهر عنه شىء مما يفعله الإمام المعصوم، فأىُّ منفعة للوجود فى مثل هذا لو كان موجوداً، فكيف إذا كان معدومًا؟! والذين آمنوا بهذا المعصوم أىُّ لطف وآيَّة منفعة حصلت لهم به نفسه فى دينهم أو دنياهم؟! إلى أن قال: وهذا الذى تدعيه الرافضة؛ إما مفقود عنهم، وإما معدوم عند العقلاء، وعلى التقديرين فلا منفعة لأحد به فى دين ولا فى دنيا[4].

والشيعة الاثنا عشرية فى هذا العصر نقضوا هذه العقيدة عمليًا من خلال اعتقادهم بنظرية

---

(١) «الغيبة» ص ١٩٩، «بذل المجهود» (١/ ٢٧١).

(٢) «بذل المجهود» (١/ ٢٧١).

(٣) هذا بالنسبة لعصر ابن تيمية، أما الآن فقد مضى عليه ما يزيد عن ألف ومائة وخمسين عامًا.

(٤) «منهاج السنة» (٨/ ٢٦١، ٢٦٢).

ولاية الفقيه، وهى تجويز الحكم والولاية للمسلم العادى غير المعصوم، أو الذى ليس عليه نص من اللَّه ورسوله بشرط العلم والعدل.

٢- عقيدة أهل السنة والجماعة فى المهدى:

بيَّنت الأحاديث الصحيحة أن اللَّه تعالى يُخرج فى آخر الزمان رجلاً من أهل البيت يؤيد اللَّه به الدين، يملك سبع سنين، يملأ الأرض عدلاً وسلامًا كما مُلئت جورًا وظلمًا، تنعم الأمة فى عهده نعمة لم تنعمها قط، وتُخرج الأرض نباتها، وتمطر السماء قطرها، ويُعطى المال بغير عدد، ومن هذه الأحاديث:

(أ) عن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يخرج فى آخر أمتى المهدى يسقيه اللَّه الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطى المال صحاحًا**[1]**، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، ويعيش سبعًا أو ثمانيًا**»[2] يعنى: حججًا[3].

(ب) وعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لا تقوم الساعة حتى تمتلئ الأرض ظلمًا وعدوانًا**» قال: «ثم يخرج رجل من عترتى - أو من أهل بيتى - يملؤها قسطًا وعدلاً، كما مُلئت ظلمًا وعُدوانًا»[4].

(ج) وعن ثوبان رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «يقتتل عند كنزكم ثلاثة كلهم ابن خليفة، ثم لا يصير إلى واحد منهم، ثم تطلع الرايات السود من قبل المشرق، فيقتلونكم قتلاً لم يقتله قوم» ثم ذكر شيئًا لا أحفظه، فقال: «فإذا رأيتموه، فبايعوه، ولو حبوًا على الثلج؛ فإنه خليفة اللَّه المهدى»[5].

قال ابن كثير- رحمه اللَّه-: والمراد بالكنز المذكور فى هذا السياق كنز الكعبة، يقتل عنده ليأخذه ثلاثة من أولاد الخلفاء، حتى يكون آخر الزمان فيخرج المهدى، يكون ظهوره من بلاد

---

(١) بمعنى الصحيح، «النهاية» لابن الأثير (٣/ ١٢).

(٢) «المستدرك» (٤/ ٥٥٧، ٥٥٨) قال الألبانى: سنده صحيح رجاله ثقات «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم (٧١١).

(٣) «المهدى وفقه أشراط الساعة» محمد إسماعيل المقدم، ص ٣٣.

(٤) «السلسلة الصحيحة» (١٥٢٩) وحكم الألبانى بتواتره.

(٥) «سنن ابن ماجه» (٢/ ١٣٦٧) «مستدرك الحاكم» (٤/ ٤٦٤) وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبى.

المشرق، لا من سرداب سامراء كما يزعم جهلة الرافضة من أنه موجود فيه إلى الآن، وهم ينتظرون خروجه فى آخر الزمان، فإن هذا نوع من الهذيان، وقسط كبير من الخذلان الشديد من الشيطان؛ إذ لا دليل على ذلك ولا برهان، لا من كتاب ولا من سُنَّة، ولا معقول صحيح ولا استحسان . . .

إلى أن قال: ويؤيد بناس من أهل المشرق ينصرونه، ويقيمون سلطانه، ويشدون أركانه، وتكون راياتهم سودًا أيضًا، وهو زيٌّ عليه الوقار؛ لأن راية رسول اللَّه ﷺ كانت سوداء، يقال لها: العقاب . . إلى أن قال: والمقصود أن المهدى الممدوح الموعود بوجوده فى آخر الزمان يكون أصل ظهوره وخروجه من ناحية المشرق، ويُبايع له عند البيت كما دلت على ذلك بعض الأحاديث[1].

(د) وعن أبى هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ قال: «**كيف أنتم إذا نزل ابن مريم فيكم، وإمامكم منكم**»[2].

(هـ) وعن جابر بن عبد اللَّه -رضى اللَّه عنهما- قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ قال: «**لا تزال طائفة من أمتى يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة**» قال: «**فينزل عيسى ابن مريم - عليه السلام- فيقول أميرهم: تعلا صلِّ بنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء؛ تكرمة اللَّه هذه الأمة**»[3].

والأحاديث التى وردت فى «الصحيحين» تدل على أمرين:

أحدهما: أنه عند نزول عيسى ابن مريم - عليه السلام- من السماء يكون المتولى لإمرة المسلمين رجلاً منهم.

الثانى: أن حضور أميرهم للصلاة، وصلاته للمسلمين، وطلبه من عيسى - عليه السلام- عند نزوله أن يتقدم ليصلى بهم- يدل على صلاح هذا الأمير وهداه، وجاءت الأحاديث فى السنن والمسانيد، وغيرها مفسرة لهذه الأحاديث التى فى «الصحيحين»، ودالة على أن ذلك الرجل الصالح يسمى محمد بن عبد اللَّه، ويقال له: المهدى، والسُّنَّة يفسر بعضها بعضًا.

---

(١) «النهاية»، الفتن والملاحم (١/ ٣١).

(٢) البخارى، كتاب: أحاديث الأنبياء (٦/ ٤٩١) مع «الفتح».

(٣) مسلم، كتاب: الإيمان (٢/ ١٩٣) مع «شرح النووى».

(و) فعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**منا الذى عيسى ابن مريم يصلى خلفه**»(١).

(ز) وعن أبى سعيد الخدرى رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**المهدى منى؛ أَجْلَى الجبهة، أَقْنَى الأنف، يملأ الأرض قسطًا وعدلاً، كما مُلِئت ظُلمًا وجورًا، ويملك سبع سنين**»(٢).

ولا توجد أية صلة أو علاقة بين مهدى السنة ومهدى الشيعة الرافضة، وهناك الفوارق بينهما منها:

- أن المهدى عند أهل السنة اسمه «محمد بن عبد اللَّه»، فاسمه يوافق اسم النبى ﷺ واسم أبيه يوافق اسم أبيه، أما مهدى الشيعة الرافضة فاسمه محمد بن الحسن العسكرى.

- أن المهدى عند أهل السنة من ولد الحسن رضي الله عنه، ومهدى الشيعة الرافضة من ولد الحسين.

- أن المهدى عند أهل السنة تكون ولادته ومدة حياته طبيعية، ولم يوجد فى الأحاديث ما يدل على أنه يمتاز عن غيره من الناس بشىء من ذلك، أما مهدى الشيعة الرافضة فإن حمله وولادته كانت فى ليلة واحدة، ودخل السرداب وعمره تسع سنوات، ومضى عليه الآن ما يزيد على ألف ومائة وخمسين سنة وهو فى السرداب.

- أن المهدى عند أهل السنة يخرج لنصرة الإسلام والمسلمين، ولا يفرق بين جنس وجنس، وأما مهدى الشيعة الرافضة فيخرج لنصرة الشيعة الرافضة خاصة، والانتقام من أعدائهم، ويكره العرب وقريشاً، فلا يعطيهم إلا السيف، ولا يكون من أتباعه عربى، كما دلت على ذلك رواياتهم.

- أن مهدى السنة يحب صحابة النبى ﷺ، ويترضى عنهم، ويتمسك بسنتهم، كما يحب أمهات المؤمنين، ولا يذكرهن إلا بالثناء الحسن الجميل، أما مهدى الشيعة الرافضة فيبغض أصحاب النبى ﷺ، ويخرجهم من قبورهم ويعذبهم ثم يحرقهم - على حد زعمهم- وكذلك يبغض أمهات المؤمنين، ويحاد أحب نساء النبى ﷺ الصديقة بنت الصديق عائشة -رضى اللَّه عنها- على حد زعمهم.

---

(١) رواه أبو نعيم فى «أخبار المهدى» صححه الألبانى «صحيح الجامع» (٥/ ٧١٧٠).

(٢) «سنن أبى داود» كتاب: المهدى، رقم (٤٢٦٥).

- أن مهدى السنة يعمل بسنة النبىﷺ ؛ فلا يترك سنة إلا أقامها، ولا بدعة إلا قمعها، أما مهدى الشيعة الرافضة فإنه يدعو إلى دين جديد وكتاب جديد.

- أن مهدى السنة يقيم المساجد ويعمرها، وأما مهدى الشيعة الرافضة فيهدم المساجد ويخربها، فيهدم المسجد الحرام والكعبة، ومسجد النبىﷺ، ولا يبقى مسجداً واحداً على وجه الأرض، كما صرحوا بذلك فى رواياتهم.

- إن مهدى السنة يحكم بكتاب اللَّه وسنة نبيهﷺ، أما مهدى الشيعة الرافضة فيحكم بحكم آل داود.

- أن مهدى السنة يخرج من المشرق، أما مهدى الشيعة الرافضة فيخرج من سرداب سامراء.

- أن مهدى السنة حقيقة ثابتة دلت عليها أحاديث النبىﷺ، وأقوال العلماء قديمًا وحديثًا، أما مهدى الشيعة الرافضة فوهم من الأوهام لم يخرج، ولن يخرج فى يوم من الأيام[1].

***

(١) «بذل المجهود» (١/ ٢٥٦، ٢٥٧).

• الفصل العاشر •

عقيدة الرجعة عند الشيعة الرافضة

الرجعة من أصول المذهب الشيعى، فمن رواياتهم: ليس منا من لم يؤمن بكَرَّتنا[١].

وقال ابن بابويه فى «الاعتقادات»: واعتقادنا فى الرجعة أنها حق[٢].

وقال المفيد: واتفقت الإمامية على وجوب رجعة كثير من الأموات[٣].

وقال الطبرسى والحر العاملى وغيرهما من شيوخ الشيعة: إنها موضع إجماع الشيعة الإمامية[٤]، وإنها من ضروريات مذهبهم، وإنهم مأمورون بالإقرار بالرجعة واعتقادها، وتحديد الاعتراف بها فى الأدعية والزيارات ويوم الجمعة، وكل وقت، كالإقرار بالتوحيد والنبوة والإمامة والقيامة[٥].

ومعنى الرجعة: الرجوع إلى الدنيا بعد الموت[٦]، وقد ذهبت فرق شيعية كثيرة إلى القول برجوع أئمتهم إلى هذه الحياة، ومنهم من يقر بموتهم ثم رجعتهم، ومنهم من ينكر موتهم ويقول بأنهم غابوا وسيرجعون، وكان أول من قال بالرجعة ابن سبأ، إلا أنه قال بأنه غاب وسيرجع ولم يصدق بموته، وكانت عقيدة الرجعة خاصة برجعة الإمام عند السبئية، والكيسانية وغيرهما، ولكنها صارت عند الاثنا عشرية عامة للإمام وكثير من الناس، ويشير الألوسى إلى أن تحول مفهوم الرجعة عند الشيعة من رجعة الإمام فقط إلى ذلك المعنى العام كان فى القرن الثالث[٧].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٠٣).

(٢) «الاعتقادات» ص ٩٠.

(٣) «أوائل المقالات» ص ٥١.

(٤) «مجمع البيان» (٥/ ٥٢) «الإيقاظ من الهجعة» ص ٣٣.

(٥) المصدر السابق، ص ٦٤.

(٦) «القاموس» (٣/ ٢٨) «مجمع البحرين» (٤/ ٣٣٤).

(٧) «روح المعانى» (٥/ ٢٧) «ضحى الإسلام» أحمد أمين (٣/ ٢٣٧).

● وأما المفهوم العام لمبدأ الرجعة عند الاثنا عشرية فهو يشمل ثلاثة أصناف؛ هم:

١- الأئمة الاثنا عشرية؛ حيث يخرج المهدى من مخبئه، ويرجع من غيبته، وباقى الأئمة يحيون بعد موتهم، ويرجعون لهذه الدنيا.

٢- ولاة المسلمين الذين اغتصبوا الخلافة - فى نظرهم- من أصحابها الشرعيين «الأئمة الاثنى عشر» فُيبعث خلفاء المسلمين وفى مقدمتهم أبو بكر وعمر وعثمان . . . ومن قبورهم يرجعون لهذه الدنيا - كما يزعم الشيعة الرافضة - للاقتصاص منهم بأخذهم الخلافة من أهلها، فتجرى عليهم عمليات التعذيب والقتل والصلب.

٣- عامة الناس، ويخص منهم من محض الإيمان محضًا؛ وهم الشيعة عمومًا، ولأن الإيمان خاص بالشيعة كما تتفق على ذلك رواياتهم وأقوال شيوخهم، ومن محض الكفر محضًا؛ وهم كل الناس ما عدا المستضعفين[١].

ولهذا قالوا فى تعريف الرجعة: إنها رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة[٢]، وعودتهم إلى الحياة بعد الموت[٣] فى صورهم التى كانوا عليها[٤].

واتجه شيوخ الشيعة إلى كتاب اللَّه سبحانه؛ ليأخذوا منه الدليل على ثبوت الرجعة التى يتفردون بها عن سائر المسلمين، ولما لم يجدوا بغيتهم تعلقوا كعادتهم بالتأويل الباطنى، وركبوا متن الشطط، وتعسفوا أيما تعسف فى هذا السبيل، حتى أصبح استدلالهم حجة عليهم، ودليلاً على زيف معتقدهم، وبرهانًا على بطلان مذهبهم، وإليك مثالاً على تفسيرهم للآيات: يرى شيخ المفسرين عندهم أن من أعظم الأدلة على الرجعة قوله سبحانه: ﴿وَحَرَامٌ عَلَىٰ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٩٥﴾﴾ [الأنبياء: ٩٥] حيث يقول ما نصه: هذه الآية من أعظم الأدلة على الرجعة؛ لأن أحدًا من أهل الإسلام لا ينكر أن الناس كلهم يرجعون يوم القيامة من هلك ومن لم يهلك[٥].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٠٥).

(٢) «أوائل المقالات» ص ٥١.

(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٠٥).

(٤) «أوائل المقالات» ص ٩٥.

(٥) «تفسير القمى» (٢/ ٧٦) وضع عنوان فى أعلى الصفحة: «أعظم دليل على الرجعة».

ومع أن الآية حجة عليهم؛ فهى تدل على نفى الرجعة إلى الدنيا؛ إذ معناها - كما صرح به ابن عباس وأبو جعفر الباقر وقتادة وغير واحد-: حرام على أهل كل قرية أهلكوا بذنوبهم أنهم يرجعون إلى الدنيا قبل يوم القيامة[1]، وهذا كقوله سبحانه ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَا يَرْجِعُونَ ﴿٣١﴾ ﴾ [يس: ٣١] وقوله: ﴿ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً وَلَا إِلَىٰ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾ [يس: ٥٠] وزيادة ﴿لا﴾ هنا لتأكيد معنى النفى من ﴿وَحَرَامٌ﴾ وهذا من أساليب التنزيل البديعة التى تبين النهاية فى الدقة. وسر الإخبار بعدم الرجوع مع وضوحه؛ هو الصدع بما يزعجهم ويؤسفهم، وفوات أمنيتهم الكبرى؛ وهى حياتهم الدنيا[2]، وإذا كان المقصود إثبات الرجعة فيه رجعة للناس ليوم القيامة بلا ريب[3]؛ أى: ممتنع ألبتة عدم رجوعهم إلينا للجزاء[4].

إن فكرة الرجعة عند الشيعة الرافضة بعد الموت مخالفة صريحة لنص القرآ الكريم، وباطلة بدلالة آيات عديدة من كتاب اللَّه سبحانه، قال تعالى: ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ ﴿٩٩﴾ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾ ﴾ [المؤمنون: ٩٩، ١٠٠] فقوله سبحانه: ﴿ وَمِن وَرَائِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾ ﴾ صريح فى نفى الرجعة مطلقًا[5]، وقال تعالى: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُوا يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [المؤمنون].

فهؤلاء جميعاً يسألون الرجوع عند الموت، وعند العرض على الجبار جل علاه، وعند رؤية النار يجابون لما سبق فى قضائه: أنهم إليها لا يُرجعون؛ ولذلك عند أهل العلم القول بالرجعة إلى الدنيا بعد الموت من أشد مراحل الغلو فى بدعة التشيع[6].

وقد جاء فى «مسند أحمد» أن عاصم بن ضمرة - وكان من أصحاب على رضي الله عنه قال للحسن ابن على: إن الشيعة يزعمون أن عليًا يرجع، قال الحسن: كذب أولئك الكذابون، ولو علمنا ذاك ما تزوج نساؤه، ولا قسمنا ميراثه[7].

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٣/ ٢٠٥).
(٢) «تفسير القاسمى» (١١/ ٢٩٣).
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١١٢).
(٤) «فتح القدير» (٣/ ٤٢٦).
(٥) «مختصر التحفة» ص ٢٠١.
(٦) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١١٢).
(٧) «مسند أحمد» (٢/ ٣١٢) قال أحمد شاكر: إسناده صحيح.

والقول بالرجعة بعد الموت إلى الدنيا لمجازاة المسيئين وإثابة المحسنين ينافى طبيعة هذه الدنيا، وأنها ليست دار جزاء ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ (١٨٥)﴾ [آل عمران: ١٨٥].

وقد كان لابن سبأ اليهودى دور التأسيس لمبدأ الرجعة، إلا أنها رجعة خاصة بعلى، كما أنه ينفى وقوع الموت عليه أصلاً، كحال الاثنا عشرية مع مهديهم الذى يزعمون وجوده، وعقيدة الرجعة عند الشيعة الإمامية خلاف ما عُلم من الدين بالضروة من أنه لا حشر قبل يوم القيامة، وأن اللَّه حين توعد كافراً أو ظالماً إنما توعده بيوم القيامة، كما أنها خلاف الآيات والأحاديث المتواترة المصرِّحة بأنه لا رجوع إلى الدنيا قبل يوم القيامة[1].

***

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٢٤).

• الفصل الحادى عشر •

قولهم بالبداء على اللَّه - سبحانه وتعالى-

من أصول الاثنا عشرية القول بالبداء على اللَّه - سبحانه وتعالى- حتى بالغوا فى أمره فقالوا: ما عُبد اللَّه بشىء مثل البداء[١]، وما عُظِّم اللَّه - عز وجل- بمثل البداء[٢]، ولو علم الناس ما فى القول بالبداء من الأجر ما فتروا من الكلام فيه[٣]، وما بعث اللَّه نبيًا قط إلا بتحريم الخمر وأن يقر للَّه بالبداء[٤]، ويبدو أن الذى أرسى هذا المعتقد عند الاثنا عشرية هو الملقب عندهم بثقة الإسلام؛ وهو شيخهم الكلينى (ت ٣٢٨هـ أو ٣٢٩هـ) حيث وضع هذا المعتقد فى قسم الأصول من «الكافى»، وجعله ضمن كتاب: التوحيد، وخصص له بابًا بعنوان: «باب البداء»، وذكر فيه ستة عشر حديثًا من الأحاديث المنسوبة للأئمة[٥].

وإذا رجعت إلى اللغة العربية لتعريف معنى البداء تجد أن «القاموس» يقول: بدا بدوًا بدأة: ظهر، وبدا له فى الأمر بدوًا وبداء وبداة: نشأ له فيه الرأى[٦]، فالبداء فى اللغة له معنيان:

١- الظهور بعد الخفاء، تقول: بدا سور المدينة؛ أى: ظهر.

٢- نشأة الرأى الجديد، قال الفراء: بدا لى بداء؛ أى: ظهر لى رأى آخر، قال الجوهرى: بدا له فى الأمر بداء؛ أى: نشأ له فيه رأى[٧]، وكلام المعنيين ورد فى القرآن؛ فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] ومن الثانى قوله: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴿٣٥﴾﴾ [يوسف: ٣٥] وواضح أن البداء بمعنييه يستلزم سبق الجهل وحدوث العلم، وكلاهما محال على اللَّه سبحانه، ونسبته إلى اللَّه سبحانه من أعظم الكفر، فكيف تجعل الشيعة الاثنا عشرية هذا من أعظم العبادات، وتدعى أنه ما عُظِّم اللَّه - عز وجل- بمثل البداء، سبحانك هذا بهتان عظيم!![٨].

(١، ٢) «أصول الكافى» (١/ ١٤٦).
(٣، ٤) المصدر نفسه (١/ ١٤٨).
(٥) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٣٣).
(٦) «القاموس المحيط» (٤/ ٣٠٢).
(٧) «الصحاح» (٦/ ٢٢٧٨)، «لسان العرب» (٦/ ٦١٤).
(٨) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٣٥).

وهذا المعنى المنكر يوجد فى كتب اليهود، فقد جاء فى التوارة التى حرفها اليهود وفق ما شاءت أهواؤهم نصوص صريحة تتضمن نسبة معنى البداء إلى اللَّه سبحانه[1].

ويبدو أن ابن سبأ اليهودى قد حاول إشاعة هذه المقالة التى أخذها من «توراته» فى المجتمع الإسلامى، الذى حاول التأثير فيه باسم التشيع، وتحت مظلة الدعوة إلى ولاية على رضي الله عنه؛ ذلك أن فرَق السبئية كلهم يقولون بالبداء، وأن اللَّه تبدو له البداوات[2]، ثم انتقلت هذه المقالة إلى فرقَ «الكيسانية» أو «المختارية» أتباع المختار بن أبى عبيد الثقفى؛ وهى الفرقة التى اشتهرت بالقول بالبداء والاهتمام به، والتزامه عقيدة[3].

وكان شيوخ الشيعة يمنون أتباعهم بأن الأمر سيعود إليهم، والدولة ستكون لهم، حتى إنهم حددوا ذلك بسبعين سنة فى رواية نسبوها لأبى جعفر، فلما مضت السبعون ولم يتحقق شىء من تلك الوعود اشتكى الأتباع من ذلك، فحاول مؤسسو المذهب الخروج من هذا المأزق بالقول بأنه قد بدا للَّه سبحانه ما اقتضى تغيير هذا الوعد[4].

وقد دل القرآن الكريم على إثبات صفة العلم للَّه تعالى، وعلى بطلان ما نسبته الشيعة الرافضة من عقيدة البداء للَّه، التى أفضت إلى نسبة الجهل إليه تعالى، والآيات الدالة على إثبات صفة العلم للَّه تعالى كثيرة؛ منها قوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لا يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا وَلا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ وَلا رَطْبٍ وَلا يَابِسٍ إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ ﴿٥٩﴾ وَهُوَ الَّذِي يَتَوَفَّاكُم بِاللَّيْلِ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُم بِالنَّهَارِ﴾[الأنعام: ٥٩، ٦٠].

وقال تعالى: ﴿أَلا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾﴾[الملك: ١٤].

قال ابن تيميه- رحمه اللَّه-: قد دلت هذه الآية على وجوب علمه بالأشياء من وجوه انتظمت... لأهل النظر والاستدلال القياسى العقلى:

أحدهما: أنه خالق لها، والخلق هو الإبداع بتقدير، وذلك يتضمن تقديرها فى العلم قبل تكونها فى الخارج.

الثانى: أن ذلك مستلزم للإرادة والمشيئة، والإرادة مستلزمة لتصور المراد والشعور به.

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ١١٣٦).
(٢) «التنبيه والرد» للملطى، ص ١٩.
(٣) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١١٣٦).
(٤) «تفسير العياشى» (٢/ ٢١٨) «بحار الأنوار» (٤/ ٢١٤).

الثالث: أنها صادرة عنه، وهو سببها التام، والعلم بأصل الأمر وسببه يوجب العلم بالفرع المسبب، فعلمه بنفسه مستلزم بكل ما يصدر عنه.

الرابع: أنه فى نفسه لطيف يدرك الدقيق، خبير يدرك الخفى، وهذا هو مقتضى العلم بالأشياء، مستغن بنفسه عنها، كما هو غنى بنفسه فى جميع صفاته[1]، وقد دلت الآيات كذلك على تقدير اللَّه تعالى للكون قبل أن يخلقه، وذلك بناء على علمه السابق بهذا لكون قبل وجوده، قال تعالى: ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيراً ۝٢﴾[الفرقان: ٢] وقال تعالى: ﴿الَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢ وَالَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝٣﴾[الأعلى: ٢، ٣].

فهذه الآيات الكريمات فيها أعظم رد على الشيعة الرافضة الذين زعموا أن اللَّه تعالى لا يعلم الحوادث إلا بعد حدوثها، وأنه قد يأمر بأمر ثم يتغير رأيه بناء على تجديد المصلحة، فاللَّه تعالى قبل أن يخلق هذا الخلق قدره، وليس فى العالم شىء يخرج عن تقديره، ولا تدبيره، ولا يتجاوز ما كتب اللَّه فى اللوح المحفوظ قبل خلق المخلوقات ووجود الكائنات؛ ولكن الظالمين بآيات اللَّه يجحدون[2].

وقد دلت السنة على إثبات صفة العلم للَّه تعالى؛ روى البخارى أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**مفاتيح الغيب خمس لا يعلمها إلا اللَّه: لا يعلم ما فى غد إلا اللَّه، ولا يعلم ما تغيض الأرحام إلا اللَّه، ولا يعلم متى يأتى المطر أحد إلا اللَّه، ولا تدرى نفس بأى أرض تموت، ولا يعلم متى تقوم الساعة إلا اللَّه**»[3]، هذه الأمور التى جاءت فى الحديث أمور مستقبلية دل الحديث على علم اللَّه بها قبل حدوثها، وقال النبى ﷺ: «**قدر اللَّه الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء**»[4].

وقد جاءت فى كتب الشيعة فى ذلك الركام الهائل من الأباطيل روايات قد تكون وثيقة الصلة بعلماء آل البيت؛ لأنها تعبر عن المعنى الحق وهو ما يليق بأولئك الصفوة، وقد تكون من آثار الشيعة المعتدلة، فعن منصور بن حازم قال: سألت أبا عبد اللَّه- عليه السلام-: يكون اليوم شىء لم يكن فى علم اللَّه تعالى بالأمس؟ قال: من قال هذا فأخزاه اللَّه، قلت: أرأيت ما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة أليس فى علم اللَّه؟ قال: بلى، قبل أن يخلق الخلق[5].

---

(١) «الفتاوى» (٢/ ٢١١).
(٢) «بذل المجهود» (١/ ٣٤٠).
(٣) البخارى، رقم (٤٦٩٧).
(٤) مسلم، رقم (١٦).
(٥) «التوحيد» لابن بابويه، ص ٣٣٣٤، «أصول الكافى» (١/ ٤٨) رقم (١٠).

• الفصل الثانى عشر •

موقف أهل البيت من الشيعة الرافضة

أئمة أهل البيت كسائر أهل السُّنَّة فى موقفهم من الرافضة ومن عقائدهم، فهم يعتقدون ضلالهم وانحرافهم عن السنة، وبعدهم عن الحق، وهم من أشد الناس ذمًا ومقتًا لهم؛ وذلك لنسبتهم تلك العقائد الفاسدة إليهم، وكثرة كذبهم عليهم، وقد تعددت عبارات أهل البيت وتنوعت فى ذم الشيعة الرافضة وبراءتهم من عقيدتهم، فمما جاء عنهم فى براءتهم من عقائد الشعة الرافضة، وتأصيلهم عقيدة أهل السنة[1]:

١- ما ثبت عن على رضي الله عنه وتواتر عنه أنه قال وهو على منبر الكوفة:

خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر -رضى اللَّه عنهما[2]- وعنه رضي الله عنه قال: لا يفضلنى أحد على الشيخين إلا جلدته حد المفترى[3]، وفى الصحيحين أنه قال فى حق عمر عند تشييعه: ما خلفت أحدًا أحب إلىّ من أن ألقى اللَّه بمثل عمله منك، وايم اللَّه إن كنت لأظن أن يجعلك اللَّه مع صاحبيك، وذلك أنى كنت أسمع كثيرًا رسول اللَّه ﷺ يقول: «**ذهبت أنا وأبو بكر وعمر، وإن كنت لأظن أن يجعلك اللَّه معهما**»[4].

وهذه الآثار الثابتة عن أمير المؤمنين على رضي الله عنه تناقض عقيدة الشيعة فى الشيخين، كما تقدم، وتدل على براءة على رضي الله عنه من الشيعة الرافضة ومن عقيدتهم، وتوليه للشيخين وسائر أصحاب النبى ﷺ وحبه لهم - كما بيَّنا سابقًا- وإقراره للشيخين بالفضل عليه، وعقوبته من فضَّله عليهما، وتمنيه أن يلقى اللَّه بمثل عمل عمر فـرضي الله عنه وعن سائر أصحاب النبى الطيبين المطهرين من كل ما ينسبه إليهم أهل البدع من الشيعة الرافضة والخوارج المارقين، ثم من بعد على رضي الله عنه جاءت أقوال أبنائه وأهل بيته فى البراءة من الرافضة، ومن عقيدتهم وانتقادهم لعقيدة أهل السنة[5].

---

(١) «الانتصار للصحب والآل» ص ١١٢.

(٢) اللالكائى (٧/ ١٣٦٦- ١٣٩٧).

(٣) السنة لابن أبى عاصم، ص٥٦١.

(٤) البخارى، رقم (٣٦٨٥).

(٥) الانتصار للصحب والآل ص١١٤.

٢- قول الحسن بن على رضي الله عنه :

عن عمرو بن الأصم قال: قلت للحسن: إن الشيعة تزعم أن عليًا مبعوث قبل يوم القيمة، قال: كذبوا واللَّه ما هؤلاء بالشيعة، لو علمنا أنه مبعوث ما زوجنا نساءه، ولا اقتسمنا ماله[١].

وروى أبو نعيم: قيل للحسن بن على -رضى اللَّه عنهما-: إن الناس يقولون: إنك تريد الخلافة، قال: كانت جماجم العرب فى يدى، يحاربون من حاربت ويسالمون من سالمت، فتركتها ابتغاء وجه اللَّه، وحقن دماء أمة محمد ﷺ[٢].

٣- قول الحسين بن على -رضى اللَّه عنهما-:

كان يقول فى شيعة العراق الذين كاتبوه ووعدوه بالنصر، ثم تفرقوا عنه وأسلموه إلى أعدائه: اللهم إن أهل العراق غرونى وخدعونى، صنعوا بأخى ما صنعوا، اللهم شتت عليهم أمرهم، وأحصهم عددًا[٣]، ثم كنت نتيجة غدرهم وخذلانهم له استشهاده رضي الله عنه هو وعامة من كان معه من أهل بيته، بعد أن تفرق عنه هؤلاء الخونة، فكان مقتله رضي الله عنه معيبة عظيمة، ومأساة جسيمة يتفطر لها قلب كل مسلم[٤].

٤- قول على بن الحسين- رحمه اللَّه-:

ثبت عنه أنه قال: يا أهل العراق أحبونا حب الإسلام، ولا تحبونا حب الأصنام، فما زال بنا حبكم حتى صار علينا شينًا[٥].

وعنه- رحمه اللَّه-: أنه جاءه نفر من أهل العراق، فقالوا فى أبى بكر وعمر عثمان -رضى اللَّه عنهم- فلما فرغوا قال لهم: ألا تخبرونى، أنتم المهاجرون الأولون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من اللَّه ورضوانًا، وينصرون اللَّه ورسوله أولئك هم الصادقون؟ قالوا: لا، قال: فأنتم الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، ومن يوق شح

(١) «سير أعلام النبلاء» (٣/ ٢٦٣).
(٢) «حلية الأولياء» (٢/ ٣٧).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٠٢).
(٤) المصدر السابق (٤/ ٣٠٢).
(٥) المصدر السابق (٤/ ٣٩٠).

نفسه، فأولئك هم المفلحون؟ قالوا: لا، قال: أشهد أنكم لستم من الذين قال اللَّه - عز وجل- فيهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر: ١٠] اخرجوا فعل اللَّه بكم[١]!!.

٥- قول محمد بن على «الباقر»:

عن محمد بن على أنه قال: أجمع بنو فاطمة على أن يقولوا فى أبى بكر وعمر أحسن ما يكون من القول[٢].

وعنه- رحمه اللَّه- أنه قال لجابر الجعفى: إن قومًا بالعراق يزعمون أنى أمرتهم بذلك، فأخبرهم أنى أبرأ إلى اللَّه تعالى منهم، واللَّه برىء منهم، و الذى نفس محمد بيَده لو ولِّيتُ لتقربت إلى اللَّه بدمائهم، لا نالتنى شفاعة محمد إن لم أكن أستغفر اللَّه لهما، وأترحم عليهما، إن أعداء اللَّه غافلون عنهما[٣].

وعن بسام الصيرفى قال: سألت أبا جعفر عن أبى بكر وعمر فقال: واللَّه إنى لأتولاهما وأستغفر لهما، وما أدركت أحداً من أهل بيتى إلا وهو يتولاهما[٤].

٦- قول زيد بن على- رحمه اللَّه-:

عن زيد بن على أنه قال: كان أبو بكر إمام الشاكرين، ثم تلا: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴿١٤٤﴾﴾ [آل عمرا: ١٤٤] ثم قال: البراءة من أبى بكر هى البراءة من على[٥] -رضى اللَّه عنهما- فإن شئت فتقدم، وإن شئت فتأخر[٦].

٧- قول جعفر بن محمد «الصادق»:

عن عبد الجبار بن عباس الهمدانى: أن جعفر بن محمد أتاهم وهم يريدون أن يترحلوا من المدينة، فقال: إنكم إن شاء اللَّه من صالحى أهل مصركم، فأبلغوا عنى من زعم أنى إمام

---

(١) «الحلية» (٣/ ١٣٧).

(٢) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٤٠٦).

(٣) «الاعتقاد» للبيهقى ص ٣٦١.

(٤) «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٣٠٤).

(٥) «شرح أصول اعتقاد أهل السنة» (٧/ ١٣٠٢).

(٦) «النهى عن سب الأصحاب» للمقدسى ص ٧٥.

معصوم مفترض الطاعة، فأنا منه برىء[1]، ومن زعم أنى أبرأ من أبى بكر وعمر، فأنا منه برىء.

وعن سالم بن عبد اللَّه بن عمر أنه قال له: يا سالم، تولهما وابرأ من عدوهما، فإنهما كان إمامَىْ هدى، ثم قال جعفر: أيسب الرجل جده؟! أبو بكر جدى، لا نالتنى شفاعة محمد ﷺ يوم القيامة: إن لم أكن أتولاهما وأبرأ من عدوهما[2]، وعن جعفر بن محمد أنه كان يقول: ما أرجو من شفاعة على شيئًا، إلا وأنا أرجو من شفاعة أبى مثله، لقد ولدنى مرتين[3].

وعنه رحمه اللَّه أنه سُئلَ عن أبى بكر وعمر، فقال: إنك تسألنى عن رجلين قد أكلا من ثمار الجنة[4]، وعنه أنه قالَ: برئ اللَّه ممن تبرأ من أبى بكر وعمر[5].

● قال الذهبى معقبًا على هذا الأثر:

قـلـت: هذا القول متواتر عن جعفر الصادق، أشهد باللَّه أنه لبار فى قوله، غير منافق لأحد، فقبح اللَّه الرافضة[6].

فهذه هى أقوال أئمة أهل البيت الطيبين الطاهرين، الذين تدعى الشيعة الرافضة إمامتهم وولايتهم وينسبون إليهم عقيدتهم - موضحة ومبينة موقفهم من الشيعة الرافضة ومن دينهم، وبراءتهم منهم ومن كل ما يفعلونه بهم من عقائدهم الفاسدة، ومطاعنهم على خيار الصحابة، وأمهات المؤمنين، وأن هؤلاء الأئمة من أهل البيت على عقيدة السنة ظاهرًا وباطنًا، فى كل كبير وصغير، فهى عقيدتهم التى بها يدينون، وعليها يوالون ويعادون، وأن من نسب لهم غير ذلك فهو كاذب عليهم ظالم لهم، فرحمهم اللَّه رحمة واسعة وأخزى اللَّه من ألصق بهم الأكاذيب[7].

***

(١) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٩).
(٢) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٥٨).
(٣) المصدر نفسه (٦/ ٢٥٥).
(٤) «الانتصار للصحب والآل» ص ١١٩.
(٥) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٦٠).
(٦) «سير أعلام النبلاء» (٦/ ٢٦٠).
(٧) «الانتصار للصحب والآل» ص ١٢٠.

• الفصل الثالث عشر •

وجهة نظر التقريب بين أهل السنة والشيعة

لقد تبين لنا من خلال البحث مدى ما عند الشيعة الروافض من ضلال وبدع وانحراف عن كتاب اللَّه، وسنة رسوله، والخلفاء الراشدين رضوان اللَّه عليهم، ومدى الأخطار والأضرار الكبيرة التى احتوت عليها كتبهم المعتمدة فى مجال التفسير والتوحيد والحديث وغيرها، وأنها تصيب المسلمين فى صميم دينهم، وفى أصول اعتقادهم، وكل دعوة تقريب تستلزم ضمنًا الاعتراف بهذه الكتب التى لا يصل الكيد الاستشراقى والتبشيرى إلى مستوى ما وصلت إليه من محاولات لتغيير دين اللَّه وشرعه باسم الإسلام؛ بل إن الاستشراق والتبشير من مَعينها يرتوى، وعلى شبهاتها وأساطيرها يعتمد فى إفساده وتآمره على الدين وأهله.

ولهذا فإن هناك علاقة وثيقة؛ بل تشابهًا تامًا بين شبهات المستشرقين والمبشرين، وآراء الشيعة والروافض، وليس هذا بجديد، وهذه العلاقة تستحق أن يفرد لها رسالة علمية خاصة، فمن قديم كان الأعداء يستخدمون «آراء» الشيعة الروافض تكأة لهم فى محاربة الإسلام وأهله؛ بل كان جنود الشيعة الروافض أمضى سلاحًا فى يد الأعداء، وكان التشيع الرافضى مأوى لكل من أراد هدم الإسلام من ملحد وحاقد وموتور، وأيام التاريخ مليئة بمؤامراتهم وخياناتهم ومؤزراتهم للأعداء، ومن أبرز الأسباب فى ذلك أن هؤلاء الشيعة الروافض لا يؤمنون بشرعية حكومة إسلامية، إلا حكومة المنتظر الذى غاب أكثر من أحد عشر قرنًا؛ ولهذا وجد الأعداء مدخلاً إلى قلوبهم من هذا الطريق[1].

قال ابن تيمية- رحمه اللَّه-: وكثير منهم يواد الكفار من وسط قلبه أكثر من مودته للمسلمين؛ ولهذا لما خرج الترك الكفار من جهة المشرق وقتلوا المسلمين، وسفكوا دماءهم ببلاد خراسان والعراق والشام والجزيرة وغيرها، كانت الرافضة معاونة لهم على المسلمين، وكذلك الذين كانوا بالشام وحلب وغيرها من الرافضة كانوا من أشد الناس معاونة لهم على

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ٢٦١-٢٧٨).

قتال المسلمين، وكذلك النصارى الذين قاتلوا المسلمين بالشام كانت الرافضة من أعظم المعاونين لهم، فهم دائمًا يوالون الكفار - من المشركين والنصارى- ويعاونونهم على قتال المسلمين ومعاداتهم[1].

● ويكفى للتأكيد على ذلك شواهد تاريخية منها:

١- مؤامرة ابن العلقمى الرافضى فى إسقاط بغداد (٦٥٦هـ):

وملخص الحادثة أن ابن العلقمى كان وزيراً للخليفة العباسى المستعصم، وكان الخليفة على مذهب أهل السنة كما كان أبوه وجده، ولكن كان فيه لين وعدم تيقظ، فكان هذا الوزير الرافضى يخطط للقضاء على دولة الخلافة، وإبادة أهل السنة، وإقامة دولة على مذهب الشيعة الرافضة، فاستغل منصبه وغفلة الخليفة لتنفيذ مؤامراته ضد الخلافة، وكانت خيوط مؤامراته تتمثل فى ثلاث مراحل:

(أ) المرحلة الأولى: إضعاف الجيش، ومضايقة الناس؛ حيث سعى فى قطع أرزاق عسكر المسلمين:

قال ابن كثير - رحمه اللَّه-: وكان الوزير ابن العلقمى يجتهد فى صرف الجيوش، وإسقاط اسمهم من الديوان، فكانت العساكر فى آخر أيام المستنصر قريبًا من مائة ألف مقاتل... فلم يزل يجتهد فى تقليلهم إلى أن لم يبقَ سوى عشرة آلاف[2].

(ب) المرحلة الثانية: مكاتبة التتار: يقول ابن كثير- رحمه اللَّه-: ثم كاتب التتار وأطمعهم فى أخذ البلاد، وسهل عليهم ذلك، وحكى لهم حقيقة الحال، وكشف لهم ضعف الرجال[3].

(جـ) المرحلة الثالثة: النهى عن قتال التتار وتثبيط الخليفة والناس: فقد نهى العامة عن قتالهم[4]، وأوهم الخليفة وحاشيته أن ملك التتار يريد مصالحتهم، وأشار على الخليفة بالخروج إليه، والمثول بين يديه؛ لتقع المصالحة على أن يكون نصف خراج العراق لهم، ونصفه للخليفة، فخرج الخليفة إليه فى سبعمائة راكب من القضاة والفقهاء، والأمراء والأعيان، فتم بهذه الحيلة قتل الخليفة ومن معه من قواد الأمة وطلائعها، بدون أى جهد من التتار.

---

(١) «منهاج السنة» (٢/ ١٠٤).
(٢) «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٠٢).
(٣) المصدر نفسه (١٣/ ٢٠٢).
(٤) «منهاج السنة» (٣/ ٣٨).

وقد أشار أولئك الملأ من الشيعة الرافضة وغيرهم من المنافقين على هولاكو أن لا يصالح الخليفة، وقال له الوزير ابن العلقمى: متى وقع الصلح على المناصفة لا يستمر هذا إلا عامًا أو عامين، ثم يعود الأمر إلى ما كان عليه قبل ذلك، وحسنوا له قتل الخليفة، ويقال: إن الذى أشار بقتله الوزير ابن العلقمى، ونصير الطوسى[1]، ثم مالوا على البلد فقتلوا جميع من قدروا عليه من الرجال و النساء والولدان والمشايخ والكهول والشباب، ولم ينجُ منهم أحد سوى أهل الذمة من اليهود والنصارى، ومن التجأ إليهم، وإلى دار الوزير ابن العلقمى الرافضى، وقد قتلوا من المسلمين ما يقال: إنه بضعة عشر ألف ألف إنسان أو أكثر أو أقل، ولم يرَ الإسلام ملحمة مثل ملحمة الترك الكفار المسمين بالتتار، وقتلوا الهاشميين، وسَبَوا نساءهم من العباسيين وغير العباسيين، فهل يكون مواليًا لآل رسول اللَّهﷺ من يسلط الكفار على قتلهم وسبيهم وعلى سائر المسلمين؟![2].

وقُتل الخطباء والأئمة وحملة القرآن، وتعطلت المساجد، والجماعات مدة شهور ببغداد[3].

وكان هدف ابن العلقمى أن يزيل السنة بالكلية، وأن يظهر البدعة الرافضة، وأن يبنى للرافضة مدرسة هائلة ينشرون بها مذهبهم، فلم يقدره اللَّه على ذلك؛ بل أزال نعمته عنه، وقصف عمره بعد شهور يسيرة من هذه الحادثة، وأتبعه بولده[4].

٢- الدولة الصفوية:

فى الدولة الصفوية - والتى أسسها الشاه إسماعيل الصفوى- فُرض تشيع الاثنا عشرية على الإيرانيين قسرًا، وجُعل المذهب الرسمى لإيران، وكان إسماعيل قاسيًا متعطشًا للدماء إلى حدٍّ لا يكاد يصدق[5]، ويشيع عن نفسه أنه معصوم، وليس بينه وبين المهدى فاصل، وأنه لا يتحرك إلا بمقتضى أوامر الأئمة الاثنى عشر[6]، ولقد تقلد سيفه وأعمله فى أهل السنة، وكان

(١) كان النصير عند هولاكو قد استصحبه فى خدمته لما فتح قلاع الألموت، وانتزعها من أيدى الإسماعيلية. «البداية والنهاية» (١٣/ ٢٠١).

(٢) «منهاج السنة» (٣/ ٣٨).

(٣) «البداية والنهاية» (١٢/ ٢٠٣).

(٤) المصدر السابق (١٣/ ٢٠٢-٢٠٣).

(٥) «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق» على الوردى، ص ٥٦.

(٦) «الفكر الشيعى والنزعات الصوفية» كامل الشيبى، ص ٤١٣.

يتخذ سبّ الخلفاء الثلاثة وسيلة لامتحان الإيرانيين ، وقد أمر الشاه أن يعلن السبّ فى الشوارع، والأسواق، وعلى المنابر، منذر المعاندين بقطع رقابهم، وكان إذا فتح مدينة أرغم أهلها على اعتناق الرفض بقوة السلاح[١].

ولقد آزر شيوخ الروافض سلاطين الصفويين فى الأخذ بالتشيع إلى مراحل من الغلو، وفُرض ذلك عل مسلمى إيران بقوة الحديد والنار، وكان من أبرز هؤلاء الشيوخ شيخهم على الكركى[٢] الذى يلقبه الشيعة بالمحقق الثانى، والذى قربه الشاه طهماسب بن الشاه إسماعيل، وجعله الآمر المطاع فى الدولة، وكذلك كان من شيوخ الدولة الصفوية المجلسى، والذى شارك السلطة فى التأثير على المسلمين فى إيران، حتى يقال: إن كتابه «حق اليقين» كان سببًا فى تشيع سبعين ألف سنى من الإيرانيين[٣]، والأقرب أن هذا من مبالغات الشيعة، فإن الرفض فى إيران لم يجد مكانه إلا بالقوة والإرهاب، لا بالفكر والإقناع[٤].

ولا ينسى الجانب الآخر من أثر الدولة الصفوية، وذلك فى حروبها لدولة الخلافة الإسلامية العثمانية، وتعاونها مع الأعداء من البرتغال ثم الإنجليز ضد المسلمين، وتشجيعها لبناء الكنائس ودخول المبشرين والقسس، مع محاربتهم للسنة وأهلها[٥].

هذه بعض آثار دولهم وأفرادهم فى هذا المجال، ومن كلمات ابن تيمية- رحمه اللَّه- الخالدة والمهمة فى هذا الموضوع، والتى إذا طبقتها على الواقع، وإذا استقرأت من خلالها وقائع التاريخ رأيت صدقها كالشمس، قوله رحمه اللَّه: فلينظر كل عاقل فيما يحدث فى زمانه، وما يقرب من زمانه من الفتن والشرور والفساد فى الإسلام؛ فإنه يجد معظم ذلك من قبل الرافضة، وتجدهم من أعظم الناس فتنًا وشرًا، وأنهم لا يقعدون عما يمكنهم من الفتن والشرور وإيقاع الفساد بين الأمة[٦]، ونحن قد علمنا بالمعاينة والتواتر أن الفتن والشرور العظيمة التى لا تشابهها فتن إنما تخرج عنهم[٧].

---

(١) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١٤٧٥).

(٢) المصدر نفسه (٣/ ١٤٧٦).

(٣) «عقيدة الشيعة» دونلدسن، ص ٣٠٢ .

(٤) «أصول الشيعة الإمامية» (٢/ ١٤٧٨).

(٥) المصدر نفسه (٢/ ١٤٧٨).

(٦) «منهاج السنة» (٣/ ٢٤٣).

(٧) المصدر السابق (٣/ ٢٤٥).

فمع من نتحد يا معشر أهل السنة؟! مع من يطعن فى قرآننا ويفسره على غير تأويله، ويحرف الكلم عن مواضعه، ويكفِّر الصديق والفاروق وأم المؤمنين وأحب نساء النبىﷺ إليه عائشة -رضى اللَّه عنها- وطلحة والزبير وغيرهم من أجلة الصحابة رضوان اللَّه عليهم، ويخادع المسلمين باسم التقية[1].

٣- من التجارب المعاصرة فى التقريب:

(أ) تجربة مصطفى السباعى:

بذل الدكتور مصطفى السباعى عدة مساعٍ مع بعض علماء الشيعة فى مسألة التقريب، وسعى لعقد مؤتمر إسلامى لدراسة السبل الكفيلة لإرساء دعائم الألفة والمودة والتقارب بين الفريقين، وكان يرى من أكبر العوامل فى التقريب أن يزور علماء الفريقين بعضهم بعضًا، وأن تصدر الكتب والمؤلفات التى تدعو إلى التقارب، وكان يرى عدم إصدار الكتب التى تثير ثائرة أحد الطرفين، وقام مصطفى السباعى بزيارة أحد مراجع الشيعة الكبار، ومن يُعد عندهم من أكبر دعاة الوحدة الإسلامية والتقريب بين المذاهب والدعوة إلى توحيد الصف وجمع الكلمة، وهو شيخهم عبد الحسين شرف الدين الموسوى، فألفاه متحمسًا لهذه الفكرة ومؤمنًا بها، واتفق معه على عقد مؤتمر إسلامى بين علماء السنة والشيعة لهذا الغرض.

كما قام السباعى بزيارة وجوه الشيعة من سياسيين وتجار وأدباء للغرض نفسه، وخرج من هذه الاتصالات فرحًا لحصوله على تلك النتائج، وما كان يخطر ببال السباعى- رحمه اللَّه- أو يدور بخلده ما تنطوى عليه نفوس القوم من أهداف، وما يرمون إليه من وراء دعوة التقريب من خطط، حتى فوجئ السباعى - كما يقول- بعد فترة بأن هذا الموسوى المتحمس للتقريب قام بإصدار كتاب فى أبى هريرةرضي الله عنه ملىء بالسباب والشتائم؛ بل انتهى فيه إلى القول بأن أبا هريرةرضي الله عنه كان منافقًا كافرًا، وأن الرسول قد أخبر عنه بأنه من أهل النار[2].

ثم يقول السباعى: لقد عجبت من موقف عبد الحسين فى كلامه وفى كتابه معًا، ذلك الموقف الذى لا يدل على رغبة صادقة فى التقارب ونسيان الماضى[3].

---

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ٢٨٠).

(٢) «السنة ومكانتها» ص ٩.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠.

ويذكر السباعى أن غاية ما قدم شيوخ الشيعة تُجاه فكرة التقريب هى جملة من المجاملة فى الندوات والمجالس، مع استمرار كثير منه فى سبِّ الصحابة وإساءة الظن بهم، واعتقاد كل ما يروى فى كتب أسلافهم من تلك الروايات والأخبار[1]، ويذكر أنهم وهم ينادون بالتقريب لا يوجد لروح التقريب أثر لدى علماء الشيعة فى العراق وإيران، فلا يزال القوم مصرِّين على ما فى كتبهم من ذلك الطعن الجارح، والتصوير المكذوب لما كان بين الصحابة من خلاف، كأن المقصود من دعوة التقريب هى تقريب أهل السنة إلى مذهب الشيعة[2].

ويذكر السباعى أن كل بحث علمى فى تاريخ السنة أو المذاهب الإسلامية لا يتفق مع وجهة نظر الشيعة، يقيم بعض علمائهم النكير على من يبحث فى ذلك، ويتسترون وراء التقريب، ويتهمون صاحب هذا البحث بأنه متعصب معرقل لجهود المصلحين فى التقريب؛ ولكن كتابًا ككتاب عبد الحسين شرف الدين فى الطعن فى أكبر صاحبى موثوق فى روايته للأحاديث فى نظر أهل السنة لا يراه أولئك العائبون أو الغاضبون عملاً معرقلاً لجهود الساعين إلى التقريب، ويقول: لست أحصر المثال بكتاب «أبى هريرة» المذكور، فهناك كتب تطبع فى العراق وفى إيران، وفيها من التشنيع على جمهور الصحابة ما لا يتحمل سماعه إنسان ذو وجدان وضمير؛ مما يؤجج نيران التفرقة من جديد[3].

هذه تجربة الشيخ السباعى رحمه اللَّه، ومحاولته أفلست أمام تعصب شيوخ الشيعة، وإصرارهم فى عدوانهم على خير جيل وُجِدَ فى خير القرون[4].

لقد أصبح التقريب فى مفهوم الشيعة الرافضة أن يُتاح لهم المجال لنشر عقائدهم فى ديار السنة، وأن يستمروا فى نيلهم من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وأن يسكت أهل السنة عن بيان الحق، وإن سمع الروافض الحق يعلو هاجوا وماجوا قائلين: إن الوحدة فى خطر[5].

(ب) تجربة الشيخ موسى جار اللَّه:

هذا الشيخ الجليل من علماء روسيا، فهو موسى بن جار اللَّه التركستانى الفازانى الروسى، شيخ مشايخ روسيا فى نهاية العصر القيصرى وبداية الحكم السوفيتى، كان صاحب الكلمة

(١، ٢) المصدر السابق، ص ٩، ١٠.

(٣) المصدر السابق، ص ١٠.

(٤) «مسألة التقريب» (٢/ ١٩٨).

(٥) «مسألة التقريب» (٢/ ١٩٨).

الأولى والأخيرة فى أمور مسلمى روسيا الذين كانوا يزيدون عن الثلاثين مليون نسمة، ثم هب عليه إعصار الشيوعية، فأصبح بعيداً عن دياره وأهله، وقام بتأليف رسائل وكتب تُنقل بين الهند والحجاز ومصر والعراق وإيران، قال عن نفسه: كان بوسعى أن أعد كاتب روسيا الأول، وأحد زعماء الطليعة فيها لو أننى تخليت عن إيمانى؛ ولكننى آثرت أن أشترى الآخرة بالدنيا[1].

حاول هذا العالم الجليل أن يجمع شمل الأمة، وأن يوحد أهل السنة والشيعة، وبذل جهوداً فى هذا الجانب عظيمة، فبدأ بدراسة كتب الشيعة، وطالعها باهتمام، كما يذكر أنه طالع «أصول الكافى وفروعه» و«من لا يحضره الفقيه» وكتاب «الوافى» و«مرآة العقول» و«بحار الأنوار» و«غاية المرام»، وكتبًا كثيرة غير هذه الكتب[2]، ثم زار ديار الشيعة وعاش فيها أكثر من سبعة أشهر يزور معابدها ومشاهدها ومدارسها، ويحضر محافلها وحفلاتها فى العزائم والمآتم، ويحضر حلقات الدروس فى البيوت والمساجد وصحونها، والمدارس وحجراتها، وأقام بالنجف أيام المحرم، ورأى كل ما تأتى به الشيعة أيام العزاء ويوم عاشوراء.

وخرج هذا العالم بنتيجة علمية؛ فرأى ببصيرته النافذة وعمله الغزير أن نقد عقائد الشيعة وواقعها هو أول مرحلة من تأليف قلوب الأمة، لا تأليف بدونها، وكان أول مساعيه فى التقريب لقاءه مع شيخ الشيعة محسن الأمين فى طهران، وجرى بينهما بعض الحديث، ثم قدم له الشيخ موسى ورقة صغيرة كان تاريخ الرسالة (٢٦/ ٨/ ١٩٣٤) وأرسل منها نسخة إلى علماء النجف، وأخرى إلى علماء الكاظمية، فكتب فيها: أقدم هذه المسائل لأساتذة النجف الأشرف بيد الاحترام، بأمل الا ستفادة بقلب سليم صادق كله رغبة فى تأليف عالمى الإسلام والشيعة الإمامية الطائفة المحقة- يعنى: على زعمهم[3]- وعامة أهل السنة والجماعة، راجيًا إجابة الأساتذة جميعاً أو فرادى، وكل ببيانه البليغ، وبتوقيع يده مؤكداً بخاتمه ومهره.

ثم أورد فى الرسالة ما فى كتب الشيعة من أمور منكرة، مشيراً إلى أرقام الصفحات فى كل ما يذكره، فذكر عدة قضايا خطيرة فى كتب الشيعة الرافضة تحول بين الأمة والائتلاف مثل:

- تكفير الصحابة.

- اللعنات على العصر الأول.

---

(١) المصدر نفسه (١٢/ ٢٠١).

(٢) «الوشيعة» ص ١٩، «مسألة التقريب» (٢/ ١٩٩).

(٣) «مسألة التقريب» (٢/ ٢٠٥).

- تحريف القرآن الكريم

- حكومات الدولة الإسلامية، وقضاتها وكل علمائها طواغيت فى كتب الشيعة.

- كل الفرق الإسلامية كافرة ملعونة خالدة فى النار إلا الشيعة.

- الجهاد فى كتب الشيعة مع غير الإمام المفترض طاعته حرام مثل حرمة الميتة وحرمة الخنزير، ولا شهيد إلا للشيعة، والشيعى شهيد ولو مات على فراشه، والذين يقاتلون فى سبيل اللَّه من غير الشيعة فالويل يتعجلون.

ثم قال الشيخ بعد ما نقل شواهد هذه المسائل من كتب الشيعة المعتمدة مخاطبًا شيوخ الشيعة: هذه ست من المسائل عقيدة الشيعة فيها يقين، فهل يبقى لتوحيد كلمة المسلمين فى عالم الإسلام من أمل وهذه عقيدة الشيعة؟!.

وهل يبقى بعد هذه المسائل، وبعد هذه العقيدة لكلمة التوحيد فى قلوب أهليها من أثر؟!.

وهل يمكن أن يكون للأمم الإسلامية - ولهم هذه العقيدة- فى سبيل غلبة الإسلام فى مستقبل الأيام من سعى؟!.

● ثم أردف ذلك بمسائل منكرة أخرى؛ مثل:

- رد الشيعة لأحاديث الأمة، ودعواهم أن كل ما خالف الأمة فيه الرشاد، ويرى أن هذا المبدأ هدم لدين الشيعة قبل أن يهدم دين الإسلام.

- وما فى كتب الشيعة من أبواب فى آيات وسور نزلت فى الأئمة والشيعة، وفى آيات وسور نزلت فى كفر أبى بكر وعمر، وكفر من اتبعهما.

- وغلو الشيعة فى التقية.

● ثم أباطيل أخرى شنيعة فى كتب الشيعة؛ مثل:

- أن رسول اللَّه ﷺ طلق عائشة، فخرجت من كونها أم المؤمنين.

- أن القائم عندما يقوم يقيم الحد على عائشة؛ انتقامًا لأمة ابنة النبى ﷺ فاطمة عليها وعلى أبيها وأولاده الصلاة والسلام.

- أن القائم إذا ظهر بهدم مساجد الإسلام.

- ثم ذكر أن دين الشيعة روحه العداء، وأن ما فى كتب الشيعة من حكايات العداء بين الصديق والفاروق، وبين على كلها موضوعة.

- وذكر أن كتب الشيعة تقول على لسان بعض الأئمة: إن الأمة وإن كانت لها أمانة وصدق ووفاء لا تكون مؤمنة؛ لإنكارها الولاية.

- وإن الشيعة وإن لم يكن عندها شيء من الدين لا عتب لها؛ لأنها تدين بولاية إمام عادل.

وذكر مسائل أخرى ثم قال: فتفضلوا أيها الأساتذة السادة بالإفادة حتى يتحد الإسلام، وتجتمع كلمة المسلمين حول كتاب اللَّه المبين، فماذا كان جواب الشيعة على هذه المسائل التى نقلتها من أمهات كتب الشيعة، عرضًا على سبيل الاستيضاح، عملاً بأمر اللَّه فى كتابه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣- الأنبياء: ٧٠].

يقول: ثم انتظرت سنة وزيادة، ولم أسمع جوابًا من أحد إلا من كبير مجتهدى الشيعة بالبصرة، فقد قام بوظيفته، وتفضل علىَّ بكل أجوبته فى كتاب تزيد صفحاته على تسعين، بكلمات فى الطعن فى العصر الأول أشد وأجرح من كلمات كتب الشيعة، ثم كتب الشيخ موسى كتابه «الوشيعة فى نقد عقائد الشيعة» بعد أن لم يرَ استجابة من شيوخ الشيعة، ويقول: إننى أدافع بذلك عن شرف الأمة وحرمة الدين، وأقضى به حقوق العصر الأول علىَّ وعلى كل الأمة[1].

وإذا كان الشيخ موسى جار اللَّه يرى فى نشره كتاب «الوشيعة»، وفى نصحه لشيوخ الشيعة أن ذلك أول تدبير فى التأليف والتقريب، فإن شيوخ الشيعة ترى أن ما كشفه الشيخ موسى يجب أن يكون دفينًا، ويستفزهم مثل هذا الكشف غاية الاستفزاز، والسبب فى انزعاج شيوخ الشيعة من أى كشف - لما فى كتبهم من أباطيل- أن فى ذلك فضحًا لأغراضهم ومآربهم، وكشفًا لاستغلالهم لجمهور البسطاء من الشيعة دينيًا باسم النيابة عن المعصوم المنتظر، وماليًا باسم خُمس هذا المنتظر[2].

---

(١) «الوشيعة» ص ٣٩، «مسألة التقريب» (٢/ ٢٠٨).

(٢) «مسألة التقريب».

٤- المنهج السليم للتقريب :

هو أن يقوم علماء السنة بجهد كبير لنشر اعتقادهم الصحيح المنبثق من كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، وبيان صحته وتميزه عن مذاهب أهل البدع، وكشف مؤامرات الشيعة الرافضة وأكاذيبهم، وما يستدلون به من كتب أهل السنة، والرد على الشبهات الموجهة لأهل السنة بعلم وعدل وبرهان، ولابد من مصاحبة ذلك كله ببيان لانحرافات الشيعة الرافضة، وكشف ضلالاتهم وأصولهم الفاسدة، وإذا كان أئمة السنة قد شاركوا فى ذلك فإنه يجب مضاعفة الجهد، وأن يكون جهداً جماعيًا مخططًا له.

إن المنهج الأصلى للتقريب هو بيان الحق وكشف الباطل، وتقريب الشيعة إلى كتاب اللَّه وسنة رسوله ﷺ، وفهم الإسلام الصحيح من خلال علماء أهل السنة وعلى رأسهم فقهاء وعلماء أهل البيت؛ كأمير المؤمنين على وأبنائه وأحفاده من العلماء، ولابد من الوقوف فى وجه المد التبشيرى الرافضى الذى يشين لأهل البيت الأطهار، والذى ينشط اليوم بشكل قوى فى العالم الإسلامى وفى أوربا وأمريكا، وحتى يجتمع المسلمون على كلمة سواء، ويتعصموا بحبل اللَّه جميعًا ولا يتفرقوا.

وإذا كان لا يجدى مع بعض علماء الشيعة الرافضة الاحتجاج عليهم بالقرآن والسنة والإجماع، وبيان الحق بهذه الأصول لمخالفتهم لأهل السنة فى ذلك، فلا يعنى ذلك أن نتوقف عن بيان مذهب أهل السنة وصحته، وبطلان مذهب الشيعة وضلاله فى تلك الأصول، فذلك سيحد من انتشار عقيدة الروافض بين أهل السنة بإذن اللَّه تعالى.

وعلينا أن نبحث عما يكشف باطلهم من كتبهم نفسها، وهذا المنهج لم يسلكه علماؤنا المتقدمون الذين اهتموا بالرد على الروافض، وتفنيد حججهم، ودحض دعاواهم، ولعل السبب فى ذلك أن كتب القوم لم يكن لها ذلك الذيوع والانتشار، وكانت موضع التداول الخاص بهم، أو أن السبب أن هناك بعض كتبهم الأساسية قد وضعت من المتأخرين ونسبت للمتقدمين، أو زيد عليها فى العصور المتأخرة؛ كعصر الدولة الصفوية.

أيًا كان السبب هذا أو ذاك جميعًا فإن كتب الروافض اليوم قد انتشرت ودان بقدسيتها وآمن بصحتها الكثير من الشيعة الرافضة، فهم لا يؤمنون إلا بما جاء فيها، ولا يحتجون إلا بها، ويردُّون بها السنة الصحيحة؛ بل نصوص الكتاب الظاهرة؛ بل منهم من يصدق أساطيرها التى

تمس كتاب اللَّه العظيم، وتزعم الوحى للأئمة وعلم الغيب، فليكن تصحيح وضع الشيعة من كتبهم، وكشف ضلالهم من رواياتهم، ومنطلق التقريب الصحيح من مدوناتهم[1].

وقد قامت جهود مشكورة فى هذا المجال، وظهرت بعض الكتب؛ مثل: «الإمامة والنص» فيصل نور، «ثم أبصرت الحقيقة» محمد سالم الخضر، و«أصول الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» د/ نصر عبد اللَّه بن على القفارى، و«دراسة عن الفرق وتاريخ المسلمين» للدكتور / أحمد جلى.

إن هذا المسلك ينبغى أن يُدرس بعناية واهتمام، فإن القارئ لكتب الشيعة يتلمس خيوطًا بيضاء وسط ركام هائل من الضلال، ومن الممكن أن ينسج من هذه الخيوط العقيدة الحقة للأئمة الموافقة للكتاب والسنة الصحيحة، المنجية من الضياع والتيه الذى يعيشونه، وهذه الخيوط كما تشمل الأصول تشمل الفروع، وعلى ذلك يمكن اللقاء والتقارب[2].

كما أنه ينبغى التنويه وتشجيع الأصوات الإصلاحية الشيعية الصادقة، واحترامهم وتقديرهم، والوقوف معهم فى نصيحة أقوامهم؛ كالذى قام به السيد حسين الموسوى رحمه اللَّه فى كتابه «لله ثم للتاريخ، كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار»، وكالجهد العلمى الذى قام به السيد أحمد الكاتب مشكورًا فى كتاب «تطور الفكر السياسى الشيعى من الشورى إلى ولاية الفقيه».

وعلينا أن نقف مع كل محب صادق لأهل البيت مقتفيًا لآثارهم الصحيحة، وهديهم الجميل فى إرشاد الناس لكتاب اللَّه وسنة نبيه عليه أفضل الصلاة والسلام، ونعاملهم بكل احترام وتقدير، ونأخذ بأيديهم نحو شواطئ الأمان، ونبين لهم أن القرآن الكريم والسنة المطهرة مرجع كل مسلم فى تعرف أحكام الإسلام، ويُفهم القرآن الكريم طبقًا لقواعد اللغة العربية من غير تكلف ولا تعسف، ويرجع فى فهم السنة المطهرة إلى رجال الحديث الثقات[3]، وأن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا المعصوم ﷺ، وكل ما جاء عن السف -رضى اللَّه عنهم- موافقًا للكتاب والسنة قبلناه، وإلا فكتاب اللَّه وسنة رسوله أولى بالاتباع، ولكنَّا لا نعرض للأشخاص فيما اختلفوا فيه بطعن أو تجريح، ونكلهم إلى نياتهم وقد أفضوا إلى ما قدموا[4].

---

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ٢٨٢-٢٨٣).
(٢) المصدر نفسه (٢/ ٢٩٦).
(٣) «النهج المبين لشرح الأصول العشرين» د/ عبد اللَّه الوشلى، ص ١٢٦.
(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

وكل بدعة فى دين اللَّه لا أصل لها استحسنها الناس بأهوائهم، سواء بالزيادة فيه أو بالنقص منه - ضلالة تجب محاربتها[1]، والقضاء عليها بأفضل الوسائل التى لا تؤدى إلى ما هو شر منها، ومحبة الصالحين واحترامهم، والثناء عليهم بما عرف من طيب أعمالهم قربة إلى اللَّه تبارك وتعالى، والأولياء هم المذكورون فى قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ﴿٦٣﴾﴾ [يونس: ٦٣] والكرامة ثابتة لهم بشرائطها الشريعة، مع اعتقاد أنهم رضوان اللَّه عليهم لا يملكون لأنفسهم نفعًا ولا ضرًا فى حياتهم أو بعد مماتهم، فضلاً عن أن يهبوا شيئًا من ذلك لغيرهم[2].

وزيارة القبور أيًا كانت سنة مشروعة بالكيفية المأثورة؛ ولكن الاستعانة بالمقبورين، وطلب قضاء الحاجات منهم عن قرب أو بعد، والنذر لهم، وتشييد القبور وسترها، والتمسح بها، والحلف بغير اللَّه، وما يحلق بذلك من المبتدعات - كبائر تجب محاربتها، ولا نتأول لهذه الأعمال سدًا للذريعة[3].

والعرف الخاطئ لا يغير من حقائق الألفاظ الشرعية؛ بل يجب التأكد من حدود المعانى المقصود بها والوقوف عندها، كما يجب الاحتراز من الخداع اللفظى فى كل نواحى الدنيا والدين، فالعبرة بالمسميات لا بالأسماء[4].

والإسلام يحرر العقل، ويحث على النظر فى الكون، ويعرف قدر العلم والعلماء ويرحب بالصالح والنافع من كل شىء، والحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق الناس بها[5]، ولا نكفر مسلمًا - أقر بالشهادتين، وعمل بمقتضاها، وأدى الفرائض- برأى أو معصية إلا أن أقرَّ بكلمة الكفر، أو أنكر معلومًا من الدين بالضرورة، أو كذب صريح القرآن، أو فسره على وجه لا تحتمله أساليب اللغة العربية بحال، أو عمل عملاً لا يحتمل تأويلاً غير الكفر[6].

إن مثل هذه الأصول والمفاهيم تعين الناس عمومًا على فهم الإسلام المتمثل فى كتاب اللَّه

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٣) «النهج المبين لشرح الأصول العشرين» ص ٢٧٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٠٥.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٢٣.

(٦) المصدر نفسه، ص ٣٤٣.

وسنة رسوله ﷺ، ومنهج أهل السنة والجماعة الذى أصَّلَ لأصوله رسول اللَّه ﷺ والخلفاء الراشدون المهديون، ومن سار على نهجهم من العلماء والفقهاء.

إن أهل الحق المتمسكين بنهج أهل السنة ليس عندهم بدع بحمد اللَّه، ومستندهم القرآن والسنة الصحيحة، ولا يمكنهم التنازل عن شيء من ذلك مما قد يجعل الدين عرضة للمساومة، وأما الشيعة الرافضة فعندهم من البدع الشيء الكثير، لا يمنعهم شيء من التنازل عنها إلا التعصب، واتباع الهوى، والمصالح المادية لبعض شيوخهم المنحرفين عن هدى أمير المؤمنين على وعلماء أهل البيت -رضى اللَّه عنهم- جميعًا.

وذكر العلماء أن أهل السنة عليهم إنكار بدع المبتدعة، وإن كان المبتدع متعبدًا بها معتقدًا صوابها، ولا بأن نقيد إنكارنا على هذه البدع بالقيد المصلحى وفق قاعدة الترجيح بين المفاسد والمصالح المتعارضة بأن نحتمل المفسدة اليسيرة من أجل درء المفسدة الكبيرة، ونحتمل تفويت المعروف الأصغر حرصًا على جلب المعروف الأكبر، وهذه قاعدة صحيحة عند الفقهاء، والعمل بهذه القاعدة قد يجعلنا نسكت عن إنكار بدعة الشيعة الرافضة فى وقت من الأوقات، أو فى مكان من الأمكنة، سدًا للذريعة، وخروجًا عن أصل الإنكار إذا كان الإنكار يؤدى إلى هياج الفتن، وإراقة الدماء، والاقتتال بين أهل بلد يتكافأ فيه عدد الشيعة مع عدد أهل السنة، وأما فى الأحوال الاعتيادية التى لا تكون هناك مفسدة تصاحب هذا الإنكار يكون مستساغًا أو واجبًا[1].

وعلى علماء أهل السنة أن يلتزموا أسلوب البحث العلمى الهادئ فى مناقشة بدع المبتدعة، وأن يترفقوا معهم، وقد يكون من تمام الترفق زيارتهم ومعاونتهم فى الحدود التى لا خلاف فيها، أو نجدتهم فى الملمات وأيام المصاعب، أو نصرهم إذا كانوا فى نزاع مع كافر أو ظالم، وفق السياسة الشرعية الخاضعة للمصالح والمفاسد، إلا أن هذا الأصل فى التعاون وحسن العلاقة وهدوء البحث لا يمكن أن يطرد دائمًا ليشمل من يأتى من الشيعة الرافضة بغلو قد يكون فى السكوت عنه تحريك الغوغاء والدهماء؛ بل الواجب أن نُنكر على أهل الغلو الشديد والأقوال الشاذة فى كل الأحوال.

---

(١) «مسألة التقريب» (٢/ ٣٦٠).

والحد المميز بين الطائفتين الأولى التى نترفق معها فى الكلام، والثانية التى نغلظ لها الكلام إنما يكون كامنًا فى مدى اعتماد القائل على نص شرعى يتكون منه شبهة له، أو على تأويل قد تميل إليه بعض الأذهان، وأما من يتبع غرائب النقول عن المجاهيل والمتأخرين ومن لا تأويل له فالإنكار من تجاهه أولى، وربما كان الإغلاظ له أوجب[1].

إن أهل الحل والعقد من أهل السنة فى المجتمعات الطائفية هم الذين يقدرون المواقف السياسية، والتحالفات الحزبية مع الطوائف الأخرى، وفق فقه المصالح والمفاسد الذى تضبطه قواعد السياسة الشرعية، وهذا لا يمنع العلماء والدعاة من تعليم المسلمين أصول منهج أهل السنة وتربيتهم عليه، والتحذير من العقائد المنحرفة المندسة فى أوساط المسلمين؛ حتى لا يتأثروا بتلك الأفكار الفاسدة التى يجتهد دعاتها فى نشرها بالليل والنهار، والسر والإعلان بدون ملل ولا كلل.

وقد قام رسول اللَّه ﷺ إبان هجرته للمدينة بعقد المعاهدات مع اليهود، والتى تؤمن لهم حياة كريمة فى ظل الدولة الإسلامية، وكان القرآن الكريم فى نفس الوقت يتحدث عن عقائد اليهود وتاريخهم وأخلاقهم، حتى يعرف المسلمون حقيقة الشخصية اليهودية، فلا ينخدعوا بها.

*****

(تم الكتاب والحمد للَّه الكريم الوهاب)

(١) المصدر نفسه (٢/ ٣٦١).

• المصادر والمراجع •

١- «المهدى وفق أشراط الساعة» د/ محمد أحمد إسماعيل المقدم، الدار العالمية، الإسكندرية، الطبعة الأولى (١٤٣٣هـ).

٢- «الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوى الضال» للدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلى، مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٣- «النهج المبين للأصول العشرين» عبد اللّه القاسم الوشلى، دار المجتمع، جدة، الطبعة الأولى ١٤١١هـ-١٩٩٠).

٤- «مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» د/ ناصر بن عبد اللّه القفارى، دار طيبة، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ) السعودية.

٥- «أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» عرض ونقد: د/ ناصر بن عبد اللّه بن على القفارى، دار الرضا للنشر والتوزيع، الجيزة بمصر، الطبعة الثالثة (١٤١٨هـ-١٩٩٨م).

٦- «بذل المجهود فى إثبات مشابهة الرافضة لليهود» عبد اللّه الجميلى، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية (١٤١٤هـ-١٩٩٤م).

٧- «السنة ومكانتها فى التشريع» د/ مصطفى السباعى، المكتب الإسلامى، الطبعة الرابعة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٨- «انتصار الحق» (مناظرة علمية مع بعض الشيعة الإمامية) مجدى محمد على، دار طيبة، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٩- الموسوعة الحديثية «السنن الكبرى» للإمام أبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠١م).

١٠- «ثم أبصرت الحقيقة» محمد سالم الخضر، دار الإيمان للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (١٤٢٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١١- «تفسير القرطبى» لأبى عبد اللّه محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى، مكتبة الرشد، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٢- «مع الشيعة الاثنا عشرية فى الأصول والفروع» د/ على السالوس، دار التقوى، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م).

١٣- «خلافة على بين أبى طالب #» عبد الحميد على ناصر فقيهى، (رسالة علمية قدمت للجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة) لم تطبع حتى الآن، أشرف عليها الدكتور أكرم ضياء العمرى.

١٤- «الاستيعاب فى معرفة الأصحاب» لأبى عمر يوسف بن محمد بن عبد البر، تحقيق: على محمد البجاوى، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

١٥- «البداية والنهاية» لأبى الفداء الحافظ ابن كثير الدمشقى، دار الريان، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م).

١٦- «الانشراح ورفع الضيق فى سيرة أبى بكر الصديق» د/ على محمد الصلابى، دار التوزيع والنشر الإسلامية (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م).

١٧- «دراسات فى الأهواء والفرق والبدع، وموقف السلف منها» د/ ناصر بن عبد الكريم العقل، دار أشبيليا، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧م) الرياض.

١٨- «الخوارج فى العصر الأموى» د/ نايف معروف، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الرابعة.

١٩- الموسوعة الحديثية «مسند الإمام أحمد بن حنبل» توزيع وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، الطبعة الثانية (١٤٢٠هـ- ١٩٩م).

٢٠- «عقيدة أهل السنة والجماعة فى الصحابة الكرام» د/ ناصر على عائض حسن الشيخ، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

٢١- «السنة» لأبى بكر أحمد بن محمد الخلال، تحقيق: د/ عطية الزهرانى، دار الراية، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ).

٢٢- «فتح البارى» المطبعة السلفية، الطبعة الثانية (١٤١٠هـ).

٢٣- «تاريخ الطبرى» لأبى جعفر، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ- ١٩٧٨م).

٢٤- «سنن أبى داود» الإمام أبو داود سليمان السجتسانى، تحقيق وتعليق: عزت الدعاس (١٣٩١هـ) سوريا.

٢٥- «سنن ابن ماجه» الحافظ أبو عبد اللّه محمد بن يزيد القزوينى، دار الفكر.

٢٦- «سنن الترمذى» أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى، دار الفكر (١٣٩٨هـ).

٢٧- «سنن النسائى» أحمد بن شعيب بن على بن بحر بن سنان بن دينار النسائى، بشرح جلال الدين السيوطى، وحاشية الإمام السندى، دار الفكر العربى، بيروت، الطبعة الأولى (١٣٤٨هـ- ١٩٣٠م).

٢٨- «الإحسان فى صحيح ابن حبان» علاء الدين على بن بلبان الفارسى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩١م).

٢٩- «السلسلة الصحيحة» للألبانى، الكتب الإسلامى.

٣٠- «معجم الطبرانى الكبير» لأبى القاسم سليمان بن أحمد الطبرانى، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثانية (١٤٠٦هـ-١٩٩٥).

٣١- «السنة» لعبد اللّه بن أحمد بن حنبل، تحقيق: أبى هاجر محمد السعيد بن بسيونى زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢- «شرح العقيدة الطحاوية» للعلامة محمد بن على بن محمد الأذرعى، خرَّج أحاديثها: محمد ناصر الدين الألبانى، المكتب الإسلامى، بيروت (١٣٩١هـ).

٣٣- «النهاية فى غريب الحديث والأثر» المجد الدين أبى السعادات المبارك بن محمد الجزرى، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود الطناحى، المكتبة الإسلامية.

٣٤- «صحيح مسلم» تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقى: دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية (١٩٧٢م).

٣٥- «صحيح مسلم بشرح النووى» المطبعة المصرية بالأهرام، الطبعة الأولى (١٣٤٧هـ-١٩٢٩م).

٣٦- «مجموع الفتاوى» تقى الدين أحمد بن تيمية الحرانى، دار الوفاء بالمنصورة، مكتبة العبيكان بالرياض، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ- ١٩٩٧م).

٣٧- «المصنف فى الأحاديث والآثار» للحافظ أبى بكر بن أبى شيبة، طبع الدار السلفية، بومباى، الهند، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

٣٨- «المصنف» لعبد الرزاق بن همام الصنعانى، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمى، طبع المكتبة الإسلامية، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٣هـ).

٣٩- «العواصم من القواصم» القاضى أبو بكر بن العربى، تحقيق: محب الدين الخطيب، إعداد: محمد سعيد مبيض، دار الثقافة، قطر، الدوحة، الطبعة الثانية (١٩٨٩م).

٤٠- «تحقق مواقف الصحابة فى الفتنة من روايات الطبرى والمحدثين» تأليف: د/ محمد أمحزون، دار طيبة، مكتبة الكوثر، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ- ١٩٩٤م).

٤١- «الإمامة والرد على الرافضة» للحافظ أبى نعيم الأصبهانى، تحقيق وتعليق: د/ على ابن محمد بن ناصر الفقيهى، طبع مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى (١٤٠٧هـ).

٤٢- «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادى، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٣٤٦هـ).

٤٣- «الاعتقاد على مذهب السلف وأهل السنة والجماعة» لأبى بكر أحمد بن الحسين البيهقى، الناشر: نشاط آياد فيصل آياد، باكستان.

٤٤- «الاقتصاد فى الاعتقاد» لأبى حامد الغزالى، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى (١٤٠٣هـ).

٤٥- «المقدمة» لابن خلدون.

٤٦- «عبد اللّه بن سبأ وأثره فى إحداث الفتنة فى صدر الإسلام» سليمان بن حمد العودة، دار طيبة، الطبعة الثالثة (١٤١٢هـ).

٤٧- «دراسات فى عهد النبوة والخلافة الراشدة» د/ عبد الرحمن الشجاع، دار الفكر المعاصر، صنعاء الطبعة الأولى (١٤١٩هـ-١٩٩٩م).

٤٨- «منهج على بن أبى طالب فى الدعوة إلى اللّه» د/ سليمان بن قاسم العيد، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م).

٤٩- «الدور السياسى للصفوة فى صدر الإسلام» السيد عمر، معهد الفكر العالمى.

٥٠- «المرتضى من سيرة أمير المؤمنين أبى الحسن بن على بن أبى طالب» لأبى الحسن الندوى، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٥١- «لسان العرب» محمد بن مكرم بن منظور، دار صادر، بيروت،

٥٢- «تاريخ المذاهب» لأبى زهرة، دار الفكر العربى، الطبعة الأولى.

٥٣- «الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة» عبد اللّه بن عمر بن سليمان الدميجى، دار طيبة، السعودية، الطبعة الثانى (١٤٠٩هـ).

٥٤- «مشكاة المصابيح» للتبريزى.

٥٥- «صحيح سنن الترمذى» محمد ناصر الدين الألبانى، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٠٨هـ).

٥٦- «صحيح سنن ابن ماجه» للألبانى، مكتب التربية العربى لدول الخليج الرياض، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ- ١٩٩٨م).

٥٧- «صحيح النسائى» للألبانى، مكتب التربية العربى لدول الخليج، الرياض، الطبعة الثالثة (١٤٠٨هـ-١٩٩٨).

٥٨- «مشكاة المصابيح» للألبانى.

٥٩- «حلية الأولياء وطبقات الأصفياء» لأبى نعيم أحمد بن عبد اللّه الأصفهانى، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٠- «مسند أحمد» تحقيق: أحمد شاكر، الطبعة الثالثة، دار المعارف، مصر (١٣٦٨هـ).

٦١- «تذكرة السامع والمتلكم فى آداب العالم والمتعلم» سعد اللّه بن جماعة، دار الكتب العلمية.

٦٢- «جامع بيان العلم وفضله» لأبى عمر يوسف بن عبد البر النمرى القرطبى، دار الفكر، دار الكتب الإسلامية (١٤٠٢هـ).

٦٣- «جامع بيان العلم وفضله» لأبى عمر يوسف بن عبد البر، الطبعة الرابعة (١٤١٩هـ-١٩٩٨م).

٦٤- «الإمام على بن أبى طالب» محمد رشيد رضا، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٣هـ-١٩٨٣م).

٦٥- «كنز العمال فى سنن الأقوال والأفعال» تحقيق : نديم مرعشلى، أسامة مرعشلى، مؤسسة الرسالة (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

٦٦- «روح المعنى» للألوسى.

٦٧- «مدارك السالكين » ابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقى، دار الكتاب العربى، بيروت (١٣٩٢هـ).

٦٨- «تاريخ دمشق» دار إحياء التراث، الطبعة الأولى.

٦٩- «شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة» لأبى القاسم هبه اللَّه بن الحسن بن منصور الطبرى اللالكائى، تحقيق: د/ أحمد سعد حمدان الغامدى، دار طيبة، الرياض.

٧٠- «روضة الناضر وجنة المناظر» لابن قدامة، موفق الدين عبد اللَّه بن أحمد المقدسى، المطبعة السلفية، القاهرة، الطبعة الأولى (١٣٩١هـ).

٧١- «المستدرك على الصحيحين» للإمام أبى عبد اللَّه النيسابورى بذيله «التخليص» للذهبى، دار الفكر، طبعة (١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م).

٧٢- «نهج البلاغة» شرح الشيخ محمد عبده، دار البلاغة، الطبعة الثامنة (١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م).

٧٣- «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» نور الدين على بن أبى بكر الهيثمى، دار الريان، القاهرة دار الكتاب العربى، بيروت.

٧٤- «الغلو فى الدين» د/ الصادق عبد الرحمن الغريانى، دار السلام، الطبعة الأولى، (١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).

٧٥- «الاعتصام» للشاطبى، تحقيق: محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، سنة (١٤٠٢هـ).

٧٦- «تفسير الفخر الرازى» أبو عبد اللَّه محمد بن عمر، دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثانية.

٧٧- «الشريعة» للإمام المحدث أبى بكر محمد بن الحسين الآجرى، تحقيق: د/ عبد اللّه بن سليمان الدميجى، الطبعة الأولى، دار الوطن، الرياض (١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

٧٨- «المغنى» للإمام العلامة ابن قدامة المقدسى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، (١٤١٣هـ-١٩٩٦م).

٧٩- «الإصابة فى تمييز الصحابة» أحمد بن على بن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٥م).

٨٠- «إعلام الموقعين عن رب العالمين» لشمس الدين أبى عبد اللّه محمد بن أبى بكر بن القيم، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، طبعة (١٤٠٧هـ).

٨١- «الأحكام السلطانية» لأبى الحسن على بن محمد بن حبيب، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

٨٢- «شرح نهج البلاغة» لابن أبى الحديد، تحقيق: حسن تميم، مكتبة الحياة، بيروت (١٩٦٤م).

٨٣- «صحيح سنن أبى داود» مكتب التربية العربى لدول الخليج.

٨٤- «المحلى بالآثار» للإمام أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٥- «معجم الطبرانى الأوسط» سليمان بن أحمد الطبرانى، دار العربية، بغداد (١٣٩٨هـ).

٨٦- «الموافقات فى أصول الشريعة» لأبى إسحاق الشاطبى، تحقيق: عبد اللّه دراز، دار الباز، مكة المكرمة.

٨٧- «مسائل الإمام أحمد» لأبى داود سليمان بن الأشعث، مطبعة المنار بمصر، سنة (١٣٥٣هـ).

٨٨- «مناقب الشافعى» للرازى محمد عبد الرحمن بن أبى حاتم، تحقيق: عبد الغنى عبد الخالق، دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٩- «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلانى، عن طبعة حيدر آباد.

٩٠- «الاستبصار فى نسب الصحابة من الأنصار» تحقيق: د/ على نويهض، دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ.

٩١- «تهذيب تاريخ دمشق» دار إحياء التراث العربى، بيروت، الطبعة الثالثة، (١٤٠٧هـ-١٩٨٧م).

٩٢- «النجوم الزهرة فى ملوك مصر والقاهرة» جمال الدين أبى المحاسن يوسف بن تغرى بردى، ، وزارة الثقافة والإرشاد القومى، القاهرة، بدون تاريخ.

٩٣- «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد، مؤسسة قرطبة.

٩٤- «فصل الخطاب فى سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب» على محمد الصلابى، دار الصحابة، الإمارات، الطبعة الأولى (٢٠٠٢م).

٩٥- «التمهيد والبيان فى مقتل الشهيد عثمان» محمد بن يحيى بن أبى بكر المالقى الأندلسى، حققه: د/ محمود يوسف زايد، دار الثقافة، الدوحة، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

٩٦- «ميزان الاعتدال» للذهبى، تحقيق: على محمد البجاوى، دار المعرفة، بيروت.

٩٧- «لسان الميزان» لابن حجر العسقلانى، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات، بيروت، الطبعة الثانية، (١٣٩٠هـ).

٩٨- «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لابن حبان البستى، محمود إبراهيم زيد، دار المعرفة، بيروت.

٩٩- «رجال الكشى» لأبى عمرو محمد بن عمر بن عبد العزيز الكشى، قدم له وعلق عليه: أحمد السيد الحسينى.

١٠٠- «الفصل فى الملل والأهواء والنحل» لأبى محمد بن حزم الظاهرى، مكتبة الخانجى، مصر.

١٠١- «المغنى فى الضعفاء» للذهبى، تحقيق: نور ا لدين عتر.

١٠٢- «غياث الأمم فى التياث الظلم» لإمام الحرمين الجوينى، تحقيق: عبد العظيم الديب، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة الأولى (١٤٠٠هـ).

١٠٣- «التذكرة فى أحوال الموتى والآخرة» لأبى عبد اللَّه محمد بن أحمد الأنصارى القرطبى، حققه وأخرج أحاديثه: فؤاد أحمد زمرلى، دار الكتاب العربى.

١٠٤- «حقبة من التاريخ» عثمان الخميس، دار الإيمان، الإسكندرية.

١٠٥- «العقيدة فى أهل البيت بين الإفراط والتفريط» د/ سليمان بن سالم بن رجاء السحيمى، مكتبة البخارى، الطبعة الأولى (١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م).

١٠٦- «أسد الغابة فى معرفة الصحابة» تحقيق: محمد إبراهيم البنا، مطبعة الشعب.

١٠٧- «تقريب التهذيب» لابن حجر.

١٠٨- «الكامل فى ضعفاء الرجال» لابن عدى، الحافظ أحمد بن عبد اللَّه الجرجانى، دار الفكر للطباعة، بيروت، الطبعة الثانية (١٤٠٥هـ).

١٠٩- «أنساب الأشراف» لأبى الحسن أحمد بن يحيى بن جابر البلاذرى.

١١٠- «المنتقى من منهاج الاعتدال فى نقض كلام أهل الرفض والاعتزال» للحافظ أبى عبد اللَّه محمد بن عثمان الذهبى، مكتبة دار البيان، حققه وعلق عليه: محب الدين الخطيب.

١١١- «تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى» لمحمد بن عبد الرحمن المباركفورى، مطبعة الاعتماد، نشر محمد عبد المحسن الكتبى، تصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان.

١١٢- «إوراء الغليل تخريج أحاديث منار السبيل» للشيخ محمد ناصر الدين الألبانى، الطبعة الأولى (١٣٩٩هـ) نشر: المكتب الإسلامى.

١١٣- «مسند أحمد مع الفتح الربانى» أحمد عبد الرحمن الساعاتى، مطبعة الفتح الربانى بالقاهرة، الطبعة الأولى.

١١٤- «تلخيص الحبير فى أحاديث الرافعى الكبير» لأبى الفضل أحمد بن على بن حجر العسقلانى، مراجعة: السيد عبد اللَّه هاشم اليمانى المدنى، المدينة المنورة (١٣٨٤هـ-١٩٦٤م).

١١٥- «الفكر الشيعى والنزعات الصوفية» كامل الشيبى، مكتبة النهضة، بغداد، مطابع دار التضامن (١٣٨٦هـ).

١١٦- «صحيح موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان» للألبانى، دار الصميعى السعودية، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

١١٧- «الأحكام السلطانية» لأبى يعلى محمد بن الحسين، تعليق: محمد حامد الفقى، دار الكتب العلمية، بيروت (١٤٠٣هـ).

١١٨- «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» للقاضى أبى بكر بن الطيب الباقلانى، تحقيق: محمد زاهد الكوثرى، الطبعة الثانية، مؤسسة الخانجى (١٣٨٢هـ).

١١٩- «مناقب الإمام أحمد بن حنبل» لأبى الفرج بن الجوزى، تحقيق: لجنة إحياء التراث، طبع دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة (١٤٠٢هـ).

١٢٠- «عقيدة الإمام ابن قتيبة» د/ على بن نفيع العليانى، مكتبة الصديق، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ- ١٩٩١م) السعودية.

١٢١- «مختصر التحفة الاثنا عشرية» للسيد محمود شكرى الألوسى، مكتبة إيشيق، استانبول، تركيا (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).

١٢٢- «أثر التشيع على الروايات التاريخية فى القرن الأول الهجرى» د/ عبد العزيز محمد نور ولى، دار الخضيرى، المدينة النبوية، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

١٢٣- «الشيعة والسنة» إحسان إلهى ظهير.

١٢٤- «دراسات عن الفرق وتاريخ المسلمين» د/ أحمد محمد جلى، شركة الطباعة العربية، السعودية، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ).

١٢٥- «الإمام الصادق» محمد أبو زهرة، دار الفكر العربى.

١٢٦- «الشيعة والقرآن» إحسان إلهى ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، الطبعة الثالثة (١٤٠٣هـ).

١٢٧- «تأويل مختلف الحديث» لأبى محمد عبد اللّه بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد محيى الدين الأصفر، المكتب الإسلامى، الطبعة الأولى (١٤٠٩هـ).

١٢٨- «الكفاية» أحمد بن على الخطيب، تحقيق وتعليق: الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربى، الطبعة الأولى (١٤٠٥هـ).

١٢٩- «فتح المغيث شرح ألفية الحديث» محمد بن عبد الرحمن السخاوى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣٠- «تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى» لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى، منشورات المكتبة العلمية بالمدينة المنورة، الطبعة الثانية (١٣٩٢هـ-١٩٧٢م).

١٣١- «مقدمة ابن الصلاح فى علوم الحديث» لأبى عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح، طبع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣٢- «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» إسماعيل بن عمر بن كثير، تحقيق: أحمد شاكر، طبع مكتبة ومطبعة محمد على صبيح وأولاده، الطبعة الثانية (١٣٧٠هـ).

١٣٣- «تفسير السعدى» المسمى «تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنَان» للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدى، تحقيق: محب زهدى النجار، المؤسسة السعدية.

١٣٤- «تفسير القرآن الكريم» لأبى الفداء إسماعيل بن كثير القرشى الدمشقى، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثانية (١٣٨٩هـ-١٩٧٠م).

١٣٥- «الفَرْق بين الفرَق» لعبد القاهر بن طاهر البغدادى، تعليق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علَى صبيح، مصر.

١٣٦- «أثر الإمامة فى الفقه الجعفرى وأصوله» على أحمد السالوس، دار وهدان للطباعة، القاهرة، الطبعة الأولى (١٤٠٢هـ).

١٣٧- «الخطوط العريضة للأسس التى قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثنا عشرية» محمد الدين الخطيب، المطبعة السلفية، القاهرة (١٣٩٣هـ).

١٣٨- «المحاسن النفسانية فى أجوبة المسائل الخرسانية» الشيخ حسين آل عصفور البحرانى، دار المشرق العربى، بيروت، البحرين.

١٣٩- «فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير» محمد على الشوكانى، مطبعة مصطفى البابى الحلبى، مصر، الطبعة الثانية (١٣٨٣هـ).

١٤٠- «ضحى الإسلام» أحمد أمين.

١٤١- «لمحات اجتماعية من تاريخ العراق» د/ على الوردى، مطبعة الإرشاد، بغداد (١٩٦٩م).

١٤٢- «خصائص أمير المؤمنين على بن أبى طالب» لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب

النسائى، تحقيق: أحمد ميرين البلوشى، مكتبة المعلا، الكويت، الطبعة الأولى (١٤٠٦هـ-١٩٨٦م).

١٤٣- «منهج ابن تيمية فى مسألة التكفير» د/ عبد المجيد بن سالم المشعبى، أضواء السلف، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٨هـ-١٩٩٧).

١٤٤- «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» لأبى الحسن الأشعرى، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية.

١٤٥- «هدى السارى مقدمة فتح البارى» الحافظ ابن حجر العسقلانى، المطبعة السلفية ومكتبتها.

١٤٦- «التنبيه والرد على أهل الأهواء و البدع» لأبى الحسين محمد بن أحمد الملطى، مكتبة المثنى، بغداد (١٣٨٨هـ-١٩٦٨م).

١٤٧- «الخوارج» ناصر العقل، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٦هـ).

١٤٨- «الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية» حامد عبد المجاد قويسى، دار التوزيع والنشر، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ-١٩٩٣م).

١٤٩- «تلبيس إبليس» لابن الجوزى، بتحقيق: محمود مهدى إستانبولى (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م).

١٥٠- «الخوارج دراسة ونقد لمذهبهم» ناصر بن عبد اللّه السعوى، دار المعارج الدولية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

١٥١- «نصب الراية لأحاديث الهداية» جمال الدين أبو محمد عبد اللّه بن يوسف الزيلعى، دار المأمون، القاهرة (١٣٥٧هـ- ١٩٣٨م).

١٥٢- «الإباضية فى موكب التاريخ» على يحيى معمر، مكتبة وهبة.

١٥٣- «السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية» ابن تيمية، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة (١٣٨٧هـ).

١٥٤- «فيض القدير شرح الجامع الصغير» عبد الروءوف المناوى، دار الفكر للطباعة والنشر، الطبعة الثانية (١٣٩١هـ-١٩٧٢م).

١٥٥- «قواعد فى التعامل مع العلماء» د/ عبد الرحمن بن معلا اللويحق، دار الوراق، السعويدة، الطبعة الأولى (١٤٠هـ- ١٩٩٢م).

١٥٦- «التكفير جذوره وأسبابه» د/ نعمان عبد الرازق السامرائى، دار المنارة، جدة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ- ١٩٩٢م).

١٥٧- «ظاهرة التكفير» الأمين الحاج محمد أحمد، مكتبة دار المطبوعات الحديثة، جدة، السعودية، الطبعة الأولى (١٤١٢هـ-١٩٩٢م).

١٥٨- «الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف» د/ يوسف القرضاوى، كتاب الأمة (٢) الطبعة الرابعة (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م).

١٥٩- «مصباح الظلام فى الرد على من كذب على الشيخ الإمام» عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل الشيخ، دار الهداية، الرياض.

١٦٠- «الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية» إسماعيل بن حماد الجوهرى: تحقيق: أحمد عبد الغفور، الطبعة الثانية، القاهرة (١٤٠٢هـ).

١٦١- «المصباح المنير فى غريب الشرح الكبير للرافعى» تأليف: أحمد بن محمد المقرى الفيومى، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

١٦٢- «مقاييس اللغة» لأبى الحسين أحمد بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

١٦٣- «الحجة فى بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة» للحافظ قوام السنة أبى القاسم إسماعيل الأصبهانى، تحقيق: د/ محمد ربيع مدخلى، ومحمد بن محمود أبو رحيم، دار الراية، الطبعة الأولى (١٤١١هـ).

١٦٤- «اعتقادات فرق المسلمين والمشركين» لفخر الدين الرازى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (١٤٠٢هـ).

١٦٥- «الصارم المسلول على شاتم الرسول» لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: محيى الدين عبد الحميد، عالَم الكتب (١٤٠٢هـ-١٩٨٢م).

١٦٦- «الكشاف» للزمخشرى، جار اللّه محمود الزمخشرى، دار المعرفة، بيروت.

١٦٧- «تاج العروس من جواهر القاموس» محمد مرتضى الزبيدى، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

١٦٨- «آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة» عبد الهادى الحسينى.

١٦٩- «تفسير البغوى» المسمى «معالم التنزيل» لأبى محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوى الشافعى، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، ومروان سوار، دار المعرفة، بيروت.

١٧٠- «الحجج الدامغة لنقض كتاب المراجعات» أبو مريم بن محمد الأعظمى.

١٧١- «الرسالة التدمرية لابن تيمية» تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامى، الطبعة الثانية (١٣٩١هـ).

١٧٢- «أسمى المطالب فى سيرة أمير المؤمنين على بن أبى طالب» محمد على الصلابى، القاهرة، دار التوزيع والنشر الإسلامية (١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م).

١٧٣- «المنحة الإلهية فى تهذيب الطحاوية» عبد الآخر حمَّاد الغنيمى، دار الصحابة، بيروت، الطبعة الثالثة (جمادى الآخرة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م).

١٧٤- «الملل والنحل» لأبى الفتح محمد عبد الكريم الشهرستانى، تحقيق: الأستاذ أحمد فهمى محمد، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية (١٤١٣هـ).

١٧٥- «مختصر تفسير القرآن العظيم» المسمى «عمدة التفاسير عن الحافظ ابن كثير» اختصار وتحقيق: أحمد شاكر، دار طيبة، دار الوفاء، الطبعة الأولى (١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م).

١٧٦- «اليهود فى السنة المطهرة» عبد اللَّه الشقارى، دار طيبة الطبعة الأولى (١٤١٧هـ-١٩٩٦م).

١٧٧- «خلافة على بن أبى طالب» رتَّبه وهذبه: د/ محمد بن صامل السلمى، مستخرج من «البداية والنهاية»، دار الوطن، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م).

١٧٨- «وسطية أهل السنة بين الفرق» د/ محمد باكريم، دار الراية، الرياض، الطبعة الأولى (١٤١٥هـ-١٩٩٤م).

١٧٩- «العزلة والخُلطة أحكام وأحوال» سلمان بن فهد العودة، الطبعة الأولى (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).

١٨٠- «السلسلة الضعيفة» للألبانى، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى (١٤٢٢هـ-٢٠٠٢م).

فهرس الموضوعات

الإهداء ——— ٣

مقدمة ——— ٥

الباب الأول : الخوارج ١١

الفصل الأول : نشأة الخوارج والتعريف بهم ——— ١٣

الفصل الثانى : ذكر الأحاديث التى تتضمن ذم الخوارج ——— ١٧

الفصل الثالث : انحياز الخوارج إلى حروراء ومناظرة ابن عباس لهم ——— ٢٢

الفصل الرابع : خروج أمير المؤمنين رضي الله عنه لمناظرة بقية الخوارج وسياسته فى التعامل معهم بعد رجوعهم للكوفة ثم خروجهم من جديد ——— ٢٦

الفصل الخامس : معركة النهروان (٣٨هـ) ——— ٣١

الفصل السادس : من الآثار الفقهية من معارك أمير المؤمنين على رضي الله عنه ——— ٣٨

الفصل السابع : من أهم صفات الخوارج ——— ٤٣

الفصل الثامن : بعض الآراء الاعتقادية للخوارج ——— ٥٠

الفصل التاسع : طعن الخوارج فى بعض الصحابة وتكفيرهم لعثمان وعلى - رضى اللَّه عنهما- ——— ٦٠

الفصل العاشر : من سمات الخوارج ونزعاتهم فى العصر الحديث ——— ٦٤

الباب الثانى : الشيعة ٩١

الفصل الأول : الشيعة فى اللغة والاصطلاح والرفض فى اللغة والاصطلاح ——— ٩٣

الفصل الثانى : نشأة الشيعة الرافضة وبيان دور اليهود فى نشأتهم ——— ١٠٠

الفصل الثالث : المراحل التى مرت بها الشيعة الرافضة ١٠٦
الفصل الرابع : من أهم عقائد الشيعة الرافضة «الإمامة» ١١١
الفصل الخامس : موقف الشيعة الإمامية من القرآن الكريم ٢٠٨
الفصل السادس : موقف الشيعة الإمامية من الصحابة الكرام ٢٢٩
الفصل السابع : موقف الشيعة من السنة النبوية ٢٥٦
الفصل الثامن : التقية عند الشيعة ٢٦٤
الفصل التاسع : المهدى المنتظر بين الشيعة والسنة ٢٧٢
الفصل العاشر : عقيدة الرجعة عند الشيعة الرافضة ٢٧٩
الفصل الحادى عشر : قولهم بالبداء على اللّه - سبحانه وتعالى- ٢٨٣
الفصل الثانى عشر : موقف أهل البيت من الشيعة الرافضة ٢٨٧
الفصل الثالث عشر : وجهة نظر التقريب بين أهل السنة والشيعة ٢٩٠
أهم المصادر والمراجع ٣٠٥
فهرس الموضوعات ٣١٩